

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه
مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تذکره معبر

مؤلف: _____

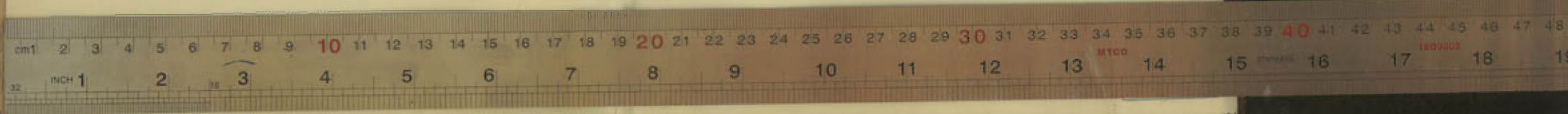
موضوع: _____

شماره ثبت کتاب: ۲۶۳۷۱


شماره قفسه: ۷۵۴۳

۱۰۲۵۰

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۹۴۴۹

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب المعبر		
مؤلف	شماره ثبت کتاب	
موضوع	۲۶۳۷۹	
شماره قفسه ۲۲۵۲	۱۰۲۳۰	
۷۳۴۳		

بازدید شد
۱۳۸۲

۱۳۸۲
۱۰۲۳۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۷۳۴۳

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29
INCH 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11

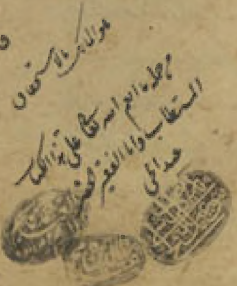


فان تظلمت في نفسك
فان تظلمت في نفسك



٣٥٢

فان تظلمت في نفسك
فان تظلمت في نفسك
فان تظلمت في نفسك



فان تظلمت في نفسك
فان تظلمت في نفسك
فان تظلمت في نفسك

در
کفره نقالی
در
محلله

في العمل

حق

على طهره ولو بقا على لونه والحوال نجاسة ما هذا شأنه مذهب أهل العلم كافة وفيه مائة وأربعون جملة
 صلى الله عليه وآله قال خلق الماء طهورا لا نجس إلا ما غر لونه أو طعمه أو ريحه **مسألة** وأه الاصاب
 عن أبي عبد الله عليه السلام إذا تغير الماء أو تغير الطعم فلا تقضى منه ولا تشرب وعنه عليه السلام إذا كان
 الغالب على الماء فلا تقضى ولا تشرب ولا يغلبه أحد أوصاف النجاسة على الماء يدل على قبحها عليه
 وفهمها الخاصة للطهارة **فروع** الأول الماء إذا تغير لم يورث نجاسة النجاسة القريبة لم نجس لأن
 الرائحة ليست نجاسة فلا تؤثر نجاسة **الثاني** طريق تطهير المتغير إن كان جاريا مقبولة بالماء متدا
 حتى يزول المتغير يغلبه الجارى لا يقبل الطارى النجاسة والمتغير مستهلك فيه
 فيطهر وإذا كان واقفا كان يطهر عليه من الماء الطاهر المطلق ما يرفع تغيره ويشترط في الطارى
 كونه كافيا صاعدا وبه قال الشيخ في الخلاف لأن الطارى لا نجس إلا بالتغير والتقدير من زيل له ولو
 تم كذا في التغير معه يطهر ويحى على قول من يطهر الخمس لموضع كذا إن يقول للنظارة **هذا الثاني**
 إذا زال التغير من نفسه أو بما رآه ما يزيله كالتقريب سميقيق الرياح لم يطهر لاستمرار النجاسة
 بالغير وعلى القولين بل يزيله نظارة إذا كان كثيرا كذا سبطين ضعفة **الثالث** إذا تغير
 الجارى فلم يتغير نجس وما عدا طاهر ولو كان واقفا لم يتغير نجس والى ذلك أن كان كافيا صاعدا
 فهو طاهر والا فنجس بخلافه **الشيخ الخامس** لو انصغ ماء الغسل وماء الوضوء بصبغ طاهر على
 جسد المظهر لم ينجس الطهارة ما لم يسلبه الإطلاق **مسألة** ولا نجس الجارى بالملاقاة وهو مذهب
 فقهاءنا اجمع وعده أهل الجمهور يدل عليه قوله عليه السلام خلق الماء طهورا لا نجس شيء إلا ما غر
 لونه أو طعمه أو ريحه **وما** روى عن أبي عبد الله عليه السلام الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قد ر **وما**
 رواه الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن يسول الرجل في الماء الجارى ولا نجاسة
 لا تستقر مع الجريان فيضطرارها ولأن النجس مستفاد من الشرع فيبقى عند انقضاء الدلالة **فروع**
الأول لا يتحقق الجارى جريات منفصلة بحيث يغير بنفسها وقا يعبر الشافعية والحابلة نجس
 الجوى التي فيها النجاسة استأذ اقترنت عن قلبيين وهو حيا ضعيف لأن دفع الماء يمنع استقراره **الثاني**
 الماء الواقف في جارياته منفصلة عما به الجارى لا نجس بملاقاة النجاسة ولو كان دون الكروان مع
 الجارى ماء واحد دخل تحت عموم الخبر **الثالث** لو كان الجارى متغيرا بالنجاسة والواقف غير متغير
 فإن كان دون الكروان لملاقاة المتغير وإن كان كافيا صاعدا لم نجس بل بالخبر **الرابع** حرم الحرام

إذا كان

إذا كان لمادة لا نجس ماؤه بملاقاة النجاسة ويكون الجارى وبه قال الشيخان وأبو جعفر ابن بابويه
حكم أصحاب الإحنيفة عنه أنه قال لا نجس شيء من الجارى لأن النجاسة لا تستقر مع اتصالها واحد **وعنه**
 أحمد بن حنبل قال قد قيل إن من ينزل الجارى **وروى** داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال لا نجس شيء من الجارى وروى يكرن حبيب عن أبي جعفر عليه السلام قال ماء الحمام لا بأس به إذا كان
 له مادة ولأن الضرورة تنس إليه والاختصاص عسر فلهذا الترخيص دفعا للرجح ولا اعتبار بكثرة
 المادة وقتها لكن لو تحقق نجاستها لم يظهر الجارى **السادس** ماء الغيث لا نجس بملاقاة النجاسة جالزة
 ولو استقر على الأرض وانقطع التقاطع عنه اعتبر فيه ما اعتبر في الواقف عند ملاقاة النجاسة **وقال** الشيخ في النهاية
 والمبسوط ماء المطر إذا جرى من الميزاب فغسله حكم الماء الجارى لا نجس الآما غير لونه أو طعمه أو رائحته وإذا
 اشترب حيا لم ينظر إلّا روى هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام من سالا أحد هراول والآخرهما
 المطر قد خلطا فاصاب قوب رجل لم يضر ذلك **وروى** علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر
 عن البيت يال على ظهره ويعتسل من النجاسة ثم يصيب المطر أو يخذ من مائه ويتوضى للوضوء فقال
 إذا جرى فلا بأس ولنا ما رواه هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام السطح يال عليه فتصيب
 السماء فيلحقه فيصيب الثوب فقال لا بأس به إذا صاب من الماء الكثر منه **وقد** روى ابن بابويه عن
 لا ينجسه الفقيه ولأن الاحتراز من ماء الغيث شيق فلو لا التعفيف لزم المخرج والرواية الأولى لا تنزل
 على الاشتراط لأنه لو لم يكن طهرا لماطرة الجارى **مسألة** ولا الكثير من الزاكد الزاكد هو الساكن يقال
 ركد الماء والهوى إذا سكن ولابد من القول بظهوره الكثير ولا نجس ماء البحر بملاقاة النجاسة جازما
 وفي تقديره لكثرة قول أن أحدهما لو لم يكن كذا الثلاثة وأبناهم ولا يوجب ابن بابويه وإبناهم أحدا
 كما قاله والآخرى قلنا وهو اختيارنا **والثاني** وهو اختيارنا **وقال** أبو حنيفة ما علم وصول النجاسة إليه فهو
 نجس ولو كثر وعلامته الخراء لنا ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله أنه إذا كان الماء قد ر
 كرم نجس شيء وفي رواية لم يحل القدر **ومن** طريق الأصحاب ما رواه محمد بن مسلم ومعه غيره عن
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كان الماء قد ر كرم نجس شيء ولأن مقتضى دليل طهارة الماء قوله
 عليه السلام طهور لا نجس شيء ولقول الصادق عليه السلام الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قد ر كرم
 الغالب فيما نقص عن الكروان في الباقي **وقال** لا بد من تخصيص هذا المقتضى بغير من هذا
 قلنا ثبت تخصيصه في موضع الإجماع لا بحسب الاقتراح ولأن التخصيص في قول الله تعالى

ور يدل

الرجحان

ما هو كونه وجوبه المأخوذ عنك ان يكون داخل في قسم العذر بترجحه عشرة وانما سب
 فارعون واخسوس ويحتمل ان يرجح له ثلثون بغير المخرقة **قال** ولو لم يترك الجأسة ماء هاترج ولو
 غلب على لحيته في التقير ويستوفى بالمقدرة على غلبه وهو عايد الى الماء والا لم يمتدأ وحده على
 تقديره فلا ولي التزم وانما قال فلا ولي التزم في المسئلة انما لا هذا الوجهها فانفق ان يوجبها
 ترجع الماء كله فان تعدد المراتم تراوح عليه الرجوع حال من عذرة الى قبل وشيئا ان اوجبا ترجع الماء في
 تعدد نزع حتى يغيب ولو الصلاح لحيته لرجوعه في الماء وانما على نزعها حتى يزول التقير لئلا يروا
 معوية عن ابو عبد الله عليه السلام فان ابنه نزل الثوب واعاد الصلوة ونزعت البزوة عن ابو عبد الله
 ابو عبد الله عليه السلام قال لا تقصص طرفة عين ونزع الماء كله ولا اعتبار بغيره وانما كان تقير الماء
 يدل على غلبه الجأسة عليه وقهرها لما فيه من قوة التطهير فلا يظهر خارج عنه وانما المزمع التقدير
 حتى يطيب قلبه وله ان يرجع عن الرضا على الماء البز وأوسع لا يفسده شيء الا ان يتغير رغبته
 او طعمه فيخرج حتى يذهب طعمه له مادة وما رواه جعفر قال ان تغير الماء فله منه
 حتى يذهب الرجوع روى جماعة عن ابو عبد الله عليه السلام قال **قال** وان ابنه حتى يوجب نزع الثوب
 تحت حتى يذهب الثوب من الماء حيث يقول يجب نزع علا بالاول فاذا انقضت التقيد فحين
 الثاني فلا يطرح احد الطرفين وانما قلنا ويستوفى بالمقدرة لانه يرجع الى الماء في التقير لا يفسد
 ولا يمتسك بظاهر او بايات الوجبة للتقير والتجسس ولا ينافيه فلا يفسد كلها **روى الاول**
 الا لو ان نزعها هو المختارة صغيرة كانت وكبيرة لانه ليس للشرع فيها وضع يجب ان يثبت
 ونزوح بانها عظيم ما عجز الدلاء المقدرة في المطهرة عذريته واسمه انه لا يجرى في الحكمة
 تعلقت بالعدد ولا تعلم حصصها مع عدمه **الثاني** ان علنا في التزاوج بالرجال ولا يجرى بالنساء
 ولا الصبيان وان علنا بالخبر المتضمن لزواج العوم احرار النساء والصبيان ولا بد ان يتولى التزاوج
 اثنان نكاحا ولا بد ان تكون على قدر عقلها انما لا يجرى بها ولو نزع اثنان نكاحا سواء يزوجها
 في الاجزاء او دأبها لا يجرى **الثالث** لا يقتضي نزع الثوب لانه جار مجرى لانه الجأسة وجوب
 النية من غير ان يكون الاصلية فيطهر نزع الصبي والمجنون **الرابع** البز جليز يدخل تحت الذكوة
 الاثني والاضيق وكبيرة ولا انسان **الخامس** ما لا يتبنا وله التقدير في التزنج قاله في ط الاحكام
 نزع الماء منه فان قلنا بان يعين ولو الغير المحرم كان سائعا والا حوط ما قلناه ولا ما قلناه في هذا

مؤخر

الرجوع لان امره وان كانت عذرة فلا بد ان يأخذ بالاحتياط استسبابا واحتمالا ويمكن ان يقال فيه وجه
 ثالث وهو ان كماله بقدره من نزع لا يجب فيه نزع علا برؤية معوية المتضمنة قول ابو عبد الله عليه السلام لا
 يقبل الثوب ولا تعاد الصلوة ما يقع في البز الا ان يتبين ورواية ابن بزيع ان ماء البز واسع لا يفسد
 شيء الا ان يتغير ريحه او طعمه وهذا يدل على العموم فيخرج منه ماء ذلك عليه التقدير بطريقها او غيرها
 حتى يلبس بها واذا خلعت هذا العموم وهذا يدل على ان نزع الثوب متعبد لا للتطهير اما اذا لم يمتدأ في ذلك الا على
 نزع ما فيها جميع **المسادس** اذا وقع النزع واحدا من كان من الاجناس مختلفا لم يداخل نزع كالطير
 والاشنان ولو نساوى المزوج كالكلب والسنور وان كان للحبس واحد في الفراخ لزمه وجه الثاني
 ان الجأسة من الجنس الواحد لا يتردد اليها الجأسة الكلية او البولية موجودة في كثره فلا يفتقر زيادة
 نوجب زيادة التزنج وجه عدمه ان ذكره الواقع بوزنة في مقدار الجأسة هو شيئا في الماء
 زائد او قلنا اختلف التزنج بمطال الواقع وموت وان كان طاهر في الحياة **السابع** لو جفت البز في عاد
 ماؤها ففي التقير او تروا دأبها الله تعالى لان حيايتها بها وبها هو حاصل الجفأ كما هو حاصل
 بالترنج ولو نزع بعد ذلك فالنزع طاهر لانه نزع في محل طاهر **المقامس** اذا جرى فيها الماء المتعلق بالحار
 لم يظهر لان الحكم مقتضى التزنج ولم يحصل **الثامن** لا يجزى جواب البز ما يصبى بها من ماء التزنج لان
 المتقير يفتقر وهو يقتل الا لو بعد انتهاء التزنج الاشبه لانه لو كان جذا لم يمتك عنه الشرع ولا
 الاستحباب في التزنج يدل على عدم تحاسنها والواجب تحاسة ماء البز عند الزيادة عليه قبل غسلها
 والمعلم من عادة الشرع خلافه ويظهر عند مقارنة الاول والاخر وجه الماء وما يتقاطر عقول الطهار
 بالترنج وهو حاصل عند مقارنة **الاول** وهو لا يجرى في الماء فلا يجرى وجها عن البشر **الثاني** ما لا يجرى
 له من الحيوان لو وقع وخرج حيا لم يجز به لان المخرج ينعيم انما ما شد بشده حدث فلا يلبس الماء
 موضع الجأسة ثم كان مجرد حيا وفي موضع لرح دم او كان عليه جأسة متعلق بها حكم تلك الجأسة
لما دعى اذا وجد في البز ما يجزى بعد استوفى فان تحقق سبق الجأسة على الاستسباب اذا
 القهارة والصلوة وان جعل لم يرجع لاحتمال وقوعها بعده ومن يجرى حيفه في الجفأة ان كانت متفجرة
 او متفجرة عاد صلوة ثلثة ايام وفيها والاعاد الصلوة يوم وليدة وستندد حيا لا يفتقر
قال ولا يجزى البز بالباوعة وله تقاربا ما لم يقبل غداستها لكن يستحب شاة معها قدر حركتها
 ان كانت الارض صلبة او كانت البز فوقها ولا يصح اما انما لا تجزى فلما رواه جعفر في القسم من البز

والتقير

نوعه

والشركون بينهما وبين الكفار من غير ان يفرقوا بينهما كما قال الحسن بن علي بن فضال
 ما يفرق الله بين ماء هاشمي كاهن طاهر فلا يحكم بجنايته الا مع العلم واما السجاني لما جاءه قوله الحسن
 ابن بطون او عبده الله عليه السلام قال ما كنت من البشعة تكون فوق البشر **قال** اذا كانت اسفل من البشر
 فمن اذيع واذ كانت فوق البشر فضع اذيع من كل ناحية وذلك كسر وروى بعض اصحابنا عن ابي بصير
 عليه السلام قال سالت عن اذيع يكون بين بر الماء والماء فقلت ان كان سميلا فضع اذيع وان كان
 جبلا فضعه وروى زرارة عن محمد بن مسلم وابو بصير قتلنا الهير يوشى منها **قال** لو كان البشر
 في اعلا الوادي وكان بينهما قدر ثلثة اذيع او اربعة اذيع لم يضر ان كان البشر في اسفل الوادي
 كان البشر وسيفي اذيع لم يضرها وما كان اقل من ذلك لم يضره منه فحدثنا الرويات لا يترك
 من ضعف واحودها الاخيرة مع انهم لم يسموا الثاني لكن في ذلك احقيا ط فلا يمس به **قوله** اذا تقرب
 ماء البشر بغير ما يصلح ان يكون من الماء لونه في غيابه فتردد لاحتمال ان يكون لونه اوان بعد واخبر
 الشيخ عن سبب الجاسة وقد وجد فلا يحال على غيره فلهذا طاهر لا قاطع والعمارة في الامم متباعدة
 فلا تزال ما تلت **مسألة** فاما المضاف فهو بالاشياء وله الاسم باطلاقة ويصح سلبه عند العسر
 والصعد من الاجسام والمزوج باليسلب الاطلاق واما قال باطلاقة ان المضاف يتناول الاسم
 لكن لا باطلاقة بل بقيد الاضافة وقوله ويصح سلبه عنه فانما نقول له ورد ويصح ان يقولوا
 بما في من اضافته فانه لا يخرج عن كونه معتبرا من جسم كماء البصر والارمان او مصدرا كماء الورد والخل
 او مزجا كالمراش وغيرها اما اضيف اليه مما يسلبه الاطلاق **قال** وكذا طاهر ان لا يقع حدقا اما
 طهارة فلتخرج الناس وان الجاسة حكم مستلزم من اذيع الشرع والقد يرد عليها اما كونه اذيع حدقا
قوله نقول نقول لم نجد واما **قوله** فيتموا صعبة احييا فاجب عندنا ماء المطلق التيتم فسقطت
 الوسطة ولحق القصادق عليه السلام وقد سئل عن الوضوء باليمن فقال لما هو الماء او الصعيد واما
 للضرر كان المنع من الصلوة مع الحدث مستفاد من الشرع فيقف بيان ما يزيل المنع عند ذلك وقد
 علم الاذن مع استعمال الماء المطلق فتمت مع غيره وحكي الشيخ في الخلاف عن بعض اصحابنا في بيان
 الوضوء بما في الورد **قال** ابو جعفر بن بابويه في كتابه ولا يمان الوضوء والغسل من الخبائث والاشياء
 بما في الورد وما كان مستند ما رواه سهل بن زياد عن محمد بن عيسى بن عبيد بن يوسف عن ابي الحسن
 عليه السلام في الرجل يترحم على الورد ويقتل به قال لا يمان في الجواب الطعن في السند فان سهلا قد

ابن عيسى ضعيفان وذكر ابن بابويه عن ابن الوليد انه لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يوسف بن محمد
 على موضع النزاع لا يعمد السائل عن الوضوء والغسل به للطيب والعن لا دفع للحدث ولا لضعفه
 بما في الورد قد يكون لاضافة قليلة لاسيما اطلاق اسم الماء فيعمل ان تكون الاشارة الى سلبه **وقال**
 الشيخ في التهذيب هذا الخبر شاذ شديد الشك وقد اجتمعت العضا بتر على قوله العمل بظاهره **قوله**
 لا يجوز الوضوء بالثبيد ثيبا كان او مطبوخا مع وجود الماء وعدمه وحكي عن ابي حنيفة جواز الوضوء
 مطبوخا مع عدم الماء في السفر وادعى ابن عبد الله بن مسعود روى انه كان مع النبي صلى الله عليه وآله
 ليلة طين فاراد ان يصلي الخبر فقال المبعك ماء وضوء فقال لم يداوة فيها ثبيد فقال عليه السلام ثم
 طيبة وما في ظهوره وقطع في الحديث المذكور وكذا ان راويه ابو زيد وهو مجهول وقد سئل
 عبد الله هل كنت مع رسول الله ليلة طين فقال ما كان معه من احد ووردت الحديث معه لنا قوله
 تعالى لم نجد واما **قوله** فيتموا **قوله** التيمم صلى الله عليه وآله الصعيد الطيب ظهور المسلم ان
 لم يجد الماء **قوله** الصادق عليه السلام اما هو الماء او الصعيد وانفق الناس جميعا انه لا يجوز
 اوضوء بغيره من المائعات **مسألة** وفي طهارة محل الخبث بدق ان اصبها المنع في الشئ والخبثية
 المياه المضاف لا يجوز استغاثا في الطهارات ولا في زالة الجاسة وهو مذموم في سائر كراهية قال في
 الخلاف وهو مذموم اكثر اصحابنا وقا في المحدثي في شرح الرسالة يجوز عندنا زالة الجاسة
 بالمائع الطاهر غير الماء ويشمله في المذهب في المسائل الخلافية لما مر واه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله
 وآله انه **قال** لا ساحتبه ثم اوصيه ثم اضليه بالماء وما رواه الحسن بن ابي الاحول وابو
 اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصيب الخسك **قال** يصيب عليه الماء مرتين الخبي
 عنه عليه السلام في قول الصبي **قال** يصيب عليه الماء فلو جاز الزالة بغير الماء كان التغيير نصيبا
 وهو جاز في المذهب **قوله** ان ملاقة الجاسة موجب نجاسة وهو خبر لا يمان به الجاسة
 لا يمان به الا بقاء الجاسة بالماء مع نجاسة بالملاقة فكل المائع لا يمنع نجاسة الماء عند وروده
 على الجاسة كما هو مذموم في المذهب في المناصيات اذ يقول مقتضى الدليل المنع فيما زلزاله على الجاسة
 في الماء اجماعا وبغيره واجبة فلو سوي غيره بدق تكثيره في اللغة الدليل **قوله** منع الشرع من
 استصحاب الثوب الخسك الصلوة فيقف وقال المنع على الزالة استحج بما رواه الجمهور عن النبي صلى الله
 عليه وآله انه **قال** لحولته بنت يار حنيفة ثم اوصيه ثم اغسله وما روى عن الصادق عليه السلام في الخبي

فيه ما يصل به القبل والله بلاه بطلان على كونهما لفظ الاستحالة **فرع** ولذا اصاب الثوب والجلد من قبل
 به الله الوحي قل في الخلاف لا يصل سواء كان من الاولى او الثانية وتزد في المتوسط في خمسة
 الاولى ويقوى عند وجوب الفصل بمعنى انه ماء قليل لا في الخمسة **فصل** في فصله لانه اذا كان الماء
 قد ذكر لم يخصه شيء فيجب ان ينجس ما دونه ليحقق صحة الشرح اجمع للشيخ بانه لو كان الفصل نجسا
 لما ظهر الا انه لا يمكن ان يلزم نجاسة البقرة اليابسة بعد انفصاله عن جسم الماء المثلث نجاسته البقرة
 وكذا ما بعده والظاهر ان شوت الطهارة بعد الثانية ثابت بالاجماع فلا يقدح ما ذكره من معفو
 عنه هذا للثبوت وقد وافق على انه لا يرفع به حدث **مسألة** ولا يفصل نجاسة اللحم الا ان
 يعلم خلوها من النجاسة قال ابو جعفر في البقرة في كتابه ولا يجوز ان يسطر بعض اللحم وقا في النجاسة
 وعنه ان اللحم لا يجوز استعطافه على الجسد ما دام في النجس الا ان يسلخ اللحم قال في الفصل من
 البقرة التي يجمع فيها ماء اللحم فانه يصل فيها ما يصل في اللحم ولو لدنا ما والنجاسة هي التي
 ولا ماء يجمع من مياه نجسة فيبقى على نجاسته ما يمانه فيما سلف وقوله الا ان يعلم خلوها من
 النجاسة لان الحديث المانع من استعمالها غلط المتع باجماع من النجاسة فيبقى النجس عند انقضاء
 السبب وان الاصل في الماء الطهارة فلا يقتضي النجاسة الا مع الابقين بوجود القسوة فيكون ذلك
 ما ذكره ابن بابويه في كتابه من النجس على اللحم من مجموع الماء واللحم من عسالة الناس يصيب
 الثوب قال لا بأس وهذه رواها ابو جعفر الواسطي عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن الماضي عليه السلام
 وهي ان كانت مرسله الا ان الاصل في يد ما وبعض الشافعيين قال وعسالة اللحم وهو المستقع
 به لا يجوز استعماله على حال قال وهذا اجماع وقد وردت به اجبا ومعمدة قد اجمع عليها وروى في
 يقتضيها وعلى لفظ القمارة وهو خلاف الرواية وخلاف ذكره ابن بابويه لم يقتض على رواية
 للحكم سوى تلك الرواية ورواية مرسله ذكرها الكليني قال في بعض اصحابنا عن ابن جمهور وهذا مرسله
 وابن جمهور ضعيف جدا ذكر في ذلك القمارة في كتابه في حال فابن الاجماع وابن الاثير النجاسة عن
 لفظه بما ادعاه واخر في دعواه **مسألة** اما الامساك فكيف طاهرة عند الكلب للفتور والكافر
 الشوك هو قذرة المشروب وما ذكرناه احتياط الشيخ في القمارة وعلم الحديث في الصباح ولو لم
 الشيخ في الاستيمار والفتور المانع من سؤره لا يوجب نجاسة ولا في الاطعمة من الكافر
 الطير والحيات والوحش كلها طاهرة عند الكلب للفتور والفتور لا يوجب نجاسة الا في سؤره كما ثبت هذا

ما يمكن التزمه كالكافرة والحية والطة وغيره لك لما مر واهل الجهور عن جابر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول ما افضل لحم فاقال نعم وبما افضل السباع كلها وما روى عن زيد بن اسلم ان النبي
 صلى الله عليه وآله سئل عن الحياض يفر بها السباع والذواجن اهلها ما حلت في بطونها وما بقى ففوا
 شراب وطهور ووجه الدلالة عدم الفرق في الجواب بين قليله وكثيره ومن طريق النجاسة ما رواه ابو
 تيسار في الفصل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن فضل الشاة والبقرة والابل والحمار والبغل والوحش في
 الجرة والسباع قال ان شاة الاسمانه عندها الا باس حوى انتقلت الى الكلب فقال جبر بن جبر لا تروى
 بفصله واصب ذلك الله وعن معوية بن شرح قال سئل عن اكل اكل الله عليه السلام وانا عنده عن
 المسور والشاة والبقرة والبغل والحمار والفرس والسبع في شرب منه ويوصى فقال نعم قلت الكلب
 قال لا قلت اليس هو سبيح قال والله انه ليس الا والله انه رجس لا والله انه رجس
 واما سبي الطيور فطاهرا لا مكان على مناره نجاسة دما او غيره لما رواه علي بن ابي حمزة عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال لا بأس بفصل النجاسة والذواجن والطيور وما رواه عمار عنه عليه السلام قال
 كل الطيور يوصى بما تشرب منه الا ان ترى في منقاره دما لا يبقا على بن ابي حمزة واقفي وعاصم بن
 قدامة بن ابيهم لا يبقا على الوجه الذي لا حيلة له في رواية النجاسة قبول الاصحاب والاضمار القرينة لانه
 لو اذ لك لمع العقل من القول غير النجاسة اذ لا قطع بقوله **وهذا** المعنى موجود هنا فان الاصحاب
 علموا برواية هؤلاء كعلموا هناك والقرينة قدرة ورواية كل واحد منهما في بعض المواضع قلنا
 كرامة ورواية النجاسة في بعض المواضع متعللين بانه خبر واحد والا فاعتبر كتب الاصحاب قلنا
 تراها محمولة من رواية علي المذكور وعاصم بن ابي حمزة ففهما شام من ترك العمل بهما بين الروايتين
 في عمل المصنفين منهم بعضهم في رواية عاصم ان مقتضى دليل الطهارة واما عاصم في النجاسة لانه
 الشرع وحيث لا دلالة فلا تجنيس واستدل الشيخ في التهذيب على نجاسة سؤره ما لا يوجب له رواية
 عاصم عن ابي عبد الله عليه السلام فقال سالت عاصم عن شرب منه للحمام فقال لا بأس
 بسؤره **قوله** هذا على ما لا يوجب له لا يجوز ان يكون منه ولا الشرب منه والجلد لا ينجس
 استدل بوجود المعاصم في السليم فان الراوى له احمد بن الحسن بن علي بن حمزة بن سعيد بن مصدق
 بن صدقة عن عمار والنجاسة طهارة فلا يترك لاجله رواية الفضل في ان دلالت على موضع النزاع
 من باب مقهور المخالف وهو متروك عند المحققين وما رواه الجهور من قول النبي صلى الله عليه وآله

ورق

در

من رواه ابن الروابيين

الحسين

ورق

بدر الخطاب

في اليوم خيرة ربح وهو ضعيف **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
هو كذا وأما نجاسة ما استناده من الكلب فليس كذلك **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
أما الكلب فلا رواه الجمهور عن أبي بصير **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
أوصا أوصا وقد رواه عنه ابن الجنيته **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
وأما الخنزير فقلقه تعالى **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
مسألة سالت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب فيصيب شيئا من جسده أو جوفه أو غير ذلك من أجزائه
ومارواه محمد بن يعقوب الكوفي استاده عن عوف بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن الأحمدي عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
فيما أنقضه **قال** وسأله عن خنزير شرب من أناء كثر يصعب به فليس يغسل سبع مرات وأما الكفار
فيصليان يهود ونصارى ومن علاهما أما القسم الثاني فالأخبار متفقون على نجاستهما وإن كان
لهم أصليا أو ارتداد أو قتل له تعالى **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
ما ذكرناه فلا يصح الاستدلال به **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
للجمل عملا بالأصل وأما اليهود والنصارى فالشيخ قطع في كسبه بنجاستهم ولما علم الحديث بالإجماع
ابن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
مارواه الجمهور عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
لأنه كذا **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
لأن الغالب عليهم مباشرة النجاسة لأنهم يقولون لا نقول إلا بغير مطلق فحصل على مباشرة كذا كان ومن طريق الخاصة
مارواه سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
ومارواه أبو بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
قال البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
في ذلك ولا يوثق **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
في سلم فليس فيه وإن اشتراه من نصراني فلا يفسد فيه حتى يغسل **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
قال البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير

بالأطلاق

لا يفسد الاستناب ولا يفسد النجاسة لأنه لو حكم بنجاسته لما جاز الوضوء به مع الاحتياط لأنه تعالى
لعل المراد بالنجوة النجس لا رفع النجاسة بل رفع النجس من النجس من رفع النجس وبطل أو في
روى الأول بكسر سواد الجلال وهو ما لا يخلو من نجاسة أو به قاله الهادي في عمل العلم والعمل و
استناده من الصباح والمساء وكذا الشيخ رحمه الله في المبسوط لما أخبر العبد أن العباس بن أبي عبد الله
عليه السلام ولان الطهارة هي مقتضى الأصل لا يقال بوطأة النجاسة من غير أن يغسل يديه فنجس يديه فنجس يديه
منع للنجاسة ولا منع من مصادق من شرب الخمر إذا لم يتغير وما إذا أكلت غير العذرة وما هو نجس لا
يقال عنها نجس فلها نجاسة لا مانع للزوم واللام وبشيء يخبره **الفرع الثاني** أسرار المسلمين
طاهرة وإن اختلفت أركانها من عدا الخواص والعداء وقال الشيخ في المبسوط بنجاسة الحجارة والنجاسة
وخرج بعض المخالفين بنجاسة من لم يبق له عدا المستوفين لأن النبي صلى الله عليه وآله لم يكن
يحبب سوادهم وكان يشرب من الموضع الذي شرب منه عائشة وبعده لم يحبب على غيره
سوادهم من النجاسة مع ما بينه له ولا يقال أن ذلك قبيح لأنه لا يفسد فيها إلا مع الآلة وعن أبي بصير
أنه سئل عن من فضل جماعة المسلمين أحب إليك أم توفى من دكا يفسد محرق **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
وضوح جماعة المسلمين فإن أحب إليك إلى الله الحسنة السهلة السمحة ذكره أبو جعفر في كتابه
قال البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
من أناء واحد لأن النجاسة حكم مستفاد من النجس ويقف على ذلك لأنه أما الخواص فيدعون في عليهم
ويعلمون من غيرهم الذين ذلك فهم بهذا الاعتبار داخلون في الكفر وحجمهم عن الإجماع وهم الغيبون
بالنقاب وأما العدالة فما رجوعه عن الإسلام وإن اتخاذه **قال** البخاري رواه ابن الجنيته وهو من كثر الحديث وروى عن أبي بصير
يجوز الوضوء بسواد ولذا رأينا الوجه الكراهية لنا التمسك بالأصل وربما نقل المانع بانه كافر
نحن نضع ذلك ونطأ به بدليل عواء ولولا الإجماع كما إذا عاه بعض الأصحاب كانت المطالبة بأسره فانه
لا نعلم ما عناه **الفرع الثالث** بكسر سواد الجلال وهو ما لا يخلو من نجاسة أو به قاله الهادي في عمل العلم والعمل و
لا يجره به قاله الهادي في المبسوط واستثنى الشيخ ذلك من المباح والنهية وطأ لنا الآن في
استعمال سواد الطيور والتسابع يد على ذلك أنها لا تسفل من ذلك عادة وفي مسابيل عمار عن أبي عبد الله
عليه السلام عا شرب منه صفا أو عا شرب منها شيء من الطيور يتوفى بما يشرب منه الآن يرى
في منقاره **الفرع الرابع** إذا أكل المرأة ميتة ثم شربت لم يفسد الماء وإن قتل سواها غابت

أو تقب ذكره في المصوب العين والحادثة المبرجة لسور الحرة منار واية منار عن ابي عبد الله عليه السلام
 كتاب علي بن الحسن ان الحسن بن عباس بن موسى واني لا استحي من الله ان ادم طعنا لان طرا كل سنة
الواحد قاله المصوب بكر سوطي طافين واطلق وكذا لا يعلم الذي في الصباح وكذا في النحر لا يكون
 المصوب لا المصوب في يوم يد بالملقونة المحفظة من الدم والمهنة صديها وما في النحر او في عصر
 الى طير العقيد بالحق رواء العين من القسم عن ابي عبد الله عليه السلام في سوطي طافين في يوم من سور
 الحبيب اذا كانت مامونة ورواه علي بن يقطين عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير
قال اذا كانت مامونة فلا بأس وان مع عدم الحفظ بطول الحياضة وعن علي بن الحياضة بكره
 الاستسقاء الاستسقاء بالعداء **الثامن** قال بعض الاصحاب ان ابي المصوب جسر كالحب والقرص والشباب
 والاربع والليل وقال الشيخ السجدة والوجه الكراهية فدعا شعبة لا اختلاف في ذلك
 الطهارة خير الفضل لان الطهارة هي مقتضى الأصل يحكم بها مع عدم الدلالة على التحريم فيسقط
 على التعارض **السادس** قال في طهارة سور التاج على كذا وهو حسن ان قصدت الطهارة لغيرها
 عن الاخذة بالقياس **الثامن** سور الطهارة طاهر وهو قول الجماعة والسنة الحادثة السائلة و
 انما تنقض الأصل **السادس** لا بأس بسور الطهارة وطهارة وكذا في الماء وخرجات وكذا في البول
 في كذا به قال الثمانية الافضل ترك استعماله لما رواه ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابا جعفر
 كان يقول لا بأس بسور الطهارة اذا شرب في الاناء ان شرب منه وتوضى **العاشر** قال في
 الثمانية لا يجوز استعمالها ما وقع فيه الوضوء وان خرج جبا وكذا قال ابن بابويه في كتابه والوجه
 الكراهية نسكا بالأصل ولا بد ليس يحسن العين ولما رواه علي بن جعفر عن اخيه عن جعفر
 قال سائلة عن العصاة والنجس يقع في الماء فلا توثق استوصي من الصلاة **السادس** لا بأس به
الحادي عشر لا بأس ان يسئل الرجل فضل وضوء المرأة اذا لم يكن في حياضة عينية وكذا الرجل
 لما يمتأ من يقابره على الطهر ولما رواه ابن ميمون كانت اغتسلت من حصة فغسلت من اغتسلت
 قلت يا رسول الله اني اغتسلت منه فما غسل الماء ليس عليه جناية وقال ابن ميمون في قوله اذا اغتسلت
 به المرأة لماد وي تعلم من مر وان الشئ صلى الله عليه وآله وانما هو في الرجل يغسل وضوء المرأة
 ولحديث ضعيف عن فيه محمد بن اسمعيل قال وهو موقوف ومن رفعه فقد اخطأ **الثاني**
 ما لا ينقض سائلة كذا باب والجراد ولما ناقس لا ينقض بالموت ولا ينقض بموت ولا بالماءيات

جلت

ومن

ومن لا ينقض سائلة الله الذي يخرج من عرف وهذا مذهبنا اجمع وقال الشافعي ينقض بالموت
 وينقض ما يموت فيه على السمك لما رواه ابو بصير عن سليمان عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا ينقض
 طعام او شراب ما فيه دابة ليس لها نفس سائلة فهو للحلال اكله وشربه والوضوء منه لا ينافي
 طعن الترمذي في هذا الحديث بان رواه عنه وهو ليس لا نأخذ به في جملة رواه عن
 المشاهير انهم القنن **ومن** طريق الخاصة ما رواه عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان سئل عن الغنصاء
 الجراد والذباب والتملة وما اشبه ذلك يموت في اللبن والزيت والسكر وشبهه قال كل ما ليس له دم
 فلا بأس وما رواه الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام **قال**
 كل شئ سقط في اللبن ليس له دم مثل العقارب والخنزير اشياء ذلك فلا بأس وما رواه جعفر بن
 عياض عن جعفر بن محمد عليه السلام **قال** لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة لا ينقض على طهي
 ومحمد بن سنان عن جعفر بن محمد عن عياض عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 فان فتوى الاصحاب يؤيدها ويؤكدها قول الصادق عليه السلام كله طاهر حتى يعلم انه قد ركد
 ما ثبت طهارته وسكت في نجاسته فتوى على الطهارة **فصل في الاواني ما يعيش في الماء ان كان لها**
 لا ينقض له سائلة لا ينقض الماء بموت كالميت والنفث والبرص وان كان له نفس سائلة كالفاسح
 فانه ينقض بموته وقال الشيخ في الخلاص اذا ماتت في الماء القليل فندفع او ما لا يوكفه ما يعيش في
 الماء لا ينقض الماء واطلق لما انه حيوان له نفس سائلة فكان مونة نجسا ولا نجسه لم في قوله عليه
 في البحر هو الطهور ماؤه الحرام منه لان الخليل يفسد السمك وسائر خزيرة **الثاني** ما لا ينقض
 له سائلة اذا وقع في الماء القليل فغير احدا وصافه لم تر الطهوريته ما لم يسلبه الاطلاق قال عليه
 بقى على طهارته وذلك الطهورية **الثالث** ما تولى من الطهارة طاهر وما تولى من النجاسة
 كدود الخس وصراصير في نجاسته تردد وجه القياس انها كالبهائم عن القياس فيبقى على النجاسة
 ووجه الطهارة الاحاديث الدالة على طهارتها ما ماتت فيه حيوان لا ينقض له من غير تفصيل و
 تركه القليل لئلا يلا اطلاق ولان قوله في القياس معلوم اما سائله فغير معلوم فلا يحكم
 بنجاسته وان لاق القياس اذا خلا من عين النجاسة ومثله السبع اذا اكل الحيف وكان فيه خالفا
 من عين القياس **الرابع** اذا انقطع حيوان الماء فيه لم ينجس ان لم يكن ذا نفس سائلة ونجسه
 اذا كان له نفس اذا كان الماء قليلا **الخامس** انفق الاصحاب على نجاسة الآدمي بالموت لان له

سان

والاشارة لاجزاء الغداية منه بقى العقل وكيف خرج تناوله لاسم ولا اعتبار بالخرج في تسميته وربما قال بعض
 اصحابنا انفق عطف لاسم ما رواه زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما ينفق
 الوضوء فقال ما يخرج من طريقك لاسم من الذكوة والاقامة وما يداوولك احق وخرج والناس في
 يد حب العقل والسؤال بما استوعبه كذا ينفق وضوءه وما رواه ابو عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ليس ينفق الوضوء الا ما خرج من طريقك لاسم الله تعالى عليه وما رواه ابو عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول ليس ينفق الوضوء الا ما خرج من طريقك لاسم الله تعالى عليه ولا ينفق الا ما يخرج من
 الطريق فيقف لاسم الله تعالى عليه ولا ينفق الا ما يخرج من طريقك لاسم الله تعالى عليه ولا ينفق الا ما يخرج من
 الطريق وما رواه ابو عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 انما ينطق وما رواه ابو عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 الاوقات المعينة لذلك لا يطول **الفرع الثاني** لو كان الخرج في غير موضعه جفلة انقضت الكسرة
 لم يخرج حدث منه لانه يخرج اسم الله به وكذا الوضوء المعتاد وانفق غيره لانه صار خرجا متعارفا
 لو لم يفسد المعتاد وانفق منه عرفان صار خرج حدث منه معتادا انفق ما سواه الخرج وان كان
 نادرا فلا شبهة انه لا ينفق **الثالث** لو خرج من احد السيلين دون اوعيه من القوم لم ينفق الا ان
 يستحب حدثا لما ذكرناه من الروايات وما رواه ابو عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 والذين انفقوا وضوءه ولا ينال اشتراط النفاذ يقتضي كون الكسرة معتادة والاشارة لذكر الوضوء
 فائدة لا مانع لها من كسرة لا يرفعها عن كسرة وهو ضيق في كسرة كان الفقيه المعتاد ان الكسرة معتادة
 وعظمها يستحب حدثا في الغلب ولا يعارض ذلك ما رواه ابو عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 من جليلهم قال عليه وضوءه لانه يخرج ما ذكره الشيخ في التقدب وهو اشتراط السطوع العشرة
 ودل عليه رواية عاصم بن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 بالعدة فعليه عادة الوضوء والعلوة وهذه وان كان مستند ما فطنت لانا انها منه على العقل
 المذكور ولان الاصل بقاء القدم روي لا يقال لا ينفك الخرج من روي خمسة لانا سبب ان
 الرطوبة للفتحة لا تنفق لانا منع ذلك ثم لا نسلم ان كل خمس تنفق **الرابع** خرج من غير ما ذكر
 لا ينفق لانه لا ينفك من الخواص الظاهرة في النافذ ما كان مصدره الخوف والخوف لا يخرج الوضوء الا
 من تولد وقايط اوضعه على وضوءه وما خرج من ذلك الا يسمى بذلك امامنا يخرج من قبل المرأة فعليه
 زود الاقرب ينفق لانه لا ينفك من الخواص الظاهرة في النافذ ما كان مصدره الخوف والخوف لا يخرج الوضوء الا

لا ينفق **خامس** لو قطر في السيل وهذا او استعمل في احد الخرجين ودواء كالحقنة خرج حائضا لا ينفق
 ولو استعمل في احد الخرجين نطق لا باعتبار به بل بالنظر في خروج الحدث وكذا كان يخرج من احد السيلين
 فلا فرق بين كالحقنة او غسلا كالقدم عند الاقامة **سنة** والنوم الغالب على الحائضين يريد
 بالحائضين النعاس والبصر وبهذا قال علي ونا اجمع وهو هذا هو العلم بما حكى عن ابي جعفر
 ومحمد الا يخرج من غير ذلك لانه ليس ينطق **سنة** ان سعيد بن المسيب كان ينام مضطجعا
 ثم يصلي ولا يجد الوضوء لما رواه الطبري عن النبي صلى الله عليه وآله العيين وكذا الاستسقاء
 نام فليست في ذلك حكمة الله والوكا السداد وما رواه زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 والوضوء عليه السلام ما ينفق الوضوء قال لا يخرج من طريقك والنوم حتى يذهب العقل وما رواه
 بن خلاد عن الرضا عليه السلام اذا خفي الصوت وجب الوضوء وعبد الله بن المغيرة عنه عليه السلام اذا
 ذهب العقل بالنوم وجب الوضوء **فروع الاول** ابتداء النفاذ وهو المسمى به لا ينفق الوضوء
 لانه لا ينفك من كسرة **الثاني** وسنان اقصه انفس وقت في عينه سنة وليس ينام ولا ينفق
 مشروط بذهب العقل **الثالث** من نام قاعدا او قائما او راكعا او ساجدا وكيف كان لزمه الوضوء
 وهو يذهب الركعة ويتابعهم وقال ابن بابويه في كسرة في الرجل يرقد قاعدا لانه لا وضوء عليه
 سالم بخرج وكما انشا في اذ نام قاعدا مضطجعا يخرج الى الارض لم ينفق وضوءه لما رواه ابن
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله انه كان ينامون ثم يقومون يصلون ولا يتوضون وقال لا ينفق
 النوم الا مضطجعا او متوكعا او مستندا الى ما ازيل المسط ولا ينفق في احوال الصلوة لما رواه ابن
 عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان ينام ويخرج ثم يقوم فيصلي فقلت صلى الله عليه وآله وسلم
 تمت حق الاما الوضوء عن من نام مضطجعا لما قول النبي صلى الله عليه وآله من نام فليست وضوءه
 عبد الحميد بن عوف عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول من نام وهو راكع او ساجد او ساجد على
 اي حال لا تنفق الوضوء ومنه عليه السلام لا ينفق الوضوء الا حدث والنوم حدث اما حديث الشافعي
 فانه يرجع الى بعض الصحابة ومضمونها ان من نام لم يكن ان ينطق انما هو ما لا ينطق فحدثا حدثا
 اخرج ان قول النبي صلى الله عليه وآله نسا وما حديث الجحيفة فطعن فيه قال ابن داود ذكره
 ان هذا الحديث لا يثبت وهو موصول برواية عنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 اما حديث ليس بعد هذا واما ما ذكره ابن بابويه في النعم الذي لا يغلب العقل وكذا ما رواه

الحديث

أحد تفتن هؤلاء فقالوا أشركت ببعض عملك وقلنا من عباس الحديث حدثنا حدثنا
 وحديث القليب لسأ الحجاب الوضوء موقوف على الله لا على غيره ولا على غيره
 عبادة عليه السلام وعلى من موسى عليه السلام لا يفتن الوضوء إلا ما خرج من طهرك الاستغناء أما
 الآية فعارضه بقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فبئس مما كان فاولئك هم الذين
 أحاطهم فيزل الطلاق على التقييد وهو شرط الموت على الرد والحديث موقوف على ابن عباس
 فلا جهة في قوله على شئيه حدثنا لا وجوب كونه فافضنا فان كان مجرد من الانسان يحدث من
 كان مجرد فافضنا لا الشريعة في الاسم لا وجوب الشريعة في الحكم المعلق على أحد السبعين **الثاسع** فكلهم
 النفس وانما الشريعة لا يفتن الوضوء لما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله الكلام ينقض
 الصلوة ولا يفتن الوضوء **وذكر** معوية بن ميمونة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن السجدة
 هل ينقض الوضوء قال لا **العاشر** خلق الله خلقا لا يفتن الوضوء ولا يوجب مسح
 بوضعه لما رواه زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يعلم ان طهارة وضوءه لا يوجب مسح
 اذ رآه هل ينقض ذلك وضوءه فقال لا **والحادي عشر** ما رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت ابا عبد الله
 الطهارة وفي رواية ابن مسكان عن النبي صلى الله عليه وآله في الرجل يفتن وضوءه في طهارة وضوءه
 البعد الوضوء فقال لا ولكن مسح رأسه وانما رواه بالمال **قال الشيخ** في بيت المسح محمول على الاستحباب
 لرواية سعيد الأخرج عن ابي عبد الله عليه السلام قلت اخذ من شارب واحلق كرسى قال لا يفتن
 وضوءه قلت فاسمح اطهاري بالماء قال ليس عليك مسح **الثاني عشر** لا تنقض الطهارة بغير
 الحدث لا بغير الطهارة فلا يرفع الايقين ولما رواه معوية بن عمار قال قال ابي عبد الله
 عليه السلام ان الشيطان يفتن في بؤ الا انسان حتى يفتن اليه انه قد خرجت منه ريح فلو ينقض الا ربع
 جميعا او يحد رجها وما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا ينقض حتى يمسح صوته او يحد
 رجها **وذكر** عليه السلام اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه حتى ام لم يخرج فلا يخرج من
 المسح حتى يمسح صوته او يحد رجها **الثالث عشر** وروى الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن بن زكريا
 عن ساعدة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحدث شتم صوته او يحد رجها والفرق في
 البطن الا شئ يصير عليه والتفكير والصلوة والنفق قال الشيخ في التمهيد محمول على الشك
 والنفق الذي لا يضبط معه نفسه والوجه الطعن في السند فان زهره وساعة واخيهما في كل

عمر

الوضوء

بمن واسمها في تفتنهم الاضمار السليمة ولا تفتنهم الاضمار من لا يفتنهم بقوله **الثاني**
واحد الخلق والاسطابة وهو الاستغناء بالماء والاصحار بقا الاستطاب واطالب
 وسميت بذلك لانها فطرية ليست بازالة الخبث والاستغناء استعمال من القوة وهو ما يقع من
 الارض واصل الساع لانها فطرية ليست بازالة الخبث والاستغناء استعمال من القوة وهو ما يقع من
 يقطع الاذى عنه وقاله الاذهرى يحتمل ان يكون من استغنى الوضوء اذا جلس لم يستغنى قاله
 الشاعر فتبارك من بارح طمأنا جلست لها ودرستني الوضوء قاله المغيرة فيجوز له ان اراد
 للخلق ان يطلب موضعا يستوفيه عن التمسك بها بفعل النبي صلى الله عليه وآله **مسألة**
 يجب من المودة وان كان لا يحسن حاله المودة لما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله والاحتفظ
 عن ذلك الامن زوجتك وما ملكك يديك وما وعنه عليه السلام لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة
 الى عورة المرأة ومن طلق الحاقه ما رواه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينظر الرجل
 الى عورة اخيه وما رواه ابو بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل يغتسل الرجل اذا رأتها
 اذا لم ير احد فلا بأس فاما رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
 المؤمن على المؤمن حرام قال نعم اعني غسله قال ليس حيث تذهب انما هو اذا عساه مسه وما رواه
 عبد الله بن منصور عنه عليه السلام قلت يقول الناس عورة المؤمن على المؤمن حرام قال ليس حيث
 يذهبون انما اعني ان يراه او يمسكه بشئ يجاب عليه فيحفظ لغيره يوما فليس يغتسل بغيره
 لا لانهما لغتما فغير هذا لا يفتن ولا يفتن من الشك عن النظر الى العورة واحدهما غير الآخر اذا لم يفتن
 هذا قاله العورة المشارة اليها في المنزل والله يقول الى عبد الله عليه السلام الفتي ليست من العورة وزوايا
 الجحش الواسع عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن عليه السلام قال العورة عورة القبل والذراع مستورة
 بالابطين فاذا استورت الفتيق والبيصتين فقد استورت العورة وكان القبل والذراع مغطى فكأنهما
 عورة وطلا فغير ذلك عليهما فقتصر على موضع الاطراف وكان الاصل عدم وجوب السترة فخرج منه
 موضع اللام **مسألة** يجوز استقبال القبلة واستدبارها ولو كان في الامية على الاشياء
 قال الشافعية وابناهم يرم استقبال القبلة واستدبارها بغير او غائط وقال ابن الحنفية في المختصر
 يستحب للانسان اذا اراد التعوط في الصحراء ان يستقبل القبلة والشمس او القمر او المشرق او المغرب
 او بول **وقال** اودع من الجوهرة بالجوهر فيها وروى ابو يوسف بين الاستقبال والاستدبار

احد كبدون ثلثة اعمار وقوله لو جعله على قدام جوت السنة في الزمان يطول ثلثة اعمار ولكن ان يقال المراد
 بالاعمار الحيات كالقيلان ضربت ثلثة اشواط وانزل ثلث ضراوت ولو صوبت واحد وقيل الفرق بين ثلثة اعمار
 البقاء واذ افضل للحل المستعمل البقاء او اصلا به فاستدعيه فنفته لنفسه قاله في جود الاستدعاء وهو حسن
 وكذا لو كثر ثلث ثم استعمل الظاهر من منه **مسئلة** ويجوز ان يستعمل الفرق بين الاعمار على الاستدعاء
 بالخير والشر والحق وكما هو من الظاهر من القياس فان جاز وقال في الخلاف يجوز الاستدعاء بالاعمار وغير الاعمار
 اذا كان متقيا غير مطعون من ثلث النيب والفرق والمدر وغير ذلك واستدل باجماع الفرق وروى عن
 زهراء قال في الشيخ من البول ثلث مرات ومن الغائط بالمدر والفرق وقال علم الفرق في الصباح يجوز
 الاستدعاء بالاعمار وما قام مقامها من المدر والفرق وقاله اود لا يجوز في غير الاعمار لانها رخصة
 لا اقتصر على موضع فترخص لها ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله واستدل بثلثة اعمار وثمة احوال
 او ثلث حصيات من ثلث اعمار واما رواه الاعمار عن عبدالله بن المغيرة عن ابى الحسن عليه السلام في الاستدعاء
 حد قاله لاحق في ثلثه وهو على طلاقه وروى زهراء قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول كان الحسن
 عليه السلام يمسح من الغائط بالكرف ولا يغسل **فروع الاول** لا يجزى الرجوع كالحديث في الصغير والرجوع
 لانه لا يزال العيون **الثاني** لا يجوز بالمطعم كالمطعم والفائدة لانه حرمة مسحه من الاستدعاء وان كان
 طعام لمن سقى عنه طعام اهل الصلاح اولى بالاداء **الثالث** لا يجوز الاستدعاء بالحرمة كورن المحرم
 وكسب الفقه واحاديث النبي صلى الله عليه وآله لانه فيه عكس لجهة التبرع **الرابع** اذا استعمل في الزوجة والصفقة
 التي لا يخرجها القياس فان قلنا الحرج الواحد في الشعب يخرج الاستدعاء من الجانب الاخر وان لم يقل اذا كانت
 القياس غير ما استعمل ان لم يكن طويلا فاستعمل طرفا امكن استعمال الاخر بعد قطعه على طرفا او على
 القول الامر **مسئلة** ولا يستعمل الزوث ولا العظم ولا الحجر المستعمل في العظم والزوث فعليه اتفاق الاعمار
 خلافا لا وجه فيه مطلقا وقال ان يجوز بالظاهر من النفس استماره ووه من قوله عليه السلام لا يستعملوا
 بالعظم ولا بالزوث فانه زاد اخوانكم من محقق وروى الدارقطني قال في بعض النسخ صلى الله عليه وآله **الشيخ**
 برزخ او عظم وروى الاعمار عن ثلث اعمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته عن استدعاء الرجل لعظم
 وبغيره والحدود فلا يفسد العظام والزوث طعاما لمن وذلك مما استوطى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام وقال
 لا يصح شيء من ذلك واما الحجر المستعمل في ما بالشم الاستدعاء به وضع القياس منه ولا يغسل الحجر في غير
 الحقيقة اما لو كسر واستعمل الحبل الطاهر منه جاز وكذا لو نزلت القياس فغسل لا يفرق وفي بعض النسخ انما عن

ابو عبد الله عليه السلام حوت السنة في الاستدعاء ثلثة اعمار انكار وضع الماء لكن الحجر مقطوع السد ويجوز الاستدعاء
 بالماء على الصفة **مسئلة** قلنا قلنا لا يجوز استدعاء ما لم يمتد او انما استعمل على طوله الحبل الا ان كان
 السد من استدعاء شري فوقف زواله على الشرع واستدل الشيخ رحمه الله بانما استدعاء منقح عنه والهي يوق
 على هذا والمنع عنه **مسئلة** يسقط قطرة الماء من عند خول الخلاء والتسمية وعليه اتفاق الاعمار يوق
 على من استاد من سلا عن ابي عبد الله عليه السلام كان اذا دخل البيت يقطع راسه ويقول انما في نفسه بسم الله والله لكون على
 ابن اسباط والحق والحق والحق انما من مع قطرة راسه من وصول الزاخرة الى ما منه وذكر الحنفية رحمه الله انها من
 النبي صلى الله عليه وآله وروى معاوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا دخلت الرجل فقل بسم الله
 اللهم اني اعوذ بك من الخبيث الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم فاذا خرجت فقل بسم الله اللهم اني اعوذ بك
 مما فيك من الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث الخبيث
 الله قال اذا اكتشف احدكم بول او غير ذلك فليقل بسم الله فان الشيطان يعرض به وولان التسمية
 تنصم من الشيطان والكيف من موطنه وتقليم الرجل العري عند الخول والتمني عند الخروج يكون
 اوقافين دخول السجود والخروج منه وما وجد بهذا جهة جاز انما ذكره الشيخ ورواه من الاعمار حسن **مسئلة**
 الاستبراء وكيفية القول قال القليل اذا اراد الاستبراء سمع باصبعه الوسطى تحت اتيه الى اصل الفرج من
 اوله ثم يضع سمته تحت القصب وانهما في قوله وبمائها عليه عتاد قوي من اصله الى اسر من تحته
 اوله في الخروج ما فيه بنية البول **وقال الشيخ** اذا اراد ذلك سمع من تحت الفرج ثلثا وسمع
 القصب ونزله ثلثا وقال علم الفرق ومسيحت عند البول من اصله الى طرفه ثلث مرات وكلام الشيخ
 الطريفي الاستبراء وروى حريز عن ابي اسلم قال قلت لابي جعفر عليه السلام جاز ان ولم يكن معه ماء قال العصر
 ساعة كره الى طرف ذكره ثلث حصيات وخبر ذكره فان خرج جوده ذلك فليس من البول ولكنه من طحالب **في**
 اذا استبراء ثم تجدد منه ثلث لم يجب منه اعاداة الوضوء وكان طاهر المقول الى عبدالله عليه السلام فليس من
 البول ولكنه من طحالب وهو عرق الطهر ولان مع الاستبراء لا يبقى في البول فيكون الاصل الطهارة
 ولو لم يستر او ظهر ثم رآه بلا اعاداة الوضوء ولو كان صلى الله عليه وآله لم يعد الصلوة لاستكمال الوضوء وطهارة
 وجبه ووضوءه فلو لم يركب عليه غسل الوضوء **مسئلة** ولما عند الخول وعند النظر الى الماء وعند
 الاستدعاء وعند النزاع اما انما عند الخول ولا يركب ان يركب من احداهما قاله اذا دخلت الغائط
 فقل اعوذ بالله من الرجس الرجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم واما عند النظر الى روى عن

في قوله

في حد

الوجه والظواهر لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الى الجاهلوا
 للصلوة ولا فرق بين ان ينوي استباحة صلوة بعضها او للصلوة مطلقا وفي اشتراطية الوجه
 او الغيب تردد استشهاده عدم الاشتراط اذ الفصل استباحة والاشتراط ان تقع مقدارة الفصل الوجه كانه
 بظاهر الطهارة فلو كانت وقع غير متوكل فاستلزم حكمها وهو ان لا يستعمل الى مائة مائة الاولى وانما انتم على
 لكم لان استدامة النية ما يصير بل يتجدد الاكثر فاقصر على استدامة الحكم من اعادة النية **فصل في الاذن**
 لوجده الطهارة فبين ان كان محذورا قبل لا يصح لان نية الاستباحة فهو كالنوى في البتة والوجه
 الاخر لانه قصد الصلوة بطهارة شرعية **الثاني** لو نوى استباحة ما ليس من شرط الطهارة بل من
 فضله كقراءة القرآن والنوم فالشئ في الميسر لم يرتفع حدته لانه فعل ليس من شروط الطهارة
 ولو قيل يقع حدته كان حسا لانه قصد الفضيلة وهي لا تحصل من دون الطهارة وكذا الوجه في قصد
 النكاح على طهارة ولا ذلك لو قصد وضوءا مطلقا **الثالث** لو نوى الغلب استباحة الاستيطان
 في المسجد او مسكنه ارفع حدته ولو نوى الاجتناب فلو لم يقع حدته التردد الاول **فصل في النية** لو
 نوى قطع النية فافعلها ولا يصح وما فعله مع قطعها فاسد ولو وجدها واعداد ذلك الذي ر
 منقضا الى الاصل وصحت طهارة ما لم يطل الفصل في حاله فان اتفق ذلك بطل ما ظهر واعاد
 اما في غسل الجنابة فصح البناء مع تجدد النية وانما طهارة الفصل او طهارة لا لا يشترط فيه
فصل في الوضوء في النية وهو في اشارة الطهارة استأنف لانها عبادة مشروطة بالنية ولم
 تتحقق **فصل في استصحاب النية** عند غسل اليدين للوضوء امام غسل الوجه وتنصيص ان
 اجتنب غسل الوجه للوضوء لان غسل اليدين للوضوء من افعال الوضوء بخلاف افعال النية عنده
فصل في اذا نوى طهارة رفع الحد ولو لم يرد صح لانه فعل الوجه في زيادة غير متناهية **فصل في**
 لا يصح طهارة الكافر بقدرية الذمة وحقه **فصل في** اذا وضاه غيره وضوءه فالتعبد بنية لانيته
 المحقق لان الخطاب بالطهارة **فصل في** يجب غسل الوجه وطهارة من فضا من الارض الى الغل
 الى الذنق وعرضه ما شئت عليه الامام والوسطى وهو هذا **فصل في** علم ان الوضوء في الارض
 قال الشافعي والحنيفة والظاهر في الاذن من الوجه لنا رواية حريز عن احمد بن محمد بن ابي اسلم
 قلت اخبرني عن الوجه الذي امر الله تعالى بجهل ان اراد بالوضوء ان يغسل يديه قال عليه السلام
 ما دارت عليه السبابة والوسطى والامام من فضا من الارض الى الذنق وما سوى ذلك ليس من الوجه

الاصح

قلت شتم ليس من الوجه فلو كان ما ذكره متوكل من الوجه ما كان العذر له ليرك ذلك فيقتصر على التمسك
 من ان لا يسهل باليد الوجه من الوجه لانه يطل بما قبل من الاذن **فصل في الاذن** ولا يصح
 يتبرأ ان يقتضيه ابل فيسلان ما يقتضيه سوى الخلق لانه من الوجه وان قصر عنه الشك وكذا الاذن وان كان
فصل في لا يجب غسل ما فرج عادت عليه الامام والوسطى من العذر ولا يستعمل ما بينه وبين الاذن
 ولا يجب ان الوضوء بالشرعية خوفه على الشريعة ومع قدومه فلا توظيف **فصل في** ما استمر من غسله
 وعرضه لا يجب الاغسله الى عليه لانه لم يست من الوجه وقال الشافعي في احد قوله يغسلها ما روى ان الله
 على الله عليه والله ربه لا يغسل على الجبهة قال الشافعي وجهك فان الغيرة من الوجه وجوابه ان الغيرة تام لجملة العذار
 وما على الجبهة والذنق فغلغلة الاشارة الى الجملة لما كان بعضها من الوجه وهو اكثر **فصل في** الاذن لا يغسل
 ما قبل منه ولا يصح ما ذكره في الجبهة من الاذن ان قوله النبي صلى الله عليه وآله الاذن من الارض قاله
 الزهري يغسل اليدين وما فرجنا ما روى زهري عن ابو جعفر عليه السلام قلت ان انا ساقولون الاذن ان
 من الوجه وطهارة من الارض هذا ليس فيما سمع ولا فعل ولا يرد الذي اورد ولا حجة فيه لانه لا يرد من وجهها
 من الارض وجوبها ولا استحبابه لانا سنذكر ان اصح الاربعة النية **فصل في** لا يلزم تقليل شعر الجبهة
 ولا الشارب ولا العنق ولا الاذن كما كان الشعر او حيفا بل لا يستحب الخلق للمجهول على استحباب
 وقال ابن ابي عمير ومرويت النية ولم يكتف فعل الوضوء غسل الوجه حتى يتبين وضوء الماء الى مائة لانه
 لم يسهل ما سئلنا ما روى عن ابو القاسم بن عيسى ان ابنه وصف وضوءه رسول الله صلى الله عليه وآله
 فقال ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه ولم يذكر الخليل فيكون التكليف برسوخ بالاصل ولان الوجه اسم
 ما ظهر في موضع القابض وروى زهري عن ابو جعفر عليه السلام قلت كل ما طهر من الوجه ليس على العباد ان يطهروا ولا
 ان يغسلوا كمن جرى عليه الماء وكذا الوضوء لانه لم يجب ايضا الماء الا ما كان كهيئة كانت او غطفت لما
 ذكره **فصل في** لو نوى غسل وجهه ما غسله في ارجاءه وان كان لا يعلم الموضع فيكون كمن نوى غسل وجهه
 وهو وضوءه لانه النبي صلى الله عليه وآله لا يكتس وضوءه وقوله بيان ان الوجه كمن نوى غسل وجهه
 انما وضوءه على وضوءه لانه النبي صلى الله عليه وآله لا يكتس وضوءه وقوله بيان ان الوجه كمن نوى غسل وجهه
 كمن يغسلون ما غسلوا في موضع السطح وضوءه رسول الله صلى الله عليه وآله ولقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 الى الاذن **فصل في** اذا نوى غسل وجهه في الارض من ارجاءه وان كان لا يعلم الموضع فيكون كمن نوى غسل وجهه
 فتنصيص على الله عليه وآله اذا نوى ان اراد ان يغسل وجهه في موضع من الارض او في موضع من الارض او في موضع من الارض

الغالب
والغلبة المستحقة
في

الصلوة وقيل الوجه صلى الله عليه وآله إذا سجد في الوضوء طهر جسده كله وإذا لم يتم لم يطهر
 إلا ما أصابه الماء ولو كانت شراط كان الاضطراب مبطلا فلا يحق طهرا حتى من الاضغاء ولا من الاكل
 عدم الوجوب وما ذكر من حديث مطعون فيه قال الجمهور حينئذ لا يعلم في هذا حديثا له استاذ حديثه يقول
 لو صح على الاستحباب ولو اجمع صحيح مما رواه ابن أبي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ان رجلا توضى وصلى فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله اعد صلاتك وضوءك ثم توضى وصلى
 فقال له اعد وضوءك وصلاتك هكذا ثلثا فذكر لك ان على من لم يتطهر اهل بيت من توضا
 فقالوا لا نسلم على وضوءه فسمى وصلى ثم اتى النبي صلى الله عليه وآله فلم يره النبي صلى الله عليه وآله
 انه بعيد وكان له جواب النضر في الاستدلال كان الارسل في قوله ان ابي عبد الله عليه السلام
 متعنا ذلك لان في جملة من طهر الاستحباب فيه فاذا ارسل الحق ان يكون الراوى احدهم انه يخص
 للعبارة والمقصود كيفية وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وان النبي صلى الله عليه وآله قد روي في الحديث
 لما فيه من الغيبة فكونه اعادة على الاستحباب لا ينعكس ان يراد بالغيبة نية الاستحباب فان المعنى
 غير مذكور في الخبر وكيفية التسمية ما رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وضعت يدك
 في الماء فقل بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فاذا فرغت
 فقل الحمد لله رب العالمين فقل هذا الدعاء ان اعتدته كان حسنا وان اقتصرت على ذكر اسم الله تعالى
 انى باستحب **مسألة** وضل البيهقي من التوم والبول مرة ومن الغائط مرة من قبل الاغتسال وهو نسي
 فقبا شاولا كراهيا له وقال الجمهور غسلهما من يومئذ قلنا دون يومئذ قلنا الاصل عندنا
 الوجوب وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وهو يد على الكف
 بما تضمنته الآية وروى محمد بن مسلم عن احمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يسيء
 اجلسها في الماء قال نعم وان كان حنيا واما الاستحباب فلان رواه عبد الله بن الحنفية قال سألته عن
 الوضوء كم يري الرجل على يده اليمنى قبل ان يدخلها الماء قال واحدة من حدث التوم واليقين من الغائط
 وثلاث مرات من الخلاء وفي رواية اخرى عن ابي جعفر عليه السلام في غسل الرجلين من التوم مرة
 من الغائط والبول مرتين ومن طهر ثلثا واخذ ثلثا من اصابته في السجدة لا ينجس في استحبها
 ويد على استحب ذلك لا على الوجوب ما رواه محمد بن مسلم عن احمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته
 عن الرجل يبول ثم يمس يمينه اليمنى شيئا يجلسها في الماء قال نعم ومن يمس يمينه من الاضغاء

الغضيل

من يمس يمينه الزكوة او يمس يمينه اصبغ فيه قال ان كانت يده قد رقت عليه رقة وان لم يكن اصباها قد رقت
 فليس منه واحتج احد بقوله عليه السلام اذا استغسل احدكم من يومه فليغسل يده قبل ان يدخلها الماء ثلثا
 فان احدهم لا يدري ان كانت يده وجوابه ان السبيل المذكور في الرواية قد رقت بالاستحباب **مسألة**
 المغضضة والاستنشق وهما مستحبان في الوضوء وقال الحنفية واحدهما واجبان لما روت عائشة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال المغضضة والاستنشق من الوضوء الذي لا بد منه **مسألة**
 في الماء على اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولا تجعل بين الاضغاة والغسل فاضلا فظنا
 لا اجزاء بالغسل والمذكور وما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من عشرة من القطر وذكر في جملة المغضضة
 والاستنشق في القطر من طريق الاستحباب ما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال المغضضة والاستنشق ما سئ رسول الله صلى الله عليه وآله ويد على الغائط ويد على الماء ما رواه
 ابو بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس عليك مغضضة ولا استنشق الا انهما من الخوف
 وان يبدأ بغيره فراعبه والماء بياضهما فاعلى محذوف تفقد الرجل ولا على الرجل ذكر الماء و
 يد على استحبها كما رواه اسمعيل بن زبير عن الرضا عليه السلام قال فرض الله على الناس في
 الوضوء ان يبدن بباطن اذ رعين وفي الرجل بظاهر الذراع ومعنى فرض قد روي في الخبر
 اوجب وعلى الاستحباب انفق على ما **مسألة** والدعاء عند غسل الاعضاء روى عبد الرحمن بن
 كثير عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اللهم اغفر لي
 القاتك واطلق لساني بذكرك ثم استنشق وقال اللهم لا تحرمني طيبات الجنان واجعلني
 ممن يشتم ريحا وريحانها وطيبها ثم غسل وجهه وقال اللهم تيقن وجهي يومئذ في يوم
 الوجود ولا تنود وجهي يومئذ في يومئذ في وجهه ثم غسل يده اليمنى وقال اللهم اعطني كفاي من يميني
 ولشمالتي واليمين يسارتي وصا سفيحها كفاي من يميني ثم غسل يده اليسرى وقال اللهم لا تقطني
 كفاي شمالا ولا تجعلها مغلولة الى عنقي واغفر لي من مقطعات القبر ان ثم سألته
 وقال اللهم فشتني من حنك وبكاك ثم مسح رجله فقال اللهم تيقن حالي في القبر والمستم
 يومئذ في الاقدام واجعل سعوي فيما رخصك عنى في الغلال والاكرام ثم قال لو لم
 يجد وضوء مثل وضوءي هذا من غير شاة ذلك فله بكل قطرة ملكا يقدسه ويحييه ويكرمه
 ويكتب الله له ثواب ذلك الخ يوم القيمة والوضوء بعد مسخ عند اهل البيت عليهم السلام

من

قد

في الكتاب بيده ولا يجوز للجنب تركه **مسألة** ان كان هذا البات من القرآن ويدل على الكراهية
من طريق الاصحاب عارواه ابن عبد الحميد عن ابن الحسن عليهما السلام قال لا يمسح على ظهره ولا يمسح ولا
تعلقه ان الله تعالى يقول لا يمسح الا بالمطهر **مسألة** والنوم مالم يتوضأ وعليه عدا ما خلا لا بالمسح
واصحابنا لا يوجبون بارواه ابو اسحق عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
مغسب ثم ينام ولا يمسح ماء وهذا الحديث ضعيف طعن فيه ابن حنبل وقال ابو اسحق عن الاسود عن عائشة
عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا يمسح على وجهه الا بالماء الطاهر **مسألة** ان كان
وجوبه في كل مرة ذكره في بعض النسخ وذكروا في بعض النسخ ان يمسح على وجهه في كل مرة ذكره في بعض النسخ
على ذكره في بعض النسخ وذكروا في بعض النسخ ان يمسح على وجهه في كل مرة ذكره في بعض النسخ
احدنا وهو حجب قاله في بعض النسخ وذكروا في بعض النسخ ان يمسح على وجهه في كل مرة ذكره في بعض النسخ
عائشة انه عليه السلام كان يمسح ثم ينام ولا يمسح ماء في كل مرة ذكره في بعض النسخ
والاخرى في بعض النسخ وهو مذهب الحنفية والشافعية والظاهرية
انه يكفي غسل يده والمضغطة لما رواه زرارة عن جعفر بن الزبير قال **مسألة** الحنفية اذا كان يمسح
فترب غسل يده وتضعف وضل وجهه فاكل وفي رواية اخرى اذا كان الرجل يمسح بالاكل ولا يمسح
يؤتى ذكرها ابن بابويه في كتابه عن جعفر بن محمد عن ابيه وروى الجمهور عن ابن السنيب انه كان اذا اراد ان
ياكل يغسل يده ويضعف **مسألة** والحنا في هواضها الثلاثة وقال ابن بابويه في كتابه فلا بأس بالحنفية
الجنب ونحوها في حجبها ويؤتى ويبلغ ويام حبلى الى آخر القليل فما الاماير المشهورة من
اهل البيت عليهم السلام منها رواية كروم الحسين قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يغتسل الرجل وهو
جنب قال القعيد وكان ذلك مع وصول الماء الى ظاهر الجوارح التي عليها النجاسة لعله رحمه الله نظر الى
ان اللون عرض وهو لا يتكلم فيلزم حصول الجزء من النجاسة في محل اللون ليكون وجود اللون بوجودها
لكنها حقيقة لا تمنع الماء شغلا فافكرت لذلك ولوقول الرواية دالة على النجاسة في كل موضع في كل موضع
فدلت على معارضته برواية اخرى على الاجابة فيكون الحاصل بهذا الكراهية قال القعيد رحمه الله
فيه فان احب بعد الغسل ان يمسح وجهه وهو محرم على النجاسة فلا يغسلها استواء لان تغسله اليد
يقضى النجاسة عنها ويدل على كراهية القعيد للنجاسة بعد الغسل ما رواه الحسين بن سعيد عن القعيد
ابن محمد عن ابي سعيد عن ابي ابراهيم عليه السلام **مسألة** الحنفية اذا كان يمسح على وجهه في كل مرة ذكره في بعض النسخ

كفيه

وهو حجب نفسه لا ومثله روى محمد بن يوسف بن ابي بكر الى الحسن عليه السلام بيده من الحجب يغتسل ويغسل
وهو حجب نفسه لا ومثله روى محمد بن اسباط عن عمار بن خزيمة وروى ابو بكر الفقيه اخرج هذه الروايات لضعف
سندها ومن غلاتها ان يغتسل عن فاد الكراهية لا سيما رهاق القل في رواية عن ابن عمر عن ابن عمر
عن الحسن عليه السلام سئل عن الحجب وهو يغتسل قال لا بأس بغير هذا على رفع الحجاب والروايات الثلاثة
في الكراهية هي من طائفة النقص ويكره لمن اعتزل ان يمسح من حجب ولا يكره ان يمسح من غير الحجاب كذا رواه
الاصحاب ويدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان يطوف على نساءه يغسل واحد **مسألة** اذا غسل
الجنب وصلى ثم رأى بطلا فان يقين ان من اعاد الغسل وكان بالواجب ليقول على السلام من النساء وقال
ابو حنيفة فخرج من بعد البول لم يغتسل وان كان قبله اغتسل وقال ابن السنيب ان الغسل في التدرج في ذلك عليه السلام
ان الماء من شام وقد اكدت عقيدته انه لا يجوز حصر سبب الغسل في جهة واحدة فلا يغتسل بها من جهة واحدة
الشرايط تكون من غير وعقد الشرايط لا يغتسل منه من الصلوة ولو لم يقين ان ذلك لا يغتسل من جهة واحدة
سائل **مسألة** ان يكره بالواحد استبدال الماء الغسل ان لم يكن من شاة اصاب في اجزاء منه في الجوى فلا يغتسلها
لا يغتسلها الا بالواحد بالاضطرار فيجوز ان يخرج يديه من الماء الغالب فغسل يديه وبقي هذا الاحتياط وتروا
الاصحاب بطرق منها رواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام سالت عن رجل اغتسل فاقبل ان يمسح
من شاة قال لا يغتسل فقلت المرات يخرج منها بعد الغسل قال لا يغتسل فقلت فما الذي قال ان ما يخرج من المرأة
الاجرة من ماء الرجل **مسألة** لو لم يغتسل ولم يغتسل ثم لا يغتسل فغسل يديه بعد الغسل ويغسل يديه بعد الغسل
ما تغتسل من الجوى من البول لم يحصل ما يغتسل من البول ويؤتى به رواية القعيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا
من الرجل يغتسل ثم يجد بطلا وقد كان بالجلل ان يغتسل فالا بعد الغسل وعن معوية بن ميثق قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول في رجل اغتسل **مسألة** ان كان بالبعد من قبل الغسل فليست من ان لا يغتسل ثم يغتسل ثم يغتسل
فبعد الغسل **مسألة** لو لم يغتسل ثم اغتسل ثم اغتسل فغسل يديه بعد الغسل ولا يغتسل فغسل يديه بعد الغسل
الاجرة من الماء ولا يغتسل فغسل يديه بعد الغسل ولا يغتسل فغسل يديه بعد الغسل ولا يغتسل فغسل يديه بعد الغسل
سائل **مسألة** في البول او غيره ما لا يغتسل مع البول الا بعد الغسل ومع الاستبراء لا يغتسل **مسألة** ولا تغتسل المرأة
شوها اذا لم يزل الماء اوصوله وهو مذهب الاصحاب وقال القعيد فان كان الشعر مشدودا لم يغتسله
يغسل اذا لم يزل الماء الا بعد غسله من الشعر والشعر ليس منها ومع غسل الشعر فلا يغتسله الشعر
يؤتى ذلك ما رواه الجمهور عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تغتسل المرأة شعرها الا اغتسلت من الحناء **مسألة** يكره

قرب

قال

والوجه عندى ان تحريف كل واحدة منهما ثلثة ايام لانها يتيقن في الحيف تقى ويقوم بنية الشهر استنفا
وعمل بالاصل في لزوم العادة **مسألة** هل المدا قبل على السنة اوسبوع ايام في غير ايام اودى
اجبها وهما اليه ويتقلب ان حيفها في ثلثي لانه لو لا ذلك لم يكن التغيير من فعل الواجب تركه والاول عندك
اشبه لانك بظاهر اللفظ قد وقع التحريف في الواجب كغيره من العشر ولا يتم وفي غير الواجب
مسألة ويثبت العادة باستواء شهرين في ايام وروية الدم ولا يثبت الشهر الواحد وهو من الثلاث
والسابع وهو في الثاني في ثلثة ايام الواحدة لان رسول الله صلى الله عليه وآله في المرأة التي سالت لما لم يسل الخليفة
التي تلي شهر الحاشية لنا العادة في الاشفاق اما النقل في رواية محمد بن عيسى بن عبيد بن يوسف عن غير واحد
عن ابي عبد الله عليه السلام فان انقطع الدم بوقت من الشهر الاول حتى فوالت عليها حيث ان اول ثلثة فقد علم ان
ذلك صار لها وقتا او خلفا اسود فالحق في رسول الله صلى الله عليه وآله في تعرف ايامها من الصلوات ايام اول ثلثة
واو ثلثة حيث ان وضاعدا وروى جماعة منهم ان قال سالت عن الجارية البكر او ما تحيض في ثلثة ايام اول ثلثة
لا يكون طهرها او كل شهر عترة ايام سواء فالعقل في دفع الصلوة ما امت روى الدم ما لم يجر العترة فاذا
انقضى شهران عدة ايام سواك عادتها او لم يزل في صبيحة فلاحية فيها واما الاشفاق فلا في العادة
ما حوزة من العادة ولا تحصل المرأة الواحدة ولا تطلو العادة الاعم التكرار والوجه في ايام التحيض
ايام اول ثلثة واول ما يراى هذه اللفظة اثبات اول ثلثة واتخاذ الشافعي فانه ليس يصح في الاعتقاد على
المرأة فلا يكون مقدما في موضع التصريح ولا يشترط واستقرار العادة استقرار لظاهر في ثلثة ايام
ثم زلت طهر بقية الشهر في شهر اخر من ثلثي شهرين عترة يوم او في اخر صبيحة فيهما خمسة عشر يوما
فقد استوفت عادتها في التحيض لقوله عليه السلام تنظر ايامها اول ثلثة اقبل فيها ولا يشترط الثلث اوى في الوقت
بل لو راى خفا في شهرين اوله وفي اخر من ايامه استوفت عادتها عدة ايام انفق الوقت مع العدة استقرا
عادة فلا يظهر الاثر **مسألة** ولو اضع المرأة عادة وتغير فان كان الزمان واحدا فلا يخفى وان
اختلفت مثل ان كانت في العترة في عترة ايامها او قبلها الاسود فان لم يتجاوز فالحق حينئذ في تجاوز
ففيه قولان قارئة على المسوطة ترجع الى العادة وهو الاصح وهو من عترة الدم في التحيض والتميز فيهما خمس
وقارئة النهاية ترجع الى التغيير وهو من عترة ايامها في نزهة روحه الله في مسابغ الخواص لما راى
ان ام سلمة سالت رسول الله صلى الله عليه وآله في طهر ببيت في جرش اياما استقامت فقال صلى الله
عليه وآله نعم الصلوة قد اقرأها **مسألة** ابو عبد الله عليه السلام وهذه سنة التي تعرف ايام اقرأها ولان

العادة

ابو عبد الله عليه السلام في العترة عترة في ايامها الصلوة في وقت عند الاشياء لا ينفك الصلوة
الدم سقط اعتبارها في العادة قبل العترة الاولى في الدلالة ولولم يتجه من سلم عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة
تري العترة في ايامها قال لا تصلي حتى ينقضي ايامها وان رأت العترة في غير ايامها فاضات وصلت
مسألة هادة صمان متفقه وفي التي ترى الدم اياما متساوية في شهرين في ثلثة اياما يربط ادوارا
وانه اختلفت بعض الاختلاف مثل الاول ان ترى في هذا الشهر خمسة وينقطع باقية وفي الثاني خمسة
ايضا وينقطع ومثال الثاني ان ترى في شهر ثلاثة وفي الثاني اربعة وفي الثالث خمسة مثلا فيعود في
ثلثة الى اربعة الى خمسة لازمت رتبة الاول فيستقر عادتها كذلك فاذا استقر بها في شهر تحيضت
توبة ولو ثبتت حيثما حال في الشهر لانه يتيقن او عدت فيه على ارباب على القول بها **مسألة** و
تترك ذات العادة الصلوة والسجود بروية الدم في ايامها وهو من عترة العلم لان العترة لا يتيقن في
لما رواه محمد بن سلم عن ابي عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى العترة في ايامها قال لا تصلي حتى تنقضي ايامها
وما رواه يوسف بن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رأت المرأة الدم في ايام حيفها
فتركت الصلوة اما المضطربة والمبته فحينها قولان قال في قول ما ترى المرأة الدم ينفذ ان
تترك الصلوة والوقوف وان اعتبر ثلثة قطعت على ان حيف وان انقطع قبل الثلثة فليس يحض ويقتت
الصلوة والصوم وقال علم الدرر في المصباح والجارية التي يتنكب بها التحيض في العادة لها لا تترك
الصلوة حتى يصير لها ثلثة ايام وعزى هذا شبه لان مقتضى القليل لزوم العادة حتى ينقضي المقتط
ولا يتيقن قبل استقرار ثلثة ولو قيل لزوم ما ذكرته قبل ثلثة لم يجد لها الجواز ان ترى ما هو اسود
ويجوز فيكون هو حيفها لا ثلثة قلت للفرق ان اليوم واليومان ليس حيفا حتى تسكن ثلثة ولا
عدم الشهر حتى يحقق واما اذا استمر ثلثة فقد كان يصح ان يكون حيفا ولا يطل هذا الدم و
والاصل عدمه حتى يحقق ولو اوضح الشرح بما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في المرأة ترى
الدم في اول الشهر في شهر رمضان انقطاع يصوم قال انقطاعنا فقطها من الدم قال الشافعي في بيته
معناه انها لو لم تقط بالطعام والشراب فاضاها بحكم القطر وكذا ما رواه عن طريقه ان المرأة اذا حطت
في رمضان قبل ان تقبل الشهر فطر وعن مشهورين حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو ساحت رأت
انقطاع الدم انقطع قبل الحكم بالاطهار عند الدم مطلقا غير مراد فيصير الى المهرود وهو من التحيض والحكم
بانه حيف لا اكلان في العادة فيعمل في ذلك واما الاخبار التي تضمنت ذكر الطهر فلا ينافي وموضع النزاع

لأنه لا يتركها قط إلا إذا كان في مكان العادة أو استمر أو شئت بلياً لها **مسألة** وإذا أدرت الدم وجازت بها
 فحق ذلك استظهاراً بترك العادة مع محو الدم فكان قاله في وقت تستظهر بعد العادة يوم أو يومين وهو قول
 ابن أبي ربيعة والغيد وقاله الحنفى في الصباح تستظهر عند استمرار الدم إلى عشرة أيام فإن استمر عتقت ما قبله
 المستحاضة وقاية للحوائج فثبت القطعة مملوثة بالدم فهي بعد حائض تصير حتى تنقضي الاحتياط ما ذكره
 في النهاية وإن كان ما ذكره علم الهدى جازماً لئلا يفتنى الزمير في عدم العبادت فيسقط موضع الاتفاق
 وهو قدر العادة وما حصل الإجماع عليه من جواز الاستظهار في الحيض ويؤيد ما ذكرناه من إجماع الحسن
 بن محبوب في كتاب المشيخة عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الحائض إذا رأت وما بعد
 أيامها التي كانت ترى الدم فيها فلتعقد من الصلوة يوماً أو يومين ثم تمسك قطعة فإن صبح القطعة
 دم لا يقطع فليجمع بين كل صلاتين غسل ويصلي منها وجهاً إن أحببت لها الصلوة **مسألة** وإذا
 مثله روى ابن أبي عمير عن أبي بصير عن الأوصياء عليه السلام قال الحائض تستظهر يوم أو يومين أو ثلثه ومثله
 عن حماد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا حجت علم الهدى
 برؤية عبد الله بن الحنفية عن رجل عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كان في وقتها ورأت العتقة استظهر
 العترة في بابنا الطعن في الاستدلال في طريق هذه الروايات أحدها من خلال وهو ضعيف وهي من رواية
 ولما احتج بغير ما رواه عن سعيد بن يوسف بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام **مسألة** في سطر عند
 ثم تستظهر بعشرة أيام قلنا الترجيح لروايتنا أكثر وقوة وشيهاً بالأصل ونسكاً بالعبادة ولو قال عشرة
 الأيام للحيض هيكون دمه حائضاً قلنا لا نسلم أن العترة خير على ثبوتها من العادة المستمرة نعم لو
 انقطع في العترة كان حائضاً مع الاستمرار فلا تنفيه لجواز أن يستمر والاستظهار المذكور هو على
 الوجوه والأصح ما ظهر كدم الشيخ وعلم الهدى والوجوب والأقرب عندنا الله على الجواز أو على ما
 يتقبل عند المرأة في حائضها ما أقوله عليه السلام تحيض المرأة أياماً فرائك وما رواه عن ابن عباس عن أبي
 عبد الله عليه السلام **مسألة** المستحاضة تنظر أيامها فلا تنصلي فيها ولا يفر بها بعسلها فإذا جازت أيامها
 ورأت دماً نقياً لم يكره اغتسلت للظهر والعمر وعن منصور بن حازم عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 قال في المستحاضة إذا مضى أيام فرائها اغتسلت واحضت وتوضأت وصلى **مسألة** أهل الطهر
 بين الحيضين عشرة أيام ولا خلاف أنه وبه قال الشيخ في الخلاف والمسروط وعلم الهدى في الصباح
 والخلاف ولا أعلم فيه خلافاً لا سيما بما رواه بعض فقهاءنا أكثر الطهر ثلثة أشهر وقال الشيخ في الأصول
 في وجوب

أهل الطهر خمسة عشر يوماً ما روى عن علي بن أبي حمزة أنه سأل عن طهرت منها حائض في شهر ثلاث
 حيض وولدت عند كل مرة وصلى في كل شهرين قال فيها فقلت إن جاءته بيضة من بيضة لها ولها
 في كاذبها عليه السلام قالون وهو بالرواية جيد ولا يتقدم ذلك على أن يكون الطهر خمسة عشر يوماً
 ويتقدم على ما قلناه ومن طريق الأصحاب ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يكون
 الطهر في أقل من عشرة أيام فما زاد أقل ما يكون عشرة من حين تظهر إلى أن ترى الدم ومثله روى
 يوسف بن يعقوب عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام **مسألة** لا يكون الطهر أقل من عشرة أيام أحسنها ما روى
 عن إبراهيم بن عثمان بن عثمان قال لا أقل الطهر خمسة عشر يوماً وليس أكثره حد ولا يقرب لأن لا يقرباً أو
 اتفاقاً للحوائج بالاصل للخصم بل لا يكون قولها الجهاذاً أهلها لأنها أكثر الحيض خمسة عشر يوماً وعند
 الشيخ يفتى للحيض والطمح فيلزم أن يكون الطهر مثلاً أكثر للحيض ثم هو ليس معارض بقوله في
 موافقة على ذلك وقوله الحق **مسألة** لا يتوسط في استقرار العادة أن ترى الدم في شهرين بل يكفي مرة
 حيضين من أسود ولو كانت في شهر واحد لأنها تسقط من العترة قاله طائفة وأثبت المستظهر للحيض
 خمسة أيام وعشرة طهر ثم بعد ذلك خمسة أيام وعشرة طهر فثبت ما عاده للحيض والطمح ولورأت
 خمسة أيام دم للحيض وخمسة وخمسين طهر ثم رأت خمسة أيام بصفة دم للحيض وخمسة وخمسين طهر
 ثم استحاضت جئت في كل شهرين خمسة أيام حياً لأن ذلك صار عادة وقاله في الخلاف لا يثبت عادة
 المرأة إلا أن يمضي طهران أو حيضتان على وجه واحد **مسألة** إذا كرهت عادتها إذا رأت
 الدم قبلها بخمسة ولم يرضها كان حياً متقدماً وكذلك لو تأخر عنها ولم يرضها وقبلها أو بعدها فإن
 لم يرضها ولا في أكثر من ذلك تجوز في حائضها ما روت قبلها وفيها ويجوزها وتجوز العترة في الحيض
 عادتها وما عاده استحاضة لأن العادة اختلطت وقد تجوز في العادة نسكاً باطلاً للحيض **مسألة**
 المتخير إذا ذكرت العدد ونسيت الوقت فلا يقرب لها فالزمان كله حيض مشكوك فيه مثل أن تقول
 حيض في كل شهر عشرة ولا أعلم أنها في قولنا تحيض بعد العترة ولا أعلمها قاله طائفة أهل
 ما قبل الاستحاضة في الجميع ونفعل للحيض عند كل عشرة قاله طائفة حيفي ثلاثة في العترة الأولى
 فاعشرة مشكوك فيها تقول ما قبل الاستحاضة ونفعل للحيض في عترة آخر التثنية ثم نفعل
 لكل صلاة أو تمام العترة إذا لم تعلم وقت الانقطاع لجواز انقطاع الدم عند كل صلاة أو تمام العترة
 ستة أيام في العترة الأولى فلا يرجع من أو الشهر مشكوك فيها يقول ما قبل الاستحاضة والحائض والنكاح

حيث يتعين وبما في من عشرة شكوك فيه نقول ما نقله السخاوة ونعقل الحيف عند كل صلاة الا ان يعزل وقت
 انقطاعه فمقتضى ذلك ان تمام العشرة ولو كانت كان حيفه عشرة من الشهر وكنت في العاشر
 حافيا فهذا يحتمل ان يكون امدا او انهاء فلا يتحقق ط الحيف سواء ونعقل آخر العاشر في جوده ذلك
 نعقل الحيف كل صلاة الى اخر العاشر سبع عشرة ونعقل ما نقله السخاوة في الشهر كله عدا العاشر وهذه الرواية
 تتفق صوم الدرد التي نقلها بعد الزمان الذي يرض عاديها في جلته **مسئلة** في الشريك ذكرنا عدة
 لو كانت حيفه عشرة وكنت الشريك بين كل عشرة من الشهر يوم فانه احتمل ان يكون او حيفيا نال الشهر
 و آخره للحادي عشرة ان يكون اوطه العاشر و آخره التاسع عشر ثم يحتمل ان يكون او له الثاني عشرة و آخره
 للحادي والعشرين وان يكون اوطه العاشر و آخره التاسع والعشرين فانظر اذ يوم في اول الشهر ويوم في
 آخره والباقي مسكوك فيه نقول في جميع ما نقله السخاوة لكنها تفصل يوم للحادي عشر الحيف يوم تتك
 عشرة ويوم الحادي والعشرين والتاسع والعشرين كل يوم عند آخره ونقص صوم عشرة ايام ولا نقص
 الصلوة لانها امت بالصلاة بنية الفرج الصوم يجرى فيه في الزيادة اذ كان متعينا كرمضان ولو كان
 حيفيا عشرة من كل شهر فبشرك بين نصف الشهر يوم احتمل ابتلا حيفيا من السابع ونهايته
 السادس عشر ومن الثامن عشر نهاية الرابع والعشرين فيحصل لها اثني عشر يوما بين ايامه
 ومن اخره ويومان حيف يتعين واما الخامس عشر والسادس عشر وما عدا ذلك فكله مسكوك فيه وقال
 في نقل من يوم ثامن عشر الى يوم الرابع والعشرين ما نقله السخاوة ثم تفصل في آخره ونقل بعد
 ذلك ما نقله السخاوة الى آخر الشهر وتتقضى الصوم ونعقله ومع من الثاني عشر ولو كان تسعة ونصفا و
 فبشرك بين العشرين يوم والاكثري الاول يوم ونصف من اول الشهر طريقتين نقلهما ما نقله السخاوة
 الى آخر الحادي عشر ثم تفصل ونصف يوما بعد ظهره في ما نقله السخاوة الى آخر الحادي
 العشرين ثم تفصل الحيف وتفصل الصوم وتتقضى بعد ذلك صوم اكثر الحيف احتياطا ولو قال كان
 حيفي تسعة ونصفا في الشريك بين العشرين يوم ونصف فيها كان غلطا لان اكثر العشرين لا
 يحتاج يوم وانه ذكرت الوقت ونسبت العدد فان ذكرت او حيفيا فانه ثمة لانه الشريك ثم تفصل
 بعد ذلك الحيف وتفصل فيها اذا علمت ما نقله السخاوة احتياطا وانه ذكرت اخره جعلته
 وما قبله حيفيا ثمة واعتقلت الحيف في اخره وعملت ما نقله السخاوة فيها عاده وان لم يكن ذلك
 او حيفيا اوله ذكرت اخره فذلك الوقت الذي عرفت حيفيا فيه ان لم يزد عن اقل الحيف

فحينما يعلم وان زاد من غير ما نقله الزمان مسكوك فيه نقول في ما نقله السخاوة وان زاد من غير ما نقله
 يتعين وما عداه فتشكوك فيه وان نسبت الوقت والعدد وان قالت كنت احيف في الشهر في فلان في الجاه
 طريقتين وحيف شكوك فيه لان الحق ان يكون حيفيا عشرة وعطرها عشرة وحيفيا عشرة فيحصل لها
 عشرة طريقتين لكنه غير معين الزمان فتقول في الشهر كله ما نقله السخاوة ونعقل الحيف اخر الثالث
 و بعدة كل صلاة الى اخر الشهر ما نقله وقت الانقطاع وتتقضى صوم عشرة ايام لانه احصى الحيف ولا يفتي
 الصلوة لانها وقت مشروعة والشك لا يفتح فيها الصلوة الا في طاهر الحكم قال الشيخ في طه وقد روي
 في هذا انها تركت الصلوة والصوم في كل شهر سبعة ايام وتعمل في الباقي ما نقله السخاوة وتتقضى
 وتصل قال الاول اخوط للعبادة واما الاحكام فتدبر **الاولى** لا ينعقد الحايض صلو ولا صوم
 وعليه الاجماع وروي البخاري عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال **لا تستحب** احديكن اذا كانت لا تطهر
 ولا تقوم وقد روي فيكم لغا طريقتين الوجيز اذا قبلت الحيف فتركى الصلوة ومن طريق الاصحاب
 ما رواه حنيفة البخاري **قال** اذا كان الدم حرا ودفع وسواد فلتدع الصلوة وما رواه غيره من القاسم
 البخاري عن ابي عبد الله عليه السلام **قال** سألته عن امرأ طهرت في شهر رمضان قبل ان تغيب الشمس **قال**
 تفطر لان الصلوة مشروطة بالطهارة ولا يقع الطهارة مع الحيف **مسئلة** ولا يقع منها الطواف
 لان الطواف الواجب من شرطه الطهارة وسألت في تحقيق ذلك في موضعه ولا يقع لها حدث وعليه
 الاجماع لان الطهارة ضد الحيف فلا يتحقق وجوده لكن يجوز لها ان تتوضأ لذكر الله سبحانه وان تفصل
 لا يقع الحديث كصل الاذن ودخول مكة **مسئلة** ونحوه عليها دخول المساجد الا احتياطا او لئلا يلحقها
 اما التقوى والذات فلا وهو اجماع ولما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال **لا يصل المسجد الحايض**
 ولا جنب وما رواه الكليني عن محمد بن يحيى رفعه عن ابي حمزة قال **قال** ابو جعفر عليه السلام اذا كان
 الرجل نائلا في المسجد الحرام او مسجد الزوا على ان لم فاصابه جنابة فليستيم ولا يترك المسجد الاستيماسة
 يخرج منه ويعقل وكذلك الحايض اذا صابها الحيف ففعل ذلك ولا بأس ان يقرأ في مساجد ولا
 يجلس فيها وهذه الرواية والله كانت معطلة لكن ضمنها حسن ولا نالها مرد ولا شبهة في
 الحديث ويتحقق فيه من الحديث حكم حدثنا غلط فيكونه او في المنع واما تحريم المسجدين احتياطا فمقتضى
 في كلام الشافعية اجماعهم ولعله الزيادة حرهما على غيرهما المساجد ويشهد للحايض الحيف فليحس لها
 باخف من غيرها واما الاحتياط في غيرهما من المساجد فقد ذكر الشيخ في سائر الخلاف وذكره ومع انما

ان ليس يجوز ذكر اياته الشريفة في غير محلها والمفيد في الصباح وروى في بعض النسخ
 قال سالت كيف صارت الحائض تأخذ ما في السجدة ولا تنقع فيه فقال ان الحائض تستطيع ان تنقع ما في
 يد هاتين ولا تستطيع ان تأخذ ما في الامنة وخبر محمد بن يحيى الذي ذكرناه يدل عليه **مسئلة** لو حاضت
 وانعد السجدين هل يفتقر الى التيمم في سجودها كالجنب قبل تم علاه رواية الكوفي عن محمد بن يحيى التوسل
 لكنها مقطوعة ولا يمنع الاحتجاب اما الوجه في الاول لا وهو فاعلى موضع الدلالة في الحديث ان التيمم
 طهارة عمدة في حق الجنب عند تعدد الماء ولا كذلك الحائض فانها لا تسيل لها في الطهارة وقال ابن الجوزي
 من ادرك طهر الجنب والحائض الى سجود السجدة **مسئلة** ولا تنقع الحائض في السجود شيئا ولها
 ان تأخذ ما فيه قال الاحتجاب ويدل على ذلك رواية عبد الله بن مسعود قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الجنب
 والحائض يتناولان من السجدة المتاع يكون فيه قال نعم ولكن لا ينعان في السجدة شيئا ولا يضع عليهما
 دخولها الا ما يرى سبيل فيكون دخولها غير محرم **مسئلة** ويجوز عليها قراءة القرآن هذا مذهبه طائفة
 كافر وزاد الجنب يحرم قراءة القرآن في غير موضع الله عليه وآله قال لا يقرأ القرآن
 حب ولا حائض ولا يقرأ في السجدة ولا في موضع السجود الواجب انما سميت بذلك لوجوب السجود
 والقرينة الواجبة والقرآن الواجب لنا اجماع العلماء وما روى من النقل المستفيض عن اهل البيت عليهم
 منه رواية زرارة وخبر جعفر ومسلم عن ابي جعفر عليه السلام قلت للحائض الجنب يقرأان شيئا من القرآن قال
 نعم ما شاء الا السجدة وذكر ان الله على كل حال فانه لا يثبت التيمم في طرف الجنب فتيمم في طرف الحائض
 لان حدتها اقل من حد السجدة لا يمنع فسند هذه التمسك بالاصل وقوله تعالى انما يقرب منه
 ورواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما يقرب منه **مسئلة** ويجوز على وجه ما وضع القدم
 وهو اجماع فقهاء الاسلام وانفقوا على جواز الاستسقاء ما في الشربة ووزن الزكاة واختلوا
 في جواز الاستسقاء بما بينهما والذي عليه جمهور الاصحاب الاباحة وتركها افضل ذهب اليه الشافعيان
 وقا في الحديث في شرح الرباز عندنا لا يحمل الاستسقاء منها الا بما في الميزر وهو مذهب الحنفية
 والشافعية لما في قوله تعالى فاعرفوا ان الله لا يفرق بين المؤمنين من الجن والانس في العمل ولا في
 بالاصل ولا يقال الحنفية على الجنب بقوله تعالى ويَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمُحْسِنِ قُلْ هُوَ اَدْنَى فَعَنْهُمْ قُلْ
 انشاء في الجنب وقوله تعالى لا يفرق بين من الجنب بيننا انكم لا تفرقون في نسمة
 المحسن حيا بل كما في الجنب في ذلك في موضع الحديث لكن يجب تنبيهك في الخبر على ما قلناه اما

كالفرد في سلقه واما ما في قوله تعالى لا يفرق بين المؤمنين من الجن والانس في العمل ولا في
 ولا يفرق بين من من تولى على الجنب الاضمار لا يستند اليه في الشفاء فيضرك القدم فيفتقر الى الضمان وهو الزمان
 ولو لم يزل على الموضع لم يفتقر الى الضمان ولما ذكر في حجب غزو هذه الآية من كون اليه ويعتبر في قوله تعالى
 في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الله عليه وآله عز وجل في ذلك هذه الآية فقال النبي صلى الله عليه وآله
 استنواكم في الاضمار ورواه مسلم وفي رواية الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن عمار بن عبد الملك بن عمار بن
 ابا عبد الله عليه السلام عن الصادق عليه السلام في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هشام بن سالم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت في المرأة دون الفرج وتحتب ذلك الموضع واجتنب الخمر بار واه عن
 ابي بصير عن علي بن ابي حمزة قال سالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المرأة التي حاضت فقال لا تحتب
 الازار وروى ابن عمر قال سالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ما يحل للمرأة الحائض قال
 ما فوق الازار واجتنب ما في الحديث من ان يركب ما في الحديث من ان يركب ما في الحديث من ان يركب ما في الحديث
 عن علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في المرأة التي حاضت
 اما المروى عن علي بن ابي حمزة قال سالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المرأة التي حاضت فقال لا تحتب الازار
 ما روى عنه انه قال لا تحتب منها شئ الا القدم وما روى عن بعض فضلاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان اذا اراد من الحائض شيئا لم يمسها الا في رجلها او يمسها في رجلها ولا يمسها في غيرها
 ما عده الامم دلا على الخطأ وهو من تركه وكذا خبر عبد الله بن علي بن ابي حمزة عن بعض اصحابه ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا حاضت المرأة فليها ثمان وجها
 على حيث شاءا التي موضع القدم واذا انقضت الايام حاضت بها بالاحلة والكرهية فان الكراهية
 اذا نكحت كراهية اطلق عليه لفظ التحريم بحاننا والمجاز يصار اليه مع الدلالة ولا يفتقر الى دليل
 للحل فيخرج منه الاجماع **مسئلة** ولا يصح طلاق الحائض مع دخولها في الحيض وحضوره و
 كونه لاحيا يمينه وبينها وقتها مع فقهاء الاسلام على تحريمه لكن اختلفوا في وقوعه فعندنا لا يقع
 وعند الشافعية والجمهور لا يقع وسائر مخبريه في بطلان الطلاق انشاء الله تعالى
مسئلة ويجب عليها الغسل عند الطهارة تحية عند وجوب الايام الا بها كالتسوية

حايلا

والقولان لكن لما كان الحديث بسبب الوجوب أطلق الوجوب عند حصوله وان كان وجوبه مسبباً فوقه على
 الشرط كما تقول على الجاهل القضاة وان كان لا يتحقق الاسم الظاهر فما تحقق هذا فحقن زيد الوجوب هذا
 الوجوب الموقوف على وجوبه لا يصح الا بالفضل والذليل على وجوب غسل الجاهل عند التمسك بالاداءة الصلوة
 ابو ذرهما ما الظهارة شرط فيما جاء السليق ولا يرب ان شرط في هذه الصلوة في قوله انما خلافة الله
 وهو شرط في صحة الصوم بحيث لو غفلت به ليلا حتى اصبح بطل الصوم فيه تردد روى عن الحسن
 عن علي بن اسباط عن عمار بن محمد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من طهر طهر طهر
 ثم مات ان تغسل بغير حتى اصبح فغسله فاضا ذلك اليوم لكن علي بن الحسين فطلى وان اسباط وافق
 يزيد وجوب الغسل عند التمسك ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال من اغتسل في يومه لم يمت
 حتى يغتسل ثم اغتسل في يومه من ارباس ما روى في هذه الاصل في الاذات الظاهر ما عه
 فلتغسل ومن طريق الاصحاب ما رواه اسباط بن محمد عن ابي جعفر عليه السلام قال لا تسكنه تغسل
 وتهايم تحاط يوم اوبى من قال هي رات طهر اغتسل **مسألة** ويجب عليها قضاء الصوم
 دون الصلوة وهو مذهب فقهاء الاسلام ويؤيده ما روى عن ابي اسحاق عليه السلام ما بالظاهر
 تفقهي الصوم ولا تفقهي الصلوة فكانت اخر رواية انت قال لا ولكن اسئل فقلت كذا تخبرني عن عبد
 رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم يقضاه الصوم ولا يؤمر بقضاء الصلوة ومن طريق الاصحاب ما رواه
 زهارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن فاطمة بنت ابي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله
 صوم شهر رمضان ثم اقبل على علي بن ابي طالب فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يامر بك فاطمة
 عليها السلام والمؤمنات **مسألة** واذا سمعت بحجة الدين جازها ان تسجد التوبة الواجبة
 ويجب على القاري والمستمع السجود عند هذا الظاهر والظاهر في الجنب لانه واجب لمن شرطه الظاهر
 فيجب اما السامع فان السجود في حقه مستحب وكذا ما عدا الايم وهو يجوز لها ان يسجد بها قال في
 التهايم لا وهو اختيار الشافعي في الحنفية واحمد بن محمد بن عثمان وسعيد بن المسيب في المذهب فسمع
 السجدة قال في براسها وقول الله لك سجدة وعمر النبي فيمن سمع السجود على غير وضوء سجدة
 حيث كان وجهه لسا الا ان السجود مطلقا واشتراط الطهارة ينافي في الاطلاق فيسقط اعتبارها اخبر
 الخالد بن يونس عليه السلام لا يقبل الله صلوة بغيره ولو غلب على السجود وضوءا ولا يسجد في غير طهارة
 كسجود التوبة والصلوة فان الفرق بين اهل التشريع بابا ولا تسلم اشتراط الطهارة في

ار
في رمضان

محمود المشهور ولو سلمنا ما لم يلزم وجوده فكذلك هذه الامة كما يجب ان يكون اشتراط الطهارة هناك كونه سجدة ليعين
 كونه حركاً للصلوة المتعاقبة الطهارة وضوءاً حركاً من الصلوة وليس كذلك كونه سجدة للصلوة وقيد
 ما ذكرناه من رواه ابو بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قرأت بين من الغزاة الايم او سمعها
 فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت جنباً وان كانت المرأة لا تقضي في سائر القرآن انت فيه جنباً
 ان شئت سجدة وان شئت لم تسجد واما السامع وليس يستمع فان السجود مستحب في طهارة سواء كان
 من الغزاة الايم او من غيرهما وهل يسجد من الجاهل في الجنبية روايتان احدهما المنع روى ذلك الحسن
 بن سعيد عن فضالة عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام سالت عن
 الجاهل في قراءة القرآن وسجد السجدة اذا سمعت السجدة فقال **مسألة** يقرأ القرآن ولا يسجد وكذا في قراءة
 والاخرى للجواز ذكره في رواه الحسن بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال اذا قرأ شيئا من الغزاة الايم وسجدتها فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت
 جنباً وان كانت المرأة لا تقضي في سائر القرآن انت بالجنبية ان شئت سجدة وان شئت لم تسجد
 ولحق القليل فان كانت من الغزاة وجب على القاري والمستمع ولا اعتبار بالطهارة وان كان
 سامعاً لم يجب عليه كونه بحوض ويؤيد ذلك ما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام عن
 الرجل اذا سمع السجدة قال لا يسجد لان يكون مسكت القراءة سمعها او يصلي بصلاته فانما
 ان يكون في احية وانت في اخرى فلا تسجد لما سمعت ورواه الله الدلالة على اسقاط الوجوب
 والاف السجدة حسن على كل حال **مسألة** وفي وجوب الكفارة على الزوج بوجوب الجاهل في روايتان
 اظهرهما الوجوب وهو مذهب الشيخ رحمه الله في الجمل وطاوب قال الميعة في عمة وعلم الهدى
 في المصالح واما باوبير وكذا قال احمد في الروايتين وفي التشيع في الخلاف ان كان جاهلاً بالحيض
 او بالتحريم لم يجب عليه ويجب على العالم بها واستدل بإجماع الفقهاء وكذا استد اعلم الهدى وقال
 الشيخ في الميعة في رواية في اوله ونصف دينار في وسطه ودينار في آخره ولا يارند بها
 واستحباً وبذل على الايام ما روى عن ابي عباس ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا ياتي بالامرأة
 وهي حيض فمقدق دينار او نصف دينار والتحريم في الواجب لا يتحقق فيمن الغسل ومن
 طريق الاصحاب ما رواه اودبن فروق عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة الطمث انه يسجد في
 كان في اوله دينار وفي وسطه نصف دينار وفي آخره ربع دينار قلت وان لم يكن عنده ما يكفي قال

ار
احوطا

ار
في ذلك

عن ابي جعفر القاضى والطلب يورث شيئا قال نعم ما شاء الله تعالى وذكر ان الله تعالى على كل حال لا يورث العبد
 فان كان جلافة جامع الاحكام على الكراهية وانما من نصف ومن لما شرعنا به على كل حال في كل المذهب
 وقاد من الجهد في كل كتاب وقال ابو جعفر ان الكراهية وحرم الشافعي في كل كتاب انما من مقتضى النص على كل حال
 عنه موضع الامام ولان النبي صلى الله عليه وآله كتب الى قيس بن ابي بكر في كتابه اليه وخاتمة كتابه في كل حال
 القاضى ومن على الكراهية من روى عن ابي الحسن موسى بن عبيد الله قال لا يورث العبد شيئا ولا يورث العبد
 شيئا حليف ولا خلف ان الله تعالى يقول لا يورث الا الطهرون وانما في هذا على الكراهية نظر الى كل حال
 الاصحاب **مسألة** لا امر لا يستعان منها بما في الشرة وما تحت الزكوة ويكره الاستعان منها بما تحت الشرة
 موضع الدم فانه يجر وهو مذهب الشيعة واتباعه ما قال الشافعي وابعثته يجره الاستعان منها بما بين
 الشرة والزكوة وقال علم الهدى في الخلاف يجره الاستعان منها بما تحت الميزر لما في ذلك في الدنيا
 يورثهم ما يظنون الا على ان لا يورثهم او ما ملكك انما نعم فانهم غير يورثون وهو صحيح في
 رفع التورع الاستعان كيف كان ولما في ذلك في موضع لبعض الاصحاب في قوله على الجوار وما روى
 النبي صلى الله عليه وآله انه قال انك انت مني ما راعى الله وقدر روى عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وآله
 انه كان اذا اراد من القاضى شيئا ان يورثه او ما يورثه من نفسه يورثه او ما يورثه من نفسه او ما يورثه من نفسه
 التورع تحت الكراهية باتفاق الباقرين **مسألة** واذا انقطع دمها حل وطهرها لكن يكره قبل الغسل
 وهو مذهب المتكلمين واتباعهم وقال ابو جعفر في الجوار وكراهية ولا يجره عمامة المرأة في حجبها في قوله تعالى
 ولا تقربن حتى يظفرن يعني بذلك الغسل من بعض وقال ابو حنيفة ان النطق بعشر على الوطى
 وان انقطع قبل العشر لم يجر لا بعد من فعل ما ينافي الحيف من غسل الوطى واطلق الشافعي التورع ما لم يتسل
 الى مقتضى انه لا يورث الغيب المتكلم به اما ان مقتضى انه لا يورث الغيب فلو جحد احدوا في قوله تعالى
 الذي يورثهم لا يورثهم ما يظنون الا على ان لا يورثهم او ما ملكك انما نعم فانهم غير يورثون وانما
 ثانيا فلو قوله تعالى ولا تقربن حتى يظفرن على كل حال في قوله تعالى ولا تقربن حتى يظفرن
 متعلق به فمروا به في كل وقت ولا تقربن حتى يظفرن على كل حال في قوله تعالى ولا تقربن حتى يظفرن
 ان الغاية المقطع الدم قال الطهرون في كل حال ان النطق بحيفها ولو قيل قد قرا بالتعريف في كل حال
 ان يورث على الاصحاب في قفاير التورع في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 الطهرون وهو الغسل فيكون باحة الوطى حينئذ شرطه المشرطين انقطاع الدم والغسل انما يقع ان يكون

الارد بالظهور الغسل قبل المانع ان يكون المراد يتطهر من طهره كان قال قطعت الحبل فمقطع وكنت الكون فكسرت
 ووقيل ان لا يصح ان تغسل فحبل على الرادة فعلمنا بخلاف الحبل والكوفة قلنا قد يستعمل فحينئذ يصح ذلك منه
 ويكون المراد ما قلناه كما في اسما بالله تعالى المتكبر ووقيل المراد فعل الطهارة فلا خلاف ان الرادة وهو قوله
 الله الله يجب التورعين ويجب المتكلمين قلنا هو كلام سنان فلا يعلق له بالاول ويعمل فيكون
 الراد المستعملون المستترين من الغواب فان الطهارة هي الرادة فتريد على التورع من الغواب اشبه من
 الغسل لان ذلك اشبه بالتورع ومن طريق الاصحاب ما روى عن علي بن يقطين عن ابي الحسن موسى بن جعفر
 قال سالت عن الحافض ترى لظهور النطق عليه من وجوب قبل ان تغسل فقال لا بأس وجعل الغسل واجب
 الى وهذا الحديث دال على الكراهية ويروى عنه ابيه عبيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قلت له
 المرأة يجر عليها الصلوة قبل الغسل لزوجها ان ياتها قبل ان تغسل فقال لا بأس لا بأس لا بأس لا بأس
 هذا الخبر على الكراهية في قفايرين ان ياتين ظهور غلبت الشهوة امرها افضل فرجها استجابها
 وطهرها ومن الاصحاب من اورد ذلك بلفظ الوجوب الوجه الاستجاب وبه روايات منها رواية طبري
 يطهرن التي تقدمت ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في المرأة يقطع منها دم لطيف في اخرها
 قال ان اصلها شق في امرها افضل فرجها ثم عيسى بن ابي عمير في قوله تعالى ولا تقربن حتى يظفرن
 واذا حاضت بعد دخول الوقت فلم تغسل مع الامكان قضت وكذا لو ادركت من اخر الوقت قدر الطهارة
 والصلوة وجبت اذا والاهمال قضاء وضابط هذا انها اذا ادركت من اول وقت الظهر اربع ركعات
 وجبت الظهر ولو اهلكت وجب قضاؤها ولو ادركت من اربع ركعات لم يجرها الظهر ولو ادركت
 من اخر النهار ما فصل فيه ثمان ركعات وجبت الصلواتان ولو ادركت قدر ركعات وجبت العصر
 ولم يجز الظهر وشعب الصلواتان لو طهرت قبل الغروب وكذا يستحب المغرب والعشاء لو طهرت قبل
 الغروب وقال في الخلاف اذا ادركت من اخر الوقت خمس ركعات وجبت الصلواتان وكذا العشاء والمغرب والعشاء
 ولو ادركت قبل طلوع الشمس ركعة لم يجرها الصبح وقال في حجب لها قضاء الظهر والعصر اذا طهرت
 قبل الغروب بمقدار ما فصل خمس ركعات ولو لحقت ركعة لم يجرها العصر وقال علم الهدى اذا
 رأت الظهر في وقت العصر فليس عليها صلوة الظهر الماضية واذا رأت ظهرها في وقت صلوة فليطهر حتى
 تدخل وقت اخرى كان عليها قضاء تلك الصلوة الماضية اللهم الا ان يكون دخول الثانية ومضى
 وقت الاولى ليكن عن طريق من يات بها فليطهر على ما يجب للغسل على وجه لا بد من اقلها صلوة الصلوة

الماضية بل تصل الصلوة الحاضرة في وقتها وضابط ما تقول براهنه لا يجب القضاء الا اذا كنت من الغسل
 واحملت وقال الشافعي رحمه الله ما لك اذا اظهرت قبل الغروب لمزمها الاضغان ولو طهرت قبل الغروب
 الميزب والقضاء ما رواه الأثرم وابن المنذر باسنادهما عن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن مسعود
 انهما قالوا في الحائض تطهر قبل طلوع الفجر بركعة تسمى المغرب والعشاء واذا اظهرت قبل غروب الشمس
 الظهر والعصر جميعا وعن احمد بن الفريابي الذي يعلق به الوجوه ان ركعة الاخرى وعن الشافعي
 قدر ركعة لانه القدر الذي روى عن عبد الرحمن وابن عباس لنا ان التكليف بالافعل يستند
 وقتا يتسع له فمع قصوره يجب التسعير والافهم التكليف بما لا يطاق ومع سقوط الوجوه اذا
 يسقط قضاء ويؤيد من طريق الصحاح ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن
 علي بن رباب عن ابي عبيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال **يا امرأة** رأت الظهر في وقتها ودور على
 ان تغسل وقت الصلوة فغسلت فيها حتى يدخل وقت صلوة اخرى كان عليها قضاء تلك الصلوة
 التي فرطت فيها فان رأت الظهر في وقت صلوة فقامت في طهارة ذلك جاز وقت الصلوة ودخل
 وقت صلوة اخرى فليس عليها قضاء وتصل الصلوة التي دخل وقتها وروى عن محمد بن يحيى قال
 سألت ابا جعفر عليه السلام عن الحائض تطهر عند العصر وتصل الا اذا انقضت الصلوة التي تطهر
 عندها وروى منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال **يا امرأة** اذا اظهرت قبل العصر صلت
 الظهر والعصر في وقتها وفي وقت العصر صلت العصر وروى الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 في المرأة تقوم في وقت فلا تقصير ظهرها حتى يغتسل من الصلوة ويخرج الوقت انقضت الصلوة التي
 قاستها قال ان كانت قوامت فقصها وان كانت دامت في غسلها فلا تقصير عن ابيه قال كانت
 المرأة من اهله تطهر حينما تغتسل حتى يقول الله انك قد كانت الشمس تصغر بعد ذلك لو
 رأت انها تصل العصر تلك الساعة قلت فدر فوط كان يا امرها ان تقصير العصر وينذر كالموت
 من قصه عبد الرحمن وابن عباس لا حجة فيه لهما ان يكون قالا اجتهاد اعلم ان الغسل في ذلك على
 الاحتياط في قدر روى في الحيا راعى البيت عليهم السلام بما يشاء وروى عن الحسن بن فضال
 باسناده عن ابي صالح الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال **يا امرأة** اذا اظهرت المرأة قبل طلوع الفجر
 صلت المغرب والعشاء وان اظهرت قبل ان تغيب الشمس صلت الظهر والعصر وفي رواية اخرى عن
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام مثله لك ومثله عن عمار بن حنظلة قال الشافعي في رب الذي

أظهر عليه ان المرأة اذا اظهرت بعد ذلك الشمس قبل ان يغتسل من اربعه اقدام فانه يجب عليها قضاء الظهر والعصر
 وان اظهرت بعد ان تغتسل من اربعة اقدام يجب عليها قضاء العصر لا غير ويستحب لها قضاء الظهر اذا كان طهرها
 في سبيل الشمس وتقبل الشيخ رحمه الله في الاقدام على رواية الفضل بن يونس هو اقوى لكن هذا القول لا يردك
 على ان وقت الاحتياط عند المرأة اقدم ثم يخرج وقت الظهر من لا عذر له وقد يستخرج من هذا انه لا يجب
 على الحائض قضاء الصلوة الا ما اظهرت في وقتها وفطرت في الايام بها ثم لا بد من هذه الاحاديث
 في المرأة اذا ادركت من وقت الصلاة قدر الفصل والشرع في الصلوة فاحترت حتى دخل وقت اخرى
 لمها القضاء فغسلت ذلك كان مطايعا لولها نعم لا يقتضي من الصلوة اذا رأت الدم الا اذا امكنك من
 في حال طهرها واحملت **مسألة** وتغسل الحائض في غسل الجنابة ما وجوب غسلها فعليه اجماع المسلمين
 وقد سلف بيان ويدل عليه ايضا قوله تعالى ولا تقربوا حتى يظهرن على من قربا الضعيف
 واما كون من غسل الجنابة فقد روى ذلك الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الحائض عليها
 غسل مثل غسل الجنابة قال نعم ومثله روى ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وعن الحسن الصقل
 عن ابي عبد الله قال **تغسل** بسبعة ارطال من ماء وقد بينا انه يجب عليها الاستبراء اذا انقطع
 دمها دون العاشر ولا يجب لو انقطع على العاشر لانه لا يقضي الا يكون اكثر من عشرة ايام وروى
 ذلك محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ومثله روى سماعة عنه عليه السلام قال **يا امرأة** فان خرج الدم لم تطهر
 وان لم يخرج فقد طهرت لا يقال هذا يدل على وجوب الاستبراء الى عشرة ايام وان كانت عادتها اقل
 بدلالة الحلاق والرواية لا تطهر هذا ليس بملك لما قلناه من الاستبراء يوم او يومين لا بد من ان
 يكون ذلك اشار الى المبتدأة او المتغيرة بدلالة الاحاديث الدالة على جواز الاعتسار عند انقضاء وقتها
 وقد سلف ويجب فيه التنية لانه عبادة فيضة التنية واستدام حكمها وقد سلف تقرير ذلك في غسل الجنابة
 ويجب ان تستوي عجبها بما يسهل غسلها ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال الحائض ما
 يبلغ بل الماء من شعها اجزها وان تزيه على ما ذكرنا من غسل الجنابة بالماء والوضوء والاستبراء في وسجها
 وفي وجوب الوضوء فيه فان ادها انه يجب لها سلف من قوله عليه السلام الوضوء في غسل لا
 غسل الجنابة وعليه لا كراهة ومرة الحائض طهرت الى الميلاق الخامسة وكذا لا ينجس ما يشاء من المايح لما
 روى معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن الحائض تناول الرجل الماء فقال كان قضاء
 النبي صلى الله عليه وآله تسكب عليه الماء وهي حائض لان الاصل عدم نجاسة بالماءة ويؤيدها

والقضاء

فلا يتركها الا بعد ان كانا هو لم يفت وانما اخبر ولا عهده على الخبر انما هو القول بانهم جعلوه لله والاعرف عمن
 ابن عيسى وهو يفتي في مسأله ذلك ومع ذلك فانما يرد مسأله في غير هذا ما يعين الوقت والظهور
 انه ان ظهر الدم على الكرسف وجعلت في الاصل وان لم يظهر على الكرسف وان كان عليها الوضوء لم يكن له
 شأن الا بغير الحاجة على ذلك من ان يرد عليه من محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن حماد
 ابن عيسى عن ابي بصير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال **مسألة** الاستحاضة اذا اجازت الابهام ورات
 الدم يغيب الكرسف اغتسل لظهور العصر في عصره ويجعل هذه والغرب والغشاء غسل وتغسل بالماء
 تحتش في تسعة لا يجزئ نعم فذهبوا في المجد وان كان الدم لا يغيب الكرسف فبعضات وحدث المجد
 وصلت كل صلاة بوضوء **مسألة** وان سال لزها ثلثة اغتسل هذا متفق عليه عندنا وان اختلف
 للمجهر فالتفتي في الغسل ومنهم من اقتصر على الوضوء ومنهم من لم يعد ما قضا لما رواه علي بن ابراهيم
 عن محمد بن عيسى عن يونس عن غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 انه قال **مسألة** من اغتسل بوضوء في كل يوم في كل سنة ايام او سبعة ثم اغتسل غسله وصلى
 ثلثا وعشرين ارباعا وعشرين ليلة واغتسل بالماء في كل يوم في كل سنة ايام او سبعة ثم اغتسل غسله
 واخرى لغرب على العشاء واغتسل غسله وروى الجمهور انهم قالوا عليه السلام اميد لك جهنم وسهله
 به سهل وروى الحسين بن نعيم التميمي عن ابي عبد الله عليه السلام في الحائض قال **مسألة** اذا انقطع
 الدم الا بعد الايام التي كانت ترى فيها الدم يوم او يومين تغتسل وتحتش وتغسل بوضوء الظاهر
 العصر ثم تستنظف فان كان الدم ما بينهما وبين المغرب لا يغسل من خلد الكرسف فلو توجع بوضوء عند وقت
 كل صلاة وان كان الدم اذا اسكت الكرسف ليسيل من خلد الكرسف صبيبا الى ان كان عليها ان
 يغتسل في كل يوم ليلة ثلاث مرات وتحتش وتغسل وتغسل بوضوء الظاهر والعصر وتغسل بوضوء
 والمغرب وروى فضيل بن زرارة عن احمد بن محمد قال **مسألة** الاستحاضة كذا في الصلاة ايام اقواها وتحتاط يوم
 او يومين ثم تغتسل بوضوء ليلة ثلاث مرات وتحتش بوضوء الغداة وتغسل وتغسل بوضوء بين الظهر والعصر
 بغسل وتجمع بين المغرب والغداة بغسل فاذا اخلت لها الصلاة حل لزوجها ان يغسلها ما اختلف
 الاصحاب فقالوا لا يغسل بوضوءها وغسلها الظاهر والعصر معا على الصحيح وتغسل بوضوءها في المغرب
 والغداة وتغسل بوضوءها في الصلاة والاعانة واقتصر الشيخ رحمه الله على الاغتسال وكذا علم الهدى
 وابنا باويه وظن غاظ من المتأخرين انه يجب على هذه مع الاعمال وضوء مع كل صلاة ولو لم يذهب

الذكر اخبر من طائفتها وربما يكون غلطه لما ذكره الشيخ رحمه الله في الخلاف ان الاستحاضة لا تجمع بين
 فيضين وضوء وظن استحاضة على وضوء وليس على ما ظن بذلك فالحق في الموضع الذي يقتضيه
 على الوضوء والذي اختاره الفقيه رحمه الله هو الوجه وهو لادم للشيخ ابي جعفر رحمه الله لان عنده
 كل غسل لا يذوقه من الوضوء الا غسل الحائض وان كان المراد بغسل الاستحاضة المظهرة لم يحصل
 المراد به الا مع الوضوء وانما علم الهدى لم يرد ذلك لان الغسل هذه يكفي عن الوضوء فلا يلزمه
 ايضا في الوضوء الى الغسل هنا ويجوز بما رواه معاوية وقد سأل عنه وباراه زلزلة عن ابي جعفر
 عليه السلام قال **مسألة** الطامث تغتسل بعد ايامها كيف تصنع قال تستنظف يوم او يومين ثم هي مستحاضة
 فلتغسل تحتش ثم تغتسل بوضوء بوضوء ما لم يندلج ما لم يندلج فاذ اغتسلت وصلت
 وهذا التفصيل في كل طامث وحوايا ان اجاب الغسل ليس بما من اجاب الوضوء مع كل
 وبقره ان يكون ما قضا من غسل لا يذوقه من الوضوء الا غسل الحائض ومع سلامته
 في كل موضع التراجع **مسألة** لا يغتسل الحائض اذا اجتمع عليها الوضوء والغسل فيضات للاستحاضة
 واغتسلت رفع الحدث تقدم الوضوء او تارة كان على تقدير التقدم يكون حدثها باقية فلا يصح وضوءها
 لرفع الحدث لان حدثها باقية والغسل وعلى تقدير الوضوء يكون الحدث مرتفع بالغسل وهو
 في حقيقته لان الوضوء والغسل ان كانا شريكين في رفع حدث الاستحاضة فهما سواء في النتيجة
 وان كل واحد منهما يجب بسبب غير الآخر فكل واحد لا يرفع الحدث المحقق **مسألة** فاذا فعلت
 صابرة طاهرة فذهب عنها ما اجمع ان الاستحاضة حدث تبطل الطهارة بوجوده فمع الايمان بما
 ذكرناه من الوضوء انه كان قليلا والاعمال ان كان كثيرا يخرج عن حكم الحدث لا محالة ويجوز لها
 استحاضة كل استنجى بوضوء من الصلوة والطهارة ودخول المساجد وحملها ولو لم يغتسل ذلك كان
 حدثها باقيا ولم يجز ان يستنجي شيئا مما يشترط فيه الطهارة والوضوء والاعمال فانه طاهر في
 اصحابنا ان عليها الغتضا وهل يجزئ على زوجها وضوءها او على الاصحاب ان ذلك ولم يصح حواشي
 ما قالوه ويجوز فيهما وطوها اذا فعلت ما تقتضيه الاستحاضة قاله ابن الجوزي وبعده قال الفقيه
 وعلم الهدى والشيخ ولا يرب انهما اذا فعلت ما يجب عليهما من وضوءها او غسلها او الاغتسال فغسل بوضوء
 فيه زرع والنفذ رحمه الله يغتسل لا يجزئ وضوءها وطوها لا يبعد فعلها ذكرناه من نزع المرأة وغسل
 الزوج بالماء والظاهر انه لا يشترط في زوال الطهر غير ذلك والاقر بان المص بالكرامة المخطئة

لأنه دم مريض وأدى ولا تمنع فيه عن الإجابة أطول ويدل على دفع الخطأ قوله تعالى ولا تأكل أموالكم
بينكم يعني بين المؤمنين فإذا نظرنا في ذلك من غير اعتساف من الخبيث وهو له تعالى في ذلك
 لم يوجب ما فطره الله تعالى من أكل أموالهم أو ما ملكك أي ما لهم فأنهم غير ملومين وفيه ما ذكرناه
 من الحديث ما رواه الجمهور أن حمزة بن محمد كان مستحاضا وكان زوجا بها معها وكانت أم حمزة
 تستحاض فكان زوجها يباحها ومن طريق الأصحاب ما رواه عبد الله بن سنان عن عبد الله بن عمر
 قال سمعت يقول المستحاضة لا بأس أن يباها زوجها الأيام وقومها وكان الرجل لا يشترط فيه
 خلل الوطء من الخبيث كالحائض إذا انقطع دمها والمرأة الحبيثة لأن الأصل الطهر وهو سليم عن الخبيث
 الشرعي فعمل به ولو قيل ما ذكرناه من الأحاديث والاعتماد على المستحاضة ونحن نقول لا يمكن مع
 فعل ما يحرم عليها في المانع أن يكون ما تضمنت من حرز الوطء مشروطا بذلك قلنا لا لفظ مطلق و
 الفصل عدم الاشتراط فإن أصح ما رواه زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة التي تستحاض
 بيوم أو يومين فإذا احتلمت الصلاة هل فروجها وطهرها وإذا لم يفتقر إلى الوطء هل عند
 التقاء وحل الصلاة وما رواه عبد الملك بن اعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المستحاضة
 كيف يغسلها زوجها إذا لم يطرأ أيام التي كانت تحيض فيها فلا يغسلها ويغسلها في كل يوم ذلك
 ولا يغسلها حتى يبرأ من غيبها فتغتسل ثم يغسلها إذا أراد أن الاستحاضة أدنى ومريض فحرم الوطء عليها
 لأن الشئ في زمان الحيض كونه أدنى كما قال الله تعالى فإن هو أدنى فاعترلوا النساء في الحيض والحجاء
 قوله وإذا طهرت لها الصلاة هل فروجها وطهرها الظاهر أن الحيض لما كانت ما نفاس الصلاة كان عند
 الصلاة والخروج من الحيض كبقائها لا تحل الصلاة بالدار الغضبية فإذا خرجت حل معناه زال المنع
 وإن كان يعطى زوجة فبذلك لا يلزم وهذا وإن لم يكن معلوما فإنه محتمل مع الاحتياط لا يكره
 والرواية الثانية محتمل أن يكون الأمر بالاغتسال إشارة إلى غسل الحيف وهو الظاهر لأنه اقترن على
 الغسل **مسألة** ولا يجمع المستحاضة بين صلاتين بوضوء هكذا ذكره الشيخ رحمه الله في حكم
 وهو اختيار الشافعي واختاره أبو حنيفة لأنه وضوءها وقت الصلاة فانه وضوءات في وقت الظهر وإذا
 إن يتصل في ذلك الوقت ما شئت وعلى ما قاله المفيد حران فصل لكل وضوء صلاتين كالتغسل
 لها غسل واحد وذكره الشيخ يريده إذا كانت الاستحاضة قليلة فوجب الوضوء أو متى سقطه
 إما إذا كانت كثيرة فإنه لا يوجب الاحتساب وضوء فلا يكون مثلاً في كل مراد أمر لفظه **مسألة**

والدار

وعليها الاستظهار في مع الدم من القدر بقدر المكان وكذا يلزم من به السلس والبطن اما وجوب
 مسح الدم فيما سلف من الأحداث الأدلة على وجوب الاحتساب من ذلك ورواية معوية بن عمار التميمي و
 قسمة في رواية زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مستحاضة فلقت غسل فستوت من نفسها وركعتي
 للعلي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن من ينقطع البول قال يجعل خريطة إذا صلى ثم لا يحد
 ما ذكرنا من استحاضة لا احتساب بقدر المكان وفي رواية أخرى عن أبي عبد الله عليه السلام إذا كان الرجل
 ينقطع البول والدم إذا كان في الصلاة اتخذ كيساً وجعل فيه قطناً ثم علقه عليه وأدخل ذكره فيه صلى
 يجمع بين صلاتي الظهر والعصر إذا كان واقفاً وبين وبين المغرب ويجعل العشاء إذا كان قاعداً
 يفعل ذلك في الصبح **مسألة** ولا يجب على من به السلس أو جرح لا يرى أن يغسل الشئ أبداً عند
 كل صلاة وإن وجب ذلك في المستحاضة لا حصة المستحاضة بالقتل والتفريق فإما **الراجح** غسل
 النفاثات النفاثات هو الدم الخارج من الرحم عقب الولادة وهو ما خرج من نفس الرحم بالدم يقال انقست
 المرأة ونقست رحمها ونقست في الحيف يقع النقص لا غير والولد منقوس ومن الحديث لا يورث
 المنقوس حتى ينهل ما يباح ولا يكون نفاساً إلا مع الدم ولو ولدت تامة وهو مذهب الثلاثة وإتمامهم
 ولشافعي قول لأن لسان النفاثات هو الدم المخصوص به لا يوجد ولا الأحكام المتعلقة بالنفاثات
 الوطء وأما الغسل من فيه بالبراءة الأصلية فثبت في موضع الدليل **مسألة** ثم لا يكون الدم نفاساً حتى
 تراه بعد الولادة أو معها هذا مذهب الجمهور قال في الخلاف وما يخرج مع الولادة عند النفاس وكذا قال
 في كل مكان علم الحديث النفاثات هو الدم الذي تراه إلا عقب الولادة وهو اختيار أبو حنيفة والشافعي
 إن ما تراه مع الطلق ليس نفاساً كما تراه عند الولادة قبل خروج الولد إما ما يخرج بعد الطلق ثم
 الو لا فهو نفاس لأن ما قبل ذلك كله حامل ودم الحامل استحاضة على ما يراه ويؤيد ذلك ما رواه عمار بن
 موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة يصبها الطلق أياماً أو يوماً أو يومين فحرقى لمصره أو دماً قال
 يغسل ما لم يلد فإن زاد عليها أو جوع وفاتها صلوة لم تغد راته تغسلها فغسلها أيضاً تلك الصلاة تدعوها
 وهذه وإن كان سندها ضعيفاً لكنهم ثقات في النقل ولا يعارضها ويؤيدها الأصل وما رواه الشافعي
 عن جعفر بن إسماعيل عليه السلام قال **مسألة** ما جعل الله حيفاً مع جرح أو فارت الدم وهو حامل قال
 تدع الصلاة إلا أن توري على رأس الولد لا أضربها الطلق وراثت الدم تركت الصلاة والسكينة
 على كونه مائة ولا يعارض في رايته هذه وتوضعت مائة كان كالموضعت حيفاً لا دمها

لحظة فهو فنان فان انقطع انشئت وصارت ولوعاد قبل العاشرة فيه كان العباد نقاشا او ما يشبهها
 من الفن نقاشا ايضا فبقى حومه ان كان واجبا لانه لا يكون الظن اقل من عشرة وروى في العاشرة مثلا كان
 ذلك هو النقاش وروى سابقه من النفا لان النقاش مشتق من نفس الذم بالذم ولم يحصل **القول** لعمري
 مما حق الحق العاشرة ليرى لها فاما ان لا يلام ثم ان استمر ارباعا بعد العاشرة فحقه وحسن وان رآه
 اقل فهو استخاضة ولما دق قبل العشرة الثانية ما يقع به ثلثه فانه قلنا ان واليزن في كمال الذم خصوصا
 ومارا به بينهما العزم وان شرطنا قولنا المتلانة فهو استخاضة لغوات الشرط وكذا لو رآه بعد العاشرة
 ساعة وما وساعة ظهر اليه حتى ثلثة ايام في عشرة كان الذم حيا على الزيادة وما يتجمله وفي القول الآخر
 هو استخاضة **الاربع** لو كانت عادتها في الحيز خمسة من كل شهر عشر وقت ثم ظهرت شهر اربعين
 او اقل اربع استخاضة رجت الاعادة بها في الحيز ولم يتغير الظاهر **الخامس** لو رأت ثمانين فابعد
 الثاني اربعين فاستوفى العدد منه لانه لم تقب ثلاثة واما رآه بعد ولادة الاول فودعها
 انما حامل ولا حيز ولا نفاس مع حبلى لا يشبهه انه نفاس بل هو نفاس في نفاس وفيه وهو نفاس ثم
 بعد الولادة فيكون لها نفاسا وان استمر الثاني فعدت عشرة ولو كان ما بين الاولين عشرة او اكثر
٥ لا ترجع النفاس عما زاد من ايامها في النفاس الا زاد بها في الحيز ولا الجدة مثله بل بعد عشرة
 نفاسا وما زاد استخاضة حتى تسق في عشرة وهو في الظاهر في روية تجلس كل ايام استخاضتها واما ما
 ويستظهر في قوله كذا والرواية ضعيفة السند شاذة **مسألة** والنفاس كالحائض فيما ظهر عليها او
 يكره كذا ذكره في طه وعنه قال في في في وهو مذهب علم الاصل فيه خلافا **مسألة** وضلها
 واجبة غسل الحائض هو مذهب العلماء كافة ويؤيد ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم في اكثر النفاس لا يستحب للنفاس
 الصلوة بخبر الصليل كابر معه من الوضوء والختان فيه كما مر في الحائض وهي بخيرة وتقدم الزخيرة
 على الفضل وتخبره والتقديم افضل به قال في طه وقال في الحائض وجوب تقديم الوضوء في غسل الحائض
 النفاس على الفضل كذا قال في الآراء ونذكر في القامع لشار واية هذين التي يجرى حماد او غيره عن ابو عبد الله
 عليه السلام قال في كل غسل وضوء الا غسل الحائض ولا يمكن من الغسل على غيرها في كل غسل على غير حرم
 اتصفت احتمالا لها وهو مع والمعية تحتل الفضل والبولان الغسل المتعلق به غسل العادة ودم
 نساويها في البعد وعدم النقص على وجوب تقديم احدها في حق الحيض واما استحبنا بتقديم في رواية
 في غير النفاس من رجل من ابو عبد الله عليه السلام قال كل غسل فله وضوء الا غسل الحائض ولا تقوى الرواية الا في

حجة في الوجوب فاقصر على الاحتياط **السادس** غسل الاموات والنظر في امور اربعة الاول الاحتياط **مسألة**
 استقبال القبلة ما لم يتوجب على احوط القولين هذا مذهب المحدث رحمه الله وسلا ليدروى عن علي بن
 قال في دخول رجل في صلاة صلى الله عليه وآله على رجل من ولد عبد المطلب وهو في السجدة وقد وجد على
 غير القبلة فقال **مسألة** وجوهه الى القبلة فانك اذا فعلت ذلك اقبلت عليه المشقة وروى معوية بن وهار
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت قال استقبال باطن قدميه وعن سليمان بن خالد عنه عليه السلام قال
 اذا مات لاحدكم حيث مضى وجهه معاه القبلة وكذا لكان افضل ولانه سنة المسلمين مستمرة بين الامم
 الباقين يظهرها الوجوب وقال الشيخ في الخلاص يستحب ان يستقبل بها القبلة وهو مذهب الجمهور خلا
 سعيد بن المسيب فانما ذكره واعلم انما استدلتنا به على الوجوب بضعيف لان القليل في الرواية كالتيمم
 الدالة على الفضيلة مع انه امر به واقعة معونه فلا يد على العموم والاحتمال الاخر المتعلق به عن اهل البيت
 ضعيف السند لا يبلغ الى حجة في الوجوب فاذن ما ذكره الشيخ لو كان استقبال القبلة في مواضع الايام
 والاسراج حسن على كل حال وانما قلنا احوطها الوجوب لان معه يحصل الاحتياط في العبادة
 في الدلالة **مسألة** وكيفية الاستقبال ان يجعل باطن قدميه الى القبلة ويقل على ظهره وهو مذهب
 علي بن ابي حمزة وقال الشافعي ان كان الموضع ضيقا كما قلنا وان كان واسعا اضبط على جنبه الا امر به
 الى القبلة كما يفعل في الدفن لما رواه ابن السكيت وعن غيره واحد عن الربيع الله عليه السلام قال استقبال
 بوجه القبلة ويجعل باطن قدميه ما يلي القبلة **مسألة** والمستوفى نقلة بصلاته وتلقية الشهادتين
 والاقراء بالامنة عليهم السلام وكلت الفرج تلقيا بالمتبوله روى عبد الله بن سنان عن ابو عبد الله
 عليه السلام قال اذا عسر على الميت موته ونزعته قرب الى الصلي الذي كان يصلي فيه ولان مواضع الصلاة
 مظنة الرحمة وهو مقام استرجام وروى الحسن بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حضرت الميت فقل
 ان يوت فقلته لهما ما بين وهو شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وروى ابو بصير عن
 ابي جعفر عليه السلام قال لو ادركت عكرمة عند الموت فقلت كلت بفتح بها قلت حلت فذلك
 وما تلك الكلمات قال هو ما تم عليه فقلته ما تاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
 رسول الله والولاية وروى زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام كدام ابي جعفر عليه السلام مثله ذلك وروى
 زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا ادركك الرجل عند النزاع فقلته كلت بالفرج وهو لا اله الا الله العظيم
 الحكيم لا اله الا الله العلي اعظم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما يفتت

وما تحته من رتب العرش العظيم والقدس لله رب العالمين وكان امير المؤمنين عليا عليه السلام اذا حضر احد من
اهل بيته الموت قال قل لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات
الارض ورب الارضين السميع وما يهتدون وما يهتدون وما يهتدون ورب العرش العظيم والقدس لله
رب العالمين فاذا قالها قل اذهب فليس عليك باس ولا تحزن ولا يقين على شيء من اعدائهم
ان حركها ولا تظهر له عنده الخزع عليه لئلا تضعف نفسه فيكون امانه على يده ويقرأ هذه الايات
روى سليمان الجعفي قال رايت باليمن عليا عليه السلام يقول لابنه القاسم قم يا بني فاقرأ عندي ما راس احسن
والصالحات فاصفها حتى تستريح فقرأنا ما بلغ اعم اسند خلقا من خلقنا مات الفلق فما يخرج خيرا
او يا علي يعقوب بن حماد قال له كذا بعد الميت اذا انزل اليه الموت يقرأ عنده سورة فترت
تأمرنا بالصالحات فقال يا بني لم يقرأ عنده مكر وجب من عظم الاجل لله راحة وهذا ابن حنبل في صحيحه
ان يقرأ هذه الايات ليخفف عنه هجرته بقرآن في فاحته انكاف كل ذلك حسن عندنا واعلم ان
تلاوة القرآن مستحبة قبل خروج روحه لئلا يسهل الله عليه الموت وبعد خروجه استند قاعا عنه
مسئلة وان تحضر جنازة ويطلق فوقه اذامات ويغسل بوجوب روى احمد بن مسعود عن شداد بن
اويس قال قال النبي صلى الله عليه وآله اذا حضرتم موتاكم فاعضوا البصر فان البصر يتبع الروح
وقولوا خيرا فانه يامن على ما في اهل البيت عليهم السلام وروى عن عمار قال لو لدن اهل البيت وروى عنه
بلغت طائفة من فضلك الذي على جبهتي واليسرى تحت ذقني والخصي في لحيته لودعني في جوفه
وبعد على حاله فيم تنظر ومن طريق الاصحاب ما رواه ابو طاهر قال حضرت موت اسما عينا جعفت
وابوه جالس عنده فلما حضر الموت شجيت وعظمه وعقل عليه المرحمة وشبهه روى عن ابيه
مسئلة وتتميداه الوجنيه وساقاه ان كانتا معقبتين ولم تستعا ذكره في الشياخ وابن
الحديد ولا اعلم في ذلك فاعلم من اهل البيت عليهم السلام ولعل ذلك يكون اطلق للناس واسهل للدين
مسئلة ويرج عنه ان مات شيلا ذكر ذلك الشياخ روى سهل بن زياد عن عثمان بن
عيسى عن عدة من اصحابنا قالوا ايقن ابو جعفر عليه السلام ان ابو عبد الله بالبرج عنده في البيت الذي
يسكنه حتى يقرب ابو عبد الله عليه السلام ثم امر ابو الحسن عليه السلام بذلك في بيت ابو عبد الله وسهل
وعثمان بن عيسى واقفي في رواية حكاية حاله في حقه فلهذا فاعلم من قال الشياخ طبريز عنده
الاصباح وهو حسن ايضا لان حلة الاسراج غايها الاصباح **مسئلة** ويكون عنده من الله

سجدة لا يترك سجدة روى ذلك ابو جعفر عن ابو عبد الله عليه السلام قال ليس من ميت يموت ويترك سجدة
لا يترك الشيطان في حرفة **مسئلة** ويعلم المؤمنون بموته وهو اختيار الشيخ طبريزي قال واحد وقال الشيخ
في الخلاف واما الذي فلا اعرف فيه نصا وقال الشافعي بكونه الله او قال ابو جعفر لاباس لنا ما
روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا يموت منكم احد الا اذا تتوفى وعن ابن عمر قال
لما قيل له رافع بن خديج قال لا يموت من ان تصفوا قالوا نجسة حتى تسال الخيا والمزبات بالمدينة
مشهد واجازة قال نعم ومن طريق الاصحاب ما رواه الحسين بن محبوب عن ابي ذر ولا وعبد الله
ابن مسعود جردا عن ابو عبد الله عليه السلام قال ينبغي لاولياء الميت ان يوذوا الخوارق الميت بموته
فيشهدون جنازة ويمسكون عليه ويستغفرون له فيكتب لهم الاجر واليتم الاستغفار ويكتب
الاجر ما كتب لهم ويقولون لا يبارك الله الا ما يتقن من العوائد المشارة اليها وخطوه من ما شرعى
مسئلة ويجعل تعيين الامم الاشياء المستحب تحقيق مائة تعمله لانه احفظ له ان يتغير
هو اجماع اهل العلم لقول النبي صلى الله عليه وآله لا يضرني جيفة المسلم ان تحبس بين ظهراني اهل دين ولا يضرني
ما روى السكوني عن ابو عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذ ماتت
الميت او لم تبارك فلا يقبل الا في قبره ومن طريق آخر عنه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله قال
لا تظروا موتاكم طلع الشمس ولا غربها على اهل بيته منكم الله ويحب القربى بهم مع الا
حتى تظهر علامات الموت وحده العلم وهو اجماع لاوليائهم على قتال السلم وروى اسما عينا عن عبد
الله قال قال ابو عبد الله عليه السلام حنة تنظروهم الا ان يغيروا الذنوب والمصير والمبطون و
المعدوم والمعدوم في رواية اسحق بن عمار عن ابو عبد الله عليه السلام كيف يشتر العزير قال لا يتركه
ايام قبل ان تدفن الا ان يتغير فصل يدفن وكذلك صاحب القاعة وربما طعن انه مات ولم يمت
ولم يمت وكذا رواية هشام بن الحكم وفي رواية محمد بن علي بن ابي حمزة مريض في القبر والصوفى
ثلاث الا ان يحضره روحه على مائة قلت لا تك تجزئ في باء دفن ناس كثيرا فافق الله نعم دفن كثير
حياما ما في الا في قبرهم **مسئلة** والمطلوب لا يترك على شبيهه اكثر من ثلثة ايام هذا من ذهب
الاصحاب ورواه السكوني عن ابو عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
لا تتركوا المصلوب اكثر من ثلثة ايام حتى يتركه دفن **مسئلة** ويكره ان يحضر الميت جب او
حائض لما اخبرنا هذا الحكم وهو مستقيم في الترتيب لما وضعنا عليه قاعدة الكتاب من البدايت في كل

قم بالواجب واتبعه بالنذر وتأخير المكره فاقضى ذلك تأخير هذا الحكم وكراهية ذلك قال اهل العلم
 روى يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحضر الميت للماء ولا للميت عند القبر
 ولا باراءه بياضه وروى الحسن بن محبوب عن علي بن ابي حمزة قال لا يغسل الميت الا بالماء لا يغسل
 عند رأس الميت ولا يغسل في جوفه الموت فقال لا بأس ان ترجه واذا ما فاعليه وقرب ذلك
 فليست عنه وعن غيره فاد المسئلة سادى بذلك والديتان وان ضعف سندها بان فتوى الفضلاء
 بكراهية ذلك وقيل لا بأس ان يغسله جوفه انما قلناه ان لا يغسل في جوفه عن اهل البيت عليهم السلام
 بل ذكر ذلك الشيخان وجماعة من اصحابنا وقال الشيخ في التهذيب سمعنا ذلك مذكورا وقال اي
 الجسد يوضع على بطنه شيئا من ربه **مسئلة** غسل الميت وتكفينه والصلوة ودفعه ووضعه على
 الكفاية وهو مذهب اهل كافة واوجب الناس من اولاهم بذلك في واجبات عن جعفر بن ابي عمير
 عن علي بن الفضل الميت اولى الناس به ووجبات يرى كنهه في الروج اوصى من جوفه واوجب
 ابن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يغسل الميت اولى الناس به وقال ارجح احق بامر الله حتى
 يضيها في قبرها ومضمون الرواية متفق عليه وسأنا في تفصيل باب المصالح ان شاء الله تعالى
الثاني الغسل والواجب امامه ان لا يغسله الا من يدركه ان المراء تطهره واذا وجب ذلك فلكونه
 عنه هو جوب ان لا يغسله اولى ذلك لا يغسله الغسل بالماء فاعليه وما روى يونس بن عيسى
 سمعنا يونس بن عيسى قال خرج منه شيء فانقه وفي وجوب النية على الغسل عندى تركه وقد قال في
 الخلاف بوجوبها واستدل بجماع الفرق ومنشأ التردد انه يظهر الميت من تحية الموت فهو
 ان لا يغسله كغسل التوب الخرش الا هو طحا ذكر الشيخ **مسئلة** ويجوز تغسيله ثلاث مرات ولا
 بماء السدر ثم بماء الكافور ثم بماء القراح ولا يجوز الاقتصار على الواحدة الا عند حوز الماء وهو
 مذهب الاصحاب خلاصه لانه انه يفتقر في الوجوب على المرة بالماء والقراح وما زاد على الاستحباب
 وهو مذهب الشافعي ومحمد بن حنفية غير ان ابا حنيفة لا يستحب الكافور للماء وانما في واحد جملة
 اخبرنا انا حديثا م عطية ان رسول الله صلى الله عليه وآله خروفت البنت قال اغسلها اثنا
 او خمسة او اكثر والخير فيما زاد على الثلاث فثبت الثلاث وجوبا وفي حديث ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وآله غسلوه بماء وسدر ومن طريق اهل البيت عليهم السلام ما رواه الطائفة
 قال قال ابي عبد الله عليه السلام يغسل الميت ثلاث غسلات مرة بالسدر ومرة بالماء يطرح فيه الكافور

ووجه

ومرة اخرى بالماء القراح وعن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اغسله بماء وسدر ثم اغسله
 على اثر ذلك اخرى بماء وكافور وذرية ان كانت اغسله الثالثة بماء القراح ثلاث غسلات لجسده
 ذلك يكون عليه ثوب اذا غسل قال ان استطعت يكون عليه قميص يغسله من تحته وقال
 احب لي غسل ميت ان تلذ على يده الخرقه حتى يغسله **مسئلة** التزنية الغسل واجب عند الايداء
 بالراس ثم بالجسد وهو اتفاق علماء اهل البيت عليهم السلام وقال الباقرات بالاستحباب لنا ما
 روه عنه عليه السلام لما قوت ابيه قال للنساء ابدان بيضا ومن طريق اهل البيت
 عليهم السلام ما رواه جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه
 ثوبا ليس يستره اما قميصا او غيره ثم تبدأ بكفيه وتغسل راسه ثلاث مرات بالسدر ثم سائر جسده في
 ابد الشدة الا ان لم تجد من تحت الثوب الذي على رقبته واغسله من غير ان ترى عورته فاذا فرغ
 من غسله فغسله مرة اخرى بماء وكافور وشي من حنظل ثم اغسله بماء فغسله اخرى فاذا فرغ
 من ثلاث غسلات جعلته في ثوب نظيف ثم خضعه وان ذلك سنة لتسلف وكيفية الامر الطويل
 فيكون واجبا ولا يفتقر الى وجوب التزنية في غسل الميت فثبت هذا الماد وى محمد بن مسلم عن ابي جعفر
 عليه السلام قال يغسل الميت مثل غسل التزنية وكان من اوجب التزنية في غسل الميت اوجبها
 قال في منقح الاجماع **مسئلة** ولا يزداد عن الغسلات الثلاث وقال الشافعي ان لم يتوان
 فخمسة ولم يقدرك ما لك لنا هو عبادة شريفة فيقف تعذيبها على النقل **مسئلة** ولو تغسل
 السدر والكافور كفى مرة بالقراح مسكا بالاصل ولان المراء بالسدر الاستحباب على ذلك لا الوجوب
 وبالكافور تطيب الميت وحفظه بحضرة الكافور من اسراع التغيير وتقرض الحوام ومع عدمها فلا
 فائدة في تكرار الماء مع حصول النقا **مسئلة** وفي وجوب الوضوء قولان والاستحباب اشبه وقال
 الشيخ وقد قيل انه يوضئ الميت فمن فعله كان جائزا غير ان على الطائفة على تركه العمل بذلك
 لان غسل الميت لغسل الجارية والوضوء في غسل الجارية وقال في الخلاف يغسل الميت بغسل
 الجارية بوضوء وضوءه وقال بعض اصحابنا يستحب فيه الوضوء وقال القليل رحمه الله ثم
 يوضئ الميت فيغسل وجهه وذراعيه وبسج راسه وظاهر قدميه وقال الشيخ والاستحباب
 باستحبابه لنا ما رواه حمزة قال اخبرني ابي عبد الله عليه السلام قال الميت بيد ابيه رجه يوضئ
 وضوءه الصلوة وماء واه الوضوء من الوضوء عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان المراء في ان

فاغسله

فرغ

ط
الدين

اغسله وساق الحديث الى ان قال ثم ترضيه وضوء الصلوة وانما حملت ذلك على الاستحباب لما روى
 من النقل المستفيض عن اهل البيت عليهم السلام في كيفية غسل الميت وانتقام من تلبسوا واصاحبه
 وغسل يده الى غسل راسه وحسنه من غير ذكر الوضوء روى ذلك عدة من اصحابنا منهم الجلي عن
 ابي عبد الله عليه السلام وعبد الله الكاهلي عنه ايضا ويعقوب بن يقطين عن العبد الصالح والقال ورواه ابي
 ابي عمير عن حماد او غيره عن ابي عبد الله عليه السلام في كل غسل وضوء الا غسل الحمار يرد على الوجه
 لا ينعقد الا لهم من كون الوضوء في الغسل ان يكون واجبا من غير ان يكون غسل الحمار لا يجوز
 فيه وفي غيره يجوز ولا يلزم من كون الوضوء واجب اذا الاستحباب اشبه **مسألة** ان قلنا باستحباب
 الوضوء فلا ينعقد الميت ولا يستشق ويه قال ابو حنيفة وقال الشافعي ينعقد ويستشق فيها
 ان ذلك لا ينعقد الا نقلنا الميت على وجه يخرج الماء من فيه وانفذه وذلك اعانه لم يعتبرها
 الشرع وربما وصل الى جوفه فيخرج الى كفاته وهذا في استحبابه اوفى **مسألة** ولو جحد من
 تفسيره في قوله جحد ثم ويستحب ان يراد الغسل على جسد الميت فان خيف من ذلك كونه جرحا
 او محرقا اقتصر الغسل على صب الماء من غير ان يروى وضوء من الغسل فيم ذكره في الاستحباب
 وابن الحنفية اما الاولى فلان الامراء مستحب وتقطع جلد الميت محظور فعين شهد والاولا يرون
 معه ثمة في الجسد ويؤيد هذا الاعتبار ما رواه عن برستان عن ابي جهم الدائلي عن حماد بن
 علي بن الحسين او عن ابي جعفر عليه السلام قال الجحد والكبير الذي بالفرج يصب عليه الماء
 صبا واما الثانية فلان التيمم طهارة لمن تعدى عليها استعمال الماء وقال الشيخ في الخلاف وفيه قال
 جميع الفقهاء الا الا وراعى على قول الشيخ يكون المسئلة اجماعية لان خلافه لا يذاع فيخرج
 يؤيد ذلك ما رواه عن ابن خالد عن يزيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام ان قوما اتوا النبي صلى الله
 عليه وآله فقالوا يا رسول الله مات صاحب لنا وهو مجذور فانضلتنا ان نصلح قال سمعوه
 وهذه الرواية وان كان اسنادها ضعيفا الا ان الاصول لنا وهو مجذور فانضلتنا ان نصلح قال سمعوه
 واذ لم يوجد الميت مائتا لعمده او لعمده ما يتوصل به اليه او لحياسة الماء او لكونه مضافا يتم
 بالتراب وكذا ان منع من استنوا وضوءه في الجفت الى شربه ثم الميت فهذا احسن لانه حاله وضوءه
 واليتم بول الماء فيجوز به **مسألة** وسنة الغسل تستعمل سائر الاولاد في وضع الميت على
 مرتفع موجه الى القبلة في هذا الكلام حذف تقديره على شيء مرتفع وحذف الموصوف في الكلام

للحي

للغوب

في الغسل

كثير في الكلام العرب والله اعلم بالرفع الى ما يرجع اليه من الغسل قال في طبعه على صاحبه او سواه وما ذكره
 لان اسناده لجسد الميت من النقل والاشهاد الى الغسل فهو انما في اهل العلم ان عندنا مستقبل باطل في
 يكون وجهه الى القبلة ويؤيد ذلك من طريق اهل البيت عليهم السلام روايات منها رواية الكاهلي عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال غسل الميت فانه مستقبل باطل في وجهه مستقبل القبلة **مسألة**
 ويصوبه وينزع ثوبه من تحت ذكركم الشياخات وتعلم ذلك في شلنج ما نفذه وكذا استحباب
 جند من اسناده لئلا يكون ما تلحق اهل البيت ويحقان في الوضوء من القياس ان لا يكون هذه الكيفية فاما
 فتعلم العلم فلو من القياس مقدرة وطلة الظن بالحياسة موجبة والمريض من غارة ذلك خصوصا عند خروج
 الروح وان كان ذلك لا يابا استحباب الشياخات استنبط ان ما بلغ الشيخ المعية بان قال يقتضيه او يخرج
 ينعقد عليه ولعل ذلك ان يكون ما يستره حورة ولا يرب ان نزعته كذلك اذا اريد ستره في حاله
 ثم خرج هذا الغسل من اسناده وسين ذلك رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثم يخرج
 الغسل اذ فرغ من غسله وينزع من رجليه **مسألة** وقصة عروية هذا مذهب الجميع لان النقل الى
 العورة علم ثم لو كان الغسل من لا يصر او يصر من نفسه كذا قصده من العورة بحيث يبقئ السرة
 من ثوبه ولا غلظة لرجل لان السرة انما هو لمنع الانصار فاذا اسكن من دون السرة لم يجب ان يكون
 السرة مخرجي يكتفي يحصل الامن من نظر النعم والغلظة فالشيخ في ذلك ينزع قصده ويترك على عورة
 ما يسترها وكذا في التمايزه وقال في الخلاف يستحب غسله عبا ما يستحق العورة اما بقصده او بترع
 القيس ويترك على عورة خرقه ومعنى قوله رجلاه بقصده ان يخرج يديه من القيس فيجذب مقبدا
 العورة ويصممه على قوس العورة ويجرد ساقيه فيصير كالعاري عند العورة روى بعضهم عنهم علم انهم
 قال وان كان عليه قميص فاصح بدينه من وجهه على عورة وارفعه من رجلاه الى فوق والركبة وقال
 انما هو غسل في غيرهما غسل جسد الله صلى الله عليه وآله وقال ابو حنيفة يغسل عبا ما يستحق
 العورة والوجه حيوان من ان كان يغسله عبا ما يستحق العورة في غير الغسل فاما الجواز في ارفع
 المقصود به ومنه ما رواه عن سالم بن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت قال يغسل
 بياضه وسد ما يغسل جسده كله وغسله اخرى بجملة وكذا في غسله اخرى بجملة فاما كونه
 عليه غير يغسل قال ان استعنت ان يكون عليه شيء يغسل من تحت القيس وما رواه يعقوب بن يعقوب
 عن العبد الصالح قال ولا تغسل الا في القيس يغسل الا في يده ويصوب عليه من تحت خرقه ويجعل في الماء

قدما على من فيه الناس كذا ذكره الشيخان وابن بابويه في كتابه فخره عليه السلام القدر لما اوتى الشجرة واما من
 طريق الاحباب ما رواه الطبراني عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله اخذته اهل الجنة
 وفي رواية اسمايل بن همام عن الرضا عليه السلام قال **مسألة** قال ابو جعفر عليه السلام حين استقر اذاناه
 فاحزوا في شقائه فجزا كان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله فاحزوا فاحزوا فاحزوا فاحزوا فاحزوا فاحزوا
 عن ابي عبد الله عليه السلام واما الحد فقدره ما يمكن فيه من اللطيف ولو كانت الارض رطوبة
 لا يحتمل الحد فهو شبه الحد من بنا تحصيله للفضيلة وقدره ما يمكن من كونه من ابي عبد الله عليه السلام
 قال **مسألة** جعل الميت وسادة من تراب ويجعل خلفه مددة من اوراق **مسألة** يجب لمن
 دخل قبر الميت ان يجعل اذنه وان يحرق ويكشف راسه هذا مذهب الاحباب في يد ماله ابو بكر
 الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تنزل القبر وعليك عمامة ولا تنسوه ولا تروا ولا تلمسوا وحل
 انزل لك قلت قال نعم **مسألة** لا يابس **مسألة** ويدعو عند نزوله وهو اتفاق العلما وروى
 ان ابن عمر مات له بنت فقال حين وضعها في قبرها بسم الله والله وفي سبيل الله وعلى **مسألة**
 رسول الله صلى الله عليه وآله لما اخذ في صورة النبي قال اللهم اجزها من الشيطان ومن
 عذاب القبر اللهم جاف الارض جفافا وصعد روحها ولها مسكن رضى **مسألة** عن ابي عبد الله عليه السلام
 من رسول الله صلى الله عليه وآله ومن طريق الاحباب ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الحد فقل بسم الله وفي قبره صلى الله عليه وآله رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله اللهم عبدك نزل بك
 وانت خير من نزل به اللهم افتح له في قبره ولحقة بنية اللهم انا لانعلم ان الاخير وانما علمهم
 بدمنا فاذا وضعت اللبن فقل اللهم ضل وحدته والضل حشته واسكن اليه من رحمتك رحمة
 يستغني بها من رحمة من سواك واذا اخرجت من قبره فقل الله وانا اليه راجعون والحمد لله رب
 العالمين اللهم ارفع درجته في اهل عليين واخلف على عقبه مع الفارين وعليك تحسب بارت
 العالمين **مسألة** يكون ان ينزل الرحم في قبره ولا يكون امرأة اما في الرضا يكون ذلك
 يقسم الحلق والوجه صفة مرادة من الله تعالى واما في المرأة فيسحب الرحم لا يراى صورة وروى
 السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يسلم من من بين عليا كعبت السنة من رسول الله
 صلى الله عليه وآله ان المرأة لا يدخل قبرها الا من كان يراها في حيواتها ويوطئها من طهر الوتر فعا
 او قتل وروى ذلك زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام وكان القصد المساعدة على ان لا يات قبره

ابن

تغنيها

حفظ

فيكون رقبته الحاجة **مسألة** ويجعل الميت عند جلي القبر ان كان رجلا وقدامه ما يلي القبة ان كان
 امرأة ويجعل من يمينه ويصير عليه ريحما ثم ينزل في الثاثة ما يقارب راسه وتؤخذ المرأة عرضا هذا مذهب
 الشيخ وابن بابويه في كتابه وروى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال **مسألة** ينبغي ان يوضع الميت
 دون القبر حذو ثم ورائه وروى محمد بن عتيق مرسلا قال اذا الميت باحيك الى القبر فلا تقدر منه صفة
 اسفل من قبره يذرا عين او ثلاثة حتى ياخذ حذو ثم تضعه في الحد والصق حذو بالارض لكن اولى
 الناس بما يلي راسه ويقال فاحقه الكفار في المعوذتين وقول هو الله احد وايد الكفر من ثم ليقل
 ما يعلم حتى ينهي الاحباب وهذه الكيفية مستفادة من هذا الحديث ومثله من الاحاديث التي
 يجمع منها من التمسك بها لكن المعقول على عمل الاحباب بها وقولهم ايهاا وحل هذا التعديل
 ينبغي للاقتضاء على ما تضمنته الرواية **مسألة** ثم يسلم سلا من عند جلي القبر ولحده ثم يحل
 عقد كفه من قبل راسه ورجليه وروى الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا الميت القبر
 فسلم من قبل رجليه فاذا وضعت في القبر فاذا ايد الكفرى وقول هو الله احد ثم ذكر الدعاء وعن
 الترمذي عن ابي عبد الله عليه وآله انك بيت بابا وابا القبر ما يلي الرجلين وروى السكوني من جعفر عن
 ابيه قال من دخل القبر فلا يخرج منه الا من قبل الرجلين وعن عبد الله بن هرون رفع الحديث
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا دخل الميت القبر ان كان رجلا يسلم سلا وان كانت
 امرأة تؤخذ عرضا وقال ابو حنيفة ان تضع المرأة على جنبها فليكن ما يلي القبة ثم يدخل القبر معقوبا
 كما تقدر من في المرأة لما رواه احمد بن محمد عن عبد الله بن يزيد الانصاري الحديث اوصيوا من عليه
 مائة ان يصلي عليه ثم اذا وصل القبر اذ غلظه من رجل القبر وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله
 سلم من قبل راسه سلا **مسألة** واذا طهر في قبره فقل الله والاول ومن نزل اليه المقيمين الثاني
 روى ابو بصير قال اذا وضعت في القبر فضع يداك على اذنه وقل الله ربك والاسلام ويكف ويكف ويكف
 بيك والقرآن كتابك وعلى امك وفي رواية زرارة عن ابو جعفر عليه السلام قال ان ضرب بيك
 على منكبه وقمادك وفي رواية محمد بن سنان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان يضع يداك
 اليسرى على عنقه واليسرى ويحركه تحريكا شديدا ثم تقول يا فلان من فلان الماسك فقل الله
 ربى ومحمد نبى والاسلام دينى والقرآن كتابى وعلى امانى حتى تستوفى الاثمة ثم تعيد القول
مسألة ثم يمسح القبر باليمن وان سواه بالطين كان له با وهو مذهب فقهاءنا روى محمد بن

يحيى

ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال من الكفن من جميع المال
روي الحسن بن محبوب عن ابي

۴
فیض و فضل و صلی

22

فمن اجل ذلك لم يزل يكثر في حاله الخيرة فلا يرد له من ذلك ولا يجره من غير ذلك وكان يفسد الكرم والجلد
 الفخر يرفع ان يكون مضر او كان حيا ويركض وكان مضرا مع الموت **مسئلة** قالوا لعلنا نرى الملعون
 جوهرا او مالا ومات ليس لنا فيه نفع الا في انه لا يمتنع جوفه سواء كان له او لغيره وفصل الثاني في اجمع النسخ
 قوله عليه السلام حرمه السلام من حيا وذا كان حيا لم يشق جوفه مملوكا الميت **مسئلة** ويؤخذ ذلك المال
 من تركته لانه حال بينه وبين صاحبه ولو لم يات صاحب المال فوضعه او لم يكن له مال وقتها وان الله
 لم يجز له ان يشق ما خارج ذلك المال لان مع في الميت لم يمت مملوكا ولا حيا في تسليم المال وتوكل في
 الميت حله او في يد حاكم اخذ ذلك فصب في ماله الى اخوانه جرده او كرهه لانه في تركه في حاله وهو ميت
مسئلة اذا اخذ السيل الميت او كرهه مع كل الكفن ملكة للثورة لانه من تركه وجره الثورت ولو كان
 يملكه مستطوع عاد اليه ان شاء وان تركه على الثورة كان عطية مستأففة لان ثقتهم ستر وطبقاته
 كفاة هذا الشرط **مسئلة** يجوز للفقر ليلوا وهو من هليلجاء عند الحسن لما روى ان النبي صلى الله
 عليه وآله زجره بغير الزجر ليلان النعمان فان خلق الحسن من تركه وان عليا عليه السلام دفن ليلانا طه
 وكذا روي ان ابو بكر دفن ليلانا عثمان وعائشة واما حديث الحسن ليلان ليلان ليلان ليلان ليلان ليلان
 وانك في اتباع الخيارات تواسي الله ولقد **مسئلة** اذا دفن جرحه في قبره الا ان يتركه في القبر ليلان ليلان
 فان كان رجلا وصيا فالرجل الى القبلة والصبي بعده لان جهة القبلة افضل من جهة الدفن ويستحب ان يجعل
 بين كوفتيه جاحر يكون كالنفر ولا يوضع له اذن وجعل بين كوفتيه اذن وجعل بين كوفتيه اذن وجعل بين كوفتيه اذن
 القدر الواجب وهو الدفن وان كان القدر افضل على امر **مسئلة** لا يستحب حمل النعلين في داخل القبر
 وقال جماعة من الجمهور باستحباب رسول الله صلى الله عليه وآله وانه رجل يمشي في القبر وعليه
 نعلان نعلان اصاح السنين النبي صلى الله عليه وآله رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله
 لت ان كراهية ذلك منية والصلى الله عليه وآله وما ذكره لانه في اجماعه فيه احتمال ان يكون الاتي لا اجل
 اللبس لا حكاية خال لا عومها ولكن ان يكون النسخ في السنين من الخلاء ولا يها من ليلان ليلان
 التسليم كما قاله غيره **مسئلة** يجوز ان يكون النسخ في السنين من الخلاء ولا يها من ليلان ليلان
 المعنى ونحوه **مسئلة** زيادة في الموتين والائمة مستحبة مؤكدة لاجل الوكيل
 للنساء ولا يجره وهو من اجل العلم لنا في ذلك على انك كنت تفسد عن زيادة القبر لا في ردفها
 فانها انك كرم الموت وروى محمد بن احمد بن يحيى عن علي بن بلال قال قال صاحب الخبر عن محمد بن

اسماعيل بن يزيد عن الوضاع عليه السلام من اتى قبر اخيه المومن من اى ناحية يضع يده وقبض عليه انا انزلناه
 سبع مرات آمن من الفزع الاكبر وعن ابن القوام عن ابيه قال امرت مع ابي جعفر عليه السلام في
 البقيع فقلت جعلت فداك هذا قبر رجل من الشيعة فرفق عليه وقال اللهم ارحم منته وصل وجهه
 وارض وحشته واسكن روحه وانزل اليه من رحمتك رحمة يستغنى بها عن رحمتك سواك
 ولقد بين كان يتولاه ثم في انا انزلناه في الليلة القدر سبع مرات وعن جراح المداين قال انا المست
 ابا عبد الله عليه السلام كيف استسلم على اهل القبر قال **مسئلة** تقبل السلام على اهل الديار من المؤمنين
 والمسلمين ورحمة الله المستقدمين منكم والمستأخرين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ولما جاز
 الزيارة فالتقاء لما روي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان فاطمة كانت تاتي قبور الرضا عليه
 السلام فكانت تاتي قبره وتسلم عليه وتستغفر له وروى الجمهور عن ابن ابي عمير ان قال لعائشة
 من اين اقبلت فقالت من قبر ابي عبد الرحمن قلت قد روي رسول الله صلى الله عليه وآله عن ابي
 القبر فقلت نعم ثم ما يزار بها وارن النساء واخلائك في الرخصة واما الكراهية لهما فانه
 المستر والنسابة او لم يكن **مسئلة** كلما يفعل له من القبر يجوز ان يكون في اهل البيت لما روي
 ان النبي صلى الله عليه وآله قال لو روي الناس لو كان اهلك مسلما فاعتقتم عنه او تصدقتم
 عنه او تحجتم عنه بلغه ذلك ومن طريق الاصحاب ما رواه محمد بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام يسل
 عن الميت قال نعم حق انه يكون فيض من الله عليه ويقال له خفف عنك بصلوة اخيك
 منك وقال **مسئلة** عليا السلام من عمل من المسلمين من ميت علا صالما اضعف الله اجره ونفع الله
 به الميت ذكره ابن بابويه واجتنب المانع لقوله تعالى وانك ليس للنعمان آلاما حتى ويقوله عليه السلام
 اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينفق به او صالح يدعو له ولما
 من الائمة ارسعيه في خصال الاسلام بصر حال النفع ما يهدي له من افعال البر كما في قوله واما
 الخبر فالمراد على انقطاع عليه ولان على انقطاع عما يجتهد من عمل غيره ويهدي اليه **مسئلة** و
 النقرة مستحبة واطلوا ان يراه صاحب القبر واستحبابها قال اهل العلم بطلان هذا القول فاقبته
 كرهها بعد ذلك قال لان اهل القبر حيا امه روي عن حمزة عن ابيه عن جده عن النبي
 صلى الله عليه وآله قال **مسئلة** ما من مومن يوفي اخاه بمصيبة الاكساء الله من حلال الكرامة يوم القيمة
 وهو على موعده ومن طريق الاصحاب قال ابن بابويه قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله من غزى

فصل في الامام من لا يقرأ في الصلاة ولا يقرأ في غيرها من شئ **المادة** اذا اجتمع اثنان من جماعة
 والعديد مثله فقرأ الجميع ايمانه حسن واحد طارئة زلزلة من امرها اذا اجتمعت لله عليك صفوا واحدا
 غير افضل واحد قال وكذلك المارة بغيرها مثل واحد لها او اخرها وصحتها او ضلها من غيرها وعندها
 اما لو قرأ البعض الوجه اختصاصه بما فاءه لا ينافي انية السبب والمندوب مطلوبه اذا لم يرد به رخص المندوب
 بخلافه لا ينافي الواجب لان المراد بها الطهارة فيكون فيها وان لم يرد السبب **مسألة** ولو اجتمعت الجماعة
 لم يفتقر الاصل الى طمع الجميع لو اجتمعت الجماعة لم يفتقر جماعة واحدة من جنس فتم وقال لا اهل احدا
 قال لا يفتقر الاصل الى ان يقرأ الله في الطهارة والجماعة مع الجميع ويؤيد ذلك ما رواه عبد الله بن محمد عن
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المارة بجماعة من الجن ففتقر ففتقر لا يفتقر الى طهارة ما لم يفتقر الى طهارة
 فلا يفتقر **الركن الثالث** في الطهارة والنجاسة وهي النجاسة وهو في النجاسة القدح قاله رويتم الميثاق
 استخرج في الامراء العيس يمتد الى من دونه خارج يبقى عليه الظل ويضعها على ما ومنه
 يمتد رويتم في النجاسة دون غيره قال يمتد في النجاسة شرا فقلت له هذه المارة لا لعبها الرضاوي **والنجاسة**
 في الشرج يمتد في النجاسة واليد يمتد في النجاسة واليد يمتد في النجاسة يمتد في النجاسة
الاول في الشرايط **مسألة** شرط التيمم عدم الماء او عدم الوضوء اليه او حصوله كالماء والارض
 اما عدم الماء فعليه اجماع اهل العلم بقوله تعالى فلم يجدوا ماء فقاموا على ارجلهم وقوله عليكم التراب
 كما فيكم المجدد الماء وكذا العلم الوضوء ولو وجدوا توصل الى ما لها ولو بارسال قوبه اعتصامه
 ولو وضع في الوقت باستعماله اخرجهم من التيمم لانه كالماء ولو لم يكن الوصول الى التيمم ازل
 ما لم يجز فساد الماء او مشقة او تعزير او يجوز التيمم لو منع من استعماله مرض وهو حق اهل العلم
 الاطوار وما كانا ان في ايجاب التيمم جرحا وعسرا وضرا او كراهية بقوله تعالى ولا تقبلوا العسك
 وروى محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن النجس يكون به القوس قال لا بأس بالانجيل والتيمم
 وعدم الوضوء لعدم الماء وهو اجماع ولو ضحى الى التيمم ولم يكن من اخذ الماء جرحا وعسرا ولا إعادة
 ومثله قال ابو جعفر وقال الشافعي انك استعمل اخرج من الماء وجب عليه ان لا يكون التيمم وصلي
 ثم عاد ان كان حاضرا وان كان سافرا فليقل في قوله تعالى ولا تقبلوا العسك وقوله تعالى
ولا تقبلوا ابايكم الى التيمم وكفه لغيره من العاص وروى داود بن سرحان عن
 ابو عبد الله عليه السلام في الرجل يتسبب للنجاسة ويرجع او يفرج او يخاف على نفسه البرد في التيمم

دوالر

تيمم

ويؤتم **فروع الاول** يجوز التيمم في السفر القصير مع عدم الماء كما يجوز في الطويل وهو اجماع وفضله
 الاسلام وحكمه شهاد اختصاصه بالطويل وهو ما تقتضيه الصلوة لانه قوله تعالى فلم يجدوا
ماء فقاموا وهو على الظاهر ويسوى من الطهارة والعصية في جواز التيمم عملا بطلب الاية ولا يمتنع
 سفر لا يسقط معه الغرض فلا يسقط معه التيمم **الثاني** الصحيح لما اذا عدم الماء كالمحجور
 من القطع عند الماء يقيم ويصلي وكذا قال الشافعي في ذلك واحد وعن ابي حنيفة واثان احدهما
 من التيمم والصلوة لان التيمم شرط بالسفر لما قوله عليه السلام الصعيدي لظهور المسلم ان
 لم يجد الماء الا عشر سنين فاذا وجد الماء فليتم وقوله عليه السلام التراب كالماء ما لم يجد الماء و
 استدلاله في صنفه لا لا اسلام شرط السفر بل كما يجوز التيمم مع السفر لا يشترط المرض كالمحجور مع
 الحديث لا يشترط المرض ولا السفر ولا العطش ولا شرط على ان ذكر السفر في الآية انما خرج مخرج القدر
 لان عدم الماء في السفر ياد وفي السفر غالب فذكره لا شرط على انها تدل على الخطاب وجوز
 وهو بعيد اذا وجد الماء في الشحان لا يديه كما في ذلك وقوله عليه السلام في الحج اذا سألته بعيد
 وبه قال الشافعي وعن احمد واثان انك الله صلى الله عليه وسلم شرع صلوة ما مور بها فتكون محجورة
 ويؤيد ما رواه عبد الله بن سنان عن ابو عبد الله عليه السلام قال اذا لم يجد الرجل طهورا وكان
 حيا فليمسح من الارض وليصل فانه وجد الماء فليغتسل ويغسل ارجلته صلاة التي صلها والفق
 على صومه **الثالث** من يتكبر في وجع من ملكه كالحطاب والمراة او حشرة الصلوة ولا ماء فان
 امكنه العودة والتأبعت مطلقا عاد ولو تيمم بالخرق وان لم يكنه الاقبوت مطلقا ففي التيمم زود
 انشبهه لغيره دفعه للضرر ولا اعادة لان طهارة عشرة وعصا وصلوة ما مور بها **الرابع** يستحب
 المريض التيمم مع خوفه من السلق اجماعا ولا يستحب مع خوف المرض الميسر كوجع الزكام الضرس
 وهل يستحب خوف الزيادة والعلامة او بطر أو الشين مذهبنا نعم وكذا قال مالك ابو جعفر
 وشافعي قولان في قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى وان كنتم في ريب
من ما نزلناكم من الكتاب لان التيمم جازع مع توجه الضرر على المال وعند الشافعي لو زاد عنه عن من المشل
 فهذا أولى ويكون المريض لا يتغير رياسة استعمال الماء لاداء وجب عليه اخذ التيمم مع القدرة
 على الاخفاق وقوله لا يقيم لظاهر الآية لان شرط التيمم عدم الماء ولم يحصل ولو كان المريض
 انشاء الصلوة استعمل ولو وجد الماء وسيل تحقيقه **الخامس** اذا لم يجد المريض من يناله الماء

بشرته

بها ولا يتغير وهو لها من قوتها المستويين قري وجودها تجري عدتها وجوازها في موضع دونه فانه
 اوجب للتيتم مع المرض في الموضع على نفسه وان خالف ان ياد وهو اعظم الضرر ولا ان الضرر ليس معبراً به
 المتفق كالشيخ في كونه كلها لا يجوز او اذا كان مضراً في الحال وهو موقوف ففصلوا بينه وبين غيرها
 للجهر والمالك ان شبه لان من شئ من لئلا يخذ ما يحجب به لم يحجب عليه المستحق من غير المال المتفق واذا
 ساع المتيتم هناك دفعا لهذا الضرر ساع هنا وبه على كل ما رواه يعقوب بن سالم قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل لا يكون معه ماء والماء من غير الطريق في حاله فلو كان في قنطرة او في بئر او في
 بئر من غير موضع له لم يوسم **روى الاول** لو بدل له من غير محقق الى الجرح كان قد راع عليه
 وجب له وله اشتد منه ان لا يسلو في حصول الماء من غير محقق اليه فلو كان في بئر او في قنطرة او في
 بئر من غير موضع له لم يوسم **روى الثاني** لو استغص صاحب من بدله لم يجر مقارعة ولو كان قاضيا من حاجته لانه لا يضره ولا يله
 لا مكان الصلوة بالتيتم **الثالث** لو بدل له من غير موضع وجب له لانه لا يضره ولا يله ولا يضره ولا يله
 في طلب الماء عادة ولو بدل له من غير موضع وجب له لانه لا يضره ولا يله ولا يضره ولا يله
 اشكال لان مئة بالعادة ولا يجب تحمل المنة ومثله حصوله لكافة الرتبة **الرابع** عادم الا ان الو
 كعادم الماء ويستوي راكب البر وراكب البحر في جواز التيمم مع عدم الوصول **الخامس** لو كان
 على جسده نجاسة ومعه ماء بكنية لا يظفرها او يوضئها لم يمسح به ويقيم بدلا من الوضوء ولا يعلم
 في هذه خلافا بين اهل العلم لان النجاسة بئلا وهو التيمم ولا كذلك إزالة النجاسة وقد لو كان
 عليه غسل وعلى جسده نجاسة والماء يكتفي بغيره ازالة النجاسة ويقيم لنفسه كذلك لو كانت النجاسة
 في ثوبه وعليه حدث غسل ثوبه بالماء ويقيم وحكي عن احمد بن حنبل لا يغسل ثوبه ويظهر الماء
 لان رفع الحدث اكد في الصلوة من ازالة النجاسة عن الثوب هو ضعيف لان ازالة النجاسة مع الغسل
 واجب ولا يدل الماء في ازالة النجاسة عنها ولو كان منطهر او على جسده نجاسة ولا خفاء او
 خاف من استعماله على حاله وعن احمد هو كالجسد يقيم وما ذهب اليه من خلاف الاجماع
 لان التيمم مختص برفع الحدث اما رفع النجاسة فلا لان المراد من طهارة النجاسة ازالة النجاسة عن الجسد
 وهو لا يحصل التيمم واجبة بعض اصحابه بقوله عليه السلام التيمم الطهارة طهر السجدة وجعلت
 في الارض سجدا فتراها طهورا ولا يظفرها في البعدن للصلوة فان التيمم بها عند عدم الماء

مخوف

وخوف الضرر كالحديث والجواب قالوا ان الظواهر المذكورة متناهية ولم توضع التيمم لان طهور ليس
 من الفاظ التيمم وهو مطلق يصدق بالجزء والكل ومع الاحتمال لا يتعين لازمة الكل فلفظ المراد به طهور
 المسلم من الحدث وكذا قوله سجدا طهورا والخلق لا يدرك على مروره ولا ان الحولية جواز التيمم
 على الآية وهو الذي استعمل في رفع الحدث فيقتضيه عليه وانما قياسه على طهارة الحدث فيبطل ان
 طهارة الحدث متعلقة بالبدل والعينية متعلقة بمحلها فلا يلزم من زوال الحكم بالتيتم زوال الحكم
 العينية لما يفيها من الفرق **الفصل الثاني** في ما يتيتم به **مسألة** لا يجوز في التيمم الا التراب
 الطاهر اي الصافي من مخالطة ما لا يقع عليه اسم الارض كالزبد والكل والفروع المعادن وهذا
 قد علم الهدى في شرح الرسالة وبطل الصلاح وظاهر كلام المعيد وهو اختيار الشافعي وقال الشيخ
 لا يجوز الا ما يقع عليه اسم الارض اطلاقا فاسواء كان عليه اسم التراب او كان حجرا او جصا او حرفة ذلك
 وبعبارة قاله حمله في كذا قال ابن الجبدي سأل عن التيمم على الحجر او على الجص او على الخشب او على
 وبكل ما كان من جنسها كالحل والزبد والبرق وغيره قال ابن الجبدي سأل عن التيمم على الجص او على الخشب او على
 كان وجهه البقرة لغو عليه السلام جعلت في الارض سجدا وطهورا فكل ما جاز ان يسجد عليه مما يكون
 منها يجوز الطهور به ولا يجوز من الارض فسادا كالتراب لان الصعيد ما يقع على الارض
 منها وقا مالك كقولنا وزاد التيمم بما يخرج من الارض كالحجر وغيره اجمع علم الهدى بقوله تعالى
 فتيمة وصعيدا طيبا والصعيد هو التراب النقي من اهل اللغة كاه ابن ابي ربيعة عن
 عبيدة بن قيس قال جعلت في الارض سجدا وطهورا فكل ما جاز ان يسجد عليه مما يكون
 وان لا يكون ترابا كان ذكره لغو ويقول عليه السلام التراب طهورا المسلم لنا قوله تعالى
 فتيمة وصعيدا طيبا والصعيد هو وجه الارض بالنقل من فضلاء اللغة ذكر ذلك الخليل
 وثعلب عن ابن ابي عمير ويدل عليه قوله تعالى فتصيح صعيدا مرفقا اي رضاعا مرفقا
 ومثله قوله عليه السلام يحشر الناس يوم القيمة عراة حفاة على صعيد واحد اي ارض واحدة
 ويدل على جواز التيمم بالارض قوله عليه السلام جعلت في الارض سجدا وطهورا وقيل لا يخلو
 للصائين عليهم السلام بالارض من طينها اصحابنا رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في التيمم قال
 تقرب بقصك الارض والمسلمين من الباطل ان الله عز وجل لا يرضى ان يركبوا الارض كركبة
 ان رب الماء هو رب الارض فتيتم وجواب علم الهدى ان الارض من شعبة التراب صعيدا

عليه

ان لا تسمى الارض بل بعد اسمها الارض اولها لا تسمى فعل فيها ويجعل حقيقة في الله والمشتق من اسمها وهو
 الارضه وفعلا اشتراكه والجارح يكون التراب صعبا باعتبار كونه ارضا لا باعتبار كونه ترابا واما الجوز
 فالتسك بها تسك بدل لا خطأ بها وهي مؤنثة في معرض التصريح بها وجوزا لصعده لانها
 يوزن من جعل الارض صعبا وعلو ذلك يجمع الامر انهما يخرج من الارض ما لا يسمي ارضا وخرج لا يسمي
 ارضا ولا يخرج لعدم تسميتهما ارضا وصعبا وهي ارض من الارض فصار كالتراب فقلت ان كانت
 يكون حرا اذ تسمى ارضا فهو يخرج وان صعبا اخرج من ارضه فيقتضي التسمي بالذهب والفضة
 فان منع من التسمي بذلك وان كان خارجا من الارض والجوز لا يسمي ارضا ولا يخرج
 من الارض بل يسمي ارضا **فروع الاول** يجوز التسمي بالتراب والتسمي على كونه ارضا وهو وجه
 فبقا واما سمع عدلين للتسمي فان منع من التسمي لئلا ان التسمي ارض وخشونها وليست ارضا لا يخرج
 عن الارضه كالارض والخرق والصفراء اما العادون فلا يجوز التسمي بها كالتراج والزرنيخ والكل وكذا ما
 ماثلها من الاشياء المنسحقه كالذوق والسميق وكذا المسحقه كالزاد لان جميع ذلك لا يسمي ارضا
 ويجوز التراب باحد هاتين التسميتين في غير التسمي به وان غلب عليه الصعيد لقوله فيتمسوا
 صعبا وهذا يخرج عن الصعيد لما روي **الثاني** يجوز التسمي بالارض اذ تسمى كالجوز والتراب
 لما ذكرناه من الخلق ولما رواه رفاعه بن موسى عن ابو عبد الله عليه السلام اذ كانت الارض
 بستانه ليس فيها تراب ولا ماء فانظر اجماع موضع عقد قيمته منه فان ذلك توسع من اجماعه وحل
الثالث في التسمي بالخرف ترد اشبهه المنع وهو احتياطي لئلا يفتقد هذا لان يخرج بالبلغ اسم الارض
 ولا يعارض جواز التسمي ولا يجوز التسمي وعلى اليسر الارض كالكافه وكذا لود والجوز حصار
 كالتراب جازا يجوز التسمي به غير مدقوق **الرابع** ليس من شرط التسمي نقل التراب الى ارضا التسمي
 قاله علم الهدى في شرح الرسالة وقال لا عرف لا صعبا في هذا ايضا فالاولى ان لا يكون له اعتبار
 واعتبر الشافعي لما قوله تعالى فيتمسوا صعبا اطميا وقد بينا ان الصعيد وجه الارض لم يشترط
 النقل لان النبي عليه السلام يفتقر من التراب ولو كان بقاوه معبرا لما يفتقر به ولا يفتقر
 لانه اجمع الشافعي بقوله تعالى فاستحوذوا بهم وايدبكم ومنه للتبعيض كانه مسوح
 في الطهارة فانقل الى مسوح بر كمح الراس في الوضوء وطوبى كما يجوز ان يكون من هنا للتبعيض
 يجوز لا بد ان كان ان يكون مع الوجه من غير ان يسمي الصعيد من غير غلظ وجوابه في الله الدقيق

والسويق

بين طهارة الماء والتسمي لان المراد بالماثية اذ لا تحدث وليس التسمي كذلك **مسئلة** يصح التسمي من
 راء الارض وعوايلها ويكره من مابطنها وعليها اتفاق فقهاءنا في اشارة الفرق بين الموضعين احدى مخالفا
 والوجه ان العوايل تسمى السبول في ابعاد عن ملاءمة القياسة وتزيد في التعلق من اهل البيت وان
 منعف سنده **مسئلة** قاله علم الهدى يجوز التسمي بالخرق والقرية وقال الشيخان هو ارض الجوز
 والقرية وهو حسن ومنه الشافعي في ذلك لما قوله تعالى فيتمسوا صعبا اطميا والصعيد وجه
 الارض وما ذكره علم الهدى في المسباح هو رواية السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عن ابي عبد الله
 عن التسمي بالخرق فقال نعم وعن التوبة فقال نعم وعن الزمادق قال لا ارضه لا يخرج من الارض
 اذ يخرج من الشجر وهذا السكوني ضعيف لكن رواية حسنة لانه ارض فلا يخرج بالقرية والقرية
 عن ارض الارض كما لا يخرج الارض الصغار والخرق **مسئلة** الجوز الصغار كالزجاج والصفراء والبرام يجوز التسمي
 به وان لم يكن عليه خبر قاله الشيخ وعلم الهدى وقال التبعيض يجوز مع الاضطراب ومنعه الشافعي
 اصلا لما قوله تعالى فيتمسوا صعبا اطميا والصعيد وجه الارض والجوز ايضا اجماعا لان الصعيد
 تراب التسمي كذا حكى عن ابن عباس رضي الله عنه وقوله بحجة لاننا نقول هذا بطلان الرمل والتسمي
 فان التسمي بها جاز وان لم يكن من تراب التربة وتوقيل المراد من التراب على الوجه والذرف
 استقص ذلك بمقابلة العواصف واما قالة الاصل فيه ترد لان علم الهدى قاله المسباح
 لم اقف لاحصائها فيه على بعض المقيد اجازة عند الاضطراب ففتنا التردد من ذلك **مسئلة** اذا
 فقد الصعيد تسمي بها والتراب او عرفه لانه اوله التسمي او غير ذلك مما فيه غبار وهو مدحج او
 ومذهب الجوزية والشافعي ومنعه ابو يوسف لئلا ان هذا هو الذي لا يسمي من الصعيد
 فيجوز به ويحده رواية زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام كيف يصنع وعلى منوه ولا اخذ
 على الخرف قال لا يسمي من ترابك او عرفه دابك فان فيها غبارا وفي رواية زرارة
 ابن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام لا يسمي ليدسجه فيتم من عبا او شئ مغير **مسئلة** اذا
 فقد الصعيد والغبار وجد وحلا اطميا فحقا وانما يجوز التسمي به لئلا اذ لا يخرج مما فيه
 اشارة عن كونه ارضا وصعبا لما روي عن ابن عباس انه قال خلق آدم من اديم الارض خشنا
 ولينها واحمرها واصفها وطيبها وسببها لذلك اختلفت الوراثة الناسم السهم ولما رواه
 زرارة عن ابي عبد الله قلت رجل في الارض ليس فيها ماء وفيها طين قال لا يسمي فانه الصعيد

واما الفتوى برضاها رفاعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كنت في حال لا تجد الا الطين فلا بأس ان
يتيم منه ومثله روى زرارة في كيفية التيمم بالوحل قال قال الشيخ يضع يده على الوحل ثم يرفعها
ويقيم به وقال الغريزي يده على الوحل ويصيرها دائس ثم يده على عارضه قال في الطين فاذا
جف يقيم به والوجه ما ذكره الشيخ رحمه الله علا بظاهر الروايات ولا يجوز التيمم بالوحل مع القدرة على
الغبار ولا بالاعبار على الارض **مسألة** قال في الهدى في المصباح من كان في ارض وحل او تيمم ولا
يمكن من غيره جاز ان يضرب يديه ويتيمم بداوية وطاهر هذا يعطى التيمم بالشئ والله اعلم او في اي الجريد
في المختصر وقال في الجريد فيمن كان في ارض فخطها بالشئ ولا يسيل الى الارض فليس كسره ولا يسيل
به مثل الدهن وهذا مضمير الى الوضوء لا الى التيمم وفيه مع منافاة الاصل لاقتصار على الدهن وفيه
ان يصح تقديم التراب على استعمال الماء وقال الشيخ ما يقرأه والتحقق عن يدي ان اذن امكن الطهارة
بالشئ بحيث يكون به غسلا فانه يكون مقدما على التراب بل مساويا له في التحصيل عند الاستعمال
وان قصر في ذلك لم يكن في حصول الطهارة وكان التراب معتبرا وفيه بحيث لو تيمم به مع قدر التراب
او مع وجوده لم يحصل به طهارة لان الشئ ليس رصفا فلا يجوز التيمم به وان كان يكون غسل الاصابع
به فقد مكنت الطهارة الناشئة فلم يجز استعمال التراب بها ولا غيره بالدهن لانه لا يصح غسلا فلا
يحصل به الطهارة الشرعية الا ان ياد بالدهن ما جرى على العضو وان كان قليلا من قوته طهره الغرض
الارض اذا ابلها بلا صبر ولا يبر من فضيحه وهذا ان يكون سحبا لانه محتمل ولا يصار الى المحتمل مع
عدم الدلالة عليه ويؤيد ما ذكرناه ما رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سالت عن
الرجل الجليل وعلى غيره وضوء ولا يكون معه ماء ويصيب ثوبا وصعيدا لهما الصلوة يقيم صعيدا او
يتيمم بالشئ قال الشئ اذا بل برأسه وجسده افضل فان لم يجد ذلك يغسل يديه ثم يركع فانه اذا
علم الهدى والشئ منهما الله تعالى له ادعياه **فروع الاول** التصعيد الجسر لا يتيمم به لقوله
تعالى فيتم صعيدا طيبا والطين الطاهر **الثاني** التراب المستعمل يقيم به لانه لا يخرج بالاحتمال
عن الاستصحاب **الثالث** تراب الغيرة يقيم به ما لم يعلم فيه نجاسة ولو تركه فبشه لانه عندنا
طاهر حتى ظن قومنا ان دهن الاعضاء في الطهارة يقصر عن الغسل ويستعمل الاجتزاء بالافواه
الغضورية وهو خطأ فان لم ييم غسلا لما جاز الاجتزاء به لانه لا يكون متمشيا وان كان غسلا
لم يشترط فيه الصلوة ويدل على انه مجزئ الروايات منها رواية زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر

قال اما الوضوء من سجدة والله يعلم الله من طبعه ومن يعصيه ان الموت لا يجسه شئ فاما كيفية
سجدة الارض **مسألة** فاذا الطاهر لم يوجبه الصلوة وهو من غير الشخص في سجدة وما ذكره قال
في طه اما ان يوتر ويصلي بعد سجدة صلى بغير طهارة ولا يتيمم وقال الشافعي واحدا يصلي على حاله لسا
قوله عليه السلام لاصلوا الا بطهور وجعفر بن محمد بن الصادق فلا يجزئ من سجدة واحدة الشافعي ما روى
ان النبي عليه السلام بعث قوما لليلة فلاة عايشة فخرت الصلوة فصلوا بغير وضوء واذا النبي عليه السلام
فذكر ما ذكره في تركه فذكر عليهم ونزلت به اية التيمم ولا ان الطهارة شرطين شروط الصلوة فلم
تسقط بغيرها كسجدة العورة واستقبال القبلة والحواب لاسلم الله لا يكره وعدم النقل لا يدل على عدمه
في نقل الاركان الواقعة كانت مع نية قليل يمكن ان يستتر والقليل لا يستتر واعينهم اليه سلم الله
ليستكره لكن عدم التكرير على عدم الخط ولا يدل على وجوب الغسل ولا استحبابه ثم ما مانع ان يكون
عدم التكرير عدم المانع من الصلوة من دون الطهارة ثم ما ذكره تسكرك التكرير ولا عبرة
به في مرجع النص وما قيل في سجدة من غير جامع ثم الفرق ان الصلوة مناجاة للرب و
تقرب منه لقوله عليه السلام ان يركع العبد من ربه اذا صلى الركعة سمعته سمعته على الطهارة
ليكون المناجاة على حال يصح منه التقرب من قدر الله وليس كذا السرقة لانها اكمل في الارض والله
سبحانه لا يستتر عن الارض وكذا القبلة فان الله مستقبلك كيف كنت ومع شئت هذا الفرق يمكن
استدلالكم اليه ثم لو سلم المساواة لكان استدلالا لا اعتبارا في موضع فخرج هو ممة وله على ابن في
الاصول واذا ثبت ذلك فهل يقتضي هذه الصلوة قال الغني نعم وبعبارة قال الشيخ في طهارة قال الغني
والشافعي والمفيد قول اخر انها لا تقتضي وهو اصحابنا ولا يصح اوجهه بانها اخرجت لعدم الطهارة فخرج
ان يقتضي عند مكانها الصلوة لما يبرئ منها اسقطت سجدة لا يمكن ان الله فلا يجزئ عند ذلك وخرج
وقفا المساواة لما يبرئ من الاعضاء فرض مستأنف يتوقف على الدلالة ولا دلالة والحواب ما ذكره
او حفيد انه قياس من غير جامع ثم الفرق ان التيمم بين ظله التاخير في صور المساواة ولا دلالة الصلوة
ولو سلم المساواة لكان استقوالا لا اعتبارا في معارضة الضرر هو ممة وكذا **فروع الاول** المنع
من الركوع والتجويد بباطل في الوضع الجسدي فان يصلي على الارض يركع وسجدة ولا يعيد بعين
ما ذكرناه **الثاني** المساواة اذا جامع زوجته بعد ماء يغسل ثم فرجه غسله بماء معه وقيم الصلوة
ولا إعادة وهو اجماع اهل العلم ولو لم يكن معه ماء او كان ماء لا يكفي الغسل لوجه ييم وصلى على

حاله وكذا المرأة وهل يفيدان ترده في ذلك قال في الخلاف الذي يقتضيه مذهبا انه لا اعادة وهو اشبه
 القول لانه صلى صلوة مأمورا بها فيكون مجزئ **الثالث** قال في طه وكذا من غلب على عقله بدنه فاستل
 بقدر على التمسك بيمينه وصلى ثم بعد ذلك غسل الوضوء والوجه عندي ان هذه كالاولى في الاخر **الفصل**
الثالث في كيفية التيمم **مسئلة** لا يصح التيمم قبل دخول وقت الصلوة وهو من غير طهارة وكذا قال
 الشافعي قال في الوضوء يصح لانه امر بالتيمم مشروط براءة القيام لا الصلوة وذلك لا يمتنع الا
 بعد الوقت والتيمم ولو قبله من حلة منقوعة فلا يلزمها الشرط قلنا طهارة الوضوء لا يمتنع في ذلك
 قبل لو كان شرط في التيمم كان شرط في الصلاة قلنا نحن لا نرى اشتراط فيها وهذا لا يجزئ
 الطهارة قبل الوقت والحواشي في الثانية معلوم بان لا يلزم في التيمم وبذلك ما قلناه انما هو في
 عليه السلام انما ادركت الصلوة بتمت وصليت وهو تعليق التيمم على ادراك الصلوة فيبقى مع عدم
 لان التيمم قائم مقام الطهارة الثانية عند الفجر والعصر لا يمتنع الا عند الحاجة اليه ولا ما حجة
 اليه ولا يمتنع قبل الوقت وهو يجوز بعد دخول الوقت قبل ان تصلي في طهارة الوضوء وعلى من لم يفرغ
 عليه السلام انما ادركت الصلوة بتمت وصليت ولا وقت الحاجة الى الطهارة ثم بعد ذلك جاءه رجل
 الى المسجد وهو خائف من ابويه في كتابه الفقه قال لعلنا لم نجد ما كنا نتمناه
 ولم يجد الاخير وقال الشافعي واسألهم لا يصح الا في آخر الوقت ولا يصح باه الصلوة والوجه في وجوب
 التأخير وهو ما رواه الجمهور عن علي بن ابي سلمة في الغيب يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت فان وجد الماء
 والأيتم والمراد به الامر وظاهر الامر الوجهين وقتا لم ينتظر واكثر ولا يصح التعبد به من
 الماء عند الفجر ولا يمتنع العجز لا عند خوف الفوات وان وقع الفتن مع سعة الوقت يرفع الفجر
 ويؤديه ما رواه زرارة عن ابي عبد الله اذا لم يجد الماء فليطه اذ لم يبق الوقت فادع وان
 بقية الوقت فليتمم وليصلي في آخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه **مسئلة**
 يتيمم للمغاربة وان لم يكن وقت فريضة حاضرة قلنا قد بعد دخول وقتها دون الاوقات للمغاربة
 ويدخل في الفريضة لا يمتنع الا بغيره ولو لم عليه التيمم التعبد الطهارة وهو المسلم اذا لم يجد الماء
 عشرين وهل يتيمم لما قلناه سببا فيه تردد والحوادث اشبه لعدم الوقت والمراعاة فيقول الاخر
 في كل وقت وفواته بالتأخير تحقيق **الثاني** لو تيمم في آخر وقت الحاضرة وصلى ثم دخلت الثانية
 صلاها في اول الوقت وفيه تردد لعلنا عليه السلام يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت **الثالث** قال

الحنبل

من الحنبلان وقع التيمم بقوات الماء اخر الوقت او باطل الطهارة فالتيمم في اول الوقت احب والوجه في ذلك
 ان عقيل ولا يجوز لاحد ان يتيمم الا في آخر الوقت رجاء ان يصيب الماء قبل خروج الوقت وهذا يؤيد
 ان التأخير لوقوع الاصابة وقال الشيخ لا يجوز قبل آخر الوقت طهارة الماء او يمس وقال ابو حنيفة يستحب
 تأخير ان طهارة الاصابة ويستحب ان الله تعالى مطلق الامر بالتأخير قال في التهذيب وقد
 ذلك رواية الزهري ومحمد بن مسلم وزائدة عن المنعم عن التيمم الا في آخر الوقت وفيما استدله اشكال
 اما رواية الزهري عن رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام فليست صريحة في المنع لانه قال ليس في احد
 ان يتيمم الا في آخر الوقت وهذا التقيد كما يحتمل الفجر يحتمل الكراهية بالاستحالة والكراهية اكثر
 واما رواية محمد بن مسلم فمسئلة لانه قال سمعته والمسح منه مجبول واما رواية زرارة فمجهول
 انه يطهر الماء مادام في الوقت فاذا خافت بقية الوقت يتيمم والطلب يؤذن بامكان الطهارة
 لو لم يكن الطهارة مكانه عشا فاذا ما قاله ابن الحنبل جدد **الرابع** لو كان العذر غوعدا الماء
 كالمريض الذي يعلم من حاله الاستمرار فان قلنا التأخير لرجاء الاصابة سقط التأخير
 هنا وان قلنا هو شرط في طهارة الاصابة لا في التيمم **الخامس** لو طهر في وقت
 لامره فتمت وصلى ثم بان غلطه في اعادة ترده فظاهر حكم الشيخ في كونه العجز به وجوب
 الاعادة ويقوى عندي انه لا اعادة لانه يظهر طهارة شرعية وصلى صلوة مأمورا بها
 فكان مجزئ لا يقال بشرط التيمم التقييد لانا نقول ان لم يكن له لا يكون شرط طهارة التقييد
 والظاهر انه كذلك لان الشرع لما لم يحصل على التقييد لانه ذلك على حاله على الظن ويمكن
 ان يستدل على ذلك برواية زرارة ومعتز بن ميمون ويعقوب بن سالم عن ابي جعفر عن علي بن
 عبد الله في رجل تيمم وصلى ثم بلغ الماء قبل خروج الوقت فقال ليس عليه اعادة ان ثبت الماء
 وريب التعبد واحد ولا وجه لها على القول بالتقييد الا ما ذكرناه وما تناوله ابا الشيخ رحمه الله
 في التهذيب بعيد عن الظاهر **مسئلة** وهذا يستوعب الوجه واليد في فيه
 روايتان احد ما يجب اختار ابن بلويه ومثله قال الشافعي وقال احمد بن حنبل يستحب
 الوجه والكفين حسب وقال ابو حنيفة يجوز الاخلاص بربع الوجه والاخرى لا يجزئ بل مسح
 للوجه وظاهر الكفين وهو اختيار الشافعي وابا عم وابن الحنبل وقال ابو جعفر بن بلويه مسح
 جبينه وحاجبيه وفي رواية مروية عن ابي المقدام وزرارة مسح جبهته وكفيه لما قلناه في الثاني

فاستحووا بوجوهكم وايدكم منه والباء اذا دخلت على متعدى تبعية لوجهين احدا
 انه لو ادرك لطلعت قايدها الا لوجه الا زيادة او التبعية ولو كانت رايه ككلمات لغيا
 الفاعل ما خلاص الاصل فثبتت للتبعية لوقولكم جماعة وجود التبعية في اللغة قلنا عدم
 الوجود لا يدل على عدم الوجود ثم يقول ما ذكرنا من نقل من جماعة من الفضلاء مع انه مروي
 عن الامام الوجيه محمد الباقر عليه السلام وفي قوله كذا الشافعي انها استعملت مع الفعل المتعدي
 لتبعية فيكون حقيقه فيه دفعها الى انما الاستعمال في قوله الضميمة التي هي على الله عليه وآله
 ثم حتى دفع مقدم عامته وادخل يده تحتها ومع مقدم راسه ولم يقتصر العامه ومن سلب
 الاكواع انه كان يسمي بعض راسه وكان ابن عمر يسمي الباقر ومع احد في ضرب كانه عايشه
 تسع مقدم راسها وروى ان عثمان سمع مقدم راسه يده مرة واحدة ولم يستأنف ما وجد
 حين صلى وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وافغاه وقت استئنا لا لولا لانه فيكون
 ذلك هو المراد اذا كان المراد بالايه سبع الا سلكه لطلعت قايدها واذا اراد بالياء هناك
 للتبعية وجب ان يكون هناك كذلك في الاشتراك ثم نقول قال سيبويه ياء الجر انما هي
 للاتصاف تقول ضربته بالسوط معناه الصفت ضربك اياه بالسوط فما اتفق وهذا المثل
 فهو اصله وتقدر ان يكون معناها مختصا في الاتصاف ثم لا يجب الاستيعاب لانه تقول
 حسب بالزمان وضربت بالسوط وكنت بالفتى وليس المراد بكل وجه لا يكون قوله واستحووا
 برؤسكم كقوله استحووا رؤسكم بل يكون دخول الباء معية الاتصاف السمع بالراس
 لوبعضه كاستنائه فيقتصر على المتقين ويؤيد ذلك ما رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سالت عن النبي فضرب بيديه الارض ثم رفعها فقتلها وسمي بها جهنم وكهية مرة واحدة
 فان اجمع على بن باويه رواية الشارح المراد عن ابي عبد الله عليه السلام ان ضرب بيديه على
 الارض مائة مرة وسمي بها وجهك وذراعك والحياب الطعن في السند فان الراوي حسين
 ابن سعيد عن محمد بن عثمان ومحمد بن عفيف جدا وليس كذلك وايضا فانها سلبية السند وتكون
 ارجح واعلم ان الذي بان قال المراد لك كانه اذا سمع كنهه كان كمن غلبت رايه في الظهور
 وبما في جواب الشيخ رحمه الله في التذنب وهو تأويل بعيد ثم الجواب الحق ان الذين فيكون
 غير ان يسمي الوجه او بعضه لكن لا يقتصر على اقل من الجبهة وقد اوى الى هذا ابن ابي عمير نقلا

ولان رجلا يسمي بعض وجهه اجزاء لان الله تعالى يقول فاستحووا بوجوهكم واستحووا بوجوهكم
 قال الاكثرون من المراد بها ظاهر الكفين وقال علي بن باويه اسبح يدك من الرفيع اني الاصابع
 وكان ابو حنيفة والشافعي يسمي الكفين والذراعين باطنا وظاهرا وقال احمد يقتصر على ظاهر الكفين
 لما قاله تعالى فاستحووا بوجوهكم وايدكم واليد هي الكف الى اوسع بدل عليه قوله تعالى
 في السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والاصابع منهم على قطعها من اوسع وما رواه عمار
 عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا يملك لك فتول يدك هكذا ثم ضرب بيديه الارض
 ضربة واحدة ثم مسح وجهه وظاهر كفيه فان اجمع الشافعي مائة مرة وعمر بن الخطاب عن النبي
 عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا يملك لكم ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين اجبا
 من وجهين احدهما الظاهر في الرواية قال الحلال من اجاب احد الاحاديث في ذلك ضعاف
 جدا لم يروها صاحب السنن ظاهرا وايضا عن ابن عمر قال احدين حبس الحديث عن ابن عمر
 لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله بل روى عن ابن عمر عن ابي عبد الله لم يروه غير محمد
 ابن ثابت وبه ضعف وهو عندهم حديث سكت واما حديث ابن القصة فليس فيه الى المرفقين
 بل المحفوظ انه مسح وجهه ويديه والوجه الشافعي المعارضة باحاديث منها حديث عمار
 المندم وهو ثابت حديث في هذا المعنى لو قيل فقد روى عن عمار ايضا الى المرفقين قلت
 هو ضعيف عند اصحاب الحديث منهم قالوا رواه عنه سلمة ثم شكك في قوله لم يروها والذراعين
 غيرك فقال لا ادري اذ كان الذراعين ام لا ثم نقل عندي ان مسح ظاهر الكفين ايام الجمع الذي روي
 جاز فيه عزلا لا اخبارا كلها لكن الكفين على الوجوه مزارع على الجواز لانه اخذ بالمستيقن **مسألة**
 وفي عهد الضريبات اقوال في الشيطان ضربة للوضوء وضربة للفصل وهو اجودها وقال
 علي بن باويه ضريتان فيهما وهو اختيار الشافعي وابو حنيفة وقال علم الحديث ضربة واحدة فيهما
 وهو اختيار احمد بن حنبل وقال قوم من ثلاث ضريبات لرواية ابن ابي عمير عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سالت عن النبي فضرب بكفيه الارض ثم مسح بها وجهه ثم ضرب بيدها الارض ثم مسح
 الى طرفي الاصابع واحدة على ظهرها واحدة على ظهرها ثم ضرب بيدها الارض ثم مسح بها له
 كواضع يمينه وهذه نادرة على ان لا منها جواز ان كانت الاحاديث مختلفة بالضربة والاثنين
 واطرافهما غير جارية والعلى المجمع متاخر فيقتضي عليها بالتفصيل الذي اخبرنا به لوجهين احدهما

ان اختلاف الاحاديث يقتضي اخلافا في الحكم من العلم ان الثاني قد وضو غفلة للحكم والفضل فكل من
 التفرقة للوضو لا ينفك الوجه الثاني روى وبعض الاحاديث الائمة عليهم السلام يقتضي اقسام المداينة
 وجوه التبرج من ذلك رواية حماد بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام قلت كيف التيمم قال وضوء واحدة للوضو
 والغسل من الجنابة فغسل يديك مرتين ثم تمضمضا مرة للوجه ومرة لليديين وقال علم الهدى في شرح
 الرسالة القول بالمرأة أولى لانك لا تترك معه العمل بغيرهم بان يفعل ما زاد على المرأة الواحدة الاحتساب
 ومن قال بوجوب التيمم لا يمكنه استئصال خبرنا فيكون القول بوجوب المرأة أولى قال رحمه الله ليس
 لهم ان يقولوا ان التيمم دعوت الله الضرورة فلا استبعاد فيها لانا فخالفهم في هذا الاصل ومخرج قول
 الاستصحاب في دعوت الله الضرورة وكلام علم الهدى هذا ايضا حسن **فروع الاول** وضع اليدين
 على الارض شرط فلو استقبل القوامض حتى يلقى صعيدا بوجهه او يد به او كان على وجهه عيار
 فامره عليه لم يجره لقوله تعالى فتييموا صعيدا طيبا الى قصد ولا في كيفية سقوطه عن صاحب
 الشرح ومقالته الامر المطلق فيكون بيانا **الثاني** تغسل اليدين وتغسلهما من التراب ليس يجب
 بل هو مستحب لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه والغسل التيمم مسكوت عنه فليس شرط له
 واما الاستصحاب فلا ان التيمم صلى الله عليه وآله فعله **الثالث** يمسح بجمع الاصابع عند الغروب
 ولا يجب تغير مسكة كراه **الرابع** لا يشترط ان يعلق على يديه شي من العيار لان التيمم صلى الله عليه وآله
 نقص يديه وفي رواية عمار بن التيمم صلى الله عليه وآله ان النبي لم يغسلهما ولو كان شرط المداينة
 للزوال ولانا اثبتنا ان الصعيد هو وجه الارض لا التراب فسقط اعتبار جملة **الخامس** لو
 اعقل لمعة من محل المسح لم يجر وانى قلت هذا كان او هو او في الثاني واجاز ابو حنيفة ما دون
 القدمين لسان الاحكام البعض اخلافا بالكيفية المتقوله فلا يكون الا في ذلك اتي بالتييمم المشرع
سادس لو مسح بغيره مثل اللان لم يصح تعال الكيفية المتقوله **السابع** لو مسح بغيره مع الذكر
 لم يجره ويجوز مع العجز وينوي العاجز لا التيمم **ثامن** اذا قطع كله فان قى منها شي وجب صحته
 وان استوصل سقطت جميعها واقتضى مسح الوجه ولا يجب مسح الراس لان من اعطاء التيمم
مسئلة التيمم شرط في صحة التيمم وقال الاواني والحن بن حبيب شرطت الجمع على يد
 الاسلام فاختلاف المذكورين مبني عن عجز النبي صلى الله عليه وآله واما اما الاختلاف
 بالنيات وكل امرئ نوى وعن الرضا عليه السلام لا قول لا يعمل ولا عمل الاية والنية الا باصابت

ولو

السنة والنية هي القصد بالعلم بالتييمم لاستباحة الصلوة لقوله تعالى فتييموا صعيدا طيبا الى قصد
 والقصد التيمم بالقلب وكما ان الطهارة بالماء يقصد بها الصلوة فكذلك التيمم لانه معطوف على الطهارة
 المقصود للتيمم ويجب ان يتوهم الله اعطاه امتنا لا نقول تعالى وما امر الا بالتييمم والله
 مخليصين له الدين ولا يحقق الاخلاص من دون نية التقرب والامتنان ويجب استدامه حكما
 حتى يفرغ من التيمم لان التيمم لا يجرى بوجوبه فلو وجب لستحيا بها الشوق وتقدر فاقصروا على استدامته
 لكم دفع العرج وليست التيمم شرطا فيه خلافا لاهل الظاهر والبحث فيه كما قلنا في الطهارة المائية
فروع الاول اذا نوى استباحة وضوء مطلق او معينة صلى بها ماشاء وضوا وفلا وكذا لو نوى
 صلوة مطلقا وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يصلي به الا اذ قلنا انما اعلن بالنيات
 واما امرئ مائى وهذا هو القرض فلا يكون له العلم ان الله يكتفي فيه نية استباحة الصلوة فلا يشترط
 ما زاد لقوله تعالى اقم الى الصلوة ثم عطف اية التيمم فيرى التخلل في كل صلوة كالطهارة
 بالماء ولا يجرى التحريم الذي يشترط في الصلوة فكذا لو نوى التيمم لانه صلوة يشترط فيها
 التيمم والواجبة مشاركة وهذا المعنى فالتيمم استباحة التيمم مقتضى لاستباحة التيمم
 وهذا يجمع جوابات احتجوا به **الثاني** اذا صح تيمم استباح كل استباحة المتطهر بها الطهارة
 شرط فيه وقال الشافعي ان نوى التيمم استباح في لغة الزمان ومصر الحديث والصلوة لا
 التيمم الا من ذلك كله فيدخل الادنى في الاعلى ولو نوى شيئا من ذلك لم يستبرح التيمم وباعقلناه
 قال الشيخ في المبسوط والخلاف **الثالث** التصبيح اتم التيمم للمنافعة ثم بلغ حازا يستبرح
 التيمم لانه التيمم مشروطة بالطهارة الاربعة للنع وهو يتحقق مع نية التيمم في كل مجزئ
 التيمم للول والعاطف **الرابع** لو نوى التيمم بغيره لم يجره وقال الشيخ الذي يقتضيه المذهب
 اجزاء لان الطهارة بين واحدة وان قلنا بالتقصيل لم يجره وقال الشيخ الذي يقتضيه المذهب
 انه لا يجوز لانه مشروط ان يتوهم به لزم الوضوء او بدلا من الطهارة ولم يود ذلك **مسئلة** من كان
 غرضه عدم الماء لم يتييمم الا بعد الاطلب مع سعة الوقت وجبا الاصابع والامم وهو هذا
 فخرنا واختاره الشافعي قال ابو حنيفة لا يجمع الا مع العلم بالاصابة او بظن الاصابة لا مارة
 وفي رواية على بن اسباط عن علي بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام لا تطلب الماء يمينا ولا شمالا
 ولا يبر وجهها الشيخ على الخوف وهو تابع لغيره لكن الراوى على بن اسباط وهو ضعيف فكل

الرواية ساقطة لما قلناه تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غفر الله عنكم ذنوبكم وان كنتم صافين
 يمكن ان يكون الماء قريسا منه فيكون الطيب وسيلة اليه ويؤيده ما روي في الشكوف عن جعفر
 عنه انه من على وجه التيمم قال تطلب الماء في السفر ان كانت الحرة غلوة سحره وان كان
 سهولا فخلو من لا يطلب اكثر من ذلك ورواية زرارة عن احمد قال في تطلب الماء في الوقت اذا كان
 ان يفر الوقت فليتمم وليصل في اخر الوقت **فروع الاقوال** في تطلب امامه وبينه وبينها
 في كل جهة غلوة سهم في الزينة وعلويين في السهلة لا يطلب اكثر من ذلك وقال الشيخ تطلب في كل
 وبينه وشماله وسائر جهاته غلوة سهم وسهمين اذا لم يكن خوف التغير بالغلوة والعلوية
 رواية الشكوف وهو ضعيف غير ان العامة غلوا بها الوجه انه يطلب من كل جهة بوجهها كما
 ولا يكتفي بالتباعد بما يشق ولا يزداد في تطلعه انما دام في الوقت حتى يفتش الفوات
 وهو حسن والرواية به واحدة السند والمعنى **الثاني** لو طلب قبل الوقت لم يعتد بطلبه و
 اعاده ولو طلب بعد الوقت احتج به وهذا الفرع يصح لو قلنا بقدر الطل الساقط في كل رواية
 الشكوف وعلى ظاهر الرواية الثانية يطلب دائما اهل الاصابة في الوقت **الثالث** لو تيمم من
 الاصابة سقط الطل لعدم ثبوته **الرابع** قال الشيخ لو اخل الطل لم يصح تيممه ويكره على قوله لو
 يتم وصلى ان يعيد فيه اشكالان مع ضيق الوقت يسقط الطل ويحكم التيمم فيكون محرم او ان
 اخل بالطلب وقت السعة لانه لو كان موديا فرضه بطهارة صحته وصلوة ماورد بها والطم من غير
 كان معه ماء فوجهه او اراقه **الخامس** اذا تيمم ثم طلع عليه كبر لم يجب عليه السؤال والاستسقاء
 على الماء وقال الشافعي يجب لنا انه وقت تقصير فيه الصلوة فيسقط الطل **مسئلة** التي
 شرط في التيمم قاله الشافعي وعلم الهدى وصورة ان يبدى وجهه ثم يمسح به ثم يسجد وقال الشافعي
 واجد يجب ترتيب الوجه على اليدين واسقط استراطه الوجه فيكون لنا ان النبي صلى الله عليه وآله مسح
 مرتين في مقابلة الامر المطلق فيكون واجبا وقال علم الهدى كل من اوجب الترتيب في المائنة
 اوجب هنا فالترتيب مقيده بالاجماع وقد ثبت وجوبه هنا فيثبت هنا **فروع** لو اخل بالوجه
 وكانت من وجوه مسح عليا ثم على اليدين تحصيله للترتيب كذا لو كانت على يده اليدين مسح عليا ثم
 على اليسرى **مسئلة** الموالاة واجبة في التيمم قال الشيخ وقال الشافعي والوجه فيه وملا
 وعن اصحاب احمد روايتان لان الموالاة لا تقتضي ترتيبا لنا انما بيننا اختصاصه بآخر الوقت فتكون

الرواية من ضرورة ان صحة قطع التيمم في الوقت وعلى القول بالسعة نعم بفعل النبي صلى الله عليه وآله
 فانه تابع بين اعضائه وبينه عند السؤال فتكون تلك الكيفية لازمة ويرجع في قدر الموالاة الى العادة
فروع لو كان على يده خمسة تيمم قبل الموالاة فالتيمم لا يقع والوجه النع كقاربه النهاية لان
 التيمم لا يصح قبل التيمم فلو تيمم قبل الموالاة فالتيمم لا يقع والوجه النع كقاربه النهاية لان
 مذهبنا ان كل من كان في وقت رفع الحدث واختلف في خمسة هذا القول فقدم بسند وهذا الوجه
 واخرون الى ما ذكرنا من الاجماع فان الحكمية المذكورة لا تقدر فيه وقال ابن عبد البر من اصحاب
 الحديث منهم اجماع العلماء على ان طهارة التيمم لا ترفع الحدث ولا التيمم يجب عليه الطهارة وعند
 وجود الماء يجب الحدث السابق فلم يكن الحدث السابق باقيا لكان وجوب الطهارة بوجود الماء
 اذا لا وجبه وجوب المدا ليس حدثا بالاجماع ولانه لو كان حدثا لوجب طهارة التيمم من وجوبه
 ضرورة استقام فيه لكن هذا باطل لان الحدث لا يقبل الجنب لا يتحقق لان النبي صلى الله
 عليه وآله قال **لو** لو من الغاص صليت باصباحك وانت جنب فكل خشيت ان احبك فلي
 ارفع بالتيمم لما جاءه جبا لا يسمى بذلك بعد الفصل **فروع** لو تيمم وروى رفع الحدث لا يستقيم
 بالصلوة لان التيمم تابع للشرع وحيث لا مشروعية فلا يثبت قال الشيخ لو تيمم الجنب ثم اعتكف
 ووجد ماء فوضعه تيمم بدلا من الفصل وبه قال مالك والشافعي وقال علم الهدى في شرح الرسالة
 ووضعه الماء لا يمتنع بالماء فلا يستقيم التيمم ومثله قال الوجه فيه لنا ان التيمم لا يرفع الحدث
 فتكون الغيبة باقية والاستباحة زالت بالحدث الاصغر فيجب التيمم للغيبة السابقة وكذا لو تيمم
 الجنب ثم احدث اعدا التيمم بدلا من الفصل لامن الوضوء لا نحدثه باز والاستباحة زالت بالحدث
الفصل الرابع في احكامه **مسئلة** كل موضع حكمنا فيه صحة التيمم والصلوة لا يجب
 قضاها مع وجود الماء قال الشيخ وهو مذاهب جميع الفقهاء الا طائفة من اصحابنا من قالوا
 ولا يصل صلوة ماورد بها والامر يقتضي الاجراء قول النبي صلى الله عليه وآله والى جعلت في الارض
 مسجدا وظهر ان ابي ادركيه الصلوة تيمم وصليت وقوله عليه السلام انما جعلت الارض مسجدا
 وروى عبد الله بن مسعود قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول اذا لم يجد الرجل طهورا او كان
 حياضا مسح من الارض وليصل فاذا وجد الماء فليغتسل فقد اخرجنا عن صلوة النبي صلى
 وقلنا بالتيمم تسعة تيمم وصلى ثم وجد الماء والوقت باق في الاعادة روايتان احدهما

كان خلق طاهرا ومن

روى انه يتركها ويصلي عيانا والاولى هو طه قال في الخلاف وقال ابن ابي عمير يتركها ويصلي عيانا والاولى هو طه
 لنا ان ستر العورة شرط في صحة الصلوة ولا يحصل الصلوة مع الشتر على اليقين لا بالاحتمال وكان واحد
 منهما يجب تحصيله الواجب وشروطه **هـ** ويؤيد ذلك رواية صفوان بن يحيى قال سكتت الى ابن الحسين
 عليه السلام في الرجل يستر عورة اصابه اول ولم يبدلها وهو خائف منها وليس عنده غيرها مما يستر
 قال يصلي فيها جميعا قال **س** ابو جعفر بن بابويه يعني على الانفراد وقال بعض المتأخرين يصلي على ما
 ثم خبط خبطا استدل الله بالاثرة له كذا تشير الى ثبوتها وبين مشا ومعه قال شرعنا كما فصلنا
 فلا نضع او شاك في طهارة ظهره واليقين بالطهارة مشروط وقال الواجب يقارنه الوجه المتقضي
 وجوبه فلا يكون متأخر عن الواجب والواجب لا يفسد ان شرعنا كما ذكرنا ذلك ان ستر العورة شرط
 بالاجماع ولا يستطع التمكن والتمكن هنا حاصل تحصيل الصلوات تحصيله للستر المشروط في الصلوة
 فيكون كل واحد من الصلوات واجبة لان ملازمة الواجب الاله واجب وقوله هو شاك في طهارة
 ظهره واليقين بطهارته مشروط قلنا لا نسلم ان اليقين بطهارة الوجه شرط بل هو عدم العلم بالنجاسة
 وفي كل واحد منهما هو غير متيقن بالنجاسة قوله الواجب ويقارنه الوجه المتقضي وجوبه قلنا لو
 سلمنا هذا الاصل فان الوجه المتقضي وجوبه لصلواته من مقارن لكل واحد منهما وذلك لان الوجه
 المتقضي وجوبه ما تحصيله ما تحقق وجوبه وهو ستر العورة وذلك وجه مقارن لفعل الصلوة كان
 المأمور بصور السجدة لا بكنة ذلك لا بستره وجب عليه نفسه وان كان التصريح متأخر لانه لم يصر وجهه
 وجوب نصب السجدة للصعود بل كون الصعود كناية الاله وكذلك الصلوة ههنا لما وجب بها ستر
 العورة بالنسبة لظاهره وكان تحصيله موقفا على الايمان بها كان ذلك وجه مقارن للايمان
 بها **ف** لو كان معه ثياب نجسة وظاهرة صلى الزنينة بعدة النجسة وزاد صلاة **س** اذا كان في
 الكلب والخنزير او الكافر المحكوم بحجاسة عينه بالوجدان وهو طاهر غسل موضع الملاقاة وجوبا
 وان كان يابا رثر الثوب بالماء استحب ابا هرون عبد الله بن ابي اسحق لان ملازمة النجاسة شرط
 او الموضع الرطب وجب نجاسته فتكون الرطوبة نجسة لظهورها ومع تحققه النجاسة تجزئها اما
 المبدون فيجب عليه ان يمسح **هـ** ويؤيد ذلك ما رواه جماعة منهم علي بن ابي حمزة وحريز بن جبر
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الكلب يصيب الثوب قال لا تضيمه وان كان رطبا فاغسله وفي رواية محمد بن
 اذا اصاب الكلب جسدا لم ينجس الموضع الا ما اصابه **و** عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال

سأله عن الرجل يصيب ثوبه خنزير قال ينجس ما اصابه من ثوبه الا ان يكون فيه اثر فيغسله وروى علي بن
 ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في منسأة اليهودي من وراء الثياب فان ضحك بكده
 فاصلمها وعن حمزة بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل ضحك فاصلمها قال لا بأس به سواء كان
 الكلب او انسانا او كافر او كافرة وعلى هذا اكل ثوب خنزير كذا في موضعين او غسله او غسله او
 صقله او بده عند الغسل لا يجوز الصلوة فيه الا بعد غسله وتطهيره **ف** قال الشيخ في الملبس وكل
 نجاسة اصاب الثوب او البدن وكانت بالجملة لا يجب غسلها وانما يجب مسح اليد بالتراب ووضوء الثوب
مسألة من صلى ثم رأى النجاسة على بدنه او ثوبه لم يجب الاعادة لاحتمال نجسها ولا يصح له ان يمسح الثوب
 وهو اجماع اما التيقن انها كانت حاصلة في ثوبه او على جسده ففيه ثلث مسائل **الاولى** لو سبق
 عليه النجاسة وصلى ذاك اكل لم تنقض صلاته وعليه في الوقت الاعادة ومع خروجه الغفلة وهو اجماع
 من جعل طهارة الثوب والبدن شرطا **الثانية** من علم النجاسة ثم غلبها وصلى ثم ذكر في ايمان احداهما
 وكلاهما لا يبعد ها لكان الوقت باقيا ويقضيها لو كان خارجا وهو اختيار الشيخ في التقييد وعلم الهدى
 لا يراعي الشرط مطلقا فخره الفقهاء **هـ** ويؤيد رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس
 بوضوء الرجل الدم وصل عليه وهو لا يعلم الاعادة عليه وان علم قبل ان يصلي ثم صلى فيه فعليه الاعادة
 وفي رواية سألته عنه عليه السلام اذا اغتسل يغسل حتى يصلي بعد كي يهتف عقوقه لفسا نة والرواية
 الاخرى لا يبعد روى ذلك الحسن بن محبوب عن العلاء قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب
 ثوبه الشيء فيجسه وينسئ يغسله وصل عليه ثم يذكر انه لم يكن غسله يصح الصلوة قال لا يبعد
 فتمعت صلاته وكسبت له قال الشيخ هذا خبر شاذ لا تقارضه الاحاديث التي ذكرناها ويجوز ان يكون
 نحوها بحجاسة مغفورها وهذا ان هذه الرواية حسنة واصول نقلها لا تصح صلوته
 شرعية ما رواها في سقط بها الفروع ويؤيد ذلك في علم الهدى لم يغفل عن الغطاء والشيء ان يكون
 القول الاول اكثر والرواية به اشهر **ف** قال الشيخ في الاستبصار بعيد في الوقت ولا يبعد في مكان
 وهو غير على مكانة والكتاب يعمم في الرواية ان ساقطه فلا يكره شرا فيها في الاصل **الثالثة**
 لو لم يعلم بالنجاسة حتى فرغ من صلاته وشقن انها كانت في ثوبه لم يرد ذلك لان احداهما الاعادة
 ذكره الشيخ في نظمه الثياب من كذا بغير ثباته وهو اختيارنا في علم الهدى والشافعية في التاخير بعيد
 في الوقت لا طارجه ذكره الشيخ وفي باب النجاسة من كذا بغير ثباته وهو اختيارنا في غيره ومالك نسأ

ما روى داود بن اسد عن النبي صلى الله عليه وآله خلق عليه وصلاه فقلوا فاعلم فقال ما حكم على
 القاء ما كان قالا لا طين ان القيت عليك فالتفتا فاعلنا فقال ان جبريل عليه السلام اخبرني ان ههنا قدرا
 ولو لم يكن عدم العلم عن الواجب عليه الاستئناف هذا وان كان غير لازم على رايها فهو لازم لهم ومن علق
 الاصحاب ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته عن رجل يصلي في ثوبه جناية او دم حتى
 فرغ من صلاته ثم علم قال صلت صلاته ولا يمسح عليه ولا يمسح بالصلوة على هذه الخائفة ولا يمسح في غيرها
 وروى بذلك ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته رايته الذي قبل وبعد ما دخل
 في الصلوة فعلم ان عادة الصلوة واداءت نظرت في ذلك ولم تنصب ثم صليت فيه ثم رايته بعد فلا
 اعاده عليك وكذا البول **فروع الاصل** الوضوء بالنجاسة في ثوبه الصلوة طهرها ان اسكن واستم
 صلاته وان لم يمكن الا بما يطل الصلوة مثل الغسل الكثير واستدراك الصلوة بطلت صلاته واستقبلها
 بعد طهر النجاسة او ان الغسل او يدق ليطهر وعلى قول الشيخ الثاني مبنيان ان كان الوقت باقيا وكان
الثاني لو وقع عليه نجاسة وهو في الصلوة ثم زالت وهو لا يعلم ثم علم استمر على حاله على قولنا وعلى
 القول الثاني يستقبل الصلوة **الثالث** لو حمل حواطا طاهرا غير مأكلا وصيبا لم يطل صلاته لان
 النبي صلى الله عليه وآله حمل مائة وهو يصلي وركب الحسين عليه السلام على ظهره وهو ساجد صلى الله
 عليه وآله وكذا الرجل فاروقه فيها نجاسة شديدة او الرأرأ وردد الشيخ في الخلاف فقال لا يطل
 صلاته ويرق الى ان يورثه واثابه على حراصه وان طاهر وفيه نجاسة وقال جميع الفقهاء يطل
 فلا يمسح وان قلنا يطل كان هو لا يمسح المستد الاجماع فان خلا في ان الزجر لا يعتد به وحرم في
 الميسر بالبطون والوجه عند الجمهور وما استدركه الشيخ ضعيف لا يمسح ان لم يمسح على المسئلة فكلها
 وعلى هذا التقدير يكون ما استدركه من الاجماع وهو في نجاسة من فقهاء الجمهور ولو سجد في نجاسة عندنا
 ولا يمسح فيه والدليل على جواز ذلك ان لا يمسح في الصلوة فيه منفردا فيصير استحبابه في الصلوة باقرا
 من الجمهور ثم نقول الجمهور يقولون على انه حامل نجاسة فيبطل صلاته كالوكا ش على ثوبه نجاسة ونحن نقول
 النجاسة على الثوب نجاسة لا قبيل نجاسة الثوب لانك حامل نجاسة ونظما بهم بالدلالة على جمل
 النجاسة مبطلة للصلوة اذ ان متصل بالثوب في البدن **مسئلة** الرية للصبغ ان الرية لها الاثوب
 واحد اجزأت بفسله في اليوم مرة ذكر الشيخ في المبسوط ورواه سيف الدين في حاشية عن ابي بصير عن ابي
 عبد الله عليه السلام عن امرأة ليس لها الاثوب فرج لها ما لو يدور كيف تصنع قال فليس النبي

فانهم

في اليوم مرة ولا يكرهه للصوم نعم العن من زلته في يوم يوحى دم الفرج او القليل الذي لا يمنع استحباب
 الاثوب في الصلوة فكلما كان في ثوبه نجاسة دفعا للوج فكلما اعتقوا نجس ولا زلة وانما اعتقوا اليوم و
 القليلة وان لم ينصفه خبر نقطة لانه اذا اعتزفت في اليوم مرة فقد دخلت القليلة في الجلة وروى عبد الرحيم المقر
 قال كنت الى الحسن الاول سائلا عن منى حول فلق من ذلك شدة وفيك الجبل بعد الجبل فلو لم يفرغ من
 ثوبه في ثوبه مرة واحدة والراوى المذكور ضعيف فلا عمل على روايته وما يصير اليها دفعا للوج **مسئلة**
 من ليس معه الاثوب واحد نجس وقد رقطه في جوارحه في الصلوة فيه رواه ابن ابي عمير عن احمد بن محمد بن عيسى
 موصيا روى ذلك عن ابيه ويحتمل ان يكون في ثوبه نجاسة عليه حكم في رجل اصابه جناية وهو في الصلاة ولا يمسح عليه
 الاثوب واحد وصابه بوقاية يمسح ويطلع ثوبه ويجلس تحتها ويصلي بوقاية يمسح عليه ولا يمسح عليه
 الاثوب يمسح عليه روى ذلك عن ابيه ويحتمل ان يكون في ثوبه نجاسة عليه حكم في رجل اصابه جناية وهو في الصلاة ولا يمسح عليه
 معه غيره ولا يقدح في صلاته قال يمسح عليه وفي رواية عن ابن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن ابيهم
 في رجل اصاب ثوبه دم بضعه او كله وصلى في الصلوة يصلي فيه او يصلي حرا ناهيا عنه وجعله غسل
 وان لم يجد ما يصلي فيه فليصلي بوقاية يمسح عليه بين الروايتين بان قالوا يجب تركه الا ان يتخلى من نجسه
 برة او غيره فيصلي فيه ويغتسل في هذا القول لا يمسح لان تركه يستلزم فوات ستر الصورة وهو شرط
 في الصلوة والصلوة فيه تستلزم فوات ثوبه والاثوب وهو شرط وكذا استاذان فلا يصح اذا والاولى
 القول بالتحريم ولو قيل للدليل على ما فصل الشيخ ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يمسح في ثوبه
 يصيب بول ولا يمسح عليه قال يصلي فيه اذا اضطر اليه قلنا الا اضطر فيه فيمكنه عدم الغسل
 من غيره فاذا انقضى هذا فلو صلى عاريا لم يعدد ثوبه عليه على عياد الامكن غسل فيه في ان احداهما بعيد
 ذكره الشيخ وهو رواية عارضا باقية عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل ليس معه الاثوب واحد الخ
 الصلوة فيه ولا يجد ما يمسح به يمسح على يمينه ويصلي فاذا اصاب ما غسله واعاد الصلوة
 والرواية ضعيفة المستدلان رجحا لطيفة ولا شبه الله لاعادة لان صلى صلوة ما رواه بها والامر
 يقتضي الاجزاء **مسئلة** الشتر اذا جفت البول من الارض والبول في الطير جازت الصلوة عليه وطهر
 هو احتيا للشيئين وكان من تجديدا لا يمسح فيها الا ان يكون ما لا يقيها من الاستعداد بابا وقيل لا يمسح
 وتجر الصلوة عليها ويد قال ابن الرضا في كتابنا وصاحب الوسيلة وهو جدي واستد الشيخ لما ذكره
 باجماع الفرقة ودلالة عارفين موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الموضع قد ابرأ البول او

في الاصل زيادة المشقة في تكرار غسلها ولعمري يخالف الامة وما اشترطه المفيد من التخييف
 من غير الاصل بالاحتمال التي تكونها فان ظهرها الاصل فغنوها **فروع الاصل** قال الشيخ اذا
 لم يوجد التراب اقتص على الماء وان وجد جزء كالاشنان وما جرى مجراه اجزاء كالابن الحبيد ووجهه
 ما ذكره ان الاشنان يبلغ في الانقاء فانه يظهر التراب في الاشنان اولى وفيه مرد ومشاة اختصار
 التقييد بالتراب عدم العلم بحصول الصلابة المراد من غيره على ان لا يخرج ذلك خارج وجود التراب
الثاني اذا تكرر الوضوء كالتلاوة وكذا الوضوء ما زاد على الواحد لان الجماعة واحدة فغسلها اكثرها
 لانها لا تستغن عن زيادة في حكم الاواني **الثالث** هذا الحكم يخص الوضوء فلو اصاب يده مثلا كان كغيره
 من الغاسات وهو في الشئ **الرابع** في ما يورث من وجوه ووضوئه وقال الشيخ في حكم ملاقاته بغيره
 حكم وضوئه لان حكم اجزاء الحيوان واحد لنا اختصار الشئ بالوضوء فلو احتسب من الحكم لا يستلزم
 حكم اجزاء الحيوان واحد ولسنا نعرفنا اختصار الوضوء من غير استدلال بشئ من ملاقاته بغيره فوجه
 طرحه بالامانة والتكليف في ذلك من شاة عند الوضوء بخلاف بقية الاعضاء **الخامس** ليس التراب كالغسل
 في الوضوء وقال الشيخ في ذلك واحد وهو مذهبنا في وجوبه واجزاؤه **السادس** في الالة من التراب
 للاجتماع على نجاسة وعزيمتها به واستدل الشيخ في الخلاف او جهين احدهما انه يسمى كبا والثاني
 ان الغاسات يجزئ غسل الامة منها ثلثا وبار لا فرق واستدل الشيخ بضعف الامة بشئ من التراب
 ولكن لا يصلح ان تلك الامة موجبة لما احتسب الوضوء من الحكم ثم يحتج بما ذكره غيره من الغاسات
 المتوحد بها في ان يجزئ بالامانة كما لم يرد من نصيب واستدل شيخنا بضعف الامة لانا لا نستعمل ان يفرز
 يسمى كبا ولو سمي كبا مجازا ولا سلم انه يجزئ الغاسات ثلثا ولو سلم انه مشروط التراب
 واما عدم الفارق فلو سلمه لان الفارق موجود وهو ان القاصد ممكن لان عدم الوجود لا يوجب
 على عدمه وفي رواية على بن جعفر عن ابيه موسى بن جعفر عن حماد بن عمار عن ابيه قال لا يغسل سبع
 تمرات ونحن نحمله على الاحتساب **الخامس** لو غسل من الوضوء مائة ثم وقعت فيه نجاسة كفى
 الايمان بوجوبها وحيث علمه ان الوضوء في الوضوء غاسات مختلفة لم يرد على حكم الوضوء **السادس**
 لو وقع اثناء الوضوء وباء فليقل بغير الماء ولم يقتض من الغسلات شئ ولو وقع في كثير لم ينجس
 ويجعل غسله واحدة وانما يشترط تقديم التراب ولو وقع في جوارحه عليه جرات قال الشيخ
 البسوط لم يحكم له بالثلاث وفي قولنا اشكال او ربما كان ما ذكره حقا ان لا يقدم غسله التراب

كي

لكن لو غسل مرة بالتراب ونقاه عليه جرات كانت الطهارة **السابع** لو اصاب التراب او
 او الامة ماء الوضوء لم يضر فيه العدد اقتصار الحكم على موضع الشئ **مسئلة** يغسل الامة من التراب
 ثلثا والسبع افضل وهو مذهبنا في رواية المسجوط وجعل يغسل سعا وكذا المعبود ثلثا مع التلاوة
 يحصل لانها لا مشروط ما زاد ويؤيده رواية عمار بن عبد الله عليه السلام في الامة يشترطه لمن غسل
 يجزئ ان نجس فيه الماء قاله لا يجزئ حتى يذهب يده ويغسل يده ثلث مرات فان احتجب بالوجه
 انظر عن ابن عبد الله عليه السلام في الامة يشترطه ان يغسل سبع مرات وطهرها انما نزل على
 الاستحباب صورها من الشئ **مسئلة** ويغسل الموت للوجه ثلثا والسبع افضل وكذا الطهارة
 وقال الشيخ في الطهارة يغسل الموت سعا واه في البسوط وللجلد والية ووجهه رواية عمار
 عن ابن عبد الله عليه السلام قال غسل الامة الذي يصيبه للرجل سعا ورواية ضعيفة لا تفيد العلم
 بها ووجوده للجلد في مضمونها فان الشئ في الغسل على الثلاث وفي جميع الغاسات عند الوضوء
 لا رتبة في الغارة والجلد لا يكون نجاسة اعظم من سعة الجنب والغفران وان الامثال افضل غسل
 بالثلاث فلا يجزئ لانه لا ينجس ان يكون هذا الحكم يخص الجسد فلا يمتثل في الغارة **مسئلة** يغسل
 الامة من سائر الغاسات مرة وثلث احوط وقال الشيخ وانما يجزئ غسله ثلثا ورواية مرة رواية
 واستدل الشيخ على الثلاث باجماع الفرقة ورواية احمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعد عن مصعب
 ابن سعد عن عمار بن ياسر عن ابن عبد الله عليه السلام في الامة يكون قد راكبت يغسل قال ثلث مرات يغسل
 فيها ماء ويحرك ولعل لنا الامر افضل بطلق في كل مرة لما عرفت وروى غيره عن ابن عمر كان
 افضل من ثلثا وروى عن سبع مرات فلم يزل الشئ صلى الله عليه وآله حتى جعل الغسل من الطهارة والوضوء
 واحتجاج الشيخ بالاجماع بعد من رواية الامة ثم اننا نعلم بتحقيق الجماع ولا يكون في ايامهم ما واجه
 ثلثهم كلهم لم يرد ولا نعلم ان الاجماع بعد من رواية عمار سندها فطحية فلا تستحق حجة ثم هي مضاف
 برواية الامة على ما ذكره وهو اولى لانها ساطعة للبراهة الاصلية والافق وعنى الاقتصار في اعتبار
 العدد على الوضوء وفيما عداه على ذلك الجماعة وغسل الامة بعدد الكثرة واحدة لحصول التبرع من
 الامة والضعف مما يتردد به عمار واشباهه وانما اعتبر في الطهارة الثلاث ملاحظة لاختيار
 الشيخ رحمه الله والفقهاء ما ذكرناه **مسئلة** او في المشرطين طاهرة مالم يعلم نجاستها بشئ
 او ملاقاته نجاسة والثنا بظان الامة في الاصل على الطهارة فلا يحكم بالنجاسة الا مع اليقين فيكون

ثوبك **المقدمة الثانية في المواقف مسئلة** كقولهم وقام اول واخره لا في الفضة
والاخر له جزء وبه قاله الحنفى وابن الحنبل وقالا الشافعى والاولى ان لا يركع له عند قوله
اوجع الله عليه السلام كقولهم وقام اول الوقت افضل وليس لاجدان يحصل اخر وقتين وقام الامن
عذر لنا ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام احب الوقت الى الله حين يدخل وقت الصلوة فان لم يقبل
فالمكة وقت صلاة حتى تغيب الشمس وما ذكره الشيخ على الفضة **مسئلة** يد اعليه قوله عليه السلام واوّل
الوقت افضل والمفاضلة تقتضي الرجوع الى الشاوي في الجوار وقوله وليس لاجدان يحصل اخر وقتين
وقام الامن عذر صلب الجوار الذي لا كراهية فيه فبيننا بين اللفظين **مسئلة** واوّل وقت الظهر والد
الشمس وهو اجماع العلماء ويد اعليه قوله تعالى اقم الصلوة في اول وقتها من يومك من الايام
هو الزوال والظلال بالشمس ولا جرم بخلافه لا شمس **مسئلة** وروى عن ابن عباس انه قال في اول وقت
هو الزوال وعن عمار بن الربيع صلى الله عليه وآله قال في اول وقت الشمس زواله ويد اعليه ايها
روى بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله انه جالس من وقت الصلوة فقال اقم الصلوة في اول وقتها من يومك من الايام
امريلا فاذن ثم امره فقام الظهر وعن ابي بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي في الحجر
التي يدعونها الاولى حين تدخل الشمس ومن طريق الاصحاب كثيرة منه ما رواه عيسى بن ابي منصور
ابو عبد الله عليه السلام اذا زالت الشمس فصل سحرتك فقد دخل وقت الظهر **مسئلة** وعن منصور بن حازم
عنه عليه السلام اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر الا ان يريد بها سجدة ومن لم يصل الفل فالتجمل
له افضل وحل عمر مالك انه قال احب تأخير الظهر حتى يصير الوقت راقا لما روى ابن حبان
رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائما فاذا صار الى ذراعك صلى الظهر لنا قوله تعالى اقم الصلوة
لذلك الشمس والامر للوجوب ولانه مما حفظ على الصلوة فكان اولى **مسئلة** ومن طريق الاصحاب
ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الخبر الذي لاواه **مسئلة** وعنه عن ابي جعفر عليه السلام ما لم يركع
وقت الصلوة او له افضل او وسط اخره فقالوا لا والله صلى الله عليه وآله ان الله
يجب من الخبر ما قبل والجواب عن خبر مالك المعارضة برواية جابر بن عبد الله عن ابي بريدة وما
رواه عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله يصلي الظهر باطراة وعن عبد الرحمن بن عوف بن
معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وآله قال في اول وقتها من يومك من الايام **مسئلة** عجل الصلوة الاولى بعد ان تطلع الشمس
ثم تقول يمكن ان يكون للبرحمة لا على من يصلي الثانية فان الشغل جاز حتى يصير الوقت ذراعا فاذا

بركة

بلغ ذلك صلى الله عليه وآله **مسئلة** ويد اعليه كما رواه احمد بن ابي نصر الزينبي في جامعه عن
عبد الكريم عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام عن عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
كان حبيب بن محمد رسول الله صلى الله عليه وآله قائما فاذا مضى من ركعة صلى الظهر ولا يصلي بها
صلى العصر ثم قال ابو جعفر عليه السلام ان الذي لم يجعل الذراع والذراعان في المكان الذي يصلي فيه ان تغفل
من زوال الشمس الى ان يمضي ذراعك فاذا بلغ فيك ذراعا بدات بالركعة وتوكلت الثانية واذا بلغ
فيك ذراعين بدات بالركعة وتوكلت الثالثة **مسئلة** والصلوة يجب باول الوقت وجوبا
موسعا وهو اختيار الشافعى وابن ابي عمير وكثير من الاصحاب قالوا في الخلاف ومن لا صحاب من
اجمعا مطلقا وقال الحنبل رحمه الله في الفتحة ان اخرها ثم اخرهم في الوقت قبل ان يرحلوا وضعا
طاهرا وان بقي حتى يؤد بها اخر الوقت او فيما بين الاول والاخر عن عن ذنبه وفي هذا نحو الصحيح
وقال في مسئلة المواقف ان اخرها غير عند كان عاصيا ويسقط عقابه لعلته في بقية الوقت
وعنه عن ابي حنيفة انها لا تجب الا في الوقت لان الكثرة بخلاف ذلك والفتنة بما في الوجوب لنا
قوله تعالى اقم الصلوة في اول وقتها من يومك من الايام **مسئلة** ويد اعليه الفتحة قوله تعالى اقم الصلوة
التييل وما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله ان جبريل عليه السلام صلى في اليوم
الشاذ من حارظ كل شيء مثله وقام بينهما وقت **مسئلة** وما روى جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
قلت لا يكون اصحابا مجتمعين في مكان فيقيم بعضهم يصلي الظهر وبعضهم يصلي العصر قال كل ما شئتم
وعنه عن جابر بن عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قد صليت الظهر والعصر في وقت واحد فقلت
انما يصلي في وقت واحد فقلت لا يصلي في وقت واحد **مسئلة** ويد اعليه الفتحة قوله تعالى اقم الصلوة
وجواب ما ذكره ابو حنيفة ما انفق الاسلام في التغيير من الوجوب وانما في الوجوب المقتضى بالوسع
فلا اما للضرورة على الله ولا بيان به في حق من الوقت وتحقيق ذلك في الاصول **مسئلة** واخره
فضيلة الظهر الا اذا اضطر كل شيء مثله ثم يسد وقت الاجزاء حتى يتوكل بالوجوب قد مر في كتابات بعض
الوقت للعصر **مسئلة** ويد اعليه الحديث وان تجدد وهو قول طائفة وروى قال الشيخ في الخلاف في العسر
التمتار حتى يصير في الشمس مثله ثم يخرج وقت الاختيار وفي وقت الاضطرار كطائفة وهو ذهب
الشافعى ونعني روايتنا الى اربعة اقدام وهي اربعة اصناف الشخص وبه قال الشيخ رحمه الله في فتح
من التذويب وهو اختيار طائفة الحديث وقالا في حقيقته اخرها اذا اضطر الشخص مثله لا انه عليه السلام امرا لا

در
مضيقا

مسئل

أهل الدنيا **مسألة** روى أبو الوليد عن جعفر بن محمد وعنه روى الجليل عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام
 وقوله الفضل بن عرق بيان هذه الفرق في القبلية واللاحقة إلى ذلك الجواب أما الإجماع فلا يفتقد وجود
 للقبول من جماعة من أعيان هذه الأمة واجتماع الشاركة في الفتوى **مسألة** ولا شك أن الخوض في سبيل الله
 كالمسلم في عين الكعبة لا ينافي بالمجته التي فيه الكعبة لأنفس البيت وذلك شاع يمكن أن يجرى مجته
 كما حصل على الأئمة في الكعبة لازم في كل زمان كان طويل أو أمرا لا يفسد إلا في ضعف وإن لم يكن
 والعرف منه ذلك **مسألة** وروى الجليل عن رسالة الفضل بن عمر طعن فيه قال القائل هو عبد الله
 مصطفى الرواية لا يفي **مسألة** فوصل في الكعبة استقبال في جدرانها شاء وقد اختلف في ذلك
 الشيخ في صلاة لا يفي بحرف الكعبة فقال في القباية والسيوطي والشمس والكنز **مسألة** وفي الخلاف
 لا يجوز استقباله كذا حكى عن مالك وقوله لا ولا يخطب فيه قوله تعالى **مسألة** وفي القباية والشمس والكنز
 والركع الصحيح **مسألة** لأن الاستقبال ليس في القباية بل وجهتها والى كونه منها والاصل صلاة من
 صلى إلى الجبل أو في مكان مستقبل واستقبل طرفه من حيث لا يراه منها الأرض حرة وكانت
 البنية لو كانت كانت الصلوة إلى موضعها والى كل جزء منه واجتمع إجماع الفرق وإن القبلية هي الكعبة
 لم يشاهدوا فكذلك القبلة جعلها لإيضا في الصلوة وسطها غير مستقبل جهتها **مسألة** وروى عن محمد بن مسلم
 عن أصحابه **مسألة** لا تقبل المكتوبة في الكعبة الجواب **مسألة** أما الإجماع على الكراهية قبله ولكن كراهية
 لا تمنع من غيرها والبحث ليس إلى جهة وأما أن القبلة جعلتها فلا ضير بل وكل جزء منها فإن المصلي لو
 وقف على طرفه من أن كانا بحيث يكون مستقبل لا يبدل ذلك وأما أن يكون مستقبله فإن لم
 يكن مستقبلها على أن استقبالها بأجمعها مستحب فإن المصلي إذا لم يجد أجزائها منها إلا قدرته و
 ألبا في خارج عن مقابلة وإما جرحه نحو على الكراهية لأنه لا يضره أن يكون جهة التقاربه في التحريم
 أما حال الفرقية فلا بأس بصلاة المكتوبة فيها وهو إجماع أهل العلم وكذا لا بأس بالركعة الأولى مستحبة
 وهو اتفاق أهل العلم **مسألة** قال في الخلاف إذا استند البيت صلى إلى موضع موصلي نحو في العريضة
 التي بين يديه شيئا ولو صلى على طرفها وليس بين يديه منها شيء لم يضره قال في بعض الشافعية لا يضره على
 التقديرين لما يراه من كون الوجه وكل جزء منها قبله فاستقبله أجزاله وكذا البحث لو صلى
 داخلها إلى الباب وكان مفتوحا لا يضره **مسألة** فوصل على سطحها البرزين يديه منها ولو قليلا

وبعد قال وحيفه وقال الشيخ في الخلاف على استقبال سورتها البيت المعمور لا يابى وقال في البسوط ذلك صلى
 كما ينبغي جهات صلاة ما بين سورتي من صلى من نفسه أو غيره رابعه وسواء في كل سطح البيت أو
 على سطحه لأن يقف على طرفه على سطح البيت لا يفي بين يديه من البيت وإما جرحه الثاني على سطحه لأن يكون
 لها سورتي من الجبل أو مستقبلها الكعبة الغرور والجبل الحدود ولو كان عليه الزار وما ذكره في البسوط
 حسن ويلزم منه وجوب الاستقبال في كل سطح لأن سورته الصلاة فإياها لم يضر الجرح لأنه القيام فترطع الله
 والشيخ في الخلاف إجماع الفرق **مسألة** وروى الجليل عن محمد بن عيسى بن محمد عن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام عن
 تذكير الصلاة وهو فوق الكعبة قال إن لم يكن له قبله ولكن يستقبل على قنائه وينبغي عليه أن يمشى ويتقبله
 القبلة والتمس البيت المعمور ويقرأ القرآن الذي كان يقرأه من قبله فإذ لم يدرع رأسه من الركوع فمعه منية والتجويد
 على نحو ذلك الجواب **مسألة** الاستدلال بالإجماع بعيد مع ما ذكرناه من في البسوط ولو تحقق إجماعا لم يضره
 وإنما الرواية قد بينا أن القبلة هي الكعبة القبلية فلا معنى لقوله أنه لم يكن له قبله ولا يخطب فيه **مسألة**
 أن رواية مخصوصة عموم الأمر بالقيام وسأله لقوله تعالى وحدهم أكنتم فلو وجوهكم سطرا وقاضيه
 الاستدلال ولا يقتضي على الأيماء في الركوع والتجويد مع القدرة وتخصيص التعميم المقطوع به وأما الواحد غير
 جائز فيصطح اعتبارها **مسألة** وكذا قلتم في جرحه سميت الركعة الذي يقيم لها من وجوب استقبال
 الكعبة المكنى والذي يمكن أن يستقبل كل أقدم الركعة الذي يقيم وللعبادة علامات فاهل الشرق يجعلون الشرق
 محلا للعبادة لا لغيره ولا يفرق بينه وبين غيره عند الكتاب الذين كرهوا استقباله لأنه عند طوائف الشرع كان الفرق بين
 عن غيره بما لا دلالة له في القرآن على ما في وهو جرحه قوله اجترأوا في القباية والشمس والكنز في الكعبة
 الآخر فإصل الخطب الشمالي جعله لغرض خلافه والشيخ قال أنه لا يغيره وإن تغير كان غيرا ومن عثر الوقت
 هذا فلا يضره من ذلك ولا يضره ما لا يضره من ذلك وقد روى محمد بن مسلم عن أصحابه قال يابى عن
 القبلة هذا الوضع الذي في مكانه وصله كان جعل قبلته للزاد والبر والبر هو على الوجوه والشمس والكنز
 وقد بينا ضعف الرواية بذلك وأما قوله بالاستقبال إلى الحرم فمقتضى استحبابه ليس لعدم الله لا في الجرح
مسألة ورواية الفضل بن الله أنه الاستقبال والصلوات لا يجرى إلا في البيت المعمور لا في غيره من الأيمان عليه السلام
 سبيل لصدور الإجماع في كل صلاة لا يجرى إلا في البيت المعمور لا في غيره من الأيمان عليه السلام
 على من يترك الجرح في كل صلاة لا يجرى إلا في البيت المعمور لا في غيره من الأيمان عليه السلام
 وهو اتفاق أهل العلم **مسألة** ويؤيد ما ذكرناه من الإجماع على ذلك قال في القباية والشمس والكنز وجه القبلة ولو

فخر أهل الإسلام قال إذا كان الغالب عليه السنين فلا بأس **مسألة** وكذا ما لا يركب ولا يذبح
 دين **وهذا** يجوز **القول** في السباع وهو ما لا يكتفى باعتداله بقدر اللحم كالأسد والثور وهذا أجمع
 أصحابنا على المنع من الصلوة فجلده ولوديع خلده لا يجهز وفاته أباحه يظهره وأنه لم يدينه والشافعي
 يظهره بالذباغ لسان الصلوة فيه انتفاع به والانتفاع مني عنه مما ذروه عن الغنم من
 بعد كرب من التمس على عليه وآله انتهى عن جلود السباع والركوب عليها والتمس الطلق يستغفر
 في المغنفة الطاهرة وهو الانتفاع بما ترك العمل بهذا الفرع الاستعمال في غير الصلوة في غير
 ومن طريق الاحتياط ما رواه اسمعيل بن سعد بن أخضر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة وما رواه
 السباع فقال لا تصل فيها وما رواه هاشم الخياط قال سمعت موسى بن جعفر عليه السلام يقول ما كان الأثر
 والشعر فلا بأس من صلواته وما أكل الميتة فلا تصل فيه **مسألة** وما رواه ابن أبي عمير عن ابن بكير عن زيارته
 قال خرج أبو عبد الله عليه السلام كما كان زعم الله رسول الله صلى الله عليه وآله أن الصلوة في كل
 شيء حرام أكله بالصلوة في قبره وشعره وجلده وبوله ودروته وكل شيء منه فاسدا لا تقبل تلك الصلوة
 حتى ينقى من قبره وابن بكير رواه عنه صفوان الأناضلي عن محمد بن إسماعيل عن أهل البيت عليهم السلام قال
 خرج الروح من على سبب الحكم بموت الذي هو سبب المنع من الانتفاع بالجلد ولا تنقض الإباحة بسبب ما لم يكن
 العمل قابلا والأكثارات ذباجة الأذى مظهره جلده لا يحلها الإباحة مني عما احتل الحكم لذلك لا تنقض
 تنقضه بانه الشك المصنوع فانه من ذباجته من ذباجته ثم الإباحة تنقض العمل والعلمية وكذا الأبالا المصنوع
 فبأنه الذباجة مجردة لا تنقض زوال الحكم لثبوت ما لم يكن للذبح استعداد فهو الحكم الذباجة وقد
 ذلك لا سلم أن الاستعداد التام موجود في السباع لا في غيرهم المنع من الانتفاع منها في غير الصلوة
 لا ينقض العمل استعمالها في غير الصلوة بالنسب موجود في الصلوة فثبت لها هذا الاستعداد فثبت
 ليس تأتبع معه الصلوة فلا يلزم من الجواز هناك وجوده فلا لا يجوز هنا مع غيرها **القول**
الشافعي ما لا يركب وليس سباعا كالغنز والذئب والبرص والحشرات لا تصل في جلده ولا ذباجة ولا ذباجة
 عليها ستكون في بل الأوب أن الذباجة عليها لا تنفع والذباغ لا يظهر الميتة ومطهره لا يؤثر بشرط
 في الصلوة **القول الثاني** لا يصل في جلده ولوديع وهو مذهب أهل العلم أما الكلب فيجمع
 على أن الذئب والعين لا يقع عليه الذباجة ولا يظهره بالذباغ وقال أبو جعفر وهو داود يظهره لسان
 أن الكلب غير العين فلا يظهره الذباجة ولا الذباغ لأنه لا يخرج بالذباغ عن كونه كلأ مباحا ولا يظهره

10

[illegible]

1

استأن برين له لم الناس وجد على ما قلناه ما رواه البخاري باسناد عن جابر قال رايت رسول الله صلى الله عليه
والله يصلي في ثوب واحد وتوشح به ومن طريق الامم ما رواه جماعة منهم زرارة قال سمعنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
واحد ما رواه حماد بن سفيان عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل يصلي في ثوب واحد قال ان كان القوس
ضيق الا لباس قال لا خلاف ويجوز في ثوب واحد ولا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
و قد قلنا ما رواه حماد بن سفيان عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل يصلي في ثوب واحد ولا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
على جدار وما والى اذنه تخلف من اللثام ولو على القوس ما تخلف من القوس لان ستر القوس من اللثام والى
يصل هذا الذي يكون العورة فان كل طائفة جاز تحقق السترة لان ذلك يحصل في التضييق كونه وان روي
القوس في كونه السترة في رواية ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
فانه من ذي طائفة وفي رواية موسى بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
قد ايسر به ومن روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
وهو يصل في ثوب واحد في القوس كونه السترة من اللثام ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
ويكون اذنه الكراهية ما روي عن جواد في رواية عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل يصلي في ثوب واحد ولا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
انما يوشح به في ثوب واحد فكيف يتم وكذا استمال الثوب وهو ثوب واحد لا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
ويدخل فيه ثوب واحد وهو ثوب واحد لا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
من استمال الثوب وهو ثوب واحد لا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
سعد بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
وقال بعض الشافعية ان يوشح بثوب ثم يخرج يديه من قبل صدره فبذلك عورة وقال ابو بصير انه ثوب واحد
شريك وهو ان يرد الكساء من قبل يديه على يديه او علفه لا يبرأ ثم يرد ثيابه من خلفه على يديه
وعلفه لا يبرأ فقطبها جميعا وما ذكره الشيخ اول ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
والثوب الواحد هو الثوب الواحد لا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
رواية عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل يصلي في ثوب واحد ولا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
لا يصلح ولكن احسن ما يصلح له دعاء الموعود على اسبوع في ثوب الكراهية وان كان ثوبه غير ثوب النبي
بكره في عامة الامم لها وعليه على ان المار وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
والاعطاء هو ان يبرأ العورة تحت ذنقه ومن طريق الامم ما رواه جماعة منهم زرارة قال سمعنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم

مرات

الا فقاط

ابو عبد الله عليه السلام قال سمعنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يصلي في ثوب واحد ولا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
وكبره ان يبرأ العورة اذ رواه اهل الثوب الذي يجعل في السكين ويستند ما رواه سليمان بن جابر
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يصلي في ثوب واحد ولا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
عليه رواه الجماعة بربط بها وكبره ان يصلي معه حد ابارك كذا ذكره الشيخ وفي رواية موسى بن ابي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
و المفتاح عشى الصبيح قال لا بأس بالسكين والشفطة السافرة وقت ضرورة ولا بأس بالسيف و
كالقوس في الحرب وفيه كذا لا يجوز في ثوب من اللثام فانه غير منقح قال الشيخ وقد مضى في رواية
عازان بن ابي عبد الله عليه السلام في خلاف لا بأس بالثوب فيه ونحن نقول قد مضى ان اللثام ليس بغير ارجاع الثوب
فاذا ورد التضييق لمناه على الكراهية استحبنا ان الفحاشة قد تطلق على ما يستحب ان يمتنع
سقط الكراهية مع ستره وقوا بالكره في موضع الاتفاق من كرهه وكبره في ثوب من صفة
بعض الفقهاء لعدم التوافق في القياسات احتياطاً للصلوة وكبره في ثوبه تعالى وقال الشيخ
والثوب اذا كان فيه ثقب لا يجوز للصلوة فيه ويمكن ان يخرج ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام
ابو جعفر وحماد بن مروان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالثوب الذي فيه ثقب ولا بأس بالثوب الذي فيه ثقب
جبريل اناني فقال اما عاشر المذنب لا تدخل يدا فيه كلب ولا ثوبا لا يجسد ونحو المذنب
عن النبي مؤذن كراهية وفي رواية عازان عن ابي عبد الله عليه السلام في الثوب يكون في عمله
الطير او غيره ذلك يصلح فيه قال لا وكبره في ثوبه صورة روي عن ابي عبد الله عليه السلام
فان رجل ليس الخاتم فيه نفث ثوبا الطير او غيره ذلك قال لا يجوز للصلوة فيه وليست هذه
ما يعتد لكون لا بأس باحتياط كراهية لا تخريفاً وكبره لاراء في جملته الله صوت وربما كان
مخافة استعمالها وكبره طائفة وارجل مثلها هذا المانع سماع القراءة فان منع لرجل
وقال القليل لا يجوز واطلق لسانا روي زرارة عن جماعة قال لا بأس من الرجل يصلي في ثوب
الفران وهو متلف فقال لا بأس به وان كشف عن فيه فهو افضل قال سالت عن المرأة تقبلي
منقبه قال لا تكشف عن موضع السجود فلا بأس به وان سفت فهو افضل وما ذكره القليل
الظاهر ان يبرأ بالكره ما رواه اللذان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يصلي في ثوب واحد ولا يبرأ ولا يشد وسطه سواء كان واسع للرجل طبعه
وثوبه عليه فقال لا بأس بذلك اذا سمع المصحة وقيل بكبره في ثوبه مشدود والآخر

در استجاب

مسألة وقيل كرهه الزمان مفتوح أو مغلقة عليه ذكره في الإصطلاح الخليلي وهو كالأحيان ولا بأس
 باتباع منواه **المقدمة السادسة** فيما يبيح عليه **مسألة** لا يجوز التمسك على ما يبيح بالشرع
 كالجلود والصوف وبه قال علماءنا وأطبق الجمهور على الجواز لثبوت التمسك وغلبة شبهة يتعلق
 كيفية ما هو الشرع والتمسك على الأرض وما بينهما وقع الاتفاق عليه فيمنعه عليه ولا يجوز
 العلم شيء في الدلال فيكون على ما لا يجوز والتمسك في المنع وإن جاز التمسك على الأرض بان
 للجواز لخلق فيكون واجبا **روى** صاحب القاموس في قوله تعالى لا يجوز التمسك على الأرض
 في جازها وكذا في قوله لا يجوز التمسك على الأرض لا يجوز التمسك على الأرض على الأرض مساويا
 للأرض لما أفقده في التمسك ولا يجوز **روى** صاحب القاموس في قوله تعالى لا يجوز التمسك على
 وأما الله قال لا يجوز التمسك على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض
 لا يجوز التمسك على الأرض لا يجوز التمسك على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض
 روى عن الصادق عليه السلام وقدمنا من التمسك على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض
 على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض على الأرض
 ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله
 سألته عن الرجل يصلي على السباط من الشعر والخطاف قال لا يجوز عليه وأنه لا يجوز عليه
 على الأرض فلا بأس وإن بسط عليه الحمار جاز في التمسك فلا بأس وقال هشام بن سالم
 عليه السلام لا يجوز التمسك عليه ولا يجوز **قال** لا يجوز التمسك على الأرض على الأرض على الأرض
 الأرض ويجوز في حال التمسك **روى** ذلك على بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام عن التمسك
 على التمسك فلا بأس في حال التمسك **مسألة** ولا يجوز التمسك على ما يخرج باسما الله من اسم الأرض
 كالعادون لأن موطنه النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله
 ذلك من كبريات سجود الصلاة في قوله صلوا كما رايتون **أصل** **مسألة** ويجوز التمسك على ما يفتت
 الأرض لأن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله
 أو عبد الله عليه السلام في الجوزين المتقدمين **مسألة** ولا يجوز التمسك على شيء وإن كانت من النباتات
 اقتضاها على ما كان النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله
 ولما روى هشام بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام لا يجوز التمسك على الأرض على الأرض على الأرض

والسباط
 روى
 فيمنع لقوله

ماكل أو ليس **مسألة** وفي القطن والكثبان روايتان أشهرهما الشيخ ما لم يثبتها فاختارها على ما
 في السائل الموصلة قال في كونه التمسك على التمسك من قطن أو كثبان كراهية تارة وطلب
 فضل لانه محتلو به وهو روى بأسر الخادم قال في التمسك على السك ما أصلى على القطن
 وقد أقيت شيئا **مسألة** لا يجوز التمسك على السك من كثبان أو روى داود القزويني
 سالت أبا الحسن الثالث عليه السلام هل يجوز التمسك على القطن والكثبان من غير تقيته قال جاز
 المانع فاختار الشيخين والفقهاء في القطن على ما روى ومن تابعه قال لا يجوز التمسك على السك
 على الأرض طاهرة وعلى ما بينته الأرض لا على ما بينته الأرض لا على ما بينته الأرض لا على ما بينته الأرض
 بها وليس بها هو القطن والكثبان وما أخذ منها ولا يجوز على القطن الممسوخ من أي جنس أخذ
 وهو زعم الهدى ولا على القطن الممسوخ من أي جنس أخذ **روى** ما روى عن زرارة عن أبي جعفر
 عليه السلام لا يجوز التمسك على القطن والكثبان ولا على شيء من الحيوان ولا على شيء من الثمر
 من الثمار ولا على شيء من الرياش **روى** الأذى اختار علم الهدى في الموصليات حسن لأن في جميع
 الأجزاء وتناول الشيخ في الجمع بأن الجواز هو على الحقيقة أو القصر وفيه منفي بأمره الحسن بن
 علي بن كيسان الصنفان قال كنت إلى أبا الحسن الثالث عليه السلام من التمسك على القطن
 الكثبان من غير تقيته ولا ضرورة إلى ذلك قال جاز وفي التمسك على القطن والكثبان روايتان أحدهما
 الشيخ وعليها العمل في رواية المعلى بن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام الجواز وهو يجوز على الضرورة
 ولا يجوز على شيء من بدنه لما بيناه من متابعة فعل النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه وآله
 السجود على الأرض وما أشبهه ويجوز عند الضرورة لما روى عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يجوز التمسك
 قال السجود على جوفك قلت ليس على شيء يمكن أن يسجد على ظهره ولا يديه قال لا يسجد على شيء
 كذلك فأنها إحدى المساجد قال في السجود لا يسجد على الزجاج ولا على الزماد ولا على السجدة
 المعروفة بالسجدة كانت طاهرة فتمثل الحجة ويجوز على المعجزة بالخبر وفي كونه التمسك على شيء من
 عليه سأل السجدة وهي رواية غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي بن فضال روايتان للجواز
 لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله
 يصل على الحرة فإن لم يكن حرم جعل حرم على الطنفس حيث يسجد قال في السجود ويسجد على
 الطنفس إذا لم يكن فيه كراهة أو كان وكان الصلي فيها في موضع معلوم وكبره لو لم يكن كذلك وهو صحيح

روى
 القصر

روى
 قال

وهو في فريخ وهو يجره فله يارسل الله والله يبعثك بالحق فله ربك مثل الذي له الحق لا ربه والله
 صلى الله عليه وآله وسلم لما علم من أهل البيت عليه السلام السبب في المني فان الامور والاشياء منوطه
 بالصالح والافلاح عليها ما تقدم فيها نظر الله فلا يعلمها منصف الله فلا يكون الذي صلى الله عليه وآله وسلم فيها
 الخيرة ولا من الشر وعزم حقيقته اذ كانا مستفاده من الحق الا في هذا طبعك بالهم منها
 وقد واثق بها اذينة عن زيارته والفضل بين يديا عن الوجع على ذلك قال سببا امرى برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله عليه السلام في الجور حضرت الصلوة فلا تن جبريل عليه السلام واقام تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فصف الحيلة واليتيم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا اشعارا به وهو من الله ان
 الجبر ان يكون مستند النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى عبد الله من زيد **سنة** بعينه المودع والحق
 وهو اجماع العدل كافة لان الجور الحكم لعبادة لا اختصاصه بما هو يجب رفع الظلم والظلم ليس له الامانة
 والمودع انما هو الذي صلى الله عليه وآله وسلم الامام ضامن والمودع موثق القيمة ارشدا لائمة واعرف
 المودع وفيه اشعار يكون المودع من يفتح له الاستغفار وفي يدك كماله والله عارضا بالحق على
 عبد الله عليه السلام قال لا يجوز ان يؤذن الا رجل مسلم عارف ولا يجزى بالبرع وهو اتفاق على شاذ به
 قالوا في حق وكان ارجحه بصيرة فاذا في الرجال ومن اخرج من اجل ما كان اخرج من اجل ما كان اذ كان
 بعد ما واثق هو في ذلك يؤذن كل من اكرمك **سنة** ما روه عن عبد الله بن ابي بكر بن ابي اسود عن عروة كانا
 بامر من النبوة فلهم وهو خلاف ما في من الملك شاهد لا ينفك ويصلون جماعة **سنة** ومن طريق الاصحاب بطر
 الحق ابن عمار عن عبد الله عليه السلام من ابيه انه عليه السلام كان يقول لا يباس ان يؤذن في الغلام قد ارجع
 وجواب قياس اهل الطائفة بالجمع والخبر لا على الامر بالخيار ولا يرد على الجمع من اذ ان الصغار لا يؤذن
 العبد وهو اجماع العلماء والافلاح الا انه على الخلف على الاذن عامة فتناول العهد كما تناول الخبر ولا يصح
 بام جاز ان يؤذن وليس على المرأة الاذن ولا اقامة فان اذنت لم تسمع الرجال وفي رواية زيارته عن ابي
 اذا شئت الشهادتين فيها **سنة** ويجوز ان يؤذن للنساء ويعيدون به وعليه على اوناو قالوا ذلك و
 ابو حنيفة لا اذن على النساء وقال الشافعي ان اذن والنس فلا يباس **سنة** ما روه عن عائشة انها
 كانت تؤذن وتقيم ورواهن ام دهمان التي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم اذ اذن على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وتأم نساء اهل دارها ومن طريق الاصحاب يروى ما عرفت من ان سالت ابا عبد الله عليه السلام
 المرأة ثم الشافعي **سنة** لا يباس ولا اذان النساء مخرج ان تؤذن لهم لان نصيب الامانة ثم وسرنا انها

ويؤيد ما ذكرناه بطريق الاصحاب ما روه النضر وضاعة عن عبد الله عن ابي عبد الله عن المرأة تؤذن قال حسن
 ان فعلت ولا يؤذن لغيره الا ان موثقا يؤذن ولا يجزى به قاله السمرقندي وفيه من لا يمانع من ان
 ان جازت فهو مني عنه والحق يؤذن على النساء وان اذنت منهم لم يجزى به لعدم التمام والحق لا يؤذن
 لاحد الا ان يكون امرأة **سنة** والافلاح ان يكون عدلا وهو جازم باذنه الفاسد قال الاصحاب بان يؤذن
 احد في احدى الروايتين لانه لا يقبل خبره ولا واثق لانه لا يسمع منه الا ان الشرع نفسه يكون عاقلا
 فيضرب اذنه علة باطلا لا لافلاط والامر بالاذن وما اخرج به ارجح لانه لا يسمع من الاطفال بالجامع والافلاح
 الفاسد عن الكتاب وليس كالمواضع الا ان يصح ان يكونه من الاذن لا يسمع به ابلغ والحق الذي عليه السلام
 الحق على الاذن فلهذا ما كانك ولما روى عبد الله بن ابي بكر عن عبد الله بن ابي بكر انما يؤذن في الغيبين
 صورك قال الله يا محمد صورك لا يكون بصيرا بالادوات فباس الغلط مستظرا وعليه في الحديث لا يؤذن
 اصغر من اربعة طرفة لانه لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يؤذن في الاستظهار انما هو المسلمون وكان
 على خلاف ما ذكره والشافعي على ان يجزى بذكره وعليه في الخبر في خبره **سنة** روى عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال فباس ان يؤذن على جرحه ولا يقيم الا على وضوء **سنة** في الحديث في الاذن ان تعظم
 ويخرج في الاقامة بيانك قال الشيخ بكرة الا على لا يميز الوقت فان كان معه من شدته جازم ويستحب
 يكون قايما على رفعه من الارض لان التقدير بالاعلام ومع الارتفاع يكون الانتقام انما روى عن ابي عبد الله
 ما جاز على ان يؤذن من الاذن جازما **سنة** لا يؤذن جازما الا في مرض وفرد في جوار الاذن
 جازما وانه الاقامة رواه جماعة منهم في خبره واحمد بن محمد بن عبد صالح والجملة في كتاب الادب
 استحبوا التقدير بالاذن وبناك في الاقامة ذكر الشيخ وقار على الحديث ويجوز الاذن في غير وضوء ومن
 غير استنباط التقدير الذي الشهادتين والاقامة لا تجوز الا على وضوء واستحبوا التقدير وبكرة الانشآت
 به بينا وشمالا لا يذهب ان يخرج عن القبلة قاله السمرقندي ان يقول يدمر كله عن القبلة وقاله
 ابو حنيفة يستحب له يدور بالاذن في المأذنة والوجه ان الاستقبال سنة لما روى ابو حنيفة في الخبر
 صلى الله عليه وآله وسلم انما لا يمشي في القبلة والاقامة يخرج من القبلة ويكره ان يكون ماشيا او راكبا
 في الاقامة وعليه على اذنه روى ذلك جماعة منهم ابو بصير وعبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان يؤذن راكبا او ماشيا او غير وضوء ولا يقيم وانت راكبا او ماشيا الامر بقله وفي خبره في الصلاة
 في الاذن وبناك في الاقامة ويستحب ان يؤذن في الاقامة قال الشيخ في الاقامة في يد هامة او في الكوفة

الاصح

اذا انا واحدا ولو اذله واحد بعد اخر لم يكن مستوفيا يعني ان يؤتى واحدا على قصور الاخر ولا يسان بؤنة
 جماعة في وقت واحد بل واحد في مأدبة من المسجد وان يؤذن واحد ويقوم غيره وان يقرأ موضع
 ثم يقم عليه الاصل وهو حسن وقد روي ان ابا عبد الله كان يقم بعد اذان غيره **الاربع** قال محمد
 ان يعطى المؤذن من بيت المال ومن خاص العلم وقاية الخلاف لا يجوز اخذ الاجرة على الاذان
 لما روي السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن محمد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان
 صلاة اضعف من خطبك ولا تتخذت مؤذنا ياخذ على اذنه اجرا او لغيره ذلك لكرهية وقال علي بن محمد
 ويكره اخذ الاجرة على الاذان **الحاشية** قال الشيخ محمد بن يعقوب المؤذن اصعبه في اذنيه وقال الشيخ
 جميل مستحب ان يجعل اصابعه مضبوطة على اذنيه لما روي عن ابي جعفر انه يلا الاذان ويجعل
 اصبعه في اذنيه وروى ان النبي صلى الله عليه وآله امر بلالا لا يقرأ الا في ارض لصوتك وروي
 الاصحاح عن ابي عبد الله عليه السلام قال السنة ان تضع اصبعك في اذنيك في الاذان **الحاشية**
 قال اذ الاذن ثم اريد ثم رجع الى الاسلام استأنف في اذنيه بعد الاذان حار ان يقم ثم روي
 به وقال الشيخ في الحديث اذا نزلت الله اذن اذا امرت وعلموا بالصحة فلا يؤذن الا في اذن اللقبة
 وما لا يؤذن من حجر بل من في الموضوعين **الحاشية** قال الشيخ مؤذن بعض الاذان ثم اعني عليه وتم
 غيره ثم افاق جازليا عليه **الحاشية** قيل لا يقم حتى ياذن له الامام لان بلا كان ساذن النبي
 عليه السلام ولما رواه عن علي عليه السلام انه قال المؤذن اسكن بالاذان والامام امكن بالاقامة **الحاشية**
 قال الشيخ اذان في مسجد جماعة دفعة واحدة بعينها كان ذلك كافيا لكل من يصلي تلك الصلوة
 في ذلك المسجد ويجوز الا يؤذن ويقم فيها بينة وبين نفسه وان لم يفعل فلا بأس عليه **الحاشية**
فيما يؤذن له **مسئلة** لا يؤذن لغير الصلوات الخمس اذ وقتها استحب بالرجال والنساء
 المنفرد وللجامع هذا اختيار الشيخ وقال في الهدى يجان في الجماعة وتجب الاقامة على المنفرد في غيره
 المغرب يجان في الجماعة والمغرب قد مضى الحديث في ذلك واما انه لا يؤذن لغير الخمس فعليه اجماع
 علماء الاسلام **مسئلة** فيما كان استحبها بما فيها من غيرها بالقرارة والله الغذاء والمغرب في غير
 ذلك المشرق لان الظهر بها يؤذن بعناية المشرق بالمسببة عليها وفي الاذان زيادة تنبيه فيها
 فيها ويدل على التأكيد في المغرب والغداة ما روي الاصحاح عن المصاحب بن سباب عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال لا تدع الاذان في الصلوات كلها فان تركته فلا تتركه في المغرب

ذكر
 مجمع
 بذلك

والغداة ليس فيها مقصود **مسئلة** قال في الاذان الخمس يؤذن لا يؤذن في وقت واحد
 وان اقتصر على الاذان في الكفاية وبه قال الشيخ وجميع بين الاذان ولا فائدة لكل من يمسبه
 كان افضل والورد للزوم منه وقت يؤدى وبما قلناه قال الشيخ **مسئلة** يدل على ذلك ما روي
 عن ابي جعفر بن عبد الله عن ابيه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان
 من ابلغ صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا فاذا ن والقام فصل الظهر ثم
 امره فاقم فصل العصر ثم امره فاقم فصل المغرب ثم امره فاقم فصل العشاء **مسئلة** وقد روي
 ما كان من ابي سعيد بن النبي صلى الله عليه وآله امر بلالا بالاقامة في كل صلاة ولم يامر بالاذان ولا
 الاذان اعلام بدخول اوقات الصلوات فلا معنى لاقامته بعد دخولها **الحاشية** وفي ذلك ما روي
 الاصحاح عن موسى بن عيسى قال كتب اليه رجل يحج عليه هذه الصلوة بعد اذانها باذان واقام
 فكيف يعيدها باقائه **مسئلة** وقال ابو جعفر في استحباب الاذان والاقامة لكل صلاة لان ما سئل للصلوة
 في اذانها من فضائها وهو حسن **مسئلة** وجميع يوم الجمعة بين الظهر والاذان واقامته
 كما قاله الشافعي واتباعهم لان جميع صلواتها وصفتها ما بينهما من التوافق فلا يؤذن في غير
 الشيخ في جميع بين صلاتين في وقت الاولى والثانية اذن واقام لاوليها ويقم لآخر غير
 اذان ووجه ذلك ان الاذان اعلام بدخول الوقت فاذا صلى في وقت الاولى اذن فقام في وقت الثانية
 للاخرى لانهم يدخل وقت يحتاج الى الاعلام بدخول جميع بينهما في وقت الثانية اذن لوقت الثالثة
 ثم صلى الاولى لانها متباعدة عليها ثم لا يعاد الاذان لثانية روى ربه عنهم الفضل وروى عن
 ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر اذانه واقامته في بين
 المغرب والعشاء اذانه واقامته وكذا الجمع بين الظهر والعصر في وقت واحد وفي المغرب والعشاء في وقت
 وفي ذلك ما رواه ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال السنة في الاذان يوم عرفه
 ان يؤذن ويقم للظهر ثم يصلي ثم يقم فيقيم للعصر يؤذن ان وكذلك في المغرب والعشاء يؤذن
 وروى مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر عرفه وفي المغرب والعشاء اذانه
 واحد واقامته **مسئلة** ولو صلى في مسجد جماعة ثم جاء اخرون لم يؤذنوا فامد ان يصلي
 باقية ولو انقضت الاذان الاخرون واقاموا وبه قال الشيخ والوجه ان الاذان اعلام بدخول الوقت
 وقد حصل فلا معنى لاجادته اما اذا تفرق الصفوف فان صلاة من يؤذن لكل كالصلوة المستأنفة

كان سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان شئ من شئ الاقامة شئ من شئ في السفر فمما اختلف فيه
 الاقامة مرة واحدة وكذا الاذان رواه النعمان الرازي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في حديثه
 الاقامة طاق في السفر وعن ابي بصير قال رأيت ابا جعفر عليه السلام في واحدة واحدة فقلت
 له في ذلك فقال لا بأس به ولا بأس قلنا على اشد الاوقات لان في بعضها سجدة وفي بعضها
 وفي بعضها ركعة وفي بعضها صلاة وفي بعضها اشارة وتكون سجدة كما على السجدة والركعة وتكون
 وما قيل من الزيادة عن ذلك بدعت **مسألة** سألوا النبي عن شرط كذا في السجدة ومعناه الله لا يخاف له
 يعتد من الجماعة ولا يكون انبأ بالسجدة لانها عبادة متلقاة عن صاحب الشريعة فيكون على صفحتها المنفعة
 وفي هذا كذا رواه زرارة عن ابي بصير عليه السلام قال سمعت سفيان الاذان قد قدم اقامه اذان على الاذان
 الذي اخبره حتى يعني الى اخره **مسألة** والسنة فيه الوقوف على قولك من انبأ في الاذان حادرا
 في الاقامة وهو قولنا والبروي عن احمد واستحب المحدثون الاذان والاقامة في كل صلاة
 صلى الله عليه وآله اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاحدروا ورواه ابن ابراهيم الملقب بالشافعي
 مجزيه من الاذان والاقامة ومن طريق الصحاح رواه زرارة قال قال ابي بصير عليه السلام الاذان
 جزم بافصاح الاذان والاقامة **مسألة** وروى عنه في حديثه يخرج من الصلاة على ابي بصير **مسألة**
 ويستحب الفصل بينهما بركعتين او جلوسا او سجدة او خطوة خلا للمغرب فان لم يفتصل بين الاذان
 والاقامة او سكت او سجد عليه عاقل **مسألة** وروى عنه في حديثه يخرج من الصلاة على ابي بصير **مسألة**
 لما رواه ان اصحاب النبي صلى الله عليه وآله كانوا اذا اذنت المؤذن ابتداء السجدة فجلسوا او سجدوا
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله قال ان الله قال لبلال اجعل بين الاذان والاقامة ركعة او ركعتين
 والتاريخ شريح والمختار لا دخل لفضا حاجته والمختار هو ان يجيب عن النبي **مسألة** وروى عنه
 وروى الاصحاح بن سليمان بن جعفر الجعفي قال سمعت يقول ان في بين الاذان والاقامة ركعتين
 او ركعتين **مسألة** وروى سفيان بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا بصير عليه السلام يقول
 فتحة المغرب فان سجدت فمكة **مسألة** وروى الحسن بن شهاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يذبح
 من فقه بين الاذان والاقامة **مسألة** وروى ابن ابي عمير عن ابي بصير عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 وابي الحسن عليه السلام قال لا يذبح للظهر على ركعتين ولا للظهر على ركعتين ولا للظهر على ركعتين
 الظهر وروى الحسن بن سليمان بن اذات المغرب واقامتها **مسألة** وروى الحسن بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام

قال سمعت الحسن بن اذات المغرب والاقامة كان كالسجدة او كمن سجد لله **مسألة** وروى الحسن بن علي عن ابي بصير عليه السلام
 المؤنة بين الاذان والاقامة **مسألة** وروى الحسن بن علي عن ابي بصير عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
مسألة من سجد في صلاة واحدة عامدا كان اوصافا لكن ان تقابل الكلام بحيث يخرج عن نظام الصلاة فاما
 وكذا لو سجد بين فصول طويلة يخرج من الصلاة عن الاذان او يعني عليه او من كذا ان الاقامة بعد السجدة
 لو سجد في صلاة واحدة المؤنة قد قامت الصلوة كما كانت الركعة وبها قال اكثر اصحاب وقال الشافعي
 حرم الكلام الا ما يتعلق بالصلاة من تسوية صفاء وتقدم امام ومستند ذلك ما روى عن ابي عبد الله
 قال ان اقل المؤنة قد قامت الصلوة فقد حرم الكلام الا ان يكون اجتماع من شئ وليس له امام
 فورا من اجل بعضهم بعض تقدم واخلاق وروى جماعة عن ابي بصير عليه السلام قال لا اقام المؤنة
 فقد حرم الكلام الا ان يكون القوم ليس يعرف لهم امام **مسألة** وعن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام لا تكلم
 اذا قامت الصلوة فانك اذا تكلمت اهدت الاقامة والوجه في هذه الاخبار على الركعة **مسألة**
 يكره التزجج الا للشاعر في التزجج التزجج غير مستحب وهو تكرار التكبير والتشديد في الاذان
 فان اراد تنبيه غيره جاز تكرار التشديد بين ويستند لقوله رواه علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن النبي
 عليه السلام قال لو ان مؤنة اقام في الشهادة او في صلاة الصلوة او في صلاة الفلاح الا بين والذلات
 واكثر من ذلك اذا كان اما ما يريد القوم للجمع لم يكن بأس وقال الشافعي يستحب التزجج وهو
 تكرار التشديد بين في الاذان مرتين مرتين يحفظ بالا وفي صوته يقول على الاذان في المؤنة
 ولكن في المؤنة تكرار سبب وهو منته في الاذان والتشديد بين ذكر ذلك جماعة من اصحاب الحديث
 منهم من سجد اعتبارا ذكره ويكره في الاذان المؤنة وفيه الصلوة خير من التزم بالسلطة ويكره
 السجود وهو قول الصلوة خير من التزم وهو قول اكثر على ان اطلق الجهر على استحبابه في الصلاة
 حسب ما تشافق في ذلك بين وقال ابو حنيفة السجود ان يقول بين الاذان والاقامة من صلاة الصلوة
 مرتين حتى على الفلاح مرتين اجمع الجمهور بما رواه عن ابي بصير عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 فقال العبد يقول على الفلاح فان كان في صلاة الصلوة ذلك الصلوة خير من التزم بالسلطة خير من التزم
 لما رواه عن ابي عبد الله بن زيد فانه لم يذكر ذلك في الاذان ولا في البيت حين يحكو الاذان الملك و
 للحق اس من رواية ابي بصير الطعن فيها من وجه واحد حال الشافعي كره ذلك وعلمه بان النبي
 المؤنة لم يذكره **مسألة** الطعن فيه فقد روى جمهور ان النبي صلى الله عليه وآله اقام المؤنة والتشديد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
ومات المصنف فثلاثة **الاول** في افعال الصلوة وهي واجبة ومندوبة والواجب ثمانية
الاول للنية واجبة في الصلوة لقوله تعالى وما امر الا بقية الله وحسنه لا تملكون ان تحقق الا خلاص من دور النية ولا تملكون ان تقع في وجه غير مائة فلا تحقر عماد الشارع الا بالنية
 ولما روى عن النبي صلى الله عليه واله انما الاعمال بالنيات وما روى عنه الزهري ان الله قال
 لا عمل الا بالنية والاحكام حجية المقرب ومحلى العرف لا اعتبار فيها باللسان ولا يحتاج الى تكليفها
 لفظ اصلا كما ذكره الشيخ رحمه الله وقال بعض الشافعية يجب ان يضاهى للفظ وقا العرف منهم
 يجب وقول الشيخ حسن لان اللفظ لا يقتضي وقوعها على وجهها الى الابدادة وهي من افعال القلوب
 ولا اثر للفظ في اختصاص الفعل بوجه دون وجه فيسقط اعتبار عملا الاصل وهل هو جزء من الصلوة
 او شرط في صحتها الا قرب انما اشترط لان الشرط هو ما يقع عليه تأثير الموزع وما يقع عليه حقيقة
 الفعل كان اقل الصلوة التكبير والنية مقارنة او سابقة فلا يكون جزءا ويشترط نية الصلوة
 تعيين النية وتكونها فضا اذا كذا **السنة** رحمه الله وقال ابن الجوزي في تفسيره ان
 نية الظهور تكون الاخرى وقال المزني يبنى على نية واحدة في كل فعل مستزير وجوهه لا
 بالنية وكذا يمكن ان يقع على اكثر من وجه واحد فيخصصه باحد الوجوه الى النية فيكون الظهور
 لتقدير نية الصلوات والعرض يقتضي عن ايقاعه فلا يمكن على منزهة ان ادخلها في كونها اذا اقتصر
 عن النية **مسئلة** لا يشترط نية العقر ولا التمام ولو كان غير اربعين العقر في التمام كما يقال في
 المسألة اذا كان في احد الامكن الا بنية وكذا لو دخل عليه الوقت وهو حاضر بقدر ما يصلح في سائر
 فان التمام افضل على هذا الشيخ فاذا تقررت كشيء يكون العقر لا تمام او التمام لا يقتضي الى النية لها
 لان العرض متعين له اما اذا كان غيرا فلا نية لا يتعين احدها بالنية بل جازانه تقتضيه على اكثر من
 وجايز ان يتم فلا يحتاج احدها الى تعيين **مسئلة** ويتعين استحضا بالنية مع التكبير والتكبير
 الصلوة وقال النووي حنيفة يجوز ان يتقدم على التكبير بالزمان الميسر وليس بوجه لانه جزء من الصلوة
 وعادة ووقع الفعل على كل الوجه موقوف على النية ويستلزم وقوع الاعمال بعدها فلو لم يقع
 على التمام حكيها المصنوعة استدامة النية نفسها لما يعرض للاشياء من العوارض القارئة من استدامة
 النية دفعا للرجح **فروع الاول** قال في الخلاف اذا دخل على صلاة ثم نوى ان يخرج منها او يخرج

وروي
و يستدام

او نية من يخرج لم لا يدخل صلاة به قال ابو حنيفة وقال الشافعي يظل ثم قال الشيخ ويؤى في
 نفي ليقابل لانه على غير نية **الثاني** قال في المصنوع كان عليه الظهور فيكون الصلوة
 اداها المخرج من احدها لانهما لا يندخلان ولم يواحدة بعينها **الثالث** لو نوى على فعل ما يتأخر
 الصلوة من حدث او كلام او فعل خارج عنها ثم لم يفعل لم ينقض صلاته لان ذلك ليس بفعل
 لغية الاولى **الرابع** قال في المصنوع لا يؤى القيام او القراءة او الركوع او السجود غير الصلوة بطلت
 صلاته لانه على غير نية فكانت **الخامس** قال في الخلاف اذا انقلبت من ظهر الى عصب فاني كان
 جازيا وفوقه الى عصب بعده لم يصح وان نقل النية من موضع الركوع لم يخرج من احدها ويستوفى
 يستثنى الشيخ هنا موضع الاذن في نقل الواجب الى اللدب كن كان يصلي فضا ثم جاء امامه فبطلت
 به ومن سبى الى سورة الجمعة يوم الجمعة **السادس** روى عبد الله بن ابو عوف عن ابي عبد الله
 عليه السلام سألته عن رجل قام في صلاة فربطه فضرب ركعة وهو يرى انها نافلة فقال اذا كنت
 في ركعة فذلك الشك فقد فاته الركعة وانما يجب للبعد من صلاة التي ابتدأ بها **الثاني** في الصلاة
الثاني التكبير وهو ركعة في الصلوة ويقع بالركن ما ينطلق الصلوة بالاخذ له عدا وسموا
 اذا ذكره كما اشتهر الشيخ في المصنوع وهو قول علي بن الاسلام عن الزهري والا فانه في غاية
 البطل الصلوة بركعة عدا **الثالث** لا سهوا وقالوا لو نسيها اربعة تكبيرة الركوع لساقى له
 نسيها التكبير وهو دليل على ان النسيان في ركعة موقوف عليه وقول النبي صلى الله عليه واله لا يقبل الله
 صلوة امرئ حتى يضع الظهور مواضعه ثم يكبر ومن طريق الاحاطاب ما رواه جماعة منهم
 عبد الله بن زائدة وزهير بن محمد الجاردي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقول الله عن الرجل يخطئ
 تكبيرة الاحرام قال **مسئلة** بعد ومن الفصل من هذا الملك وابن ابو عوف عن ابي عبد الله عليه السلام قال في
 الرجل صلى ولم يفتح بالتكبير هل يجزئ به تكبير الركوع قال **مسئلة** لا لا بعد صلاة او احفظ انه لا يكبر
 وفي روايات احاطا بها ما يطابق مذهبا للزهري روى ذلك جماعة منهم احمد بن محمد بن ابي بصير
 عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال قلت له رجل نسي ان يكبر تكبيرة الافتتاح حتى كبر ركعة فقال
 اجزا ومن المصنف قال لا بعد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يكبر فداء بالركعة فذا السكوت
 وهو قائم فليكبر وان كان في الصلاة فليصلي في صلاة ثم يركع **مسئلة** ولا يكون دخلا
 في الصلاة الا بالركعة التكبير وبه قال في الخلاف وقال ابو حنيفة ليس من الصلوة والصلوة ما لا يكبر

وروي

لا ريب ان هذا وجه واحد من وجوه كثيرة قد علمنا ان هذه لا يصح فيها من الناس
 الناس اما في التكبير والتسبيح وقوله للزائن فان قيل هي صفة الصلاة في قوله عليه السلام في التكبير
 قلنا حق ولا ينقض ذلك الفاعل فان جزء الشئ مضاف اليه كما تقول يد ويد وجهه ورأسه **مسألة**
 ولا يشترط التسوية الا بقوله الله كبريت الا ذكر الشئ وهو قولنا لا شأنا بك قالوا في قوله الله كبر
 ما زوجه قال ابن الجوزي من كان كرهه ولم يهرمه وعنده الصلاة وقال صاحب الشافعي في رتبته فيقول
 الاكبر الله وقال ابن حنبل في بعض كلامه من احراه الله تعالى على وجه العظم مثل الله الجليل والله العظيم
 لقوله تعالى وذكركم ربه فقلنا انما احصاها بالحق على الله عليه والى على الصورة التي في كتابه وما قول
 في مقابلة من المطلق يكون بياناً في قوله لا شأنا كما لا يكون اصلي وما اجاره انما في الشافعي
 لا يصح لا يكون تكبيراً وما قاله ابو حنيفة ليس بحجة الله احبار عن ذكر الله وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسبيله
 يقتصر عليه ولا يشترط الصلاة معناه ولا يعبر به بنية وهو من جهة بياناً وبذلك الشافعي والابويوسف
 وقال ابو حنيفة يعتقد انما تقدم من فعل النبي صلى الله عليه وآله واقتضاه على التكبير ولان التكبير
 اذا اطلق انصرف الى اللفظ العرفي لا غيره فلو لم يحسن العربية لم يقم فان قد راها في اوقات التكبير بلغت
 كذا قال الشافعي وبما قال الشافعي قال فيهم من يكون لا يفرق ما ذكره الشيخ حسن لان التكبير كذا لا يقتضي
 صورة لفظه روحه معناه **شرح** قال الشيخ لا يشترط الصلاة معناه مع القدرة ولا مع ادخال الاذن في القدم ولا
 مع الاقتصار على بعضها ومن احسن النطق بها والتكبير في حاله لا يشترط صلاته وما ذكره جيد وسنذكره
 ما في سنده **مسألة** والآخر من يخطئ بالمكن فان قد لا يخطئ اصلاً قال الشيخ فيكون تكبيراً اشار به
 وايضاؤه وقال فيهم من يخطئ في حركاته لان الاشارة وحركة اللسان مع اللفظ فاذا سقط اللفظ سقطت
 قواعده فثبت الله اللفظ ومعناه مردان شرعاً فسقط احدهما بالغير لا يصح في سقوط الآخر ويشترط فيهما
 فلو كان قاعده القدرة لم يجرى التكبير جزء من الصلاة والقيام مع القدرة شرط في الصحة فلا يخاف ان كان
 التكبير قاعده الخطأ يصح وهو حسن وقال الشافعي ان كانت الصلاة فرضية سقطت وانقضت نافذة
 الوجه انما ان سقطت لم تنقض نافذة لانها لا تنقض الصلاة في فرضية سقطت وانقضت نافذة
 استحقاق التوجه بسبع تكبيرات مستنداً ما رواه جازع منهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اذا انقضت الصلاة فادفع يدك ثم بسطها بسطاً ثم كبر تكبيرات ثم قل اللهم انت الملك الحق
 لا اله الا انت سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا انت ثم كبر تكبيرتين ثم قل سبحانك

وسعدك والتبرية يدك والتسبيح ليس اليك والمسلم من حديث الامام اسكنك الله الجنة وسعدك
 حنايك باركت وتعالى سبحانك رب البيت ثم كبر تكبيرتين ثم يقول وحجت وجهي للذي فطر السموات
 والارض على املة ارفعهم جفا مسل واما من المذكيين ان صلاتي وسبكي ومجايي ومما في الله
 رب العالمين لا شئ بك له وبذلك امرت واما من المسلمين قالوا في تكبير واحدة هـ و في الثانية
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما انقضت الصلاة فذكر ان شئت واحدة وان شئت ثلثا وان شئت خمسا
 وان شئت سبعا لا تكبر عن تكبيرتك ان كنت اماماً لا تكبر واحدة ولا تكبر واحدة وقال الجمهور وبكبر
 ثم يقول وحجت وجهي ثم يقول سبحانك اللهم وسبحك وتبارك اسمك ويقال جذك ومنهم من
 يتخير على هذه التكبيرات في المقعدة ويستحب التوجه بسبع تكبيرات في سبع صلوات وكذا قال الشافعي
 وقاية للآخرة ومواضع مخصوصة من التواضع وقاية في التكبير ذكره كل من يخطئ في التكبيرين بن بابويه في
 رسالته ولم يجد خبراً مستنداً في ذلك في قوله في الصلاة الواحدة والاولى والاولى والاولى
 وقال ابن الغزوي في كتاب الاحكام وزاد المفيد التبرية والذي اخذه استنباطه في كل صلاة
 باطلاً في الاجابات وقال ابن كثير من الجمهور ليس في التكبير الاحرام دعاء مسنون لقوله تعالى فاذا قرأت
 فانصب والى ربك فارغب وليس فيها ذكر وحجة لان الرعية اليه بالدعاء اتم من التكبير والقرآن ثم
 ان لم يكن فهو محتمل فاذا قدر ذلك فتكبير الاحرام فرض فان نوى بها اول التكبيرات وقعت بالاولى
 في الصلاة وله ان ينوي تكبير الاحرام ما شاء من التسبيح ومن الخليل عن ابي عبد الله عليه السلام سالت
 عن اخيه ما يكون من التكبير في تلك التكبيرات فان كنت اماماً اجر لك تكبير واحدة بجهرها وقسرت
 سناً وعجزاً فقلت سمعت ابا جعفر عليه السلام يستفتح الصلاة بسبع تكبيرات والله وسنن النطق
 بتكبير الاحرام انما ياتي بها على وزن افعل من غير مد والنية المسوطة لا يجوز ان يمد لفظ اكبر
 فتقول الكبار لان اكبار جمع كبر وهو التقبل والتخريم حتى ان قصد وان لم يقصد لم يجرى وكان
 كذا الالف ورفع اليدين يستحب في كل صلاة فرض وفعل ولو نسيه وذكر قبل انها التكبير رفع
 ولو نسي لم يرفع يديه ونسي الا ان نسيه ويستحب من الاصابع والاستقبال بها لفظ التكبير
 وقال في المحدثين ومن المحدثين جمع بين الاربع ويقرأ بالايمام وقال الشافعي يقرأ اصابعه لما روى الجمهور
 عن النبي صلى الله عليه وآله ان كان يقرأ اصابعه فقرأ ما روى ابو جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله ان كان
 يرفع يديه سداً وما رواه حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ارسل يدي على فخذي فذكرهم

فاسم النبي لعبد الله صلى الله عليه وآله واذا امر بآية فليذكر بحسب ما رواه رسول الله صلى الله عليه وآله
 ان من سبها انما سبني يا ايها القدير **مسألة** في سبك ربنا ولو اطلق الله في خلقه لكان ذكره واما بطلان
 خروج من ظهر في القراءة **مسألة** ويستحب في قراءة سورة بعد الحمد وعلى ذلك في قراءة
 ويستحب ان يقرأ في الظهر والجنب بقصا والفصل من سورة القدر واذا جاء بقر الله والحكم والعشاء
 بنحو طاعة كافتار في الصلاة اذا استمر الغزير وما شئها وفي التسبيح بمطوكة كانه في الصلاة
 وهل الخ وما شئها ذكره في التسبيح وهو حسن واوحي اليه بعض العبد وعلم الحديث وروى الحديث
 ان عكرمة بن الربيع لا يقرأ في التسبيح بطول الفصل في الظهر واساطه وفي الجنب يقصاره
 وعن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وآله يقرأ في الغزير قد يا ايها الكافرون ويقرأ هو الله احد والله
 ينفي النقص عليه ما رواه محمد بن مسلم قلت لابي عبد الله القراء في الصلوة فيها شيء موقت قال لا البتة
 بقر بالجمعة والمنافقين قلت له في السور التي في الصلوة قال لا البتة في الظهر والفتن فيها سلام
 والحمد والعزيم وما واما القنطرة في الظهر والعشاء اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها
 ونحوها والحمد والعزيم اذا جاء بقر الله والحكم الكافر ونحوها والفتن فيها موقت لكون وهل تشك
 ولا اتم يوم القيمة وهل الخ ومن عيسى بن عبد الله التميمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله يصل الغزاة ثم يسألهون وهل تشك حيث الغزاة ولا اتم يوم القيمة وشيها
 ويصل في الظهر يسبح والشمس وضحاها ويصل في الغزير بقر الله احد واذا جاء بقر الله واذا انزلت و
 يصل في الغزاة الاخرة نحو ما يصل في الظهر ويصل في الغزير بقر الله احد ولا خلاف في هذا ولا غيره
 جاز عليه فتوى الحق والحق انما كان في **مسألة** ويستحب في ظهر يوم الجمعة بقر الله احد والمنافقين
 ذكره الشيخ وقد اختلفت الاقوال في ذلك ويستند في ما روي عن اهل البيت عليهم السلام من خلاف من
 ذلك ما روي محمد بن مسلم قلت لابي جعفر عليه السلام في قراءة في الصلوة فيها شيء موقت قال لا الا في يوم
 الجمعة والمنافقين **مسألة** ومن اراد بقر الله احد في الصلوة في الظهر والفتن فيها موقت لكون وهل تشك
 صلى الله عليه وآله يشارة لهم وتوجيه المناقش فلا ينبغي تركها ومن تركها متعمدا فلا صلوة له **مسألة**
 روى محمد بن يعقوب عن ابي جعفر عليه السلام قال يستحب ان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين
 وفي التسبيح مثل ذلك وفي الجمعة صلاة له وفي الصلوة العصر مثل ذلك ورواية ابي السباع الكندي عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال كان ليلة الجمعة فافترق الغزير سورة الجمعة وقيل هو الله احد والعشاء

والقصة

الآخر بالجمعة وسبح اسم ربك الاعلى وفي صلاة الجمعة بالجمعة في صلاة الله احد وفي صلاة الجمعة بسورة
 الجمعة والمنافقين وفي صلاة الجمعة بسورة الجمعة وقيل هو الله احد وهذا مقام استحباب فلا مشاحة
 في اختلاف الروايات والاعمال والمأخذ جاز وقد علم ان هذه الاوامر على الفصل والاستحباب ما رواه
 علي بن يقطين عن ابي الحسن موسى عليه السلام ويحذر من سبيل الاستغنى عن ابيه عن ابي الحسن ايضا حالت عن
 ان يجعل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة مستحبا فافترق الاستحباب هذه الاطلاقات كلها انما هي للمصلحة
 وفي صلاة الجمعة والمنافقين والمسا في صلاة الجمعة بغير الجمعة والمنافقين اجماع وقد ذهب
 اليه في كل مجلس محراب الحديث منها ان ابن ابي عمير في كتابه الكبير في النظر والعصر بالجمعة والمنافقين فان
 ليست بها او واحدة منها في صلاة الظهر وفي غيرها لم تذكر في جمع الاسماء للجمعة والمنافقين في التقر
 نصف السورة فان قرأت نصف السورة فتم السورة واجعل ركعتي بقر الله احد وسلم واعيد صلاة ركعتي بالجمعة والمنافقين
 وقيل في الحديث اذا دخل الامام في صلاة الجمعة وجب ان يقرأ في صلاة الجمعة وفي الثانية بالمنافقين
 بها لا يجزئ غيرها وقد روى في الحديث ايضا بقر الله احد وروى محمد بن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 من صلى الجمعة بالمنافقين والناظرين اعاد الصلوة في التسبيح لا اذ بدت الظهر والفتن واستند في ذلك
 برواية علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الجمعة ما قرأ فيها قال لا قرأها بقر الله احد
 وما ذكره رحمه الله **مسألة** في صلاة الجمعة بالمنافقين والفتن فيها موقت لكون وهل تشك
 اجمع ويدل عليه ما روي عن محمد بن ابراهيم عن رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاة الجمعة بالمنافقين في صلاة
 ومن طريق الاصحاب ما رواه الحسن بن علي بن فضال عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 السنة في صلاة التمار بالاختفات والسنة في صلاة التمار بالاجار والاروايه والامانة ضعيفة السنة
 مرسلة لكن عمل الاصحاب على ذلك **مسألة** ويستحب للامام اسمع من خلفه الصلوة للهداية ما لم يبلغ العاد
 وهو ثقاة في المأموم لقراءة عليه وعليه الاستماع قارة المسبوح وعلى الامام اسمع من خلفه لقراءة
 ما لم يبلغ العاد فان احتاج الى ذلك لم يرمه بل يقرأ وسطا والوجه ان القدر الذي يدخل في كونه جازما
 كونه قراءة على الاضطرار فيجوز العادة ويؤيد ذلك ما روى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 ينبغي للامام اسمع من خلفه كما يقول ولا ينبغي لمخلفه ان يسبحه شيئا يهين القائل في المسبوح **مسألة**
 اربع الاول قال النعدي وعلم الحديث في الامتداد عن محمد بن الحسين في الحديث في التسبيح في الامين في التسبيح

المنافقين

عرف الاول هل تكبر الزكوى والتجود واجب فيه قد لا يتصور الاحتساب في الشئ تكبر الزكوى مع باقي
 التكبريات سنة في كل حال على كل حال لا يتصور الاحتساب في الشئ تكبر الزكوى مع باقي
 سائر التكبريات من غير تكبر الزكوى مع باقي التكبريات من غير تكبر الزكوى مع باقي
 احد من الناس حتى يكبره ثم يكبره حتى يكبره **والاحتساب** قال الشرح اهل العلم **ومن احتسب** روايتان في الاحتساب
 انه الذي صلى الله عليه وآله كان يكبر في كل رفع وخفض **وهو** انه الذي صلى الله عليه وآله كان يكبر في كل رفع وخفض
 للعلل ثم انما ينسب من القرآن ثم الكبر في كل ذلك دليل عدم وجوبه لانه وقت الحداثة الى البيان ولا يكمل
 عدم الوجوب ولا يعارض **وهو** ذلك ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يفتتح في كل ركعة
 من التكبير والصلوة قال في كل ركعة واحدة وجواب ما احتج به من ان قوله لا يفتتح في كل ركعة فان
 التمام هو الذي لا يفتتح منه شي وسند وبارك الصلوة معه ووجهها فيحقق عدم التمام وهو است
 بعضها **الثاني** الاضطرار الى كبر في كل ركعة وهو قائم ثم يكبر وهو احتساب الاحتساب **وقال الشرح**
 في اختلافه فيكون ان يكون احتسابا في كل ركعة او في كل ركعة او في كل ركعة او في كل ركعة
 لما رواه من ان احمد الساعدي في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله قال في كل ركعة ثم يكبر
 عاذاً في كل ركعة ثم يكبر **ومن** طريق الاحتساب عدة روايات منها رواية حماد في صفة صلوة ابي عبد الله
 عليه السلام قال **ثم** رفع يديه حيال وجهه وقال الله اكبر وهو قائم ثم يكبر **الاحتساب الثاني** رفع اليدين
 بالتكبير مستحب في كل رفع ووضع الايدي في الركعة فانه يقول سمع الله لمحمد من غير تكبير ولا رفع
 يديه وعوضه عن ذلك ما قاله الشافعي في الزكوى والرفع منه دون التجود ولما روى مسلم عن ابي
 قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله اذا اتم الصلوة رفع يديه حتى يمازى تكبيرة واذا اراد ان يكبر
 وبعد ما يرفع ولا يرفع بن التجود **ومن** طريق الاحتساب عدة روايات منها رواية حماد في صفة صلوة ابي عبد الله
 ان النبي صلى الله عليه وآله كان يرفع يديه في كل ركعة للافتتاح ولا يعود **ومن** طريق الاحتساب عدة روايات منها رواية حماد في صفة صلوة ابي عبد الله
 ايها العبد الافتتاح وقال علم الهدى في الاحتساب عدة روايات منها رواية حماد في صفة صلوة ابي عبد الله
 الصلوة كلها ولا يرفع يديه في كل ركعة للافتتاح ولا يعود **ومن** طريق الاحتساب عدة روايات منها رواية حماد في صفة صلوة ابي عبد الله
 ولما ثبت ولو ثبت استحقاق الوجوب وفي الاحتساب لانه يحصل برفع احد يدي في كل ركعة **وبدأ**
 ان سقوطه عند رفع الرأس من الركعة رواية ابي حمزة قال لم يكره برفع يديه عند التكبير ثم يكبر ثم يرفع
 رأسه ويقول سمع الله لمحمد ولما ذكر التكبير في كل ركعة **ومن** طريق الاحتساب عدة روايات منها رواية حماد في صفة صلوة ابي عبد الله

البار على السلام قال **فاما** اذا ردت ان تجتهد فارفع يديك بالتكبير وخبر احمد بن محمد بن ابي
 عبد الله عليه السلام قال **سألت** فلما استمكن قائما قال سمع الله لمحمد ثم تكبر وهو قائم ورفع يديه حيال
 وجهه ثم يجتهد ويدخل على احتساب رفع اليدين بالتكبير **مطلقا** ما رواه زرارة قال **سألت** ابا عبد الله
 عليه السلام رفع يديك في الصلوة في كل ركعة او لا قال **رفع** اليدين في كل ركعة **الافتتاح** فيه تحميم حال التكبير
 فيكون مراد اخيه كله وقد روي في بعض احاديث الاحتساب رفع اليدين عند الرفع من الركعة اي رفع
 ذلك مع يديه **وهو** قال لا يفتتح بغير الله عليه السلام برفع يديه في كل ركعة **واذا**
 يجتهد وادفع رأسه من التجود **واذا** اراد التجود فثابتة وروى ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال **ثم** يرفع يديه كما عوى الزكوى والتجود وكلما رفع رأسه من ركعة ويجتهد وقال في التجود **وهو**
 ما احتج به الشافعي وابو حنيفة لاجتماعه لان رواية المذاهب لا تقاير لاثباته لانه ففتح يديه في كل
 الاطلاق به في وقت اداء قايمة والراوى حكى ما روى فلا يفتتح في كل ركعة **الاحتساب الرابع**
 برفع يديه حيال وجهه وفي رواية الى اذنيه وبها قال الشافعي والتكبير به رواية
 من اهل البيت ايضاً لكن الاشهر ما رواه حماد بن عيسى في خبر الطويل عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 ثم رفع يديه حيال وجهه وقال الله اكبر وهو قائم ثم يكبر **الاحتساب الخامس** من السنة الزكوى
 برفع يديه عند ابتداء التكبير ويكون استقام الرفع عند انتهاء التكبير فيرسلهما بعد ذلك وهو
 في كل اشارة لم يعرف فيه خلافاً ولا لا يتحقق رفعهما بالتكبير الا كذلك **مسألة** ومن السنة
 وضع اليدين على عيني الزكوى من مفرجات الاصابع وهو اتفاق العلماء عدلين مسعود فانه قال
 يطبق احد كفيه على الاخرى ويجعلهما بين ركبتيه لما خبر ابي سعيد حماد الساعدي قال اذا ركع
 امكن يديه من ركبتيه **ومن** طريق الاحتساب روايات منها رواية حماد بن عيسى عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال **ثم** اركع وملا كفيه من ركبتيه مفرجات **وفي** رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
 قال **ومن** ركبتيك من ركبتيك تدع يدك اليمنى على ركبتيك اليمنى تلقم باطراف اصابعك
 عين الزكوة وفرح بين اصابعك **لان** خلافاً بين مسعود من غير خلافة به ويستحب
 ركبتيه الا خلفه ان يترك يده في يده ويضع يده في يده وهو مذاهب العلماء وروى الشافعي
 صلى الله عليه وآله كان اذا ركع حظه من ركعته حتى يركع **ومن** طريق الاحتساب عدة روايات منها رواية حماد في صفة صلوة ابي عبد الله
 اذا ركع لم يرفع رأسه ولم يركع به ولكن بين ذلك **ومن** طريق الاحتساب عدة روايات منها رواية حماد في صفة صلوة ابي عبد الله

ان الله سبحانه يقول **يُحْيِي الْمَيِّتَ وَيُحْيِي الْمَيِّتَ** واما الامام علي عليه السلام فانه لما قال في خطبة له في
 الركوع **مسئله** واذا ذكرتم واجب الشيع والجهت فيه كافي انكم قد سلفتم ورجعتم به من غير ان
 تتجتم برك لا في قال **مسئله** ان رسول الله صلى الله عليه واله لم يزل يكرر في كل ركعة **سبحان الله** و**الحمد لله** و**الله اعلم**
 و**لا اله الا الله** في كل ركعة واحدة فذكر ذلك واجبة وهو من جملة ما قال في الشرح شي ركن به وقال الشافعي قال
 ابو حنيفة الاستسباب ليس افضل للتبني صلى الله عليه واله ورواه ابو حمزة السعدي ومن طريق اصحابنا ورواه
 ابن عسوى عن حماد وان الذكر فيها اظهر من الطائفة بقدره ورفع الارض من الاقوال الطائفة فيه واجب
 وهو من جملة ما قال في الطائفة من كون الوجه الوجهين كونهما فلا وقال ابو حنيفة الترفع واجب
 ولو عجز عن رفع يديه لم يضره انما الطائفة فلا رواه ابو حمزة السعدي وهو في الترفع صلى الله
 عليه واله لا يضر ان يرفع يديه في كل ركعة ومن طريق اصحابنا ورواه حماد ورواه غيره واسن الكبر
 للقبلة الاولى قائما والحوى بعد الله سابقا يدبر انما السجدة الكبرى قائما وهو قوي الاصحاب به قال احمد
 وقال في كل ركعة يجوز ان يركع به وهو من جملة ما قال في الشرح شي ركن به وقال احمد
 في الامامية ومن طريق اصحابنا عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام واما اصحابنا في كل ركعة فوجوب
 على ما رواه قال مالك وقال ابو حنيفة والتبني صلى الله عليه واله اول ما رواه وابن جرير قال روى رسول الله
 صلى الله عليه واله انما اذا سجد وضع يديه بعد ركبته واذا انقضى رفع يديه قبل ركبته ومن طريقنا اذا
 سجد احكم فليدبر يديه قبل ركبته ولا يركع بركعة الفعل ومن طريقنا يضع اليدين قبل الركبتين
 قبل الركبتين فاما موضع الركبتين قبل الركبتين فاما ما رواه عن ابو حمزة قال **مسئله** رسول الله صلى الله
 عليه واله اذا سجد احكم فليضع يديه قبل ركبته ولا يركع بركعة الفعل ومن طريقنا يضع اليدين قبل الركبتين
 العلام من حمزة سلم قال روى ابا عبد الله عليه السلام يضع يديه قبل ركبته اذا سجد هذا اذا ارد ان يقوم
 رفع ركبته قبل يديه وما رواه زرارة عن ابو حمزة عليه السلام قال اذا اردت ان تسجد فارفع
 يديك اليكس وترسلها وابدا يدرك فمهم ما قبل ركبتك وحذر من ان يركع في ركعة لا مكانه
 فعل والشكر لا يخرج من الفعل لان ما ذكرناه كيفية من ذكره ان يركعها المتبينة وقت دون وقت
 ورواهنا وروى عن حماد عن ابي عبد الله الاخرى ومع القارضين طرقتك وهي الموضع بعد ما
 لا يركع منه الا من فعله غير طرقتك له ولاية الاسرطام منه وهو روى عن الفعل البيت عليه السلام
 جواز ذلك ايضا وان كان ما ذكرناه افضل من غيره ان سمعنا عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال

لا بأس ان يركع الرجل ان يضع ركبته على الارض قبل يديه وقد رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألته عن
 وضع اليدين قبل الركبتين قال لا بأس بذلك بايديهما استحب وان يكون موضع جبهة ساوا لمخافة
 لان ذلك استحب بالاعتدال المائل في السجود ويمكن له السجود وابو ذر روى عن ابي بصير قال سألته
 ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرفع موضع جبهة في السجود وقال ان احب اليك ان تضع وجهك في موضع
شرح لو وقعت جبهة على الارض كان ذلك من غير ان يكون له وجه جبهة وان كان دور ذلك يستحب جرها
 الى المعتدل وفي رواية اخرى رفعه ثم وضعه واذا في السجود فليضع يديه على الارض من الاضلاع ومن لم يرفع
 يديه لم يضره ان يركع على الارض من غير ان يرفع يديه في السجود وان كان في الركعة ان يركع
 السجود لا يضره **مسئله** وسجدتان يصيب الارض بالله مضاة الى الجبهة هو الاقدام ولا يضره
 الاقدام على الكف دون الجبهة وقال الشافعي في السجود على الكف كالجبهة لقوله عليه السلام لا يصلح ان يركع
 الله من الارض ما يصيب الجبهة واحسن الوجوه ما بها التوقية ما كان بعض الواحد انما في الركعة انما امرت
 انما السجود سبعة اظلم وليرد كركعتين فكل ركعة في السجود ورواه ذلك ما روى عن ابي بصير عليه السلام
 من عمار ورواه عن ابو حمزة عليه السلام ان من سجد سجدة فليضع يديه على الارض من غير ان يركع
 الحاجب ما وضعت منه امرالك واما اصحابنا الاقدام بالانف فليضعها على الارض وروى ذلك زرارة عن
 ابو حمزة عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله **مسئله** السجود على سبعة اظلم للجبهة واليدين والركبتين
 واليها من ويرفع الارض انما والارض السبعة والاقدام سنة من النبي صلى الله عليه واله قال سلم
 الهدى الاقدام بغير الارض الذي على الحاجبين وعلى الاضلاع الا ان يركع في موضع السجدة
مسئله ويستحب الدعاء امام الشيع وعليه قول العلماء ما روى عن النبي صلى الله عليه واله قال
 واما السجود فاحذر في الدعاء فكل من سجد انما يركع في موضع السجدة عليه وآله وان كان
 يقول في سجود الله لم يركع سجدة وانما استحب ذلك وانت ربي سجدة وهي التي خلفه وصورة
 وشوقه وصورة بارئ الله احسن الخالقين ومن طريق اصحابنا ورواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا سجدت فكبر وقال اللهم لك سجدت وبك امنت وعليك توكلت وانت ربي سجدة وهي
 التي خلفه وشوقه وصورة بارئ الله احسن الخالقين روى عن ابي عبد الله عليه السلام
 روى الاصل في كل ركعة وفي رواية عبد الله بن سنان قلت لابي عبد الله عليه السلام ادعوا الله وانا اسجد
 قال نعم ادع الله الدنيا والاخرة **مسئله** ويستحب الدعاء بين السجدين وهو قوي الاصحاب

ولا يرد من الوجوب اسقط لا اريد ان لا يرد وهذا لا يوجب به سجدة السهو ولا على وجوب الشهادتين
 الثاني فعله عليه السلام ودولته عليه وآله الشهادتين به وتلقبته اياه ومن طريق الاصحاب كقولهم في
 غرضه هذا الباب **مسألة** واجبا في الجلبوس بقدره والشهادتان والصلوة على النبي صلى الله
 اما وجوب الجلبوس بقدره لا الشهادتين عليه وآله فعله والشهادة والتسبيح وظاهر الوجوب
 لان فعله عليه السلام استلزاما في مقابلته الامر المطلق فيكون سائلا واجبا باعزائه لانه اذا ثبت وجود الشهادتين
 وجوب الجلبوس بقدره فيكون قادرا ان لا يجوز الا بغيره ولا القيام بعدا وما سلكه وصورة الشهادتين
 ما رواه محمد بن مسلم قلت لابي عبد الله عليه السلام في الشهادتين والصلوة قال سبعتان قلت وكيف عرفت
 قال اذا استوت هاتفتك الشهادتان لا اله الا الله وحده لا شريك له والشهادة محمد بن عبد الله
 ورسوله ثم مضى قلت قوله بعد الشهادتين الله والصلوات الطيبات قال ذلك للطف
 بخلق العبد به وما رواه عبد الملك بن عمرو الاحول عن ابي عبد الله قال في الشهادتين الركعتين
 الاولتين الحمد لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 وفي رواية ان الوضوء على الشهادتين لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
 ورسوله وبالجملة قال في رواية اخرى وجه الشهادتين من غير زيادة قوله قال الشيخ وابن الجوزي
 ودل على ذلك رواية سورتين كلب وقد حلت وماراد فهو سنة اما رواه عن ابن عمر عن
 ابي جعفر عليه السلام قلت ما يجري من الشهادتين في الركعتين الاولتين قال ان تقول للشهادتين لا اله
 الا الله وحده لا شريك له قلت فما يجري من الشهادتين في الاخرتين قال في الشهادتين فهو في الاعلى
 هذا القدر وبقيت مانعة من وجوب الزيادة قال في رواية اخرى في رواية اخرى اذا
 جلس الرجل للشهادة فقرأ الله اخرا فقرأ على حدة صاف الى الشهادتين لان ذلك كاف عن الشهادتين
 وكذا ما رواه عن ابي جعفر عليه السلام قال في الشهادتين ما حسن ما علك فلو كان موقفا على الناس
 فقلعه بيان لما يقال من الاذكار والادعية القديمة وهو انب بقوله لو كان موقفا على الناس
 هذا الاحتمال لا يكون مصادما للاخبار الشرعية واختلف الجمهور في افضل الشهادتين بعد انما هم على الخبر
 فيه قد اجمعوا على افضله رواية عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول
 كما يعني السورة الطيبات الله والصلوات الطيبات الله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وكان

ما كان افضله شهد عمر بن الخطاب الطيبات الله والصلوات الطيبات الله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 وفي رواية اخرى افضله ما رواه ابن عباس قال كان رسول الله يقول في الشهادتين كما يعني السورة من القرآن
 ويقول في الصلوات الطيبات الله والصلوات الطيبات الله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله
 وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله
 وقال الشيخ في آخر الخبر في صلوات الطيبات الله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وقد ضعفوا
 خبره عن ابن مسعود عن رسول الله واكثر اهل العلم في الصحابة على خلافه وضعوا خبر ابن مسعود
 بانه قد روى به وابنه واختلفت عنه القاطن واعتمد اكثرهم على رواية ابن مسعود وخلافه انهم
 في موضعين احدهما انهم يوجبون الشهادتين وهم يوجبون الصلوات الطيبات والتسليم على النبي صلى الله
 عليه وآله وان كان لا تسع حوائج وتبنيته ولما على ذلك انه الاصل عدم الوجوب ولا تسامحه
 به وايضا لان الشهادتين ما يرد به المولى فلو كان ما ذكره واجبا لما انفرد به الواحد ومن الواحد
 غير معمول به فيما يوجب كلفه ولا في نصب النبوة يرفع عن اختصاص ابن مسعود وابنه بكونه
 لازم للامة بحيث لا يقبل من النبي صلى الله عليه وآله من غير طهارة نعم اذا كان نبيها جاز ان يفتي النبي
 بالامانة بهما في الواحد لا يقال في الشهادتين والمشتري بين الروايات متقول من طريق مسعدة وهو القدر الاول
 لانا نقول انما هو ان كل واحد منهما نقل وصح نقله فاختار المشرك طريق كل واحد من الروايات وطعن
 في الثاني ولا ريب في ان ما خذ من الشهادتين وقول الطيبات والسلام ليس من الفاظ الشهادتين
 فلا يقع عليه اسم الشهادتين ويجب ان يختص بما هي شهادة لا في اسم بعض الثبوت قد يطلق على كل واحد
 ذلك مجاز فلا يضر رتبة الوضع الثاني بتقديم السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين على الشهادتين
 فانما تسع حوائج ذلك وتكملة هذا الصلوة لان التسليم خروج عن الصلوة لقوله عليه السلام وعلى السلام
 التسليم ويلزمهم ان تكون الشهادتان خارجيتين عن الصلوة لانها واقعة بعد التسليم ولو قال انما
 يخرج من الصلوة السلام عليكم قلنا هذا الحكم لان اطلاق التسليم يتناول فعل السلام فاعتصموا برأيه
 صاحب الشيخ حكى ولا يرد قوله عليه السلام وعلى عباد الله الصالحين يتناول الحاضرين من المسلمين وغيرهم
 من صلوات الغائبين وقوله السلام عليكم يحتمل الحاضرين فلو كان المروج بالسلام على الحاضرين فخرجوا

من الصلوة كان السلام على الخاضعين وغيرهم اولى **وهو** يكاد ما قلناه ما روي عن اهل البيت من طرق متواترة
 على من يرد عليه السلام على من صلى الله عليه وسلم **وكانت** الله والى من صلى الله عليه وسلم **فاد** اقلت السلام على من صلى الله عليه وسلم
 الصالحين فقد اضرقت **وعن** ابي الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الركعتين الاولى والثانية
 جلت فيهما اقلت وانما جازي السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته **انصرف** هو في الصلاة
 اذا اقلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو الاضرب اما التسليم على النبي فانها واجبة
 في التشديدين **وبه** قال عطاء بن ابي معوية قال الشيخ هو ركن **وبه** قال احمد وقال الشافعي مستحبته في الاولى
 ركن من الصلوة في الاخير **والشيخ** في وجوبه ذلك واستحبها في الوضوءين **وبه** قال احمد لان النبي صلى الله
 عليه وآله لم يعط الا مائة كان النبي **سعد** بن سعد عتيبة ركنين فاد اقلت ذلك
 قدرت صلاتك لو قضيت صلاتك لما اردوه **عن** عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تقبل صلوة الا بغيره وبالصلوة على **ورواه** عن امر عن النبي صلى الله عليه وآله قال
 اذا صلى احدكم فليد اعمده ثم يصل على النبي ولا يقول عجله صلوة عليه **والشيخ** انما احدث
 انما اخرج الصلوة عليه من الوجوب او وجوبها في غير الصلوة **وبه** من الاول **وروي** عن الامام الملقب
 الوجوب ومن الثاني مخالفة الجماع لايقا اذ هذا كشي الى وجوبها في غير الصلوة **والشيخ** وقال
 النجاشي انما ذكره في الجماع **سواء** في وجوبها او في غيرها **وقال** في وجوبها ليعمل
 الاخر في قلنا يعمل على ان يكون ثم يجده الوجوب **لان** ما ذكرناه **زاي** انه يفتي الحديث الصحيح عنده
 فيكون الدوام اربع **وكان** الشام قد عمل على مخالفة او بعض مخالفت مع اخلافه السابقة التي من مخالفتها
 الصلوة عليه **ومن** طريق الاصحاب ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من صلى لم يصل
 على النبي ثم تركه عامدا فلا صلوة له **انما** قول الشيخ انه ركن فان من وجوبه **والشيخ** انما
 فهو وجوب وان عني فغيره **فلا** **مسألة** الصلوة على آله واجبة في التشديد وهو من عجل انما
وبه قال الشيخ من اخبر الشافعي واحد الروايتين عن احمد وقال الشافعي بسبب انما روي
 عجزه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في صلاته اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت
 على ابراهيم اذ كان محمد بن عبد الله بن عبد الله عليه السلام صلى الله عليه وسلم اصابه حديث جابر الجعفي
 عن ابو جعفر عليه السلام عن ابن مسعود ان انصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ولم يصل فيها على علي وعلمه **وقال** من قبل منه واقران الالهية في الحكم دليل الوجوب لما بينا من وجوب الصلوة

عليه **فروع** **الاول** من لم يحسن التشهد والصلواتين وجب التمام ولو صافى الوقت او غير ذلك بما
 ولو لم يقدر سقط عنه **الاشارة** لا يجزى بغير العربية ويجزى الترجمة لو لم يقدر على العلم بالعربية كما قلناه
الثالث الترتيب واجب ببدء بالتسادة بالوجدانية ثم بالنبوة ثم بالصلوة عليه ثم على آله **وليعكس**
 لم يجز وقفا على ما نقل من صاحب الشرح وقال الشافعي عجزه لحصول المعنى لا تسليم ان المراد هو المعنى
 كان وقال الشيخ ذكر من عجز عن المعنى لا يجب فيه الترتيب كخطبة وحب ما ذكره منع السادة ما به
 ذكر متعين اللفظ في الخطبة لان المأمور في الخطبة بما هي خطبة وليس كذلك موضع **الاشارة**
 ويستحب الجلوس في التشهد **سواء** كان في ذلك وقال ابو جعفر فيهما مقترنا وقال الشافعي وحده في
 الاثنان مقترنا **والشافعي** في التشهد **سواء** كان في ذلك وقال ابو جعفر فيهما مقترنا وقال الشافعي وحده في
 التسليم لما رواه ابن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وآله يجلس في وسط الصلوة و
 اخرها مستورا **وما** روى عن ابن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وآله اذا قعد في الصلوة جعل
 قدمه اليسرى تحت قدمه وساقه وفرض قدمه اليمنى **اللفظ** على اطلاقه **ومن** طريق اهل البيت
 عليهم السلام ما رواه حاد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام وزيد بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا
 قعدت في التشهد قالصورك يمينك بالارض وفتح يمينها ويسارها فله قدركم اليسرى على الارض
 وظهر قدركم اليمنى على الارض **والشيخ** في التشهد **والشيخ** في التشهد **والشيخ** في التشهد **والشيخ** في التشهد
 اياك والقدركم على قدركم فلا تشهد **والشيخ** في التشهد **والشيخ** في التشهد **والشيخ** في التشهد
 فهو النبي صلى الله عليه وآله ولعله رآه مرة **وليس** كذلك ما رواه ابن مسعود وما قاله ابن الزبير
 بانه لا يقال كان يفعل الامع الاستمرار او الكثرة **مسألة** ومن السنة وضع يده على خذبيه
 بسبب طهارة الاصابع مضمومة قاله في السجود وهو من عجل انما وقال احمد كما قلناه في اليسرى وفي
 اليمنى كذلك لكن بعد تقصير اليمنى واختلقت الروايات بين يدي اصحابنا **والشافعي** وقال
 محققهم بالخبر فيها انما رواه ابو داود باسناده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا
 قعد يده وضع يده اليمنى على خذله اليمنى **والشيخ** في التشهد **والشيخ** في التشهد **والشيخ** في التشهد
 من طريق الاصحاب ما رواه **مسألة** يستحب للامام ان يسلم من خلفه الشهادتين **قاله**
 الشيخ **والشيخ** في التشهد **والشيخ** في التشهد **والشيخ** في التشهد **والشيخ** في التشهد
 فلا كان في اخر مشهده رفع صوت حتى سمعوا فلا انصرف قلت كذا يعني للامام ان يسلم شهادته

من خلقه قال نعم ورواه حنفي بن الحنفري عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان يسمع من خلقه
 الشكر والحمد في الدنيا وفي الآخرة فمكة القبر من الموتى بين الاصحاب وقبائل الامم والسنن اختلفوا ولا
 يتفقون على انه عليه وآله لا يكون بحجره وليس بحجره لاننا لانسلم انه لا يكون بحجره واما ما قيل في قوله تعالى فمكة القبر
 الذي لا تقبل الا لانه اخبار من سمعه وليس على من لا سمع من السموم ولا يستلزم القدم بل هو من ان يكون
 داما لانه لم يرد في خبره في ان يكون تارة ويخفى اخرى ويدل على الجواز ما رواه علي بن يقطين قال سالت
 ابا الحسن الماضي عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام في القول في الذكر والسموم والسموم قال لا بأس
 وان شاء الله تعالى **مسألة** والسموم في الشجر والحجر ما كان ما ورد به الشرع او لم يكن للدينا ولا لغيره
 ما لم يكن مظلوما لغيرها وقيل لا يوصف بحجر ما ورد به الشرع كالحجر في الحج ولا يحجر بماله غير الله تعالى
 ما يقصد به ملاذ الدنيا كالحجر في النار والدار القبر فلو كان عليه السلام ان صلوات الله عليه لا يصلح فيها
 شي من كلام الله تعالى في التسميم والتكبير وقراءة القرآن كما ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه
 قال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في حديثه سلم باسناد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه
 يقول بعد من الشاة ما شاء وما أحب وفي حديث اخرى انه اذا شهد احدكم فليعز من رابع ثم يقول
 لنفسه بما يري الله ولا تخف في حديثه مع ورواه هذه الاخبار ومن طريق اهل البيت عليهم السلام ما رواه
 بكر بن حبيب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في حديثي اولى الشجرة والنفوت قال قل يا حسن ما علمت
 قال لم يكن سقنا اهل البيت ومن معاوية بن عمار قال لا يعبده الله عليه السلام جلوسا افتتح الصلاة
 في جماعة واحدة فليقرأ القرآن وكانت تلقوه اكثر من عايله وعايله وكان دعاء اكثر من تلقوه
 ابا افضل قال لا يلهي فيه فضل قلت فقلت ان كل من قال لا دعاء افضل انما سمعت قول الله تعالى في الحج
 استجب لهم ان الذين يشكركون من عباده في سيدخلون جنتهم والذين هم في الله العباد هم
 والله افضل **مسألة** وافضل التمسك بما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا جعفر
 في الثانية فقل بسم الله والحمد لله وخير الاسماء الله اسم الله لا اله الا الله وحده لا شريك له وان
 محمد عبده ورسوله ارسله بالحق نبيا ونذيرا بين يدي الساعة وشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 ان محمد عبده ورسوله ارسله بالحق نبيا ونذيرا بين يدي الساعة وشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 او ثلاثا ثم يقول فاذا جئت في الرابعة قلت بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء الله اسم الله
 لا اله الا الله وحده لا شريك له وشهد ان محمد عبده ورسوله ارسله بالحق نبيا ونذيرا بين يدي

وبالله

شاهد

الله اسم الله لا اله الا الله وحده لا شريك له وشهد ان محمد عبده ورسوله ارسله بالحق نبيا ونذيرا بين يدي الساعة وشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 لا شريك له وشهد ان محمد عبده ورسوله ارسله بالحق نبيا ونذيرا بين يدي الساعة وشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الساعة اثنية لا يرب فيها وان الله بعد من في القبر اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد و
 آل محمد وسلم على محمد وآل محمد وترحم على محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابيهم وآل
 ابراهيم آلهم محمد اللهم صل على محمد وآل محمد وامنن على الجنة وعافق من النار قل السلام
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على النبياء الله ورسوله السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين وفي رواية احمد بن يوسف بن عمار عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال قلت هذا
 فقد خرجت من الصلوة وفي رواية اخرى عنه ثم سلم وقد روي في هذه الرواية زيادة ان يقول لا بأس
 بكوني من عباد الله فان الله احسن علي كل حال والثناء على هذه ليس الا بما دل على استحباب الدعاء و
 يقتضيه ما دل على الصلوة **مسألة** اذا قام من التمسك الاول لم يقم بالتكبير واقتصر على قول الله
 في الزم واقعد وقال المفيد يقوم الاثنية بالتكبير لانه تكبير الصلوات الخمس وهو في غير
 شعبين تكبر خمس للافتتاح وخمس للوقوف وبما في الوقوف والتكبير فلو قام بالتكبير في الوقوف فزاد
 اربعاً والدليل على ان كل تكبيرة تكبر اماراه معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال التكبير في صلوة الفجر
 في الخمس خمس وتسعون تكبيرة للوقوف خمس وبارك في الصباح الزينة قال لا بأس بالوقوف
 على سلم خمس وتسعون تكبيرة في اليوم واليلة للصلوات منها تكبير الوقوف ويدل على ان التكبير
 الاثنية لا يستدعي تكبيرا ما روي عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالوقوف في الركعتين
 الاولى تسع وتسعون ثم قلت فقل بسم الله وقوة اقم واقعد ثم انما التكبير المفيد بالذلة لا يضر ما قاله
مسألة التسليم واجب للصلوة والا خلا فيه خلا مبطل لها لا مهورا وروى في ابن ابي عمير
 وعلم الهدى وفيما يقرأ في الشفاعة في الصلوة وقال الشيخان هو مسنون وقال ابو بصير
 ليس التسليم من الصلوة ولا تسبعا الفرج به بل الفرج من الصلوة بكل صنف لها سواء كان من فعل
 الصلوة والتسليم للحدث او لم يمسح فله كما لو جاءه طلوع الشمس وحدث التسليم الما ويمكن من استعماله
 لنا على وجوب فعل الوقوف في التسليم عليه وآله وبما نظره واقتضاه في الفرج من الصلوة عليه وفعله
 عليه السلام هذا من الاصل المطلق فيكون بياناً له اهل الصلاة والتسليم ولم ينقل عن احد من الفرج من الصلوة

غيره ويقول عليكم عزمها الكبير وتعليقها التمدد لا يقال كون التحليل التمدد لا يستلزم انحصار التحليل فيه
بذلك ان يكون به وغيره لا يقول الظاهر انه قد حصل التحليل فيه كانه مصدر وحرف انما التمدد مشتق من
لا تحليل ايضاً فيهما ولا في التمدد وهو خبر عن التحليل فيكون مساوياً او اتم من حيث انما قلنا في التحليل
غيره كان التمدد اتم من غيره ولا في التحليل لا كان مفرداً كان هو المتدافعون الذي مدد عليه انه
تحليل للصلوات صدق عليه التمدد ثم يبرز على قوله يخرج من الصلوة لا ما فيها او وقع في حدث
في الصلوة لانه قبل الحدث اما ان يخرج من الصلوة او لا يخرج ويلزم من الاول الخروج غير منقطع وهو
خلاف له فيه ومن الثاني وقع الحدث في الصلوة بقدر ان يحدث اما قبل الشافعي او بعده فغير مستبعد
ونظيره يدينه لا ينفى بالكون ما ينظر الصلوة بالاحوال بعد اتمامها وغير منع من انما الصلوة بمرور
سهاً وسبباً فيكون ذلك والاصحاب يثبتون من قال اخر الصلوة الصلوة على النبي ومبايعته يخرج من الصلوة
واوحد بعد ذلك شرط صلواته وقبل ذلك شرط وهو ظاهر حكم التمدد ومنه ما وجب في الصلوة
عليها وعلى عباد الله الصالحين وجعله اخر الصلوة ونشأ الاحتجاب الذي قوله السلام عليكم ورحمة
وهو الشيعي فأنهم من اوجب قول السلام عليكم ورحمة الله وجعله متعيناً للخروج من الصلوة وهو
مذهب علم الهدى واولي الصلاح والذي رآه غيره لا يخرج من الصلوة الا باحد التسليمين اما السلام
عليك او السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين وبما يهابد اكد خارجاً عن الصلوة وكان اخر متدبراً
والذي دل على ان كل واحد منهما كاف في الخروج من الصلوة في عليهما وتعليقها التسليم وهو وقع
على كل منهما وتوابع ذلك روايات عن اهل البيت عليهم السلام منها رواية لم يصححها ابو عبد الله
عليهما السلام قال اذ كنت انا فاما التسليم ان يلم على النبي ويقول السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين
فاذا قلت ذلك فقد انقضت الصلوة ثم تؤذن القوم وانت مستقبل القبلة فتقول السلام عليكم
فان قيل لم يرد من الاقتصار في الخروج على ما يسيئ تسليم الخروج بقوله السلام عليكم ايها النبي ورحمة
وبركاته قلت السلام على النبي من جملة اذكار الصلوة فلا يخرج به ويجزى مجرد الدعاء والثناء
على الله سبحانه ويدل على ذلك روايات منها رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
عن ابي عبد الله عليه السلام انما اذنت خلفي فقلت وانا جالس التسليم عليك ايها النبي
ورحمة الله وبركاته انصرف وهو قال لا ولكن اذا قلت السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين
فيما انصرف ومن الحديث قال السلام ابو عبد الله عليه السلام كل اذنت الله والنبي فهو من

الصلوات

الصلوات فاذا قلت السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين فقد انصرفت واما انه لو لم يقل ذلك
وقال السلام عليكم ورحمة الله كان خروجاً جازياً عليه اجماع علماء الاسلام كافة لا يختلفون فيه
واما الاختلاف في تعيينه الخروج وتوابع ما ذكرناه خروج عن اجماع اهل البيت كافة لا يختلفون فيه
بقوله السلام عليكم وانا بعد الشافعي لا استدل ذلك والمتقدمون اهل البيت ما ذكرناه وقد صرح
الشيخ بما ذكرناه في التمدد قاله قال الصدوق قال السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين في التسليم
فقد انقضت صلواته فان قال بعد ذلك السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جاز وان لم يقل جازاً ايضاً ولو
قبل الصلوة بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج الا بقوله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على هذا
دل على ان قوله عليه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وهو يصدر عن علي بن ابي طالب في الصلوة مداهمة
به الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا بد من ان التسليم كله سنة لا يخرج من الصلوة
بالصلوة على النبي كما يثبت صلوة النبي في قوله لا بد من ان التسليم كله سنة لا يخرج من الصلوة وكذا
من زاد في الصلوة ما فيها او عارداً وهو خلاف القول لانه عارداً ما صورته فان اقتصروا على التسليم فيها
وعلى عباد الله الصالحين فالاصح ان يفي بها على صورتها المتقدمة عن آل الرسول ولو نزلها او
كسها لم يخرج من الصلوة ولو فعله عارداً كان في الصلوة فيشرع في التسليم عليها ورحمة الله
فان يخرج ان يقول السلام عليكم ويصبر قال الشافعي ولا يوافق الصلاح الغرض ان يقول السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته قال ابن بابويه وابن ابي عمير وابن الجوزي في مختصرهم الاخيرين قال يقول السلام
عليكم فان قال رحمة الله وبركاته كان حسن انما رآه بعد اسناده عن علي بن ابي طالب له كان يسلم
بينه وماله السلام عليكم السلام عليكم ومن وجوه اهل البيت عليهم السلام ما رآه ابن ابي عمير في جامعته
صلواته بن ابي عمير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن تسليم الامام وهو مستقبل القبلة قال يقول
السلام عليكم ومارواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تؤذن القوم وانت مستقبل
القبلة فيقول السلام عليكم وكذا اذا كنت وحدك فيصلي ان كان بدا بالسلام عليها وعلى عباد الله الصالحين
كان التسليم الاخر مستحباً في به باحسن ما قيل في التسليم عليها اخرا هذا القبط وكان قوله
ورحمة الله وبركاته مستحباً الى من شاءه ولو قال السلام عليكم ناوياً في الخروج فلا يشبهه انه يجزى به
قال الشافعي انما يقع عليه اسم التسليم فيكون جازياً ولا ينافي ذلك ورد القرآن بصورة ما تكون في حوزة
ولو لم يكن له جازاً خلاف القول وخلاف تخية القرآن وقال الشافعي يخرج من الصلوة المعنى فيصل التا

قال لا تفتنوا في صلواتكم فان اصلها للفقير وجوابه منع الرواية تصدق عبد الله بن سلام في الالتفات في كل وقت
 بكلمة وقد يكون وجهه والافتقار لا يخلو ولا يخلو من الالتفات وجهه لا يخرج من مقتضى الالتفات
 الالتفات بكلمة وهو هذا الذي يمكن ان يكون واجبه عليه بن سلام في الالتفات بكلمة ويدل على ذلك ما
 روى زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال الالتفات قطع الصلوة اذا كان بكلمة **سبح** وبكلمة
 السجود والتمني والعبث والتمني والعبث في وقعة الاصابع عليه في الالتفات في وقت السجود
 والتمني والعبث استأخر في الصلوة وتغير طيبها المشرقة وما روى في وقت السجود عليه السلام
 قال لا تفتنوا في صلواتكم لانكم قد اصابكم وقت غشوى وروى انه عليه السلام كان يخذل الغمام في وقته
 وهو يصلي **ويروى** ما روى جعفر بن محمد عن عبد الله بن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال يروي ما روى بشير بن زيد والرافعة بن زيد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الشيطان ولا يملكه وفيه شعارا ربه الامتناع مع الامكان وان احتجاب بالافتقار الى الصلوة بعد
 ينعم من الغرض شاعرا **ويروى** ابو بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا
 انكم بين يدي الله فان كنتم امة فاعلموا ان الله لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 والله لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 بآخرة لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 للبقاء لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 خلافة جده **ويروى** جعفر بن محمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 لغير الله ان الله اذا ردت ان احب قال لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 قال لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 وبكلمة التلاوة يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 صلى الله عليه وآله قال لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 قال لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 يروى ذلك الرواية **مسألة** يجوز للصلي في غير اماكن غير اماكن الصلاة ويصلي على قبة وارض عليه

الاعطس

اذا اعطس لانه مساحات تلت وتكره على نفسه **ويروى** جعفر بن محمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 وانما في الصلوة قال لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 عن جعفر بن محمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عليكم السلام لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 في الله وبغيره اذ كان معه بوجبه لفظا واشارة وفيه ان يسود ما خرجت الى الجبهة وبعضها
 يسلم على بعض ثم عدت وسلمت على رسول الله صلى الله عليه وآله فمروا وقالوا ان ما حدث الله الانبياء
 في الصلوة وقالوا ان ما حدث الله الانبياء في الصلوة وقالوا ان ما حدث الله الانبياء في الصلوة
 سلطانا وراثة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال يروى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في غير ما يروى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 رسول الله صلى الله عليه وآله في غير ما يروى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ابو جعفر وهو في الصلوة فقلت السلام عليكم فقال السلام عليكم ذلك كذا سمعت منك فلما
 انقرب قلت له ارد السلام وهو في الصلوة قال لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 في اول اطلاق حال الصلوة لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 عليكم السلام ليس فيها شيء من ذلك الا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 للفظ ولا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 رد السلام يكون رد افعاله الله افعاله الله افعاله الله افعاله الله افعاله الله افعاله الله افعاله الله
 ولا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق لا يفتنكم الا بخلق
 وانما هذا لما في رواية جعفر بن محمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وانت في الصلوة فمروا عليه فمروا عليك ومن نفسك ولا ترفع صوتك وفي رواية عن جعفر بن محمد
 منه قال يروى عليه فمروا عليه فمروا عليك ومن نفسك ولا ترفع صوتك وفي رواية عن جعفر بن محمد
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
مسألة يجوز للصلي في غير اماكن غير اماكن الصلاة ويصلي على قبة وارض عليه

والاصح ان القرآن يقصد الخطا بغيره لا يخرج عن كونه قرآنا اذا قصد القرآن فان الامر بكتابنا في
 لان من دعا بغيره من القرآن والبر من دعا بغيره وبيده ذلك ما روى عبد بن زياد عن
 ابو عبد الله عليه السلام انه عن ذكر السجدة من الكتاب يدعوا بها في الصلوة مثل قول هو الله احد
 فقالوا انك تدعوا بها فلا بأس **مسئلة** لا يقطع الصلوة رعا في لا في روعة الزمان
 الزمان وان صلوة سالم يفعل ما ينال في الصلوة وهو قول الاصحاب لا يثبت ان ذلك ليس بواجب
 للطهارة والاداء من مصلحة الصلوة فلا يسلطها ويؤيده ما رواه محمد بن مسلم عن ابو جعفر
 عليه السلام سألته عن الرجل يأخذ النقي في الصلاة كيف يصنع قال **مسئلة** لا يقطع الصلوة
 ويعود في صلوة وان تكلم فليعد الصلوة وليس عليه وضوء وفي رواية اخرى عن ابو جعفر
 عليه السلام قال لا يقطع الصلوة الا رعا في الارض فادروا من ما استطعتم وحيث اذرت
 فان تحت حملت الاعادة على الاصحاب **مسئلة** قال الشيخ اذا قرأ المصلي اية من رحمة استجب
 ان يسأله او اية عزاء يستعاذ منها ويرى قال الشيخ في وكرة الحقيقة ذلك لا موضع
 قراءة لما رواه عن حذيفة النعمان قال صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله فقرأ
 سورة البقرة فقامت راية رحمة لاسأله او اية عزاء الاستعاذ منها ثم قال ان عزاء
 النسا وفعل مثل ذلك في اجار اهل البيت ما ياتله **مسئلة** حكم المارة في الصلوة حكم الرجل
 لكن لا يجوز عليها ولا اذان ولا اقامة فان اذنت واقامت حافظت فيهما ويستطيع الصناد
 ما رواه زرارة قال اذا قامت المارة في الصلوة سمعت بين قريبي ولا تخرج بينهما وتقيم بينهما
 الى جدرها كان ثوبها فاذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على خديها اذا استطاعت
 كثيرا فاذا جلست فعلى البتية كما يقعد الرجل فاذا سقطت السجود بدأت بالسجود والركعتين
 قبل الدين ثم تتعدا عليه بالارض فاذا كانت في جلوسها وضعت يديها فوق ركبتيها فاذا
 نهضت اسلمت اسناده لا ترفع خديها أولا وفي رواية ابن ابي عمير عن ابو عبد الله عليه السلام
 قال **مسئلة** انما سمعت المارة تسلمت ولما سمعت **مسئلة** سجدة الشكر مستحبة عقيب المرائض
 وعند جدد التيم ودفع التيم قاله الشيخ في الخلافة هو قول الاصحاب وبر قال الشيخ في وقال
 المالك في وكرة حذيفة رواية ان احدهما يكون والثانية ليست مشروعة لما على غيرها
 ما رواه ابو بكر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا جاءه شيء يسره خراجا وكرا

عنه

عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله فاطل فسالته فقال ما كنت جريلا فقال من صلي
 عليك مرة صلى الله عليه عشر خربت شكر الله وسجد على علي لم شكر الله فلو كان ما وجد واذ الشكر
 وسجدوا كمالا للبعث فتح الهامة وقيل سبلة ومعلوم هذه الامور يدعون بارحمتها في كل شئ
 فلو اصابنا من هذه الامور القصد وموضع التسليم والشكر على التوفيق لا دام العبادة ويؤيد ذلك
 ما رواه عن عراقي اهل البيت عليهم السلام منه رواية مران عن ابو عبد الله عليه السلام قال سجدة الشكر
 واجبة على كل مسلم تم بها صلواتك وزحى بها ذنوبك ونجى الملكة منك فان العبد اذا صلى ثم سجد
 سجدة الشكر فتح الرب تعالى الجواب بين الملكة وبين العبد وعن احمد بن عمار قال ذكرت لابي عبد الله
 عليه السلام وكنت في موضع لا ارا احد فالتفت فوجدت بالارض واذ كنت في ملا من الناس فسمع يد على
 اسفل بطني فاحس بظروني ولكن نواصاته فان ذلك احب واستحب فيها التقير وهو ان
 يلمس خده لايمن بالارض ثم خذه الايسر وهو مذهب عليا ولم يقبله احد من الجمهور لئلا يفتخر
 وضعت هذا القول ففهم من يدرك الرب والتقير في كل شئ ولا يكون مراد الله سبحانه ويؤيد ذلك
 ما رواه احمد بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان موسى بن عمران اذا صلى لم يقبل حتى يلمس
 خده الايمن بالارض وخده الايسر بالارض قال احمد بن عمار سمعت من صنع ذلك قال يجوز برستان يعني من
 ابن جعفر في الخبر في جوف الليل وان شئت الرواية فيها انها لا تجزى وحصل ما يتصوره الانسان من الاضحية
 وهو ريات ليست مرضية لاسناد كلها اذ هي حسنة ليست متبعة للفقهاء واما ما رواه احمد بن
 حنبل كونه اذ دعا وامر اياه سعد بن سعد الاشجعي عن الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن سجدة
 الشكر فقال لا تجزى سجدة الشكر فقلت ان احدا منا يسجدون بعد الرقعة سجدة واحدة ويقولون هي
 سجدة الشكر قالوا الشكر اذا اسم الله على هدفة ان يقول سجدة الذي يحرقنا هذا ما كانه ثم من
 وان الذي يتنقلون ولقد رتب العالمين وليس منا في الاقل لانه جعل الاختصاص في سجدة
 سجدة الشكر لما يكون عند جمعة التيم لانه الشكر اعز من التيم لانه الشكر عقيب الرقعة غير مراد
 ليس ما ذكره من الامور انما هو ان يسجدوا بكون ذلك القول له سجدة ولانه اذا كان السجود
 شكر الله في العلم ان الانسان لا يتكلم من غير سجدة من الله ولو لم يكن الا تكلم من النفس وروى
 لذلك قوم الذين وتمام الحجة قال الشيخ وليس في سجدة الشكر كبير الاحتياج ولا كبير الجود والاعتد
 ولا شام وقال الميرزا في سجدة الشكر في راس من السجود ولعله يشبه سجدة التلاوة وقال الشيخ

وبان النبي صلى الله عليه وآله كان يخطب في الأذان فيقول بغير ما يقرأه من القرآن فيقول فيقول
 على ما يقرأه من القرآن من الأذان فيقول بغير ما يقرأه من القرآن فيقول فيقول
 لا ما رزقك **فريق** قال الشيخ إذا فقدت الجمعة فخرج وقفا وإمام الجماعة وبعه قال مالك وقال
 الشافعي يقرأ الوقت شرط فإذا خرج منها طمأنا وقال أبو حنيفة بطل ما إذا وجب تحقق الاستكمال
 للشرائط فيجب إتمامها **مسألة** تسقط الجمعة بالفرات وتختفي الوضيفة ظهر أنها جازية أحدها
 وصيغة الوقت ما هو عند الجمعة وليس له إسقاطها بغيرها وقال أبو حنيفة في وقت الظهر ويسقط
 بالجمعة لقوله عليه السلام في وقت الظهر من تركه لا تسبى هو عام فيقول يوم الجمعة كغيره وقال
 غير من الحسن الشيباني الذي هو عليه السلام في إسقاطه بالظهر والشافعي في القولين أن الله ما مور
 بالجمعة متى عن الظهر فيكون النقص عنه وضاع وقوله عليه السلام الله كتب عليكم الجمعة فريضة واجبة
 للدين العتقة وظاهر الوجوب على التقديرين **المبحث الثاني** مع الغزوات يصلح إتمامها بنية الله
 أن كان وقت الظهر إتماما من خرج الوقت صلى العتقة بنية القضاء عن الظهر لأن مع الغزوات تسقط الجمعة
 وتجوز إتمامها تسعة وقت الظهر ويمكن أن تكون الجمعة مع قبالة فيكون الغائب بعد فوات الجمعة
 هو الظهر لا تغل الوجوب إليه وقوله في الأصل ويتحقق لها بريد وصيغة الوقت بالجمعة **مسألة**
 ولو لم يرد ركعة للظن بحداد ركعة الصلوة فقد أدركت الجمعة وكذا لو أدركت ركعة أو أدركت الإمام ركعة
 في الثانية قاله الشيخ وعلم الحديث به قال الشافعي واحد وشرط في الثانية والاستصحاب أدركت ركعة
 الركوع في الثانية وقال أبو حنيفة لو أدركت معه للبر منها ولو لم يجز التسليم بعد هذه التسليم لأن يجوز
 التسليم بعده الأحكام الصلوة وأخرج عن الأئمة ليس بقوله عليه السلام ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فصلوا وبما
 روى بعض الأئمة من أدرك الإمام جالسا قبل التسليم فقد أدرك الصلوة قاله مالك وروى عن النبي صلى
 عليه وآله أنه قال سمعوا أدركت ركعة من الجمعة مع الإمام فقد أدركها ومن أدرك ما دونها صلى بها
 ومن طرأ لا يجاب ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته عن من لم يرد له للظن يوم
 الجمعة فقال صلى ركعتين فإن فاتته الصلوة طمأنينة ركعة لم يصل بها وروى الفضل بن عبد الملك
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام في ركعة فقد أدركت الجمعة فإن فاتته فصل من دعا واستد الشيوخ في أدركه في
 الثانية أن ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قال في أدركت ركعة من الجمعة قبل أن يكبر الإمام
 ركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة وروى محمد بن مسلم أنه سمع عليه السلام قال لا تقبل الركعة

أنت في ركعة غير تمام الإمام ولما رواه عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله
 وقد ركب ركعتين وركعتين قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت الركعة فإن رفع الإمام رأسه قبل أن يركع
 فقد أدركت ركعة ومثله روى سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يسبى ما ركعتان للركعتين
 على أدركت نصف ركعة قد أدركت ركعة الركوع وما ذكره كحفة بعيدة وأما ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام
 ثم استكمل الركعة قبل ما يأتى وهو ركعة ركعتين من الركعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله
 العبد والإمام ركعتين فقلت أنكرت شيئا إليه رفع رأسه قبل أن تدرك ركعة وأركع فإذا رفع رأسه فاجتهد
 مكانك فإن قام فلو لم يصف وان جلس فاجلس مكانك فإذا قام فلو لم يصف هذا صحيح بما قلناه
 ناقص بقوله ما قاله واللوالب من مسائلنا في وجوه أحدها أن روايته أصلها واحد وهو محمد بن
 مسلم وما ذكرناه غير مروي عن طريقنا في كتاب الصلاة على ما قلناه وهو مائة الأيمان وهذا هو
 قولنا على الاستصحاب والثالث أنه التكبير لصريح وجبات الركوع فلا يكون فغاية أثر في فوات الأوقات
 وحكم من جاز وبنيته على نفي الاعتداد بها في الفضيلة لأن الأثر ما بعد هذا الوقت لا يشرط وطاوع
 تجزئ عليه ولو أحسن أو سنها **مسألة** السلطان العادل لا يؤايبه شرط وجوب الجمعة وهو قول
 عليا وقال أبو حنيفة بشرط وجود الإمام وإن كان جاز للقول عليه السلام فمن تركها في حياته أو بعده
 وله إمام عادل أو جاز فلا جمع الله شمله ولأن السلطان يسوي بين الناس في إتمام الصلاة فيفوت
 بعضها وقال الشافعي لا يشرط لأن عليا عليه السلام صلى على الناس المريد وعثمان محصورا وانما عبادته
 بدينه فلا يقتصر إقامتها إلى السلطان كالحج والعمرة في مقامين **أحدهما** أو اشتراط الإمام أو
 تأييده والصا دمه مع الشافعي ومعه قد ناقض النبي صلى الله عليه وآله ذلك كان بعين لأمارة الجمعة وكذا الخطا
 معه يعين نقصانها فكما لا يصح أن يصب الإنسان نفسه فأيضا من دون الإمام كذا إمامة الجمعة وليس عليه
 قياسا ما يستدل به القول المستمر في الإحصاء على أنه حق الإجماع ويجوز ذلك ما روى عن أهل البيت عليهم
 من طريق سهل بن عبد الله بن مسعود قال لا يجب الجمعة على أهل من سبعة الإمام وأما من مدعى عليه وشكها
 ومن يعزب الحديث من يدعي الإمام وجوب الشافعي على إمامنا عليا كان هذا الإمام فلا يقتضيه إذن غيره و
 على الوجهين أن حداد كان محصورا كان غيره أو مع غيره أو مع غيره الإجماع ولا حكاية فضل ومن
 الصلح أن يكون من اذن وإما في اسمه على الوجه في الظاهر لا يقتضي الإجماع بخلاف الجمعة فكانت الجمعة
 كاقامة الحدود **المبحث الثاني** اشتراط عدالة السلطان وهو الذي إذا اختلفوا في خلافه لا يفتقر

وموضع الظاهر الاجماع منقطة التراجع ومنازل العتق غالباً ولكل جسم مادة الفرج وقسم تأثر الاستئناف و
 ان يستمر الامم السلطان ثم العتق الذي باعته وقتت نياية الامم في الجملة على اذن الامم وجب ما لمسته
 اذا انقاسق ليسر الى اعادة طبعه وميلج هو مشه الى مواقع الصلحة فلا يفتقر جسم مادة الفرج على الوجه
 الصواب لم يكن العادل فان الفاسق لا يكون له اهلوية الاستجابة لا يقاوم لولم مادة كونه
 لما اعتقدت الجملة فدايع عدمه لا يفتقر الصلحة في الموضوعين وقد اخرتم ذلك اذا امكنت الخطبة لا يجيب
 بل ان الشجب لا يورث اذ لا يورث على امتداد ولا يحصل الاجماع المستلزم للعتق الا اذا ورا والطوبى هذا صكر
 ابو حنيفة من الاكفاء بل يابى مع الحديث او لا ثم منع دلالة على موضع التراجع لفتنه من تركها يجوز الحما
 واستحقاقا بعبثا واجب لا يتركها مع الجابر ولا العادل استحقاقا بل يستحق الاجماع فيها وعند ما
 مع وجود السلطان ولو كان جازيا اذا كان امام الجماعة عدلا على مسنينة من منع اعادة الفاسق فلا
 يفتقر الوجود وليس الوجود المسمى على وصف معين بوجه مطلقا **مسئلة** العدد شرطه في
 انعقاد الجملة عليه اجماع العدلى او في كل اقله رايان احدى ماسبعة وهو اختيار الشيخ والافرى حجة
 وهو اختيار المفيد وعلم الحديث وان لم يفتل واكثر الاصحاب وقال الشافعي واحمد اقله اربعون **مسئلة**
 روى عن جابر بنت السنة في كل اربعين جمعة وقال ابو حنيفة يفتقد باربعة الامم احد هـ
 لقوله عليه السلام الجماعة واجبة على كل مسلم في جماعة اقل الجماعة ثلثة ولم ينقل اصحاب مالك عنه تقديره
مسئلة الاجتماع معتبر بعتين جميع لوقوع بين اثنين نزاع كان عند هاشا هذان ويكون رايها
 ولو قيل فيبقى بالاندم مع الامام قلنا تقدمه بعد عليه الاطلاع على عقد داهم ولان الامر السقي
 الى الجملة بصيغة الجمع وان اختلفت ثلثة وكا كان الامام خارجا عن الجمع المستلزم فذكر المؤذن الذي
 الذي السور مشروط بتدليه يكون الجمع خمسة وخمسة الشافعي صيغة الجواز لا يغيره امر سنة النبي
 صلى الله عليه وآله ولانه لا يميز من كون الجملة في الاربعين الا يكون في غير الاربعين ولانه النبي صلى الله
 عليه وآله جميع في اثنى عشرة جمعة وكذا جميع مصعب بن عمير في يوم النبي صلى الله عليه وآله وجمعة الرفض
 دالة على قولنا لا للجمعة غير الامام عند هـ يكون غير المؤذن فيكون خمسة والسبعة رواية
 محمد بن مسلم عن ابو حنيفة عليه السلام قال يجب الجماعة على سبعة ولا يجب على اقل منهم والاخرى رواية
 قال كان ابو حنيفة عليه السلام يقول لا تكمل الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على اقل من خمسة رهط الامام
 واربعة وشك روى ابن ابي عمير عن ابو عبد الله عليه السلام وصفون عز منصور عن ابو عبد الله

ابو عبد الله

مؤذن

عليه السلام قال سمعنا جمع القدم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زاد وان كانوا اقل من خمسة فلا جمعة ونحن
 نرى في بعض الوجوه مع الخطب لانهما اكثر ودودة واحدة مطابقة لثلاثة الفرائز ولو قالوا بخلاف خمسة لا يستحق
 الوجود بل هو الحق بل هو ان يفتقر الى اربعة الوجوب ورواية محمد بن مسلم يفتقر سقوط الوجوب من اقل عدد هم
 من سبعة فكانت او على موضع التراجع ان اذكركه وان كان مرجح لكن روايات الله على الجواز ومع الجواز يجب
 لقوله تعالى فاستمعوا الى اذكري الله فلو عمل بر واية محمد بن مسلم ان تقييد الامر بالطاق المتيقن بغير الواحد والاربع
 القول بالانذار التي اخبر بها على انه لا يمكن العمل بر واية محمد بن مسلم لا تفضل السبعة عن ليس حتموهم شرطه
 اعتبارا **مسئلة** فاعلم فانفق العدد العشر اتم جمعة لاظهار وهو احد احوال الشافعي ولا ابو حنيفة ان كان يجد
 ماصلى ركعتها جمعة وان كان غير ذلك انما يظهر ان التصلية انعقدت فوجب الاداء لمحقق شرط
 الوجوب واستمر الا لا سلامه متى اتمصل **مسئلة** الخطبان شرطان في انعقاد الجمعة وهو قولنا اجماع و
 قاله الحسن العسكري بجمعة بغير خطبة وقال ابو حنيفة غير الخطبة الواحدة ما روى ابن النبي صلى الله عليه وآله
 ان مصعب بن عمير ان اجمع من قبله واذهم بثلثة ركعتين ومروى عن عثمان بن عفان خطبة او جمعة
 ولم يفسر الخطبة ثم اخرج عليه فقال انكم اليام فقال اخرج منكم اليام على اقل من اربعة ركعات ما روى ان
 لهذا الكلام معناه وسياكم خطبة من بعد واستغفر الله العظيم لم يركم وزل فصل في قال الشافعي لا بد من
 خطبتين كائنا ما هما وعليه اكثر اهل العلم ان النبي صلى الله عليه وآله خطب خطبتين استلام الامم الطلاق
 فتكون بيان احوال الوجوب والجمعة ان الخطبة بعد على قاعدة واحدة والواحدة على فعلها ويكون اجماعا
 ومن احوال الاصحاب اربعة الركعات في جماعة عن داود بن الحصين عن ابو الحسن عن ابو عبد الله عليه السلام
 قال سمعنا لاجمة لا خطبة وانما جعلت ركعتين مكان الخطبتين وروى ابو بصير فيخرج بالاجماع ويقع النبي
 صلى الله عليه وآله والجمعة وبارواه محمد بن مسلم عن احمد بن حنبل في السكينة انما يسلمون اذا امكن من خطبة
 وجمعة ابو حنيفة صيغة لان قوله فان ليس بجمعة في مقابلة فعل النبي صلى الله عليه وآله والصحابة ولانه يمكن
 ان يكون ذلك مفرد ركعتين ولا يميز من خمسة مع عدم حصوله اجمع والله **مسئلة** قال الشيخ لا بد من ثلثة
 الخطبة على جملة وثلاثة ركعات والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والواحدة وقراءة سورة خفيفة من الفرائز وبه قال الشافعي
 وقاله الحديث في الصالح جرد الله ويجزى عليه وينتد الجوز بالثلاثة ويوجب الخطبة الفرائز ثم يفتقر
 الزيادة المفرد والاستغفار والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والجمعة السبعين وقال ابو حنيفة يجوز وفوق الجواز الله
 اوانه اكبر واجبات الله اولاً ان الله وقال محمد بن الحسن لا بد من اربع ركعات على اقل من ثلثة ركعات

الذي لم يثبت من اولها فخره فاما ذلك **مسئلة** لو حضر من سقطت عنه وجبت عليه عند الصلوة
 والمجوز والاراة واختلاف الفقهاء في انعقادها بالعبد والمساوق لو حضر فقالت الشيخ فتعقد بها اذا
 تم العدد وفيه قال ابو حنيفة وقال في المسبوق لا تتعقد بها ولا يجب وفيه قال الشافعي انما زاد على
 اعتبار العدد مطلق فيقول العبد والمساوق اطلاقه لانها من قطع عنهم الجمعة فتعقد بها لعدم المانع
 اخرج المانعون بانها ليس من اهل فرض الجمعة فلا تتعقد بها كالتعيين ولان الجمعة انما تتعقد بها
 بعد اخرجها وان الجمعة لو انعقدت بعد الاعتقاد بالعبد والمساوق من انما زاد على العبد ليس من اهل
 فرض الجمعة فاما مسلم يكن في حضورهما المانع حضورهما فلا تسلم وليس كذلك التعيين لعدم الوجوب في حقهم
 على التعيين وقوله لو انعقدت بها لان مقتضى ما تقدم من انما زاد على المانع وقال الشيخ وكذا هو لا يرد
 سقطت عنهم الجمعة من حضورهما في قولهما وان يصلوها كغيرهم ويترجم مع الخطيئة ويصلون ويصلي
 وان لم يصليوا في وقت كان عليهم السجدة اربع ركعات ولم يستوف الحلقه يقتضي في صلاة المانع وما
 روي عن علي بن ابي حمزة عن بعض اهل بيته ان الله عز وجل الجمعة على المؤمنين والمؤمنات وخصص لاراء والمساوق
 والعبد الا انهما اذا حضرا ما سقطت الركعت وتزعم الفريضة لا يفتل من هذا اقل من سواهما
 ابو عبد الله عليه السلام وحضر ابن عباس ضعيف والرواية عنه مجهولة بانتم من وجوب الجمعة على الزانية
 مع حضورها ففيه تردد اما العبد والمساوق اذا اعتادوا انعقادها ما جاز ان يؤم الايمان من اهل الجمعة و
 الرضى ومن سقطت عنه لغيره لا يفي ولا يخرج ومن بعد في كل من حضر رجليه على ان السجدة والشقة
 التي في كل من سجد في صلاة الشقة ولا يتعقد بالكاف وان وجبت عليه **فروع** الا فضل المسافر في
 الجمعة وكذا العبد ان اذن مولاه ليجز من الخلف وان سعه لرأسه **المقالة** الا فضل المرأة الاستسنى
 في الجماعة لا يثبت اهلها حضورها مع الرجال ولو كانت سنة لقوله عليه السلام في يومئذ خير طهر
 ولما روي ابو هاشم عن ابي الحسن عليه السلام اذا وصلت المرأة في المسجد مع الامام ركعتين للجمعة فقد
 نقصت صلاتها ولو كانت في المسجد اربعاً فقد نقصت صلاتها وان صلى في بيتها اربعاً **المقالة**
 اذا نوى المسافر اقامة مع القدر لا يسقط الا من الجمعة لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
 فعليه الجمعة واستوى الخسنة وليس من نوى الاقامة احد من هذه ولا يفتد به الاشباه المذهب لم لا زاد
 على اعتبار العدد مطلق **المقالة** العبد المذنب والمكاتب كالفقير وكذا من حر بعضه اما هو اياه مولاه
 فيلحق بغير الوقت المختص به فانه لا يسقط عنه والوجه لاعلا باسراط الحرية **المقالة** في الخلاف

من

من سقطت عنه الجمعة لغيره جاز ان يصلي في وقتها او لا وقت جماعة ومنه انما اختلف على الوقت **المقالة**
 اذا صلى العبد وطهرام بالرجوع الى الجمعة لم يطل الظهور قال ابو حنيفة يسقط انما لا يفي فمعه مشروعا
 فيكون من باب **المقالة** **فصل** **الاول** اذا زالت الشمس وهو حاضر من السفر ويكره بعد الفجر في
 ان قال قتادة الشيخ وفيه قال الشافعي في القديم وفيه قال ابو حنيفة لا يجوز في السفر يستلزم الجمعة
 التراجع فحرر الامم العبد **فروع** العبد راعا في حقه او لم يره او لم يره من حرق او سرق او غرق وما شاكل
 اذا اخل وقم ذلك بالخلف كذا الوصله ولذا يروى ان حبان وممكن تداركه مع الاخلال **المقالة** وفي
 الاصل في الخطيئة في ان احد من الوجوب قال الشيخ والثاني الاستحباب في المسبوق وهو شبه ان ان
 الوجوب في الاصل ولا معارض وروى رجلان ان النبي صلى الله عليه وآله استقيا وهو عتيق في الجمعة
 الاية سلة وفيها سلة اخرى **فصل** فقال له ما حدثت بها فقال له جالته ورواه فقال له
 اكبر من اعيت احب المانع ياروي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال انما اختلفت اصحابي في ان
 لغوت وسال ابو الهيثم عن النبي صلى الله عليه وآله في النبي خطب فلم يجبه ثم قال ان ليس
 لكن صلواتك الامم لغوت فاحذر في قول صدق النبي وعن النبي صلى الله عليه وآله من تكلم يوم الجمعة
 والامام خطب فهو كمن لم يخطب لا في ان وصفه بكثرة لا في ان يخطب في خطبه
 ان لا يدل لاحتمال ان من خطب للخطب ولا تدل ان كان خطب عليه ولا من الاستفاد ولا اشبهه
 في الخطب من غير في التزمير وقال الشيخ اذا اخطا الامام في الخطب حرم الكلام وفيه قال سلم الهدى في الصباح
 وقال احمد بن محمد بن ابي نصر الزين في ان اقام الامام خطب فقد وجب على الناس الصلوات وقيل في خلاف
 ان يكره الكلام للخطب والسمع وليس يخطو ولا يفتد للصلوة وهو الاول في ان مقتضى الاصل
 ولا معارض ولا في الكلام بعد الخطبة حتى تقام الصلوات وهو الثاني على ما اعلا بالاصل السليم عن
 المعارض وما روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا يخطب
 لاحتمال خطب حتى يخرج من خطبته فان اخرج من خطبته ومن ان تقام الصلوة وهذه تلطف به رغبة
 في الكراهية **فروع** قال سلم الهدى في الصباح ويخرج من الافعال لا يجوز ركعتين في الصلوة ولا في ركعتين
 بعد فراغ الامام من الخطبة الى ان تقام الصلوة والصلوة طرعا لا يكون ما يدل من الركعتين لكنه ضعيف **المقالة**
 اذا ان الشافعي يذهب في بعض اصحابنا تسمية الثالث لان النبي صلى الله عليه وآله لم يشرع في الصلوات اذا اقام
 واقامة قال في زيادة ثالث على ترتيب الاتفاق وحينئذ تأمينا لا يذبح عقب الاذان الاول وما بعده يكون اقامة

والقاروت لفظان قال بعدهما الصحيح واليه يخص من حيث من جعفر عن ابيه قال الاذان الثالث يوم الجمعة
 بدعة لكن حصل فذكر وضعف وتكرار الاذان في غير مكانه ذكر بعض القليل من حيث لم ينعقد اليقين ولم
 يلم به كان الحق في هذا الحديث وبما لا يشك وقيل ان من فعله كذا ثمان وقالوا ان من فعله ما عرفت
 قال الشافعي ما فعل النبي صلى الله عليه وآله ولو لم يكن من فعله ما عرفت قال الشافعي ما فعله
 اذا جلس على المنبر بعد الاذان وعرفه بعد ذلك قبل الاذان وقارن ذلك واحدا اذا زالت الشمس خرج المصلح
 الامام اول مجلس لما اقبل على اذان اذ اورد في المصنف من يوم الجمعة فاستمعوا للذكر لله وادركوا
 الشيخ فينبغي في الخبر ان الاذان لا يصح على الاطلاق فيسقط في موضع الامام فينبغي في الخبر ان الاذان لا يصح
 فالتصريح من قوله لا يصح عليه وان كان في خلافه لا يوجب له احد لا يثبت من ذلك في
 يقتضي هذا الخبر في صحة السبوط الظاهر المذهب لا ينعقد لغيره من وفي هذا ما عرفت وان
 كان هو ما يملك بالبعد التصحيح وهذا شبه لا ينعقد وضع من اهله في محله فيبعد ذلك لان
 النبي يقتضي الفساد وتحقيق ذلك في الاصول **فما من** التحريم من عليه النبي لان النبي لم امر
 بالنسبة **الثاني** هل يخرج غيره من العقود الاشبه بالذهب لاختلاف الطائفة من المحدثين انما يصح في البيع
 فلا يرد على غيره **الخامس** اول من اقام الاصل ظاهر اسقط الوجوب لم يسقط الاستحباب وصلى
 جمعة اذا امكن الاحتكام والخطبات وبه قال الشيخ وانكره سلا بن عبد العزيز لما رواه الفضل بن
 عبد الملك قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة اربع ركعات فان كان لهم
 من يخطب جمعوا اذا كانوا خمسة نفر وانما جعلت ركعتين لكان الخطبتين ومن زرع قال حشا
 ابو عبد الله على صلوا الجمعة حتى علمت انه يريد ان ياتيها فقلت بعد عليك فقال لا انا فميت عندكم
 وعن عبد الملك عن ابي جعفر عليه السلام قال ان شئت لكانت ركعة واحدة فميت عندكم فقلت كيف اضمن قال
 صلوا ما عرفت صلوا الجمعة **فرع** ليس من شرط الجمعة المصروف من المشقة في المذهب وفي رواية
 طاعة بن زياد جعفر عن ابيه من علم قال لا جمعة الا ما عرفتم فيه الحدود وعن حنيفة بن عمار
 عن جعفر عن ابيه من علم قال ليس على من اهل القرية جمعة ولا من اهل القرية في العبدية وظلمة بن زياد عن
 حنيفة بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام **فرع الاول** قال الشيخ من ليس بمسؤول من كذا كذا
 والامانة في وجوب الجمعة عليهم تروا اشبهه الوجوب على الاطلاق **الثاني** قال من كان بينه
 وبين الجمعة فرج فحان وفيهم القدر العبر جمل المفقون والاول وجب للصوم **الثالث** قال من زاد على

وحيث

فرحين وفيهم القدر وجب عليهم وان لم يكن **صلواتها** **الثاني** اذا حضر امام الاصل في يوم غيره
 المصروف وهو يدعي ان الاذان الامامة متوقفة على اذنه فلا يقدم على منعه ما مع العدة في اذنه
 ويشترط اذنه ويؤيد ذلك رواية حاد من عيسى بن جعفر عن ابيه عن علي بن **الثاني** اذا اذن المصلي
 من الامام جمع الناس ليس في ذلك لاحد غيره **التابعة** لو ركع مع الامام في الاولى ومنعه زحاما
 عن التوجه لم يركع مع الامام في الثانية فاذا سجد الامام سجدوا في الاولى سجدت له ركعة ثم سجدت
 بعد تسليم الامام وهذا يستحق عليه فان لم يوافق بين الاولى والثانية سقطت صلوة وقال في
 المصنف محمد بن احمد وسجد محمد بن يونس في الاولى ويجزئ له ركعة وفيها باخرى قاله في
 ان سجد صلوة وقال علم الهدى في الخبر في السبوط وجه الاول انه زاد ركعاه في السجدة فبطل
 صلوة الاول ركعة ويؤيد ذلك ما رواه زرارة عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا
 استيقن انه زاد في صلوة المكتوبة لم يعد بها واستقبل صلوة استقبل اذا استيقن يقينا **وقد**
 اوجبه عن ابي عبد الله عليه السلام قال من زاد في صلوة فعلية الا عادة ووجه الثاني ما رواه
 حنيفة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اذ ركع الجمعة وقاد من الناس فدخل مع الامام
 وركع ولم يعد على السجود ثم قام وركع الامام ولم يعد على الركوع في الثانية وقد روى عن السجود
 كيف يصنع قال ابو عبد الله اما الركعة الاولى في الركوع فاستقبل السجدة في الثانية فان ركب الركعة
 الاولى فقدمت الاولى فاذا سلم الامام قام وفي ركعة سجودها لم يشهد وسجد وان لم يشهد تلك السجدة الركعة الاولى
 لم يركع الاولى ولا الثانية وفيه بعد ذلك ركعة فامة سجودها ومن الرواية ضعيفة استدل بها
 في الثانية ما ذكره في الثانية **فرع الاول** لو زعم على السجود لم يوجب على غيره وصريحه يكون من السجود ثم
 الفقيه وبه قال في ذلك وقال الشافعي السجود على غيره وبه قال ابو حنيفة واحمد ان السجود فلا يجزئ مع الامام
 ولا يمكن استحقاقه بغيره وفيه عليه السلام من حيث ان من الاوضاع **الثاني** لو زعم من الركوع والسجود
 صريحه يكون من الركوع والسجود ثم يخطئ فيه رواية عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام
الثالث لو زعم من الركوعين ولم يركع الا لغيره حتى يحضر الامام فلا شبهة بالمذهب انما يظهر **الظاهر**
 ومن الجمعة **سنة** يستحب السجدة يوم الجمعة بركعة زائدة عن اليوم باني ركعات وهو يدعي
 عن ابي عبد الله عليه السلام وسجد ركعتين بعد الجمعة قاله شاه ارباعا وثلاثا وسجدت ابو سفيان
 ارباعا ما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من كان منكم مسلما يوم الجمعة فليصلي ركعتين

لا يفتنون في القدر لا يجوز الامام فيها المزاولة انما جهلوا ان كانت خطبة واداءها الشيع في الاستسقاء
 ضعيفا واستدلوا على التحويل بالاحدية فيه ومنه انهم انما كانوا اولي وشبهه بالمدعي ولو كانت
 شرايط الجوع فصوله الظفر في جامع البلد افضل ولا يثبت من فضل الصلوة في المسجد الجامع على غيره
 من المساجد وثانيا لما رواه عمر بن سالم عن ابو جعفر عليه السلام قال لو لم يكن في الدنيا صلاة الا في المسجد
طبع الله على قلبه روى جابر قال كان ابو جعفر عليه السلام يكر الى المسجد يوم الجمعة حين تكبر النبي
 فدار روحا فاذا كان شهر رمضان يكون قبل ذلك ويصلي ان يقدم للصلاة على صلاة الامام اذا كان من
 لا يتكبر به وله صلى معه ركعتين يؤتى بهما الظهور فاد اسم الامام كان جازيا اما فضيلة التمتع
 فلا يثبت الا لثبوت صلواته على الجماعة ولما جازي لا يتبع والاقام على اراءه حوران من لوجه
 عليه السلام قال في كتابه على عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم ولا يتقون بمقدور
 صلى به يكتفي آخرتين قلت قالوا قد صلينا يوما انصلي لمرافقة في وقتهم وروى صلى في صلاة
 معهم جازي روى ابو بكر الحضرمي قال قلت لابي جعفر عليه السلام كيف يصنع يوم الجمعة قال كيف يصنع ان
 قلت صلى في منزلي ثم اخرج فاصلي معهم قال كذا اصنع انما مسألة تتوكل الامام شرط مقدر
 القاسم لم يعتقد واحد من هؤلاء وكذا ارباب الاطراف والبعث وهو من عيب على الجماعة والمال
 الباقر من احد روايات ان احدهما وجوب الاقامة وكذا في الامانة واثباتنا ان الجماعة
 بالافاضة تكون الى الظاهر نفسه فيكون حراما لقوله تعالى ولا تذكروا الى الذين ظلموا ويزعمون
 ضاد الصلوة وما رواه عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا يؤمن امرؤ الا
 ولا فاجر مؤمنا الا ان يسمع من سلطان او يخاف ربه او سطوته ومن حارب الاصحاب ما رواه سعد بن
 اسحق عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت رجل تعارضت في جواب وهو عارف بهذا الامر صلى
 خلفه قال لا وروى عبد الله بن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت عن ابي عبد الله
 ان يسمع ابي عبد الله عليه السلام الذي يخطب في صلاة لا تقرأ خلفه الا ان يكون عاقا قالوا
 عن ابي عبد الله البرقي قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام يخبرني بالصلوة خلف من وقف على ابيك ووجدته
 سنوات الله عليه ما اجاب ان صلى وراءه واجتمع الجمهور بقوله عليه السلام صلوا خلف من قال لا اله الا الله
 وبالله فاستحوذوا في كونه وهو يعلم ان من قال لا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله
 يصلون مع مراد والجماعة يحرمون في الصلاة المبررة منه فهو والجماعة الاسلام وان خالفوا فهو

مقدم

مقدم على الامام والاداء على النبي ولا يجوز ان لا الامام وصلوة للنفس والحسين حكاية فاعلم ذلك
 انهم في الصلاة كما تضمنه خبر جابر ويمكن ان يكون بعد صلواتها في زمانها يشهد هذا الاحتمال
 روى عن علي بن ابي طالب قال صلى الله صلى الله عليه وآله كما استاذك اذ كانت عليك امره يا غور الصلوة
 من وقته فقلت تاروف قال صلى الصلوة ولو لم يكن في الدنيا صلاة الا في المسجد ومسألة انما
 جازي لم يتبعه الا سبعة اصحاب وانقدت جمعة واجتمع الجمهور على الوجوب لنا انما يثبت ان الامام
 العادل او من نصبه شرط الوجوب التقدير عدم ذلك بشرط انما الاستحباب قبل ابتداء من الاذان مع
 عدمه مسألة لا يخفى فقه ثم بان بعد الصلوة صحة الجمعة ولم يجد لانها صلوة مأمور بها فكانت
 بحرية مسألة لو شك في اسلامه لم تعتد الجمعة وقال بعض الجمهور ويصح لان الظاهر ان لا يقدم
 للامانة الاسلام ولنا ان تهيئ للعدالة شرط فلا يصح مع الشك مسألة الاختلاف في مسائل الفقه
 مع اعتقادهم لا تنفع الامانة لانه المودة بين المسلمين ثابتة مع الاختلاف في الفروع ومعلوم عنهم
 بعضها وهو اجماع فلا يكون قادرا على الخلاف مسألة اذا اعتقد المجتهد شيئا من الفروع ثم خالفه
 فتح في ذاته وكذا المقدار اذا اقام العلم له بعد ذلك في عالم الخارج مع ما بهما العلم والعقل
 لم يوجب في ذاته ولا يعتد الجمعة بالامانة من ارجح منه المطلق وانصح منه المطلق في قوله لنا
 ان الجماعة شرط الجمعة وسبب ان لا تعتد جماعة مسألة صلوة العبد من صلوة العبد في فضيلة
 على الامان مع شرايط الجمعة وهو من عيب على الجماعة ومن لو جئته رويان احديهما انما واجبه
 واثبت فرضا ان القلبية مشروطة لها كانت كالجوع وقالوا لاجل فرضها في الكفاية لان الاذان
 لم يشرع في الصلاة كصلوة المزاولة وقالوا ان اصحابنا في ذلك هي سنة لغير الاجراء ولا في صلوة
 لم يشرع في الاذان فكانت كصلوة الاستسقاء لقوله تعالى فصل الى ربك والعز وقالوا الكون
 المراد صلوة العبد وظاهر الامر الوجوب ولان النبي صلى الله عليه وآله لم يفعلها امواظبا لغيره لقوله
 صلوا كما امرت افعلى وروى عن اصحابنا رويهم في صلاة وروى عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال صلوة العبد فرضية وحجة ملازمة لان الاذان غير مستوطن او يمكن والاستطارة
 شرط وجوبها لان الاذان في صلاة العبد ويمكن ان تخفى على من سمعته صلوة العبد
 فلا يسمع من غيره وفيما هم على الاستسقاء باطل لان الطلب للجماع ثم تنقص عنهم صلوة
 المزاولة ومن صلوة المدونة وحجة هو ضعيفة ايضا لان الطلب بعلة الجماعة والظاهر انما يصح

عليه السلام

وهذا من آيات الاختلاف بين النصارى **مسألة** وموضع تكبيرات الزاوية بعد القراءة في كل ركعة من ركعتي الفجر
وقال الشافعي في أصول الفقه فيها وقال أبو حنيفة في الفقه وقال مالك في الفقه وقال أبو حنيفة في الفقه وقال مالك في الفقه
أن النبي صلى الله عليه وآله كان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
لما كان موضع الفجر في الصلاة بعد القراءة في كل ركعة من ركعتي الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
ويؤيده ما رواه أبو حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة
تفصيله نقرأ في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة
رسول الله صلى الله عليه وآله وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
عبد الله عليه السلام وأما ما نقله عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة
في صلاة العبد من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة
وليس هذا القول من أبي حنيفة فإنه ابن أبي حنيفة ذكره في كتابه بعد ذكره في خطبته الذي رواه عنه إلا
ما هو حجة له واختاره ابن أبي حنيفة من أن يكون في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
مسألة ويقت مع كل تكبيرة بأشياء ولا يخلل بين التكبيرات من أهل البيت عليهم السلام لما لم يخلل عليه
التفريق على ما رواه الشافعي في الفقه من أن التكبير في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
لأنه كان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
عن الكلام الذي يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
الذين يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
جاء من أبي حنيفة عليه السلام قال كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا ركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة
استعملت الصلاة في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة
والعظمة وأهل الجهد والجهل وأهل الفقر والحر وأهل التقوى والغفلة استعملوا هذه
ليوم الذي جعلته للصلوات عدا ونحو ذلك عليه وآله وذكره في قوله تعالى والصلوات على محمد وآل محمد
كافضل من صلواتهم على عباد الله وصلى على محمد وآل محمد في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
التي استعملها أسلافنا من الصلوات وأمرنا بذلك مما استعملناه من الصلوات في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة
روى محمد بن يحيى في نسخة من نسخة الصادق عليه السلام في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بين الأصحاب

الحار

التكبيرات الزاوية وأما ما رواه الشافعي في الفقه من أن التكبير في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
فقد رواه في الفقه من أن التكبير في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة
مسألة ومن النهي مع كل تكبيرة سنة واحدة قال الشافعي في الفقه وقال مالك في الفقه وقال أبو حنيفة في الفقه
رواه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لا يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
العبد ومن عرفت أنه كان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
إذا أركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
لأنه كان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
ولذلك استعمل التكبير في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة
الزاوية تأسيلا لما رواه في الفقه من أن التكبير في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
مع الكلام ثم مع نفسه ولو كان في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
عبد السلام وفي قوله هذا من قوله في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
أن قصد الاستيعاب فلا فلا في الزاوية زيادة فيها كالتفان وسنن هذه المسئلة في كل ركعة
سائر **مسألة** في الخطب والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
أهل الرواية وأما ما رواه الشافعي في الفقه من أن التكبير في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
سوى في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
عند كل سجدة في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
الأمم والقرون ويعلم شيئا وأيضا وقال النبي صلى الله عليه وآله أنه كان يفعل ذلك **مسألة**
ويستحب سجدة واحدة في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
افضل من سجدة واحدة في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
ما رواه أبو حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة
وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يخرج إلى البقيع فيصلي في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين
عن أبي حنيفة عليه السلام في نسخة من نسخة الصادق عليه السلام في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بكذا ثم يصلي في كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين وفي ركعة من كل ركعة من الفجر ركعة واحدة وكان يركع من الفجر ركعتين

فيه لا ابراهيم الساقط قد كان من شاذات بغيره لغيره على اسم صوابه ورويته وافعله في روقته
مسئلة قال شيخ في اختلاف مروت العامة ان عليا عليه السلام خلف من يصلي بضعته انما قال في
 الذي ابراهيم روي ايات اصحابه انه لا يجوز وما ذكره عن روي محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قاله الناس لا يبرأ المؤمن من عليا السلام لا تخلف من يصلي العبد من الناس قال لا تخلف
 انما **مسئلة** سمعت التعريف عتبة عرفة بالاصحار وروي اصحاب احمد انه قال لما
 انما افعل لما الله تبارك وتعالى في حق علي بن ابي طالب فيكون مستحبا وروي عن احمد انه
 قال فعله خير من ذلك ان ابن عباس فعله وعمر بن الخطاب وروى عن احمد انه قال روي عن محمد بن اسحق
 ويحيى بن معين وعبد بن ابي عمير عن طريق الاصحاب ما روي عن عبد الله بن مسعود عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في حق علي بن ابي طالب
 وحده كما يصلي في الجماعة وكان في يوم عرفة يجتمعون لغيره ليل الامصار روي عن احمد
ومما صلوة الكسوف فقال الكسوف كسب الله في كسفه ويصلي الكسوف في روقته
 اجود الكلام انما كسب بالشمس للشمس في كسفه في سبها وكيفها وكسبها
مسئلة قال علي بن ابي طالب الكسوف من روقته على الامان وقال الشافعي ابو حنيفة واحمد
 سنة وقال مالك ليس بخسوف القمر سنة لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه الشمس والقمر من كابت الله في حقهما عبادا وكسفا من موت احد والخرقة
 فاذا ايم ذلك فاصلا وشك روي اصحاب عن ابي الحسن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وآله ورواه علي بن ابي طالب روي عن طريق الاصحاب ما روي عن احمد انه قال روي عن علي بن ابي طالب
 انه قال صلوة الكسوف فريضة ويصل قول الكسوف روقته عن ابن عباس انه صلى في
 القمر ركعتين وقال في صلته لان راي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
 قال الاصحاب ويصلي في هذه الصلاة في روقته ورواه قال الشافعي لا يصلي في الكسوف
 لانه النبي صلى الله عليه وآله لم يفعله وقال ابو حنيفة واحمد ان يصلي في كسفه انما امر
 بالكسوف لانه الخوف فيكون في روقته كذا كذا في كسفه في روقته ورواه عن ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال **مسئلة** هذه الايات التي يرسل بها الله لا تكون من
 احد ولا خيرة فاذا ايم ذلك فاصلا وشك روي عن ابن عباس انه صلى في كسفه في روقته ورواه عن ابن عباس

الذي

الذي صلى في روقته عليه السلام قاله الله تبارك وتعالى في روقته ورواه عن ابن عباس انه صلى في كسفه في روقته ورواه عن ابن عباس
 اهلها اهلها فاذا كان ذلك من اصحابه قاله صلى الله عليه وسلم وهذه الايات بضعته الله
 ومن طريق الاصحاب ما روي انه صلى في روقته ورواه عن احمد انه قال روي عن علي بن ابي طالب
 انه صلوة الكسوف مشركا بركعتين في ركعتين والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 صلى في روقته صلى الله عليه وآله عليه وآله والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 فاذا صلى في روقته بالركعة **مسئلة** روي عن علي بن ابي طالب انه صلى في روقته بالركعة
 والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 الفصح على ان راح الشدة والظلم الشدة ورواه ابو حنيفة والصلوة لا يات صفة
 وانما ابا عبد الله عليه السلام استند في الركعة والخوف فكان كالصلاة في الركعة والركعة
 روي عن محمد بن ابراهيم في الصلاة في ركعتين كما تقدم خبره بل روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله ورواه عن طريق الاصحاب ما روي عن محمد بن مسلم ورواه قاله لا يجر جوفه في ركعتين كل
 الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 حق ليس **مسئلة** ورواه عن طريق الاصحاب ما روي عن محمد بن مسلم ورواه قاله لا يجر جوفه في ركعتين كل
 وقال الشافعي ابو حنيفة واحمد ان يصلي في روقته على الله عليه وآله فاذا ايم ذلك
 فاذا روي عن احمد انه صلى في روقته في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 قاله وذكروا الكسوف الشمس ما روي عن علي بن ابي طالب قاله في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 اجعلوا في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 ورواه عن احمد انه صلى في روقته في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 الكسوف في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 لا يستحب بعد الاجل ولا في وقت الخوف منه في وقت الصلوة لا يستحب فاعنه **مسئلة**
 ولا قضاء مع الفوات وعدم العلم واختراق بعض القرض ويقضي في علم واهل البيت كذا روي
 اختراق القرض كله على المقدرات **ومما** روي عن علي بن ابي طالب انه صلى في روقته في ركعتين في ركعتين
 والمقدرات على اوصياها وان اخترق بعض القرض ولا يات به الصلاة ولا يصحح الا يفتي مع
 الشبان وقال علي بن ابي طالب في المصباح لا يفتي في اختراق بعضه ويقضي في اختراق كله والاطلق

وفي ذلك

شرع

كل
در
عده

عليه وآله انه فرغ وقد غلب عليه واشى عليه ثم قال اشهد ان لا اله الا الله لا شريك له
 احد والحياتة احد فاذا زلتم ذلك فادعوا بكر واصلوا وتصديقهم قال يا امة محمد احد من الله
 ان يؤمنوا بربهم يا امة محمد يؤمنون ما اعد الله لكم قديلا ولكم كثر من الناس شرط القلة
 من الاصل التليم عن العارض وماذا في حديث عليته لا يحصى فيه لانه لم يقصر حيلة بل عاود
 تكبرا واعلاما بجمل الكسوف وليس في ذلك لطفه في شيء **ومما** اصول الجبارة والنظر في بعض الجبلا
 وكيفية ادولواحتها **مسئلة** تجب الصلوة على كل مسلم ومن عجزه من بلع ست سنين فصاعدا ويمنون
 الذكر والاعتق والحر والعبد والحرط الاسلام يطلق على هؤلاء المشركين الذين يصدقون خلافا عنهم
 من الذين ضرورة فخرج من هذه القادحون وعلى عليه السلام واحدة طهيم كالمخارج ومن
 فطاهيه وفيه كالقيرة والسباية والخطانية ومن عاود عن الصلوة عليه لغيره على الصلوة
 على كل بروفاجر وان للشككة صلت على ادم وقالت لولاه هذه سنة موتكم وماذا سعيده
 عروان عن جعفر عن ابيه عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله صلى الله
 المرجوم من امة في القتال نفسه من امة في الدنيا احسان امة في يوم صلوته وروى عن جعفر
 ايضا عن ابيه عليه السلام قال صلى الله عليه من مات من اهل القبلة ويشترط في صوم الصلوة
 على الصبي بل في الحد الذي يؤمن على الصلوة وقد حله الشيخ بست سنين وقال ابو حنيفة
 الصلوة ولو ولد حيا او قال الشافعي يجب لو كان سقلا وقال يعقوب بن الجيب يجب حين
 عليه الصلوة لانه الصلوة استغفار للميت وشفاعته من لم يصير الصلوة وجوبا ولا حيا
 لا معنى للشهادة فيه فيسقط سقوط المعنى للمقتضى **ويروى** ذلك ما رواه عن ابيه عن ابيه
 عليه السلام **مسئلة** في صلي على الصبي قال انما اعتل الصلوة قلت بنى عليه قال لا كان ابر
 سنين وما رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سمعته عن النبي صلى الله عليه وآله
 وهو ابن خمس سنين قال اذا اعتل الصلوة صل عليه **مسئلة** ويستحب ان لا يسلط ذلك
 اذا ولد حيا لما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله اذا استهل المولود غسله صلى عليه
 وما رواه عدها بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي على المذنب من مولود
 الذي لم يستهل واذا استهل فصل عليه وما رواه علي بن فضال عن ابي الحسن عليه السلام
 يصلي على الصبي على حال الا ان سقطت غير تمام والمؤمن بين هذه وما قبلها بالاعتقاد

فرغ

فرغ وخرج بعضه واستقل ثم مات استحب الصلوة عليه وخرج الله وقال ابو حنيفة لا يصلي عليه
 حتى يكون له ارج الفرج قلت ان شرط الصلوة حصل وهو الاستهلال فيسقط اعتبار الاكثر **مسئلة**
 والاخر بمراة الحق الصلوة عليه فيكون الاووية في رواه جمل الآخرة وما رواه ابن ابي عمير عن جعفر
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلوة على الجبارة او في الناس بها او من عجزه لان من عجزه لا يصلي عليه
 فكان او في غيره **فرغ** فلا الشيخ في البسوط الاب او في اقراب ثم لا يولد له بعد من قبل الاب ثم
 الاخر من قبل الاب ثم لاخر من قبل الام ثم لاخر من قبل الام ثم لاخر من قبل الام ثم لاخر من قبل الام
 او في الصلوة عليه **فرغ** فوساوي الاولياء قدم الاقارب ثم الاقارب ثم الاقارب ثم الاقارب ثم الاقارب
 في الجبارة لا تسقط عليه الصلوة ثم اقرام وهو على طاعة وفي الزوج مع الاخر وانما استمرها
 الزوجة للزوج لانه القوي في البراءة الا مع الاقارب النصف مع الاقارب **ويروى** ذلك ما رواه
 من ابو عبد الله عليه السلام قلت المرأة ماتت من امة الصلوة عليها او زوجها ماتت الزوج حق من
 الاب والولد والاخر قال نعم والراوية الاخرى عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن عبد الله عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال سالت عن الصلوة على المرأة التي زوجها امة والاخر وكذا رواية حفص بن
 الغزير والراوية الاولى في الزوج لوجهين احدهما ضعفه ابان وابن الغزير وسلامة من الاول
 الثاني الزوج لا طاعة على مودة المرأة وليس كذلك الحارم **مسئلة** ولا يؤم المولى استسكانا لشرائط
 العامة والاستسكان على هذا القادر على اثنا وسنتين الشرائط المعترضة في الاسلام وانما اعتبر في كل
 موضع وصيقت المولى تقدم لها ثم اثم السكك لشرائط المولى عليه السلام قد موافقها ولا عدها
 ولا مع استسكان الشرائع ربح جبرفت السب ولا يجوز له التقدم الا مع اذن المولى وعليه الاجماع وان
 حضر ادم الاصل فهو الحق الصلوة اذا اقرمه المولى وعليه اتفاق العلماء وما رواه السكوني عن جعفر
 عليه السلام عن ابيه عن ابيه قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا حضر سلمان الله حنكته فحق
 بالصلوة عليها ان قدمه في الميت ولا فهو غائب **مسئلة** وقوم المرأة النساء تقف بيدهن ولا يرون
 لتعبد لهن عاتيه الرجال وما رواه زرارة عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال **مسئلة** الماتقن النساء
 قال لا الا على ابنت اذا اركن احداهما في مقدم وسطحين تكبر وتكبر وانما قال في الصلوة والصلوة
 كذلك لانه يقدم والقبلة ولا يصدق ولا يصدق ولا يصدق ولا يصدق ولا يصدق ولا يصدق ولا يصدق
 انكحوا ان قبل ارواه يروى خليفة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن زينة فخرجت فاطمة بنت

الله صلى الله عليه وآله فقال اللهم اني ارجو ان يكون من اهل الجنة من اهل بيتي
 عذابي فانهم اهل بيتي واولادك وسفح اهل بيتك وعز زيد بن علي عن ابيه
 عليهم السلام في الصلوة على اطفال الله اجعل لنا اولادك واولادنا واولادنا
 واولادنا واولادنا واولادنا واولادنا واولادنا واولادنا واولادنا واولادنا
 ذلك صلى الله عليه وآله عليه وآله في الامصار وعلى اعيان من الصحابة والوفاء لك استغنى
 به الفحل وان استغنى الله بالحق شرط ولا يحصل واصل صلى الله عليه وآله عليه وآله
 قبل ان يرضى روي وطول ما هو صدقانه يعني يد ويغيره لا يحصل له ذلك ولا نه كاية فعل
 عموم لا يمكن ان يكون دعاءه كصالحه في الصلاة وقد روي ذلك محمد بن مسلم في صلاة قال انك انما
 لم يصل على النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله فقال لا انا دعائه **مسألة** ولا يصلي عليه الا بعد تحنيطه
 وتكفنه لانه فعل النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله والصحابة والاروى عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 لا يصلي على الميت بعد ما يدفن ولا يصلي عليه وهو حي ومن اراد الحسن الاصل على القلم قال
 لا يصلي على المدفون ولا على المرحوم وروي عن ابي عبد الله عليه السلام في المرحوم قال
 يحضره ويوضع في محله ويوضع على عورته فيستر بالثياب والاحجار وفي رواية والثراب ثم يصلي
 عليه ثم يدفن **القول** في سننها **مسألة** يقف الامام من الرجل عند وسطه ومن المرأة عند
 صدرها قال الحسن عليه السلام في النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة والرجل في الصلاة والرجل في الصلاة
 لما روي عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة صلى الله عليه وآله يوم صلى على الحسين كان من خلفه
 عند وسطه وقال الحسين يقف في الوسط لاني انا عبد الله عليه السلام واولادنا واولادنا واولادنا
 وفي رواية في ذلك روى عبد الله بن المغيرة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي على الميت
 من صلى على ما تقدم في وسطه يكون مما يصلي عليه ولا يصلي على الرجل في الصلاة صلى الله عليه وآله وروي جابر بن محمد
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة صلى الله عليه وآله عليه وآله يقف من الرجل على الشرة ومن المرأة عند
 رجليه ومن الرجل على الشرة ومن المرأة عند رجليه **مسألة** ولا يصلي على
 من اضرته جئت المرأة في الصلاة والرجل في الصلاة ومن اضرته جئت المرأة في الصلاة
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة صلى الله عليه وآله عليه وآله يقف من الرجل على الشرة ومن المرأة عند
 من اضرته جئت المرأة في الصلاة والرجل في الصلاة ومن اضرته جئت المرأة في الصلاة

ابو عبد الله عليه السلام قال اني ارجو ان يكون من اهل الجنة من اهل بيتي
 وعز زيد بن علي عن ابيه عليهم السلام في الصلاة على اطفال الله اجعل لنا اولادك
 الله يقدم الرجل وامر المرأة في الصلاة على الميت في الشيع والشافعي واجتمع رجل وصلى في الصلاة
 النصي الى القبلة ثم انشأ ثم الرجل وكان الصبي يجبر عليه الصلوة فثبت الالة للقبلة وقال الشافعي
 جعل الصلوة امام والماء في الصلاة فيكون لما روي ان المكثوم وابنه اعمر ما تاقوت جنابها الى الجنة
 وابنه الى امام يحضر ابن عباس في قتله ولو عيذ في حرمه وقالوا ان الحسن لما صلى في الصلاة
 عليه ونجس على ان تغاراه فاجابه في فتوى من ربه في الامام وروى في الصلاة في كبره في الصلاة
 روى ابن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة في كبره في الصلاة
 على القبلة والقبلة من ربه ومن الرجل في هذه ولما كان سندها ضعيفا لكنها سليمة عن تعارض
مسألة والخبر لا اصلوا تقدم الامام والماتون خلفه صنفوا وان كان فيهم شاة وقفن اخره في الصلاة
 كان فيهم ما يضل فخرجت بارزتهم وقفن وروى في الصلاة في كبره في الصلاة
 كبره وقد روى في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة
 قلت فاشان قال يقوم امام بعد ولا يركضه ولا يركضه في الصلاة في كبره في الصلاة
 قال في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة
 حارث بن عمار في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة
 ابن سعيد عن ابي الحسن عليه السلام في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة
 الى وانما سندها ضعيفا وروى في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة
 عن غير هؤلاء قال في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة في كبره في الصلاة
 روى عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة في كبره في الصلاة
 ثم ولا تقف بهم تقف صلاة وانما سندها ضعيفا وروى في الصلاة في كبره في الصلاة
 اضرته جئت المرأة في الصلاة والرجل في الصلاة ومن اضرته جئت المرأة في الصلاة
 والشافعي **مسألة** التقى على استحباب رفع اليدين في الصلاة في كبره في الصلاة
 عبد الرحمن بن العزري عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى خلفه على جنازة فرفع يديه مع كل ركعة
 وروى الشافعي والاعرجي وروى ابن ابي النور في حديث ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى

يرفع يديه في قول التكبير ثم لا يعود حتى يفرغ فيه قال ابو حنيفة قال كان الايدي لا توضع في الصلوة الا مرة
 لسنا ان رفع اليدين مرارة الله في التكبير وهو دليل انتصافه بالوجه فيكون شرو على الباقي فحسبوا
 لذلك لا رجعة ولا رجعة في الرواية لانه نعم من حيث كان ان يفعل مرة ويجعل مرة اخرى وكان ما روي في الزيادة
 كان اولى وما فينا من ابو حنيفة فيمنع الحكم في الاصل ثم لم يطلب بالجامع **مسألة** ذكر الصلوة على
 الجنازة في المسجد والاضل في الخارج المعتادة الامكنة وكرهه مالك طلقا وقال ابو حنيفة يكره في مسجد الجماعة
 لا يباين من صاحب صلاة الجنازة وقال الشافعي في الجنازة مطلقا لانه لا يوس من خروج ما لم يخل المسجد
 فيصير مستظرا ويؤيد ما ذكرناه ما رواه الاصحاب من ان يكره يصح من الجنازة في المسجد قال الشافعي في المسجد
 في الجنازة وانما ان يصلي عليها في الجنازة الا في ارضية كمن فوض مرفقة في صدره وجعل يديه
 حتى يخرج من المسجد ثم قال ابو حنيفة في الجنازة لا يصلي عليها في المسجد ويؤيد على انه على الكوفة ما
 روي الفضل بن عبد الملك عن ابو حنيفة قلت يصلي على الميت في المسجد قال نعم ومثله روي عن
 مسلم عن احمد **مسألة** قال الشافعي في الجنازة من صلى على جنازة ذكره الله يصلي عليها ثانيا قال الشافعي
 ونجد الجنازة وقال ابو حنيفة اذا صلى على الميت في الجنازة في المسجد او في غيره المسجد فان روى الله صلى الله
 عليه وآله صلى على قبرها ثانيا ما رواه احمد بن عمار عن ابو عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله صلى على جنازة ثم جاء قوم فقالوا فافتننا الصلوة فقال ان الجنازة لا يصلي عليها من اهل الجنازة
 له وهو اخيرا ويدل على هذا الذي على الكوفة ما رواه ابو بصير عن ابو عبد الله عليه السلام قال
 صلى على الميت على من صلى عليه من جنيف وكل من جسد اذ ركنه ناس فقال سلم بن زرارة الصلوة عليه فيضعفه
 ويكره عليه خصا حتى انتهى الى قبره من ركنه وروى في ذلك النبي صلى الله عليه وآله صلى الناس عليه
 جماعة بعد جماعة غيرهم وما اصبغ به ابو حنيفة ضعيفا كان لا يرضى بصلوة الواحد فلا يجزئ في صلاة
 وخبر المسكنة ليس حجة لان غايته طهر او غير فلا ينفذ **احكام** هذه الصلوة **مسألة** من ادرك
 بعض تكبيرات ثم ما بقي له وانما رقت الجنازة ولو على الجنازة لافها وجبت بالشرع فيجب الاتمام
 ويؤيد ذلك ما رواه الاصحاب عن حماد بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك من
 الصلوة على الميت تكبيرة قال لا يتم ما بقي منه من ركعاته من اربع ركعات على الميت وروى في ذلك عن رجل عن
 ابو جعفر عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا تكبر في التكبير وهو يمشي بها واذا لم يدرك
 التكبير لم يركب الجنازة وان ادركهم ودفن على الجنازة لا يصح ان يدفن ما بقيت بها ما رواه عبد الله بن

عنه

عن الجنازة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ادرك الرجل التكبيرة والتكبيرين في الصلوة على الميت فليقتض
 ما بقيت بها **مسألة** اذا وصل على الميت صلى على قبره وما لم يدرك التكبيرين في الصلوة على الميت فليقتض
 عليه يوما وسبحة واكثر ثلثة ايام وقال ابو حنيفة يصلي على قبره ولا يصلي على الله عليه وآله فانه
 الصلوة على المسكنة فصل على قبرها واختلفوا في شافعي فمن من اجل الصلوة ادا ومنهم من
 قصرها على من بقاء في القبر ومن من قصرها على من كان في وقته من اهل الصلوة والوجه عند
 انها لا تجب ولا اسمع الجنازة لان المدفون خرج بدفن من اهل الدفن فاصلى من قريحه ولا يركب
 لو كانت الصلوة بعد دفن لم يصلي على القبر في قبره والصلوة وان تقدم العهد ويؤيد ذلك
 ما رواه الاصحاب عن عمار بن ابو عبد الله عليه السلام قال الميت يصلي عليه ما لم يدرك من اهل الدفن ان كان
 قد صلى عليه ويؤيد من عليه السلام قال اذا ادركت الجنازة قبل ان تدفن فان شئت فصل عليها او
 من اهل الدفن ومن صلى عليه السلام قال لا تصل على المدفون وما لا تدفن باليوم والليله وثلثة ايام
 لم اقف على مستند وما روي من الصلوة على الجنازة على الجنازة من اهل الدفن وما لا تدفن
 الحضر لا على الصلوة المعتادة وهذا هو خبر المسكنة وقد روي عن من ادرك في الصلوة
 على الميت بعد ما دفن انما هو الدعاء قلت قال الشافعي لا يصل عليه رسول الله صلى الله عليه وآله
 قال لا انما دعاه قال الاصحاب يجب ان يكون راس الجنازة الى بين الامام وهو السنة المتبعة
 قالوا لو لم يكن انما مقولة احد الصلوة ما لم يدفن واحبوا في ذلك ما رواه جابر بن عبد الله
 ابو عبد الله عليه السلام **مسألة** من سمع ميتا يصلي عليه فاذا رجليه موضع راسه قال يصلي ويقاد الصلوة
 عليه ما لم يدفن فان دفن فقد مضت الصلوة ولا يصلي عليه وهو مدفون **مسألة** يصلي على الجنازة
 في الدورات الخمسة المكرهة ما لم يتحقق اربعة حاضرون وبه قال الشافعي واحمد وقال الا انه اذا
 كان في الدورات الخمسة وقال ابو حنيفة وما لا يجوز عند طلوع الشمس وعزها وفيها ما روي
 عنه في عامنا عبادة مرفوعة فلا تكرر ولا في الدعية محضة لا تضمن ركوعا ولا سجودا فلم
 تكرر كغيرها من الادعية ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن سلم عن ابو جعفر عليه السلام قال لا يصلي على
 الجنازة في كل ساعة انها ليست صلوة ركوع ولا سجود وانما يكون عند طلوع الشمس وغروبها والوقت
 فيها الركوع والسجود ومن عبد الله الخليل عن ابو عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالصلوة على الجنازة
 حين تغيب الشمس حين تطلع انما هو استغفار **مسألة** ولو كانت دفن فريضة تغيب الشمس

اجاز

المسكوف

فوات احدهما لما روى عن ابي جعفر عليه السلام قال انما جعل الميت الذي يوفى له الاجر ان يوافق فوات الصلاة في وقتها
 روى عن ابن عمر عن ابي عبد الله قال سمع ابا بكر بن عبد الله يقول صلى الله عليه وآله ان لا يكون سوطا او
 نقشا ونحو ذلك ومع النصارى يعين القبر **مسئلة** لو حضرت جنازة في المشرك فكيف ينبغي ان يكون في الصلاة
 والاشهاد على الاخرى وان شاء الله تعالى صلاة عليه لان كل واحد من الامرين يحصل به الصلوة عليها
 ويؤيد ذلك رواية عن ابن جعفر عن ابي موسى بن جعفر قال سالت عن قوم كبروا على جنازة كبيرة فاجابوا
 ووضعت معها اخرى فقالوا لا شأنا في ذلك الا ان لا يكونوا من الكفار والاشقياء وان شاء الله تعالى
 والحق الكبر على الاخرى لا بد من ذلك لا بأس به **واما المنذور** بان فيها صلاة الاستسقاء وهي مستحبة
 مع الخوف وبه قال اهل العلم ولا يوجب صلاة الاستسقاء وانما هو دعا واستسقاء لان النبي صلى الله عليه وآله
 عليه وآله استسقى على المنذور في صلاة الجمعة ولم يصل الاستسقاء وفي رواية انه يصلي ركعتين في روى
 انها نافعة ولا فضل في صلاة الاغراء لما روى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله دعا في صلاة
 صلى ركعتين ومن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله ركعتين كما كان يصلي العبد في صلاة
 لوجبة ضعيفة لاحتمال ان يكون النبي صلى الله عليه وآله استسقى الجمعة فاحتج به صلوة الاستسقاء
 وانها مستحبة فجاز ان يفعلها تارة وان يقتصر على الدعاء اخرى فلا يخرج بالاحتمال في وقت من
 الاحتجاب وقوله الفضل في الغل الاغراء معارض بان نقل النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله من الجمع
 التوجه بجانب قصر الصلاة **مسئلة** وهو ركعتان يقرأ في كل واحدة الحمد وسورة ويكبر فيهما
 تكبيرا بعدد ركعتيهما واحدا في ركعتين عن ابن عمر وفي اخرى يصلي ركعتين بصلوة المغرب في صلاة
 او ركعتين او ركعتين في صلاة الكسوف **مسئلة** ما روى عن ابن عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله ركعتين كان يصلي في العبد وروى عن جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وآله
 عليه وآله باكر وعمر كانوا يصلون للاستسقاء يكبرون سبعاً وحشاً ومن طريق الاصحاب
 ما رواه طه بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلي للاستسقاء
 ركعتين وبعدهما ركعة خطبة وكبر سبعاً وحشاً وجهه للزيادة **مسئلة** وبقيت بين التكبيرين
 بالاستسقاء وسؤال الرحمة والرسالة الغيث وتوفي زبانه افضل ما يصل الادعية الماثورة لا العبد
 بالصلوة فكان سؤاله بين التكبيرات اقرب الى الاجابة واما الادعية الماثورة عن النبي صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وعن الائمة فهي التي لا تخصهم من معزة خطاب الله سبحانه بالانفصال الغير هم

فيها

ومن صحتها اسم الناس ثلث احوال قد مر في ذلك الموضع ولا بد من استحباب ان يكون الاثنين او الجمعة
 قال الشيخ يصوم ثلث ايام في كل اربع ايام الصيام روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ادعوا الصائم
 لا تزد وما روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه امر المؤمنين بخلافه بامر الناس يصيام ثلثة ايام ويخرج بهم
 يوم الثالث ويصل عليه السلام فيخرجهم قال يوم الاثنين وقال في الاستسقاء للمسلمين يخرجهم هم للجمعة واحل
 ذلك لما روى ان ابي عبد الله عليه السلام خرجوا من ابياته الى الجمعة وما قاله لا بأس به ايضاً وقال في العبد يخرج
 المنبرعة وحله استناد لما روى عن ابي عبد الله عليه السلام في قصة عجل بن خالد فانه امره باخراج المنبر
مسئلة ويحب الاحتجاب بها الا يجزئ مكة استباحة فليعلم ان الاحتجاب واجب في الصلاة و
 ليظهر في اوقات التبرع ولما روى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله خرج ميتاً لم يزل ينادي
 ان الصلوة على كعبين كعبين في العبد وروى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي بن ابي طالب
 منعت النساء ان يستنشق الا بالبراري حيث ينظر الناس الى النساء ولا يستنشق الساجد الا بمكة وهذه الرواية
 والله ضعف سندها فان اتفاق الاصحاب على الاحتجاب بها **مسئلة** ويخرج الناس خلفاً على كعبين وقار
 لان ذلك هو صفة القتل لما روى عن ابي عبد الله عليه السلام حين سألته عن خالد بن عيسى
 كما يخرج يوم العديين وبين يديه النودون في ايديهم عندهم حتى اذا انتهى الى الناس ركعتين
 غير اذان ولا اقامة قال في العبد ويستحب الشيوخ والافعال والجهال من المسلمين ان يقرأ
 الى الرحمة وسبع للاجابة ويضع اليد على الكفار وفي رواية عن احمد لا ينعون ويومرون بالانذار
 لا بد من ان يقرأ في العبد فيقول اللهم اغفر ليهم ولسوا اهلاً للاجابة والوقوف على
 وما روى عنه الكافرون الا في صلاة قال بعض الاصحاب يفرق بين الاطفال واما انهم ليسوا بالكافرو
 للشيوخ بين يدي الله سبحانه فيكون ذلك اقرب للاجابة **مسئلة** وقيل في حاجة وفراي وبه قال
 العلماء وقال ابو حنيفة لم يشهدوا الجماعة فان صلى الناس وجداً باجازة انما هو النبي صلى الله عليه وآله
 الجماعة روى عنه انه قال من صلى صلاة جماعة ثم سأل الله حاجة فتنبت له وروى عن ابي
 النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله لا يخرج للاستسقاء وصلى بهم ركعتين مجتمعة فيها بالزيادة **مسئلة** ولا اذان
 لها ولا اقامة وعليه اجماع العلماء وروى عن ابي بصير قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله ركعتين
 بلا اذان ولا اقامة قال في العبد في النودون الصلوة ثلثاً وقال في الشافعي واحد يقول النودون
 الصلوة جماعة كصلوة العديين ولا يقرأ بالتولين باساً ولا يشرط اذان الامام لو صلى جماعة وبه

كان الشافعي رحمه الله عليه من اهل البيت ان علمه قد روي عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة ان كان في الصلاة
من الزلل ونقص في الاوقات كلها ولو في الاوقات المكرهة لانها ذات سبغ فمكره وقد سئل الشافعي
فيه **مسئلة** قال نعم وانما يستحب الامام ان يركع على سبغته في السجدة والركعة والركعة والركعة والركعة
الموسومة ولا يركع في ركعة واحدة وقال ابو حنيفة وقال الشافعي ان كان مكرهه وكان مكرهه فقل ان
يكرهه او يكرهه وقال ابو حنيفة في جميع السجرات ما روي عن عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه
والسليم رآه وجعل يطأه باليمين على عاتقه الايسر وعاطفه الايسر على عاتقه اليمين ومنه طريق الى
ما روي عن هشام بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
سلم على الاصل الملك اليمين على الايسر والركعة على الايسر على اليمين فان النبي صلى الله عليه
تقبل في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
والناس جاء من كل ناحية في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
من الاستسقاء والنسج والانهال ان الله لا يعلم الا من اراد من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه
عبد الله عليه السلام رآه جعل الذي على يمينه على يمينه والذي على يساره على يساره على يساره على يساره على يساره
تقبل القبلة فركعها في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
ثم يلقى الى الناس من يساره في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
ثم يقع يديه ويهوي الى ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
الشافعي رحمه الله عليه في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
لو ان ابن عباس رضي الله عنهما رآه في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
ابو حنيفة قال صلى الله عليه وسلم في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
قبل الخطبة وجهه ابو حنيفة ضعيف لان في المشاهدة خطبة مشاهدتها فلا يكون فيها الخطبة مطلقا
قال ابو حنيفة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
وطيفة وان كان ضعيفا فان ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
عليه السلام قال في الاستسقاء قبل الصلاة ولو قبل التغيير كان حسنا وانما هذا الخطبة
لنفسه الاستسقاء بالعيد **مسئلة** ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة

الاجابة

ابن عباس عليه السلام في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
معاودة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
يخرج لا مرة لما روي عليه السلام ان الله يحب المحسنين في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
وكون النبي صلى الله عليه وسلم في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
لو يخرجوا او كانوا في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
رمضان والحكم في سجدها وكيفية ايقاعها الساكنة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
وقال بعض اصحاب الحديث منا المشرع في رمضان زيادة نافلة من ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
الاصول عدم المشرع ولو وجد ما ينافي فقل في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
الاصحاب عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
وعنه ورواه الطحاوي وعبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
فقال في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
ولو كان خبر ابي عبد الله عليه السلام في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
صلى الله عليه وسلم في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
الاصحاب ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
جاء شهر رمضان زاد في الصلاة والزيادة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
ما عبد الله عليه السلام في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
نزل في رمضان فزيدوا وعن ابي حنيفة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
عليه والزيادة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
باعتها وهو الصلاة وجواب ما ذكره ومن الاستدلال بالاصل وجود المساق وهو ما ذكره من
الاحاديث وجواب ما ذكره من المعارضة بما روي في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة
عليه والزيادة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة

بعد

طاعة اوله الله فعدنا الف ركة وهو اطاع الله على انما القايين انما ياتون فكل ليلة ستة
 وثلاثون ركة فكل ليلة باهل البيت وقالوا في حق واحد في كل ليلة عشرون ركة وفي خمس
 فوجيات كل ركة اربع ركعات فبعضهم يقولون انما روى عن جميع الناس على الجاهل كونه على
 هم عشرون ركة في كل ليلة ومن على عليه فكل ليلة من جلا يصلي بهم في رمضان عشرون ركعة في كل ليلة
 بعض من عرف عن الله عليه السلام في ليلة ركة في شهر رمضان الف ركة ومن على على الجاهل قال
 سال ابو جعفر ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في شهر رمضان فقال صلى في رمضان ما استطعت
 فان استطعت ان تصلي في كل يوم الف ركة فافعل فان عليا عليه السلام كان يصلي في كل يوم الف ركة
 يوم وليلة الف ركة ومنه عن علي بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام جوابه انك لو صليت
 الف ركة في كل يوم في شهر رمضان لم يزدك على عشرون ليلة يزدك في كل ليلة عشرون ركعة في كل يوم
 الا وفي الفضل في الشهر في كل ليلة ركة واحدة فافعل في كل ليلة الف ركة في شهر رمضان فافعل ما
 تقولوا انما روى عن النبي صلى الله عليه واله في كل يوم الف ركة في شهر رمضان فافعل ما
 ركة ثم لم يظفر بهم فقالوا اني وما ذكره ذلك لانه في كل ليلة ركة واحدة في كل يوم فافعل ما
 بعد على انما روى عن النبي صلى الله عليه واله في كل يوم الف ركة في شهر رمضان فافعل ما
 طوى في ركة كانت ستة عشر ركة في كل ليلة في شهر رمضان واثان احد على كل ليلة عشرون
 ركة وفي الاخر في كل ركة ليلة ثلثون وثمانون ركة في كل ليلة في كل ليلة ما روى عن النبي
 في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 بن جعفر بن ابي عبد الله عليه السلام في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 بعشر في كل ركة من الف ركة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 ابو طالب في كل ركة من الف ركة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 تلك الجمعة ليلة السبت عشرون ركة في كل ركة من الف ركة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 مرة في كل ركة من الف ركة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 وقال هو الله احد ما ركة في كل ركة من الف ركة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 وثمانين ركة في كل ركة من الف ركة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 صدقة يصلي بها بعد المغرب عشرون ركة بعد العشاء وفي رواية سامة بالعكس في كل ليلة الف

في

في العشر الاواخر في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي محمد عليه السلام في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 هذه الروايات كلها صحيحة لكن في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 بالخير **مسئلة** نقل في هذه الصلوة في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 وقال ابو جعفر باسحاب الجاهل لان جميع الناس على الجاهل في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 فكان اجماعا وان النبي صلى الله عليه واله جمع بها ثلث ليل في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 ولان من يصلي في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 وفي بعض الروايات ما روى عن زيد بن ثابت ان الناس احتسبوا فلم يخرج رسول الله صلى الله عليه واله من
 اصواتهم وحسوا الباب فخرج مضطربا وقال اني ارايكم صليتم في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 بالصلوة في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 زهد فيها ومن طريق الامام ابي عبد الله عليه السلام في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 فافعل ما روى عن النبي صلى الله عليه واله في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 الناس خلفه في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 ان الصلوة بالليل في رمضان نافعة في جماعة بدعة فلا يجمعوا اليه في شهر رمضان بصلوة الليل
 فان ذلك معصية وكل بدعة ضلالة ولا ضلالة سبيلها الى النار ثم نزل وهو في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 موكب في بدعة ولا حجة في قصة عمر لا فساد من النبي صلى الله عليه واله في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 فافعل ما روى عن النبي صلى الله عليه واله في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 الجماعة في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 وكما روى عن النبي صلى الله عليه واله في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 جعفر بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 ما بها انما استندسوا في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 اعطيك الا استحق الا اصبوا في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 كل يوم او كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم الف ركة في كل ليلة في كل يوم
 والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشر مرة وانت قائم فاذا ركة في كل ركة من الف ركة في كل ليلة في كل يوم

الزم

الشافعي واحد والحنيفة لا يعيدون ولا يسهون ولا يوجبون السهو ولا ان يفتي الله عليه وآله صلى الله عليه وسلم
 فلا يفتي الله سبحانه ولا يفتي غيره بطلان الصلوة وحرف من القرآن الموقف بطلان الصلوة وانه
 فعل كثير خارج عن افعال الصلوة فيكون بطلانها بطلانها في كل واحد من هذه الصلوات على كل حال
 قاله اذ استيقن الله راد في صلوة المكتوبة لم يعيد بها واستقبل صلوة استقبالا ودوي مسجود
 حاد من بطلانها عليه السلام من رجل صلاوة كانه زاد سجدة فله بعد الصلوة من سجدة ويجوز ما لو سجدة
 وعن جديدين زكر من بطلانها عليه السلام في كل سجدة الله زاد سجدة قاله لا يجزى الصلوة من
 سجدة ويجزى هاتين ركعة وجواب خبرهم انه حكاية حال فعله عليه السلام في بيتهم ما كانوا فاحدثت
 شكوا وشك في ان يادة لا يطل ويجزى سجدة الشهور **ف** وكذا لو زاد سجدة لما ذكرناه من
 انه يعتبر الهيئة المشروعة ولا يفتي في كل ركعة من ركعة فيكون بطلانها بطلانها في كل ركعة
 حتى لو كان في ركعة او في ركعتين **ف** زاد ركعة ولم يجلس عقيب الركعة الاولى فانه
 على وجوب الاعادة وبه قال الحنفية والحنابلة والشافعية والحنابلة في كل ركعة من ركعة ما ذكرناه
 والشافعي لا يعيد وقال الشافعي في صلوة تامة على القدرين ويجزى للشهوات على الاثر في اعادة ركعة
 لمحة الصلوة فيكون بطلانها بطلانها وبه قاله ابو بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام من زاد في صلوة
 فعلية لاعادة وعلى الشافعي ان ينهين التشديد بطلانها بطلانها في كل ركعة من ركعة في كل ركعة
 والزيادة ويجزى رواية محمد بن مسلم عن ابو جعفر عليه السلام في رجل استيقن الله صلى الله عليه وسلم
 انه جلس في الركعة ففعلها ركعة وبقيت الركعة الرابعة ركعة وسجد سجدة من غير ان يركعها ولا
 شيء عليه وفي رواية زكره عن ابو جعفر عليه السلام من رجل صلى حشا فقال ان كان جلس في التشديد
 فقد رقت صلوة **مسئلة** لو سلم ثم يقف نقصان عدد صلواته انما فعل ان كان على حاله وسجد
 وسلم وسجد السهو وان فعل ما في الصلوة عدا سهوا اعاد كالاستدبار والحديث وان فعل ما لا
 بطلان سهوا كالكلام فقولان اما الاول فلا يركن الايات بالغايت من غير فعل وفيه الصلوة فيجوز
 تحصيل الوجوب ويجزى روايت منها رواية الحسين بن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 قلت أي الى الامام وقد سبق ركعة فلا سلم وقع في كل ركعة التي اتممت ولم تطلعت الشمس ركعت
 قال ان كنت في ركعة واما الشافعي فلا يفتي في ركعة من ركعة ولا يصح معه الا تكلم وبه
 روايات منها رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في ركعة من ركعة استقبل الصلوة استقبالا

وفي رواية الحسين بن ابي الحسن عليه السلام ان كنت انصرفت ففعلك الاعادة اما الكلام وما
 لا يطل بعد اخر رواية محمد بن مسلم عن ابو جعفر عليه السلام في الرجل يتكلم في ركعة لم يركعها
 ثم ما يركع من صلوة لا يفتي عليه وبه قال الشافعي وقال في صلوة ما لم يركعها او يسجد بها عليه
مسئلة لو نسي الركعة التي بعدها لم يركعها وان ركع استمر ولا سهو عليه الا في القول به مع الزيادة
 والنقصان وقال الشافعي لو ذكر الا بعد الركوع اعاد الصلوة لقوله عليه السلام لا صلوة الا بتمامها
 الكتاب لتمام النسيان عذر فيسقط معه الوجوب ولا يلزم عليه الركوع والسجدة فان
 لان ذكره في الصلوة فلا يقع من دونه ولان ذلك جمع على وجوبه فلا يباين في المختلف فيه
 ويؤيد ذلك روايات منها رواية محمد بن حاتم عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى المكتوبة
 ونسيت ان اتي في صلوتي فكيف افعل النسيان في الركوع والصلوة قلت اني قال كنت
 صلوتك وما اجمع به ولا يقول موضع الزيادة لانا نكلم على تقدير النسيان وقد بينا ان مع النسيان
 يسقط الوجوب وكذا لو نسي في الركوع او في الركعة فيه او رفع الرأس منه او السجود على
 الاعضاء السبعة او العاينة بعد الوقوف او الطائفة في الجلبوس للتشديد فان ذكره محله
 ان يركع وان ذكره فوات محله استمر وقال الشافعي الطائفة ركن في الصلوة بطلانها بطلانها
 على وجوب الايمان به مع بقاء محله انه اسكن فعل الواجب محله من غير احوال خلت في الصلوة فيجوز
 واما مع تجاوز محله فلا يلزم التشديد ويسقط معه الوجوب لان ذلك كليات لافعال فيسقط بطلانها
 ولان ذلك يختلف في وجوبه فلا يباين الا في كل الشقق على وجوبها وقد روى القزح عن جعفر
 محمد بن ابيه ان عليا عليه السلام سئل عن رجل ركع ولم يصح تاسيا قال لم تكن صلوة **مسئلة** من ذكر
 انه ليقر الجهر وهو في السجدة والجلود واعادها او غيرها ان قلنا بوجوب التسوية مع الجهر ان الترتيب
 واجب والاشيان به ممكن من غير تغيير طرية الصلوة فيجب ان محلي القراءة مادام باقيا فيجب الايمان
 بالجهر لقوله تعالى وبدا على الترتيب في كل النجى والصلاة والتابعين ومن جازى الاصحاب رواية
 محمد بن مسلم قال سئل عن الرجل لا يقرأ فاتحة الكتاب في صلوة قال لا صلوة له الا ان يبدا بها
 في جهر او اخفات وبه قال وجوب التدارك رواية سماعة قال سالت عن الرجل ينسجعة في ركعة
 في صلوة قال في ركعة ما دام لم يركع فانه لا قراءة حتى يركعها او جهر او اخفات وسماعة وان كان
 واقفا الا ان روايت سليمة عن المعاض وعن الاصحاب في رواية ما ذكرناه من الحجة **مسئلة** من

قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن السهو في الصلوة قال اذا سمعت فان على الاكثر فاذا انقضت وصليت
فقم وحصل ما نكثت فذكرت فان كنت اتيته لم يكن عليك في هذا شيء وان ذكرت انك كنت قد نكثت
كان ما صليته تمام ما نكثت فاما روايته سهل بن السعدي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
ويصلي سجدة واحدة واكثر الوايات على خلافها وقال ابن بابويه صاحب هذا
السهو بالخطا ربا في خبره ان هذا الخلق في سجودهم لا يسمون الله على موضع التمام لان الله على
اليقين يحول اليقين معه بقاء الدعاء وهذا يعني ان ذلك ليس بما قالوه **قوله الثاني** في السهو
الاربع **الاولى** من شك بين الاثنين والاربع بعد كل الاثنتين يعني على الاربع وسلم ثم استأنف
لكن من قيامه روى ذلك محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي ركعتين فلا
يذكر ركعتين في الاربع قال لم يصلي ثم يقوم فيصلي ركعتين بفاضة الكتاب فيشهد ويسلم و
ينصرف وليس عليه شيء وقد رواه ابن ابي عمير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي
ركعتين على امرين قال لم يصلي ثم يقوم فيصلي ركعتين والاربع حركات بغير انهما
فاضة الكتاب ثم يشهد ويسلم فانه كان صلى بها كانت هاتان اربعة وان كان صلى ركعتين
كانت هاتان تمام لا رابعة وان تكلم فليصلي سجدة السهو فاما روايته محمد بن مسلم اليه قال
سالت عن الرجل لا يذكر صلى ركعتين ام اربعة السجدة في الصلوة قال لا شيء يجزئ ان يكون
ذلك في الغريب او العدة التي لا يجوز ان يشك فيها ولا باس بهذا التواضع في المأثور وانما رواه
ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صلى في صلاة واحدة ركعتين ثم استأنف
والاربع يعني على الاربع وسلم ثم استأنف ركعتين من جلوس او ركعتين من قيامه روى ذلك
جامعهم عبد الرحمن بن سبابة وابو العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا لم يذكر في صلاة
صليته اربعة او وقع ذلك على الثلث فامن على الثلث وان وقع رايك على الاربع فلو اضطررت
اعتدل وهدك فانصرف وصلي ركعتين واستعاضت وسلكه روى الحسن بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
وقد رواه جليل بن عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام لا يذكر في صلاة الواحدة او هاتان
سواء قال سالت اذا كنت في صلاة واحدة فقلت في صلاة ركعتين او ركعتين او ركعتين
ولم يصلي سجدة واحدة وان كان في ركعتين فقلت في ركعتين او ركعتين او ركعتين
والثلث على الثلث وسلم ثم اني ركعتين من جلوس او ركعتين من قيامه روى ذلك محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام

فان لم يستعده لانهما يقومان مقام ركعة واحدة والاثبات ركعة من قيامه ولا ياتيه بشيء من ذلك الاول
الاربع في ركعتين الاثنين والاربع يعني على الاربع وسلم ثم اني ركعتين من قيامه وركعتين من
جلوس روى ذلك محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ركعتين
صلى ثم انشأ اربعة اقلية فيصلي ركعتين ويسلم ثم يصلي ركعتين من جلوس ويسلم ان كان صلى اربعة
كانت الركعات ثمانية ولو كانت الاربع **مسألة** لا سهو على من صلى ركعتين من قيامه ويصلي ركعتين من جلوس
بالوقوف ولا يجزئ له سجدة السهو لان وجوب ذلك يقتضي الرجوع وهو متى ان كان جازعا الى الفلك يتذكر
فيصلي ركعة واحدة بعد الصلوة ويذكر ذلك ما رواه عبد الله بن سنان عن غيره واحد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت اذا كنت على ركعة فامس في ركعتك وجعلت من اربعة ركعتين على غير ذلك ركعتك فليصلي
فامس في ركعتك فاذن بركعتك فاذن بركعتك فاذن بركعتك فاذن بركعتك فاذن بركعتك فاذن بركعتك فاذن بركعتك
في العادة ركعة واحدة بعد الركعة الاولى في ركعتين من قيامه او ركعة واحدة في ركعتين من جلوس
بشيء واحد او ركعة واحدة في ركعتين من جلوس او ركعة واحدة في ركعتين من جلوس او ركعة واحدة في ركعتين من جلوس
حكم السهو ولا يلتزم في السهو في الركعة الاولى ولا في الركعة الثانية ولا في الركعة الثالثة ولا في الركعة الرابعة
في حقة او شيء ولا تجوز من غير ذلك **مسألة** ولا حكم للسهو في الصلوة انما رواه محمد بن ابي عمير
ثانيا فلا يخلو من ركعة السهو وان ذلك صح فيسقط اعتبار رواية شرع الا ان حكم السهو لا يكون سببا
لزيادة وقت ذلك من طريق الاحتياط وحقق الخبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على السهو
سهو ولا على الامانة اعادة وحقق هذا ان كان ضعيفا لكن قبول الاحتياط بحججه **مسألة** قال سالت
الخلاف السهو على من لم يصلي ركعة واحدة في ركعتين من قيامه او ركعتين من جلوس او ركعتين من جلوس او ركعتين من جلوس
وهو في جميع الفهار وقال الكوفي ان يرفع فقدم امامه سجدة السهو ولا اعتبار على من لم يصلي ركعة واحدة في ركعتين
ما رواه الجوهري عن عمر الخطاب ان النبي صلى الله عليه وآله قال ليس على من خلف الامام سجدتان من الامام
فعله وعلى من خلفه السهو فان سجد الامام فليس عليه سجدته ولا على من خلفه من سجدته ومن طريق الاحتياط
ما روى عن علي بن ابي حمزة قال سالت الامام محمد بن ابي عمير عن خلف الامام في صلاة واحدة او ركعتين
الخبر عن علي بن عبد الله بن ابي عمير قال سالت الامام محمد بن ابي عمير عن خلف الامام في صلاة واحدة او ركعتين
قال في الاحتياط ولا عار في مقتضاه واما في ذلك ان ما يسهو عنه الامام وان كان من خلفه
بالحق ان يركع وان كان يتكبر عليه وكان مبطلا استأنف وان كان مما لا يبطل فلا قضاء عليه ولا يجوز

لكن هو جسد ثان وروى عن طريق الاصحاب ما يدل على ذلك رواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 سألته عن السهو ما يجب فيه سجدة قال **لو انك اردت ان تنقض وقتك او تقصر وقتك**
او تقرأ وضعت وتبين ان يقول ان تلاوته لم يجز السهو لسألت عن السهو بالاصل ولا بد فعل وقص
 في غير محله من غير ان يقرأ السجود وجزهم لا يقرأ به مطلقا فهو من ذلك الظاهر مع حديث
 يمنع تناوله موضع النزاع وخبر الاصحاب نادر فقرر به عارضا باطن وهو غلط فلا يجوز به وجاز
 بان رواه جماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال **لو لم يكن حفظه من فاته فليس عليه سجدة** قال السهو
سألت عن السهو بعد التسليم وهو اختيار اكثر الاصحاب به قال ابو حنيفة وقا مالك
 ان كان نقصان فصل التسليم وان كان زيادة فلهذا ويرى قال قوم من اصحابنا لما روى عن
 سيد الامير قال **لو انما علم في سجدة في السهو انقصت قبل التسليم** وروى عن بعض
 كاترين والسهو عنه استقبيل القدم وروى عن النضر بن ابي نعيم عليه وآله انه سجد قبل التسليم
 ثم سلم وروى عن الزهري قال كان اخر الامر من السهو قبل التسليم وروى مثله النضر بن رواد عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال **لو انما علم في سجدة في السهو انقصت قبل التسليم** وروى عن
 النضر بن ابي نعيم عليه وآله انه سجد قبل التسليم وروى عن النضر بن رواد عن
 التسليم وروى عن عبد الله بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله من سجد في صلاة فليس عليه
 التسليم ومن طريق الاصحاب ما رواه النضر بن جعفر عن محمد بن ابي عن علي بن قال **لو سجدت**
السهو بعد التسليم وقبل الكلام ولا زيادة في السجدة من قبل التسليم بطل ما اسلفناه ولا تغير
 هيئة الصلوة من اتباع السهو والتشهد وهو في وجوده في ثوب من صور صلاة وجواب عن الثاني
 احتلاله الاشارة بالسجود قبل التسليم في سجدة السهو وقول الزهري لا حاجة فيه لان السجدة
 يحل اخر الامر النبي صلى الله عليه وآله فلو لم يرد ووضعت فلا يعمل على ما ينزعه ورواية سعد
 نادرة مختلفة لا كذا في القول والترجيح لما ذكره قال الشيخ اذا اردت ان تنقض وقتك او تقصر وقتك
 بالتكبر وسجد عقيب وارفع رأسك ثم تعبد الى الوحدة الثانية وتقول بسم الله والله السلام
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وغير ذلك **الذكر** رواه الشيخ بعد هذا في حديثه باثبات
 بالشيء ادق والصلوة على النبي الله وبسم الله وما ذكره الشيخ من التكبير والقول في السجود
 مستحب لما روى عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال **لو انك عن سجدة في السهو هل فيها تكبير**

او تسبح فقال لا ايمانها بسجدة ثان فقط فاذن القدر الواجب للسجدة ثان والتشهد ثان والصلوة
 على النبي وآله ثم يخرج الى ركعة او واجعا اما وجوب التسليم فقد رواه عبد الله بن الحارث عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال **لو انك بعد اربع صلوات او خمس لم تقصصت لم زدك تسليما وسلم** واجد جسد
 غير ركوع ولا قراءة يتشهد فيها تشهد اخفيا واما وجوب التسليم فقد رواه عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال **لو انك لا ترى اربع صلوات او خمس فاسجد في السهو ويعد**
تسليما ثم سلم بعد ذلك قال الشافعي وابو حنيفة والجمهور في رواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ليس فيها تشهد بعد السجدة من هذه الرواية متروكة لان صحيح الاحبار يوردونها
 لما رواه ابو حنيفة اذا اراد السجدة كبر وسجد وسبح فيها ورفع تكبيرة لا فيها معية والتشهد
 الصلوة فيفعل فيها ما يفعل في سجدة الصلوة وانا لا اسمع جواز ذلك لكن ليس في كسر ط
 فيها وقد روى عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال **لو انك اذا كان الذي سهاها امامك كبر**
اذا سجد واذ رفع يديك من خلفه وقال الاصحاب يقال فيها ما رواه النضر بن ابي عبد الله
 عليه السلام قال **لو سجدت في سجدة في السهو وسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد**
قال سمعته مرة اخرى يقول بسم الله وبالله والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 وقال الشافعي وابو حنيفة يسبح فيها كما يسبح في سجدة الصلوة وما ذكره الاصحاب مناف
 للذهب ثم لو سلمناه لما وجبنا سمعه لاحتمال ان يكون قاله على وجه الجواز لا على وجه الالتزام
 واما ما ذكره الشافعي وابو حنيفة فهو قياس لاحاسن له وان سجدة الصلوة حرم من الصلوة
 فلا بد من الزمان ما لم يرد في الجزء قال الشيخ في الخلاف فيها وجبتان وشرط في سجدة الصلوة
 وبها قال مالك وقال اكثر من وجبتان وليست بشرط وقال الشافعي واكثر اصحابنا في سجدة فيها
 مسنونتان لما رواه من الاحاديث المتقدمة الامر بالسجود وظاهر الامر الوجوب
 ولان النبي صلى الله عليه وآله والرفيق السهو على ما ذكره فيكون السهو سببا ولا مشايعة
 النبي صلى الله عليه وآله في الصلوة واجبة فيمنع فيها بحرية **في رفع الاول** من بينهما
 لزمه الاتيان بها تطاولت المدة او تطلد قال ابو حنيفة ما لم يخرج من السجدة او يكلم وقال
 الشافعي ما لم تطل المدة وقد التقوا وله قول لان احدهما ما لم يكلم عن مجلسه والجد يدع
 الى العرف لما رواه عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال **لو انك عن سجدة في السهو هل فيها تكبير**

عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يسيح في السهو في الصلاة حتى ينسى ان يقول **الحمد لله** في الصلاة فيقول الله عز وجل
 فقلنا لا بأس به ما دام ان يقول الحمد لله في الصلاة وان كان في السهو في غيرها من الاعمال والاعمال والاعمال
 باقي القصة لا بأس به ما دام ان يقول الحمد لله في الصلاة وان كان في السهو في غيرها من الاعمال والاعمال والاعمال
 السهو وجها ما ذكره الشيخ في كتابه من ان كل الاسباب لو انفردت لوجب بحديث السهو على الاحتياط في كل
 كونه فلا يقتضي السبب لا ينافي في الاسباب خلاف الظاهر وان جاز ان لا ينافي في الاسباب فلا ينافي في الاسباب
 في الدلالة المقضية لعدم التداخل ولما دونه من قوله عليه السلام الحمد لله في الصلاة وجها ما ذكره
 منع اصله فانه لو ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله مهمل في صلوة وقد روي ذلك عنه الله عز وجل
 عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل سجد في الصلاة في السهو فقلنا لا بأس به
 ولا يجرها فيه قال الشيخ هذا العمل وانما جاز هو النبي صلى الله عليه وآله فقد ذكرنا ان
 ما ينفذ من الاحكام على غيره والافق موافق لمذهب العامة وهذا حكمه ولا يجرها
 فعل القول بالرجوع من الفعل على انه محتمل ان النبي صلى الله عليه وآله لم يجرها وما لم يجرها
 احتياط **الثاني** لو نسي رجل ركعة من اربع ركعات قال الشيخ يقتضي من وجوب ركعة واحدة بحديث
 وعنه في اخر الصلاة وثبت صلوة وقادشاقو تحمله بان كان ان جلس جلسة الفصل او
 حصل ما قام مقامها من جلسة الاستراحة والقيام فيسجد سجدة ويصلي ثلث ركعات لما انكره
 السهو على الركوع يستقيم فسيان فلا يسطر ما خلفها من افعال الصلاة فلا تضاعف من صلاة واحدة
 وقد سئل العرف في وجوب سجدة السهو **الثاني** في القضاء **مسألة** البلوغ وكذا العقل والاعلم
 شرط وجوب القضاء فيقولون من الصلوات وهو انفق العلاء ولقوله عليه السلام رفع العلم عن
 الصبي حتى يبلغ وعن الجنون حتى يفيق ولقوله عليه السلام لا سلام على من لم يسمع الله في صلاة واحدة
 مع استكمال شرائطه فاما ما عليه اجماع العلماء ولقوله عليه السلام من فاته في صلاة واحدة اذا ذكرها
 وكذا لو تركها فاما ما عليه اجماع العلماء ولقوله عليه السلام من فاته في صلاة واحدة اذا ذكرها
 وكذا لو تركها فاما ما عليه اجماع العلماء ولقوله عليه السلام من فاته في صلاة واحدة اذا ذكرها
 المستوعب الوقت الا ان يدرك منه قدر العمدارة من الصلاة والركعة ولا يجوز فيه تقييد
 صلوات عباد الله ولا يقتضي لزامه على كل من سجد على النبي صلى الله عليه وآله يومئذ فقلنا
 وعادنا في عليه اربع صلوات فقلنا من وعن غير ان النبي صلى الله عليه وآله يومئذ فقلنا في

عن

عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يسيح يوما وبليلة وفي بعضها ثلثة ايام لسان زوال العقل سبب ذلك
 التكليف فلا يجتمع الاذاعة ولا تضاعف سقط وجوبها اذ لم يسقط عنها كما يسقط عن الصبي
 الجنون ويؤيد ذلك ما رواه ابو نصر عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل
 عن المريض هل يقضى الصلوة اذ اغشى عليه قال لا الا الصلوة التي افاق في وقتها وعنه في كل
 في الرجل يغشى عليه في ايام يفتقر على غروب الشمس قال يسل الظاهر والعمر من الليل الى افاق من الصبح
 فتقضى صلوة الليل اما رواه في رواية عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن المني عليه شهر ما يقضى
 من الصلوة قال يقضى كلها ان امر الصلوة شديد وفي رواية اخرى يقضى صلوة اليوم الذي افاق
 فيه فيعمل على الاحتياط فيصلي في ايامه واثبات وجبة في حيفه ضيقة لانها حكمية فعل فلا تكون
 دالة على الوجوب وحملها على التقويم اشبه **مسألة** فاذا طهر اربعين تسقط عنه الصلوة لتعلقه
 عليه السلام لصلوة الاستبراء وفي وجوب القضاء قولان احدهما الوجوب ويدل على ذلك
 والاخر سقط وهو حديث الشيخ المفيد وهو اشبه لانها صلوة سقط وجوبها في وقتها فلا
 يجب سجد وجده ولا قضاء وكذا في الصلاة على كراهة الشروع وحيث لا دلالة فلا قضاء نعم
 يثبت القضاء نقصا من الخلاف وهو ما ناهنا بالاحتياط **مسألة** الحراصة كالتحريم
 العمر والموت والعشاء والغاية على الحاضرة وفي ترتيب الغايات على الحاضرة تردد اشبهه
 الاحتياط اما ترتيب الظاهر على العبر والفرق على العشاء فهو قوي في العلماء ولما رواه الاحتياط
 عن ابي عبد الله عليه السلام اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوة الا ان هذه قبله ولما روي عن
 ابي عبد الله عليه السلام وابو جعفر عليه السلام قال من نسي الظاهر حتى دخل وقت العصر بدأ بالظاهر ثم بالعصر
 ولما روي عن علي بن الحسن في رجل نسي الظاهر حتى دخل وقت العصر بدأ بالظاهر ثم بالعصر
 للحاضرة واستأوى قال ابو جعفر في بابيه الا فضل تقدم الحاضرة في الاول في نسيها على الحاضرة فادام وقت
 سلم عن ابي جعفر وابو عبد الله عليه السلام قال اذا فاتك صلوة فذكرتها في وقت اخرى فذكرت
 تعلم انك انصليت التي فاتت لك من الاخرى في وقت قايما بالتي فاتت لك وهذا يدل على الصلوة
 الواحدة اما الغايات فقد اتفقوا الاحتياط على ترتيبها ثم بشرطه الثاني في قياس على قضاء رمضان
 ولا وجوب الترتيب على خلاف الاصل فيكون منقيا وقال ابو حنيفة ترتيب ما لم يدخل في التكرار
 وقال ابو حنيفة وان كثرت الغايات مترتبة فقلنا كل لغو لا عليه السلام من فاته فريض فليقتضها

كافاته وهو من الرغبة وكيفية اول ان النبي صلى الله عليه وآله فاته صلوات في يوم القدر فقامت
 مرتبا وفعله بيان فيجب ان يكون طريق الاصحاب بار وانه لم يزل من وجعه عليه السلام قالوا كان
 عليك قضا صلوات فابدأوا وكن فاذن طراهم ثم صل ما بعد ما باق فامة فامة وما اصبح بها
 قيس من عز جاس والفرق بين رمضان والذاري ان ترتيبا للصلوات فيهما وترتيب ايام رمضان يحصل
 ميام الشهر لا يحصل ترتيب لايام واما في حنفية من ما يدخل في تكرار والايام فلهذا حكم
 لا وجه له وترتيب الغزوات على الحاضرة استصحابا لا وجوبا وقال الثلاثة وانما يصح تقديم الغزوات
 ما لم يتحقق الحاضرة وتوابعها الحاضرة مع ذكر الغزوات لم يصح الحاضرة واعادها عند تصديق فيها اذ
 مع انتهاء الغزوات لقوله عليه السلام من فاته صلوة فحقها حين يذكرها وقوله عليه السلام من فاته من
 صلوة او شيئا فيقضا اذا ذكرها فذلك وقتها ومن طريق الاصحاب روايات منها رتبة
 من الوجوه على الترتيب من رجل صلى في يومه اربع صلوات لم يصلها او ايام منها قال
 يصلها اذ ذكرها الى ساعة ذكرها ليلة او نهارا فاذا دخل وقت صلوة ولم يتم ما فاته فليفتن
 ما لم يجزها فيذهب وقت هذه وهذه حتى يفرقها ولا ينافي ما مر بها على الاطلاق ولا ينافي
المطلقة على التحقيق فم الوسم وان الغزوات مترتبة فترتيبها على الحاضرة كما تقدم فيقال في
 الصلوة لولا ان الشمس الى غروب الشمس وهو امر على الاطلاق وقوله عليه السلام اذ انزل الشمس
 دخل وقت الصلواتين ولان الاصل عدم وجوب الترتيب ولا فاسد الكثرة مستوعبا لوقت فليجوز
 الترتيب بخلاف الصلوة الواحدة ومن طريق الاصحاب روايات منها رتبة جليل من الوسم الله
 عليه السلام فليفتن الرجل الا في العصر والمغرب ذكر عند العشاء قال بعد بالوقت الذي يجب فانه
 لا يمين الموت فيكون فلهذا الترتيب في وقت قد دخل ثم يعقب ما فاته الاول فلا ذكر ومنها رتبة
 عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال سلمت نام رجل ونسي ان يصل المغرب العشاء
 استيقظ قبل المغرب ففعل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس ومنها رواية في عصر من
 ابي عبد الله عليه السلام كذلك جواز اختيارهم من وجوه احدها انها احدى وجوه الواحد لا يصح الترتيب
 لا يقال الاية خطا بل النبي صلى الله عليه وآله لا يقول هو خطاب له والامامة وبيانها في اجزاء كثيرة
 مؤيدة لذلك فانه روى عن الامامة من طرق عدة حين سألوه عن هذه الاية فقالوا ان الله افترض
 اربع صلوات اثنتان حين تزل الشمس حتى تغيب واثنتان حين تغرب الشمس حتى ينصف

الصلوات

الليل ولا خلاف بين المفسرين ان هذا الخطاب وان توجه الى المفسرين بخصوصه واما الثاني ان اصحاب
 فيه الله على موضع الترتيب لان ما يترتب وجوب الايمان بالخبايا ما لم يتحقق الحاضرة ونحوه يقولون
 اذ لا خلاف في وجوب القضاء ما لم يتحقق الحاضرة بل الخلاف في الترتيب ولا يلزم من وجوب
 قضاءها عند الذكر ما يتحقق الحاضرة وجوب ترتيبها على الحاضرة وسقوط وجوب الحاضرة
 كما يقال في صلوات نعلي حتى تكتفي وقت ما لم يتحقق الحاضرة منها المكسوف والنجاسة واليساء
 على الحاضرة ترتيبا لغير الحاضرة **والثالث** انها معارضة بما ذكرناه من الاحراز فيكون القول بما
 ذكرناه ارجح لانه ليس بالبعد من الترجيح واحرازه عسر وجرح والحصر ينفي ذلك الترجيح وهو لم يعمد
 بها على الاطلاق فقلت اسلم ولكن لا سلم انه الاصل في المطلقة والله على الغيوب والاخرى انما
 تدل على الوجوب محتمل لكل واحد من الامرين ولوقال ادهم الرضوي انه لم يشرع على التحقيق فليفتن
 بزمه ما عليه اما نحن فلا نحن ما لدعاءه على الله الحق انما يتحقق بغيره منع ما عليه صلوات كثيرة
 ان ياكل بها وان ينام ذابا من الضميمة ولا يفتن الا الاكساب فثبت بوجهه له والحمد لله والثناء
 كان معه درهم لجمه حرم عليه الاكل حتى يتلو بده والقرآن ذلك بحارة صرفة والحمد لله وسبحان
 والوقول فليفتن بالصلوات للصلوات لا ذلك فليفتن بغيره من السليبي لانه خلاف ما ذكرناه فان اكثر
 الترتيبات عليهم صلوات كثيرة فاذا صلى الانسان منهم شهر من ايامه استكمل الناس قد جاء
 في اعتباراته ما يدبر الله من ايامه من ايامه الى ايامه من ايامه الله عليه السلام في فتي عشاء الاخرة
 حتى طلعت الفجر فايدعها حتى تطلع الشمس وتذهب الفجر ولو كانت على التحقيق لما اجزأنا اخذ في
 نفس امره لو زاد التحقيق عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل نسي ان يصلي حتى صلى من العصر
 قال يجعلها الاولى قلت فان نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء قال لا يلزم صلوة ثم يفتن في
 وقال في العصر لم يرد صلوة والعشاء بعد صلوة ولو كانت مضيقا لما اختلبت اوقات الركعات
فروع الاول الترتيب يجب للذكر ويستند مع النسيان فلو قدم الحاضرة على الغزوات ناسيا
 لم يرد **الثاني** لو دخل في صلوة ثم ذكر ان عليه ما بقية مترتبة عدل الى ما بقية كمن دخل في
 العصر ثم ذكر الظهر او في العشاء وذكر المغرب او في صلوة فاته فذكر ما قبلها **الثالث** لو كان صلوة
 العصر ثم ذكر ان عليه الظهر فلهذا جعلها الظهر فاما في اربع مكان اربع قال الشيخ في الخلاف
 يجوز على ان قد بلغ اربع مثالا فان كان العصر في عينا بالشام لما صلى في الليلة وهذا الثاني من صفة لانه

وكذا المهر قال في الصلوة المهر حائل قال في حيفته الشتر والطريق حائل لهما ليسا على الصلوة
 فاشبه ما يقع اتصالهما بعموم الاحاديث الذي على السبيل الجواز فكيف بنا في حيفته الصورة
 فاطلاق كذا هذه وجوبه وحيفته انما لا يمتنع ان المهر والطريق ليسا على الصلوة ولو سلمنا انه
 سلم ان ذلك يمنع الاتصال بطلان ما ذكره بالاجتناب في الحائز والعهد فقد روي ان انسانا يركع
 يد يد الطريق **مسئلة الثاني** قال الشيخ في المبسوط ما يمنع الاستطراق ولا يمنع المشاهدة كالمسألة
 المحرمة لا يمنع الاجتناب تمسكاً بعموم الامر بالاتمام وقال في الخلاف لا يصح وقال ابن حيفته بالجواز في الكل
 اذا علم صلوة الامام **المسئلة الثالث** قال الشيخ في الاعتق السبعين جازية سواء كانا في سفينة واحدة او كان
 الامام في سفينة والمام في الاخرى وسواء شدا بعضهما البعض او ارسلا وكذا لو كان الامام في السفينة
 والمام على الشط او العرجا **المسئلة الرابع** قال الشيخ يجوز له ان يركع من وراء الجدار ويحمله استناداً الى
 عارضه او عبادته عليه السلام قال سائده عن الرجل يصلي في قوم وخلفه دار فيها نساء هل يصلين
 خلفه قال نعم قلت انه يجهن ويجهن حائطا او طريقا قال لا بأس ويؤيد ذلك انه المأخوذ و
 الجواز عبادة مهمة في نظر الشارع فيمنه حائطا او طريقا قال في المسألة **المسئلة الخامسة** فيمنعه لها
 بين الضيافة وتخصيل الفضيلة ويستوي في ذلك المسافات والسواها والاشابه والمثلية **المسئلة السادسة**
 لو كان للراجل قصير لا يمنع الرجل المتطاول امامه او الى الصف الذي تقدمه ويسمى الرجل في الاخرى ان
 ليس في اخرهم الايقام **المسئلة السابعة** من صلي خارج المسجد مؤتمرا في المسجد مواصلي على سطح او على الارض
 او بين الجدران اذا شاهد الامام او الصف الذي تقدمه ولو كان الصف الذي هو امامه لا يشاهد
 الامام لم يصح صلوة الصفيين **المسئلة الثامنة** لو كان للراجل من الصفوف صحت صلوة من على الامام وبطلت صلوة
 من وراءه للراجل **المسئلة التاسعة** روي الملقون عن عبد الله عليه السلام لا اري بالصفين بين الاساطين
 باسا ولا بأس بوقوف الامام في الجراب **المسئلة العاشرة** لا يجوز التبايع بين الامام بالجماعة في العادة به الامع اتصال
 الصفوف وقال الشافعي لا يبرأ من الصف الواحد وحده بعد بما زاد على كثرة اية ذلك وانما يمتنع اتصال
 الصفين فقال فيهم ما زاد بعد في العادة وقال المزني اعترض ذلك بصلوة النبي صلى الله عليه وآله في الجوف لا يمتنع
 بطائفة وشرقت للراجل وروى عنه عليه السلام وهو في صلاة العادة جبهه والعملة اوسع في
 مجال اختياره على الاضطرار وفي رواية زرارة عن ابو جعفر عليه السلام ان صلي قومه وبينهم وبين الامام
 سائمتا فليس ذلك عليهم باثم وانما صلي كان اهل صلوات بينهم وبين الصف الذي يتقدمهم وفي الاعتناء

غير تكلم بصلوة وقال عليه السلام يكون ذلك قد سقط للسلك اشترط ذلك مستبعدا على
 الاصل **مسئلة** ولا يام من هو على منه بما يستدركه لانيته والشيخ قولان احدهما انه يركع في الصفين
 وبه قال ابو حيفه واحدى الروايتين عن احمد قال الشافعي ان قصد التمام لم يركع ولو اراد ساقط
 رايته رسول الله صلى الله عليه وآله على المنبر فركع ثمان خلفه ثم ركع وهو على المنبر ثم رفع فركع في الصفين
 حتى يجرد في اصل المنبر ثم عاد حتى فرغ ثم اجلس على المنبر فقال الشافعي الناس لما فعلت هذا لم يتأذوا في
 صلواتهم **مسئلة** ما روي عن ابن عمارين واسر صلي المداين على ذلك وانما ساقط منه فقد قدم حذيفة
 وابنه ولما فرغ قال له الوسمع عن النبي صلى الله عليه وآله انه لم يركع الفم فلا يتو من ساقط
 ارفع من مقامه قال عمار فلذلك ابتعتك وما روي عن ابن حذيفة انه وهو على كان فانه ابن مسعود
 فلاح في ذلك السلك الذي لم يركع في الصفين عن ذلك قال في ومن طريق الاصحاب ما روي عمارا ما يركع
 ابو جعفر عليه السلام قال ان كان الامام على شيء كان او على موضع ارفع من موضعهم لم يركع صلواتهم
 ولو كان ارفع منهم بقدر اصبع المرحس وكان ايضا مسبوحة او في موضع فيه الارتفاع مقام الامام في
 الرفع الا انهم في موضع مخدرة فلا بأس وجواب الشافعي منع التولية ولو سلمت امكن ان يكون علوا
 لا يستدركه كالمركاة السفلى على ان كان ذلك في حق النبي صلى الله عليه وآله ولا يستدركه الجوار في غيره و
 يام الاصل لا تسفل ولو كان سطا عليها وبه قال الشافعي وابو حيفه وقال مالك يبعد اذا صلي في الصفين
 التمام في الارض لانه ليس فيه ما ينافي الاجتناب فكان جائزا ويؤيد ذلك ارواء عمارا ما يركع في الصفين
 عليه السلام قال ان كان الامام على شيء كان او موضع ارفع من موضعهم لم يركع صلواتهم وان كان
 الامام يسفل من موضع المام فباس وقال لو كان رجل يركع في الصفين او غيره ذلك والامام على الارض جازي
 ان يصل خلفه ويقدر به **مسئلة** يكون القراءة خلف الامام في الاخفائية على الاشهر وفي الجهرية
 توسع ولو جهمة ولو لم يصح قول **هنا مسائل الاولى** يسقط القراءة عن الماموم وعليه
 اتفاق العلماء وقال الشيخان لا يجوز ان يركع الماموم في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ولو جهمة وشعله
 استناد الى رواية يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول انما يركع خلفه
 وفي رواية الطحاوي عنه عليه السلام قال اذا صلي خلف امام تام به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءة اولم
 يصح الا ان يكون صلوة تجوز فيها ولم يصح قراءة الاولى ان يكون الذي على الكراهية رواية عبد
 الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما امر بالجهر فيصت من خلفه فان سمعت

مرتفع

وان لم يسمع فافرا او السليل انما كانت بغير الاستقبال **الثانية** اذا رجع المصلي الى الصلاة
 فالفضل للزوجة وبه روايات منها رواية عبد الله بن المغيرة عن قتيبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اذا كنت خلف من رخصت به صلوة جهر بها ولم يسمع قرأه فاقرا وان كنت تسمع المصنوعة فلا تقرا و
 يدل على ذلك على الفضل لا على الجواب رواية علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل يصلي خلف
 من يتكلم به جهر في القراءة فلا يسمع القراءة قال لا بأس ان صحت وان **الثالثة** اطلق الشيخ
 استحباب قراءة الحمد في الاضحية للامام والاولى في قراءة القراءة في الاخيرين من روايات
 احمد بن واثير ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان مأمونا على القراءة فلا يقرأ خلفه في الاخيرين
 والاخرى رواية اخرى عنه عليه السلام في الرجل في الاخيرين خلف الحمد في صلاة كراهية فاحتمل
 الكتاب **مسألة** يجب متابعة الامام في افعال الصلوة وعليه اتفاق العلماء وقولهم انما
 جعل الامام ليؤتم به فلو رفع راسه قبل الامام باسماء الله وكونا عاصيا او خلف من لا يقتدى
 به لم يضر وقال الشيخ ويدل على الاول ان الشبان يسقط معه في زيادة وقته في ذلك وفيه تخلف
 ان سهل الاشرى عن ابيه عن ابي الحسن عليه السلام صاته عن بك مع الاسم بفتح بهم رفع راسه
 قبل الامام فلا يعيد ركوعه ومن يقلل من يبارع في عبد الله عليه السلام من الرجل يرفع راسه من
 السجود قبل ان يرفع الامام راسه من السجود قال في السجود واما القول بزيادة راسه عاصيا وليس
 حذرا عند يسقط معه اعتبار الزيادة ويؤيد ذلك رواية عبيد بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يرفع راسه من الركوع قبل الامام يعيد ركوعه اذا ابطا الامام قال لا وهذا خيال يترقب
 ضعيف لئلا يكون معضدا وانه الاعيان الصحيح فيقال في ذلك انكم بالعود مطلق ومع ضلوعها كيف
 يحل في الشبان لان تقول الشبان عذر يمكن متابعة الامام معه وليس كذلك العذر لان زيادة
 مقصود فلا يسقط اعتبارها ذلك ان كان متعلقا لا بغيره والاعتناء به لانه يكون كالمفرد فيرفع
 سجودا وركوعه في محله ولا يصح له العود **مسألة** ولا يقف المأموم قدام الامام ويطلق
 به صلوة المؤتم وهو قول علي بن ابي حمزة والشافعي في الجديد واحد وقيل لا يصح له ان
 يمشي لا يقرأ ولا يركع سنة لا يوترها ذلك ان الذي اخبرنا فعل النبي صلى الله عليه وآله
 الصحابة وانهم جميعا اصابه وخالفه فخرج عن المذاهب ولان المأموم يحسن الاستعانة
 حال الامام بالانكسار التي ما وراءه وذلك لانه موقف ليس لاحد من المؤمنين فلا يصح معه الصلوة

وقرأه على كل من كان في ذلك من الامكن بل يسمع وقم ذلك شعرا لانه تعالى الحقة التي كان
 يعمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه ثم لا سلم ان اسكان الاقوال موجب لوقوع الاقوال الجهر مع
 الجهر **مسألة** نية الايم شرط وعليه اتفاق العلماء ولا يشرط نية الامام وبه قال الشيخ في ذهاب
 الشافعي وقال ابو حنيفة في شرط لتمام النية وقال ابو حنيفة في نية الله له عبد الله الامام
 والاضحية الامم البنية لما روى عن الزكريا بن رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في نية نية
 الوجه وجاء رجل فقام الوجه حتى كان هطلا وان افعال الصلوة الامام مشاوية متفرقة او
 جاعلا فلا يغير نية الامامة وجواب ما ذكره اننا لا نسلم ان النعمان يستلزم العلم ولا يكفي في
 ثبوت هذا النعمان نية المأموم **وذكر الاول** لو صلى بصلوة من سجد بركعة فوجد انما يصح ان ياتيه
 في الركوع والقل وقال احمد في الركوع وعن في الركوع روايات في النية الامام ليست
 معتبرة كما بيناه وروى عن ابن عباس النبي صلى الله عليه وآله في ركعة فوجد انما يصح ان ياتيه
 ابن عباس وصلى بصلوة واحمر عليه متفرقا جابر واخر صلى بصلوة وكانت فرضا
الثاني لا بد من تعيين الامام ليسبقه بركعة فلو صلى خلف اثنين لم يسمع صلوة لغيره في الركعة
 وكذا لو اقتدا بمقتد وكذا لو اقتدا باحد المصلين من غير تعيين **مسألة** لو صلى انسان
 وقال كل من امكنك مأمونا لم يسمع صلواته لان كل من امكنك مأمونا لا يسمع له الامام صاحبه وقد روي ذلك
 السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ولو قال من امكنك اماما صح وقال احمد لا يسمع لانه نوى الامامة
 ولا مأموم لانه كل من امكنك احتياط الصلوة بما يجب على المصلي في ركعة الا اعادة ونية الامامة
 ليست سابقة للصلوة المفردة في ركعة والصلوة وقد روي السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابيه ان عليا كان يصلي تمامة **الرابع** لو قال كل من امكنك ائمة او نوى الامامة او الامامة
 اعادة الا انه لم يحصل الاحتياط في افعال الصلوة على اليقين **مسألة** لا يشترط سوا ذلك في الركعتين
 فلو صلى ايمام من يصلي العصر وهو قول علي بن ابي حمزة والشافعي وسمع ابو حنيفة لقول علي بن ابي
 الحسن الامام لم يقرأ بركعة فلا يقرأ على التمسك وان من يصلي على الايام بن يصلي الجمعة ومن
 احدى رواياتنا انما هو مشاويحان في افعال الظاهرة فكان الاستيعان جائزا وانما ينافي المقصود
 بالتمسك جازما في سببته مع افعال الركعة الاولى وروى جابر بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن رجل ان قوما في العصر وهم خلفوا ائمة الاخرات عنه واخرات عنهم والكتاب عن جبريل انما يحصل

المتابعة في الامور التي يجب متابعتها كالتكبير والركوع اذا ركع والتحية اذا سجد كما بين في الخبرين
 قوله فاذكركم بالامر الذي اخبروه من ان لا يتابع فيه فاما الجمعة فمن حضرها وجبت عليه فلا تجزئ الظاهر
 مع وجوب الجمعة فيمنع من تركها من اذنت الامام وقد يقع راسه من الخطوة فاذكركم بالامر الذي
 ويؤكد الظاهر لا الجمعة **فخرج** فواتفت كيف انما اوضح الابطام كصلوة العديدين والكنس في القدر
 المتابعة في الركوع **مسألة** فقد روي في الخبرين ان المتابعة في الركوع لا يقيم فيه والمسلم في القدر
 اما المقرض بالمتابعة فمدا جاز به قال الشافعي ومنع ابو حنيفة ومالك وعن احمد في ان
 لتما ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله صلى على ابي بكر من اصحابه في الخوف فكيف ومن صلى
 بالجماعة الاخرى فكيف من تلك الصلوة فكذلك الثانية له فعلا ومن جاز كان معاذ اصلي مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله انما يصلي في الخوف فيصلي بهم فيصلي في الخوف ومن
 طريق الاصحاب رواه محمد بن اسحق بن بزيق قال كتب الى الحسن عليه السلام اني احضر المساجد
 مع جبريت فيسروني بالصلوة بهم وقد صليت قبل ان يتهم وروى عن علي بن يقطين في صلوات
 فقرأ بامر الله لا تقبله فقال صلى الله عليه وسلم **مسألة** كيف لا يصحف الواحد من بين الامم وهو في الصلاة
 لو اذ ان يصلي في صلاة خلفه لو اذ جاز وانما رواه محمد بن مسلم عن احمد بن حنبل في الخبرين
 قال الرجلان يوم احدهما الاخر فيقيم من بيته فان كان اكثر فاما خلفه **فخرج** هذا الموضع سنة
 فلو خالف لم يطل الابطام ولو كان صوته بالغ جعلها خلفه ولو تقاضاه له مع وقاله في الصلاة
 لا يصح كالاتفاق المرأة لما التمسك بالاصل ولا تستغل لجاز ان يضاهي المقر عكس لما بلغ الغسل
 ولو لم يكن فوقه الا جنبه اخرجها الامام وقال ابو حنيفة يتقدم الامام لنا رواية جاز قال
 وقفت اليمين النبي صلى الله عليه وآله وجاء اخر فوقف عن يمينه فاخذنا يده وصلى خلفه
 والامة فقط خلف الامام وكذلك لو كان اكثر من واحدة لقوله عليه السلام اخرجهم من حيث اخرجوا الله
 ومن طريق الاصحاب رواه ابو الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يقيم الصلاة قال
 نعم تقف وراءه **مسألة** ولا يتقدم امام الجماعة بل يجعلهم صفوا ويقرأ ويستمع ما يقرأ من كتابه
 ذلك التلاوة وانما هم وراءه قال اكثر اهل العلم ولعل الوسط يكون حيث هم الله على السواء يكونون
 من سادتهم ولا هم ستره له وروى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل
 صلواتها وهم عزاء قال يقفون امامهم ويكتمون ويصلونهم جهرسا وهو جالس **مسألة** يجب

ان توتر اليه النساء في الغرض من الغسل فيه قال الشافعي انه لو حنط وهو مكبر لم يكره على الاذن فيكون ما يراه
 له وفي رواية اخرى فيمنع من طاعة من اوجده الله عليه السلام قال قومهم في الصلاة فاسألوا النبي صلى الله عليه وآله
 ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله امر بركعة من عبادته في الحديث ان يوم اهل الجاهلية ومن ساءلة الوحي
 عليه وسلم عن الصلاة يوم قضاء قال لا بأس وجهه مكشوفة لا يكره ان يركبها فيرفع القميص ثم
 يخل ما ذكره بالصلوات التي لا اذن لها كالحجزة والندوة والعديد من الكسوف وتقف للامة وسط
 النساء في الصلاة كمار وروى عن علي بن ابي طالب كانت تقف سطون وعليه ثياب القبايلين بامامة النساء
 وروى عن صفوان بن سليم انه قال في السنة ان حلت بسورة ان تقف وسطون ومن طريق الاصحاب
 ما رواه بعض اصحابنا عن المرأة يوم النساء قال تقف وسطون واما الروايات عن اهل البيت فيها
 لا دركان لا عمل عليها ولهم الرجال والنساء في الصلاة خلفه وتخرج النساء ولو كان رجلا واحدا كان
 خلفه والرجل الجانيه روى ذلك عبد الله بن المغيرة عن القاسم بن الوليد عن ابي عبد الله عليه السلام وكذلك
 ابيهم النساء والصبيان تقدم الصبيان لرواية عبد الله بن سنان قال يقفون من وركبوا عبيدا
مسألة ومن صلى منفردا استحب ان يجرد صلواته اما ما رواه ابو صالح انه قال في وقت اتفق وهو في
 طائفة قال الشافعي يشترط ان يقيم وهو في المسجد ويصل وهم يصلون وقال ابو حنيفة صلى الله عليه وآله
 وقال ابو حنيفة لا تقاد الحجر ولا تعبر لانهما نافلة فلا تقبل في وقت النفل ولا تقاد المغرب لان النفل مع
 يكون بوتر النساء وروى ان النبي صلى الله عليه وآله قال لبعض اصحابه اذا جئت فصل مع الناس
 وان كنت قد صليت ومن رواية قال وصلى ان اصل الصلاة لوقتها فاذا اذركها معهم فصل فانها
 لك نافلة ولا يقال في الصلاة فلا اصلي عن زيد بن الاسود عن ابيه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله في صلاة فاجروا رجلين لم يصليا معه فقال علي بن ابي طالب ما سئلكم ان تصليا معا فقالا لا يصليان
 رجلا فقالا لا يصليان في حالهما ثم اجتمعا فاجده فصليا معهم فاباكم نافلة ومن طريق الاصحاب ما
 رواه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في المسجد ثم يجد فورا يصليون جماعة فيخرجون يصلي
 الصلوة معهم قال نعم وهو افضل قلت قال لا يصلي قال لا يصلي به بأسه اشراط الشافعي لا وجه له لا
 تعيد هذه الاحاديث للطفه وكذلك قال ابو حنيفة فان الشئ الذي اشار اليه عام وهذه خاصة
 يقدم على العام واما جواز اقامتها اماما فقد صلت في خبرين بزيق **مسألة** يستحب ان يصلي في
 الاول افضل له وعليه اتفاق العلماء وروى عن ابي بصير الانصاري قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله

دار
لجاعة

مناجزة وتقع صلوة من جاذبه ومن خلوة من الصلوة **مسألة** اذا شفع في نافذة فخر الامام قطعها
ان حتى القنات تحصيل الفضيلة للجاعة ولو كان في رخصة فقلها بالانفال والاشيا بالجمع
اكثر النافذة والفضيلة للجمع ولو كان امام الاصل فلا شفع قطعها واستانف الصلوة معه لانه من
الوجبة لا هدم بمقتضاها وعندهما ردة ولو كان من لا يفتي به استمر لانه ليس بوقت في حصة
ويؤيد ذلك ما رواه سماعه قال سألته عن رجل كان يصلي فخرج الامام وقد صلى بركعتين فوجد
ان كان اماما بعد لا يصلي الاخرى ولا يصرف ويجعلها موقوف او يدخل مع الامام في صلواته وشبهه
روى سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال **مسألة** وان لم يكن امام عدل فليكن على صلوة كاهن
وليس بركعتين بعد يمسك فذكر ما يقول استبدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد
ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم على الاستماع بالارضية والسعة وليس شيء من الفتنة
الا وصاحبها مباح على ان شاء الله **مسألة** اذا صلى خلف من لا يصلح للامامة حتى قال بعد وفي
رواية عن ابي عبد الله لا تؤذي ان لا يجتهد بها ولما انه انى بالافعال الواجبة على الامام كانت تحريم
اما كونه نوى الا يجتهد بها فخر لا يفتي على هذا التقدير **مسألة** ما يدرك المأموم يكون اول صلوة
فاداسم الامام ام المأموم مابق وهو مذبح على نوافذة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اخر صلوة
الامام اخر صلوة المأموم اذا كان مسبقا لقوله عليه السلام ما ادرككم فصلوا وما فاتكم فاقتروا فان
صلوة المأموم لا يفتي على الامام بما يشاهد من جوان اختلاف الرضخين فلو كانت صلوة المأموم على
هيئة صلوة الامام تقبرت هيئة صلوة المأموم فتكون كالوقوفها منفردا ولا يفتي بمقتضاها
فكانت اول الصلوة المفردة وقصوى ما قلناه من ردة عن ابو جعفر عليه السلام قال **مسألة** اذا ادرك الرجل بعض
الصلوة جعل ما ادركه اول صلوة ان ادرك من الظهر او العصر ركعتين قرا فيها ادرك مع الامام
مع نفسه ام الكتاب وسورة فان يدرك السورة تامة اجر الله ام الكتاب فاداسم الامام قام
فصل ركعتين لا يقرأ بها لان الصلوة انما يقرأ بها في الاولين وعن عبد الرحمن بن الحجاج قلت
الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلوة مع الامام وهي الاولى كيف يصح اذا اجلس الامام قرا عجا في
لا يمكن من التقدير فاذا كانت الثالثة للامام وهي ثالثة فليثبت قدر ما يشهد ثم يجلس الامام
وسال عن الرجل يدرك مع الامام الركعتين الاخيرتين قال قرا فيها قرا فيها انك ولانك ولا تجعل
اول صلواتك اخرها وعن علي بن ابي حمزة قال جعل ما ادرك مع الامام من الصلوة اولها ولان الاتفاق

على ان مع ادراك ركعة من المغرب يجب للرجل من عقيب الصلوة الثانية للشيء وبالنسبة من خبره
على ما فات من الصلوات لان من افاضها وهو ان يقرأ في الصلوة لا يستفاد مع الاطلاق الاسانيد
بعد خروج وجهه مع ادعاء عرض ياروي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال وما فاتكم فاقروا **مسألة**
من ادرك الامام بعد ركعة من الوكوع استحب ان يركع ويجعل معه السجودين ولا يجتهد بها وان
تدبر حتى يقوم الامام ويستفتح معه كان جائزا وان لم يجتهد بالتحسين لان زيادتها مبطل للصلوة
على ما استدلنا به ودل على ذلك ما رواه علي بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال **مسألة** اذا سبقك
الامام بركعة فاذا ركعت وقد رفع راسه فاجتهد معه ولا تعتد بها ما ادركه بعد السجدة الاخرية
جائزا ان يركع ويجلس معه في تشهدا يشهدا **مسألة** او يصوت فاداسم الامام قام وجعل على تلك الركعة
ان كان على الاضلاع وبه قال علي بن ابي حمزة والشيخ قاتار والشيخ عمار بن ابي عبد الله عليه السلام من رجل
ادرك الامام جالس السجدة ركعتين قال يستفتح الصلوة ولا يفتتح الاخرى حتى يقوم فليجعله
على الجواز لا يقال هو فعل كثير لان تقول هو من افعال الصلوة لتحصيل فضيلة الاجماع فيركب
يحيى معنى ما قلنا على ان عمار روى عن ابي عبد الله عليه السلام كان اربع **مسألة** يجوز ان
يصل قبل الامام مع القدرة لينة الانفراد وبه قال الشيخ والشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز ويقتل
الصلوة لانه لينة الامام ليس مما جازية ثم ذهب بالشرع في ان ان يفتي في بطلان الصلوة لان
اقام على الوجه المشروط ولا يكون نوبا للامام وليس له عدد ودل على ذلك ما رواه ابو
عبيد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي خلف الامام فسلم قبل الامام قال ليس بذلك بأس
وقد روى عن الرضا عليه السلام في الرجل يكون خلف الامام فيبطل التمسك في اخذه بقوة او يجازي
على ان يمرض كيف يصنع قال يسلط ويرى ويوم الامام **مسألة** نصف الرجل خلف الامام ثم انقلب
ثم انقلب وكون رجل اخر من وجها الا ان يكون موقفا لمهين وهو اتفاق لقوله عليه السلام اخرجه
من حيث اخرجني الله ولما روى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤم النساء
قال نعم وسئل اذا كان معهن صبيان قال يقدمونهن ولو كان عبدا **مسألة** متى الماحد مجاز
لا مشقة رواه طائفة من الذين حذر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة قد شرف فقال ان كان
بيعة وقال الماحد متى جاء روى الطائفة ان سألته عن الساجد المظلم يركع الاكتمه فيها
قال نعم ولكن لا تنكر الصلوة فيها اليوم ولو كان العدو لويتم كيف يصنع في ذلك تكون المضاة

جاء

واحد من رواية ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا قام في الصلاة من غير صلاة
 النبي صلى الله عليه وآله يوم ذات الرقاع صلى طائفة ركعة وثبت قايما وانما الانقسام ثم انصرف الى
 العدو وجاءت اخرى فصل بهم ثالثة ثم ثبث جالسا وانما الانقسام ثم سلم ثم سلم ثم سلم ثم سلم
 عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن سهل بن ابو حمزة عن اهل البيت عليهم السلام
 ما رواه الطبراني عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى يوم الاحد من ايام ابي جعفر عليه السلام
 وطائفة بالاربعاء وفصل في يوم الاحد ركعة ويقوم ويقومون فيصلون ثم ركعة اخرى ثم
 سلم بعضهم على بعض ويصعدون الى مقام اصحابهم ويحيى الاخرين فيصلون بهم الركعة الثانية ثم
 يجلس الامام ويقومون ثم فيصلون ركعة اخرى ثم سلم ويصعدون فيصلون **روى** عن
 الصيرفي عن القوين قال ابو حنيفة واحد من اصحاب الشافعي ثم لا خلاف في ان الركعة الاولى لا
 تتلوا عن صاحب الشافعي فيقتصر على ما صح نقله ولم يثبت غير **الشافعي** قال في المسوط عن
 توفى الطائفة الاخرى او عند القيام للركعة الثانية فاذا فعلت ذلك وسبت بعد مفارقة الامام
 حكم سهوها **الثالث** قال ايضا اذا سلم الامام في الركعة الاولى وجب سجدة السهو مع
 الطائفة الاولى فاذا فرغت هذه الطائفة من تمام صلواتها كان عليها السجدة سجدة السهو
 سهوا للامام وفيما ذكره الشيخ اشكال لا نالنا ان يكون له السجدة السهو والامام وما ذكره الفقهاء
 من قول علي بن ابي طالب لما جعل الامام ليوم ثم لا يتناول موضع النزاع وقال لو سجدت في الركعة
 الاولى لم يعد بذلك السهو وهذا حسن **الرابع** لا يجب على طائفة الثانية متابعة الامام
 فيما سجد في الاولى قال الشيخ **الطوسي** ان سجدت كان احوط ولو سجدت في الركعة التي يصليها هم تبعوا اذا
 سجدا سهوا وعلم ان البحث فيه كافي لا قد وما يفرقه من المأمون من السهو فحينئذ يجوز
 ولا يجب على الامام متابعتهم فيه **الخامس** هذه الصلوة حاضرة عند حضور السبب
 قال الشافعي وابو حنيفة حينئذ لا يقصر ومنع مالك لما فرغ من السجدة وانما كنت في غير
 الصلوة الآية وحججنا على الاطلاق **السادس** لو فرغ من الركعة الاولى صلى بطل طائفة ركعة
 قال الشيخ في الخلاف بطلت صلوات الجميع لانها لم تشرع كذلك وقال ابو حنيفة تصح صلوات الامام
 دون المأمون لانه لم يخل من وجبات الصلوة وانشافه قولان احدهما يصح للجميع
 والثاني بطل صلوة الامام دون الاولى والثانية وفيما ذكره اشكال وكان الاقرب صحة الجميع

قال الشيخ والسبب

ان توفى المأمون الاخرى عند مفارقة الامام **سئل** عن صاحب الطوبى وابيان احد بهار واية
 الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى في ركعة يقف في الثانية حتى يقرأ ثم تاتي الاخرى
 فصل بهم ركعتين ويجلس غيبا ثالثة حتى يقرأ ثم يسلم وهو احد في الشافعي والاخرى روية زرارة
 عن ابي جعفر عليه السلام قال صلى في ركعتين بصل في الاولى ركعتين ثم يجلس بهم ويشير اليهم فيصلي
 ركعة بهم ركعة ثم يسلم او قاما مقام اصحابهم وجاءت الطائفة الاخرى وكبروا ودخلوا في الصلوة
 وقام الامام فصل بهم ركعة ثم سلم ثم قام كل واحد منهم صلى ركعة شفعا بالنبي صلى الله عليه وآله ثم قام فصل
 ركعة ليس فيها قراءه فقلت للامام ثلث ركعات وللاولين ركعتان وفي جماعة والاخرى وحدا نصار
 للاولى تكبيرة الاحرام والاشباح والاخرى بين التسليم والاشباح وقد روى هذا الحديث ابي فضل
 وعمر بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا تصليان في ركعتين بايهما قبل فخذ جهرا وما ذكره حسن
سئل في اخذ السجدة ورد اشبهه الوجوب ما ينبغي احد وجبات الصلوة وبه قال الشيخ
 داود واحمد في الشافعي وقال ابو حنيفة واحد باستصحابه وهو احد في الشافعي في انهما
 وبناهما واحد بهم واستحبهم ولا امر الطلق الوجوب لثبوت انما هو احتمال ان يكون الامر استصحابا
 في الحقيقة **روى** لو قلت بالوجوب لم يطل الصلوة بالادخل لا ليس جراس الصلوة ولا شرطها
 فيها لم يكن مؤثرا **سئل** اذا انتهى الحال الى السابعة فالصلوة بحسب الامكان قال ابو حنيفة او
 ركبا ويجوز على قريبين سرحه والامور واستقبل القبلة ما يمكن والابتكارية لا امر ولا
 يمنع لحرب ولا ذكر ولا غيره وهو قول اكثر اهل العلم وقال ابو حنيفة لا يصلي مع السابعة ولا مع
 المشركين النبي صلى الله عليه وآله اخر الصلوة يوم الخميس وقال الشافعي لو صلى مع الكافر في الغنم
 او الخيل او فعلا ما يقول بطلت لان ذلك مبطل في غير الخوف فيكون مبطلا فيه عقيبها ويجوز
 لنا قوله تعالى فان خفتهم فوجاهوا الى اوزكنا وروى عن ابن عمر قال ان خولنا شدد ذلك
 صلوا رجالا قياما على اذانهم او ركبا استقبلوا القبلة وجهر مستقبلها ودوا واستلوا كل من
 النبي صلى الله عليه وآله وقول الشافعي بطلت استبدا بالقبلة والصلوة ركبا والايام فانه مبطل
 حال الاعتذار لاحال الخوف ولانه اخر الصلوة لم يخرج منه وان ترك الحاربة فخر نفسه بالملك
 فخر جرح ففعلها وقوله مبطل حال الاعتذار فيكون كذلك مع الخوف غير لازم لاننا نطلب وجه الجمع
 ومن طريق اصحابنا ما رواه زرارة والفضل بن جندب بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال صلوة

للقوف عند الطهارة وتسلم الفاتحة صلى الله عليه وسلم بالأيام حيث كان وجهه ومن لم يركع من الوجوه
 على السجدة فاصلى ركعة واحدة وسجد ركعة واحدة على السجدة **مسألة** ولو لم يكن
 من الأيام حال المسافة أقصر على كبريتين من الثانية وثلاث من الثالثة يقول في كل تكبيرة
 سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر **مسألة** برؤية الجوز عن الركوع والسجود لسانه
 الأصابع عن تخمين مسلم وزرارة وفضل عن أبي جعفر عليه السلام قال سلمت أسيراً فوجدت على السجدة
 ليلة الحرب لم يكن صلواتهم الظهور والعصر والمغرب العشاء بالكبر والتكبير والتسليم والتسبح والتحميد
 والتهليل **مسألة** ومن لم يركع من الوجوه على السجدة فاصلى ركعة واحدة وسجد ركعة واحدة
 تكبيراً وسابعة تكبيراً مع أيامه **مسألة** ومن عبد الله من المعرة عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال سألني عن رجل في حال المسافة من التكبير يكبر في كل ركعة ولا المغربان لها شأن وهذه
 وإن كانت مرسلة إلا أنها مطابقة للقول والأخبار الصحيحة **مسألة** كل أسباب الخوف يجوز بها
 القصر والانتقال إلى الأيام مع الضيق والافتقار على التسبح إن خشي مع الأيام وإن كان الخوف
 من البراءة أو غيره وعلى ذلك فلو كان الخوف من البراءة أو غيره في الأيام فليس عليه
 جراح أن تقصر وأما الصلاة التي خفتم أن تفوتكم **مسألة** الذين كفروا وهو لا يخلو
 على خوف العدو ونحوه على إعادته من الخوفات ومن طريق الأصحاب إرواه عبد الرحمن بن
 أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخاف من البراءة أو غيره ويخاف من
 يكبر ويؤتي برأسه وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال الذي يخاف من البراءة أو غيره
 للواقعة إياه على دابته قلت أليس إن لم يكن للواقعة على وضوء ولا يركع على التزول قال لا يتم من
 فيه سجدته ومن معرفته دابته فأتى فيها عبداً وبصلي يجعل السجود أخفض من الركوع ولا يدور
 إلى القبلة ولكن ابتادرت دابة ويستقبل القبلة بأذن تكبيرة حتى توجه **مسألة** عن جعفر
 عن أخيه موسى بن جعفر قال سئل عن رجل لا يدرك ركعة واحدة من الصلاة ولا ركعة واحدة
 الأسد على القبلة **درع الأول** لو صلى ركعة صلاة الخوف ثم أمن ثم صلى ركعة واحدة من الصلاة
 وكذا الوصل في تمام خاف أن يصلى ركعة واحدة ولا فرق بين أن يكون ركعاً واحداً أو ركعتين
 وفرق الشافعي في أحد قوله لأن الركوب فعل أكثر وليس كذلك التزول وليس بحجة لأنه يفعل
 ما دون فيه شرعاً أصلاً كغير من الصلوات **مسألة** لو كان حليلها فلو كان صلواته لصلوات الخوف

لا يركع

على وجهه **مسألة** لو أراد العدو وفضل صلاة الخوف ثم كان الحائل أو توجه العدو وفضلوا وبالقبلة
 لم يركعوا في حالين إلا أنها صفة مشروعة ما لم يركعوا ركعة واحدة **مسألة** يجوز أن يصلي الجمعة عند
 الخوف على صفة صلاة الخوف بأن يخطب بالأذان ويصلي ركعة ويقوم في الثانية ثم يركع في الثانية
 فيصلون معه والجمعة عموم الأخبار وظاهر الآية ويشترط طمأنينة الركعة ولا يجزئ الخطأ في الركعة
 الثانية وقال الشيخ لا ينعقد جمعة الثانية إلا بالطمأنينة والوجه أن ذلك لا يجب لأنها جمعة واحدة فأما
 الخطبة الواحدة كما سبق **مسألة** يجوز صلاة الخوف جماعة وإن كانوا ركعاً واحداً وسجدوا ركعة واحدة
 يكون بينهم وبين الإمام طريق وقيل لا غير أن الطريق ليس جازماً لا يمنع الإتيان بطلان السجدة
مسألة ولو صلى الأولى ركعتين والثانية كذلك لم يجز لأن الجمعة لا تقام مرتين فيصاح إن
 يصلي الثانية طهر الجمعة **مسألة** لا يجوز أن يصلي صلاة الخوف وطلب العدو ولا حالة أمن
مسألة قال الشيخ إذا كان العدو في جهة القبلة وأمن المسلمون جميعهم لم يصلي صلاة ذات
 الرقاع ويجوز أن يصلي كما صلى النبي صلى الله عليه وآله بقصفاته فإنه عليه السلام صلى في حنين
 وركع بهم جميعاً وسجد الصف الذي يليه سجدتين والصف الآخر قيام بحسب ثم قاموا فجد الصف
 الأخير وآخر الصف الذي يليه وتقدم الآخرون إلى مقام الأول ثم رجعوا جميعاً وسجد
 الصف الذي يليه والآخرون وراءه فلما جلس رسول الله صلى الله عليه وآله والصف الذي يليه
 سجد الآخرون ثم جلسوا جميعاً وكذا صلى بهم بنو سليم ويشترط هذه الصلوة شروط ثلثة كونه
 المسلمين وكونه العدو في القبلة وأن يكونوا على مسير من الأرض بحيث لا سائر من حمل وشبهه
 وعزى وهذه الآية توقف لأبي لم يستشها بطريق محقق عن أهل البيت عليه السلام وقال
 الشيخ وإن كان في المسلمين كراهة تقاوم كراهة العدو وجاز أن يصلي بركعتين ويسلم بهم ثم
 يصلي الأخرى ركعتين تغلظه وفرضاً لله وروى عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وآله وأبو
 بكر بن الخطاب كانا في صلاة الخوف في حال الأمن فحقت صلاة الإمام والمسلمين
 وإن تركوا الأفضل من حيث فارق الإمام سواء كان كصلوة ذات الرقاع أو عصفان أو
 بطن الخيل وقالوا إن كان واجباً للدابة أو دفعاً عن النفس المالحاج فيه صلوات الخوف
 ولو كان محظوراً كانا من الزحف وقاطع الطريق لم يجز ولو صلوا كذلك كانت ماضية لأنهم
 لم يركعوا شيئاً من أفعال الصلوة وإنما يصيرون منفردين بعد أن كانوا مجتمعين وذلك لا يبطئ ولو صلوا

شروط القعدة اذا غاب عنه جدران البلد او غلبت اهلها واذا وقع الرقعة فان غلبت القعدة ان لم يلقها
 به لم يخرج القصر وان غلبت القعدة لم يلقها قصر لانه لم يجد من عزمه وان كان غلبت القعدة لم يقع قصر
 ما بينه وبين شهر لانه غاية التقدير مع الاستمرار في سائر ما قطع من المسافة لم يتجاوز
 موضع الاذان اتم لان ذلك يحكم البلد والى هذا ادى في المبسوط وقال في النهاية ان كان سائر العدة
 فواسخ كان الحكم كذلك وان كان عدون الاربع اتم وكانه حوله الى القاية **الشرط الثالث** في الاقطار
 الشتر عزم الاقامة فلو جاز مسافة في اثنائها لم ينزل فداستوطنت ستة اشهر فصاعد او عزم
 الاقامة في اثنائها مسافة عشرة ايام فصاعدا اتم لان مسافة لم تبلغ مسافة القدر والقطع سفر ينزل
 فان استأنف مسافة قصر وان كان عدون اتم ولو قصد مسافة القدر وعلى راسها منزل فداستوطنت
 القدر المذكور فصرف طريقه اتم في منزله ولو لم ينزل له فيها اهل او منزل لم يستوطن او استوطن ودونه
 المدة قصور لا عبرة بالاهل ولا بذلك المنزل لما روي عن علي بن الحسن عليه السلام قال
 كن منزلا لا استوطنه فليس لك منزل وليس لك ان تم فيه وجبه عليك من الرجل اربعين
 الامصار وله بالمصر اربع ليس المصر وطنه اتم لم يقصر انما هو المنزل الذي يسقط له
مسئله اذا استوطن منزلا ستة اشهر فصاعدا اتم اذا امر به وقصر طريقه ان كان مسافة وقال
 الشافعي لا يبرمه التمام لان النبي صلى الله عليه وآله في محبتهم مكة فطم فيها ساكن ولم يخرجوا منها
 انه لا يقص حذا لاستيطان وحيف لم يجد في الشرح قدرناه بما روي في العادة استيطان ومن اقام في مكة
 هذا القدر مفعول عليه فحصلان مختلفان فحقن الوقت باثني عشر يوما ذلك ما رواه احمد بن حنبل
 عن الرضا عليه السلام قال سالت عن الرجل يقصر ضيقه فقال لا بأس بالرجوع الاقامة عشرة ايام الا ان
 يكون له فيها منزل يسقط عنه قلت ما الاستيطان فقال لا يكون فيها منزل يقص فيه ستة اشهر
 فاذا كان كذلك يتم فيها سعي عليها **الشرط الثالث** ان لا يكون السفر معصية واجبا كان او مستحبا
 او مباحا وروى قال اكثر اهل العلم وعن ابن مسعود لا يقصر الا في حج او جهاد لان الواجب لا يقصر الا فيهما
 وقال عطاء لا يقصر الا في سبيل الله لان النبي صلى الله عليه وآله يقصر في واجبا او ندب لما روي في قوله تعالى
 واذا اضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة وما روه عن النبي صلى الله
 عليه وآله انه قال الرجل اذا السفر الى الحرب في جارة صل ركعتين ولا يقصر العاجل في سفره كالواحد
 وقاطع الطريق وتابع الجارو العادي والشارع والجواري وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة

القائم

بمنع

بمنع ولا سافر غير قصر كالمطيع لانه ان الرخصة اعاد على السفر وقصر فحصل عزم السفر فلا اذن
 له اعاد على المعصية ولانه الطالب بالرخصة فيجد في الصحابة وكانت اسفارهم مباحة فلا تنقض
 الرخصة فيها خالف سفيان ويحيى بن زكريا واهل الاصحاب عن عمار بن مروان عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سمعته يقول من سافر قصر فاقطع الا ان يكون سفره في الصيد او معصية الله او رسولا لم يقصر الله
 او طلب ثمنا وسعة في سفره على قوم المسلمين وفي رواية جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سافر في احدى اربع ايام لم يقصر في السفر وما صح به الخفي ضعيف لا يقياس
 للرخصة على القاعدة والذوق ظاهر فلو قصد الحكم في السفر **مسئله** قالوا في الصلاة في السفر
 كالمنزلة بسجد بطر لا يتخصر في صلاة ولا في صومه وقال الشافعي وابو حنيفة يقصر في السفر
 لله وحرام فاقصر في المعصية ولان الرخصة لتسهيل الوصول الى المصلحة ولا مصلية في التيسر
 ويؤيد ذلك رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن يخرج عن اهلها بالتقوية والكتاب
 يتنزه في الدنيا والليلتين والثلاث هل يقصر من صلاة فقال لا يقصر ما خرج في القنوق
 جواب احتجاجه بالاية كالمخرج عن استلال في حقيقته وقد سلف **مسئله** يقصر في الصيد
 لقوة وقوت عياله لا يسوي ما ذكروه من اورد به كلاما وجب تقصير ويؤيد ذلك ما روي
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن المسير الى الصيد قال ان خرج لقوة وقوت عياله فليقطع وليقصر ولو
 كان للبقاء قال لا يقطع في الصيد قال ان خرج لقوة وقوت عياله فليقطع وليقصر ولو
 الغرض وتقول ان كان سافرا قصر فيها وان لم يكن اتم فيها ويؤيد ذلك ما رواه معوية بن
 وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قصرت اظلم واذا اظلمت قصرت **في** لو قصد مسافة
 ثم سأل في اثنائها الى الصيد قال ابن بابويه يتم حاله ويقصر عند عوده الى الطريق وهو حسن
الشرط الرابع ان لا يكون من يرضه التمام سفره قال بعضهم لا يكون سفره اكثر من حضرة وهذه
 عبارة غير صحيحة وقد اعتدوا الفقيه رحمه الله واجما به ويترجم على قوله في بدنه عشرة وسافر
 مشرين ان يرضه التمام في السفر وهذا لا يفعله احد ولا يرب انها عبارة بعض الاصحاب وبها اخذوا
 ولو قال لا يقدر ذلك بان لا يتنزه في بدنه عشرة قلنا لا يسوي كقوله في السفر اصدار وقد خطبوا في السفر
 فادعى الامام على هذه العبارة لوجودها في بعض النسخ انيف وليس منزل كالجاء والذين يرضون التمام
 سفره وعمر اربعة ايام لا يكون في السفر الذي يرضون في جانيته ولا في الذي يرضون في جانيته والذين

واشباعه

ويترك ولا يتركه بل تركه فانه عليه الشاقي فما يدعيه في زكاة التوبة **الشافعي** ما يجب فيه
 وما يستحب في الاضام والابل والبقر والغنم والخيول والذهب الفضة وفي الغنم والابل والخيول
 والشعير والتمر والزبيب ولا يجب في غير ذلك وهو مذهب علي بن ابي طالب والزيدية والحنابلة والشافعي
 ابن حبيب والحنابلة والشافعي في غير ذلك وهو مذهب علي بن ابي طالب والزيدية والحنابلة والشافعي
 الا في التمر والزبيب ولا يجب الا في ذلك وفيما سوا ذلك لا يجب فيه رواية ابن حبيب
 في كل ما يقصد به ما لا يضر من هذه النسخة في كل ما يقصد به ما لا يضر من هذه النسخة
 لما رواه عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله في النسخة والشعير
 والتمر والزبيب ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله في النسخة والشعير والتمر والزبيب
 وعن معاذ بن جبل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله ان لا يأخذ الصدقة الا من هذه النسخة
 النسخة والشعير والتمر والزبيب وان الاصل عدم الوجوب في موضع الاتفاق ومن طريق
 الاصحاب روايات منها رواية عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله في زكاة
 على سبعة اشياء الذهب والفضة والنسخة والشعير والتمر والابل والبقر والغنم ورواه
 صلى الله عليه وآله في زكاة ذلك ومثله روى يزيد بن معاوية وابو بكر الخزازي والفضل بن سار
 عن ابو جعفر وابو عبد الله عليه السلام وقرئ عليه السلام فيما سكت السماء العشر عشر بما استشهدوا فيه
 من النسخة والتمر والزبيب وما استشهدوا الشافعي قال ليس بمكاتب وانما هو من النسخة والتمر
 ما ذكرناه ولا يضر ورواه من العباد ان لا يأخذ الصدقة الا من هذه النسخة والتمر
 مقدم على العام **مسألة** ويستحب الزكاة في ثلث الارض مما يملك من الارض ما يملك من الارض
 الدخن والتمر والذرة والعدس والذرة والتمر والذرة والعدس والذرة والتمر والذرة والعدس
 يجب فيما كان قوتاً عاماً كاللذرة والذرة والتمر والذرة والعدس والذرة والتمر والذرة والعدس
 به ولما استحبنا في لانه معونة الفقراء فكان مستحباً وكذلك ما رواه حماد بن عمار
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله في زكاة الارض والتمر والذرة والعدس والذرة
 في زكاة الارض وعن ابو حنيفة عن علي بن ابي طالب قال لا يملك الارض الا ما يملك من الارض
 لا يملكها هذه الرواية الوجوب لاننا نقول في رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله
 عن ابو جعفر عليه السلام قال ليس في ثلث الارض من الارض والذرة والتمر والعدس وسائر الحبوب

والنوازل

والنوازل زكاة الا ان يباع بذهب او فضة ثم يحول عليه الحول فيؤدى عنه من مائة درهم خصة وادع
 ومن كل خمسة دينار نصف ومع النوازل على الاصل في الاستحباب والثانية على عدم الوجوب في ذلك
 النافذة **مسألة** لا يجب في شيء من الحبوب زكاة الاضام فعلى هذا لا زكاة في الحبوب والاشجار والتمر
 وجوبا ولا استحباباً ويستحب في الحبوب الاضام في كل عتيق دينار وفي كل برزق دينار
 وقال ابو حنيفة يجب في الحبوب الاضام ان كانا او اثنان او ثلاثة في كل خمس دينار ولا يجب لو كانت
 ذكراً او انكر الشافعي وما لك واحد واحد ابو حنيفة بر رواية جارية قال في الحبوب الاضام في كل فرس دينار
 ولا يحدون بطلب ما هو غالب امكن ان كان في كل خمس دينار او في كل خمس دينار
 عتيق دينار وفي كل برزق دينار وما رواه في زكاة لا في عبد الله عليه السلام على
 البغال التي فقال لا فقلت كيف صار على الحبل قال لان البغال لا تملك في الحبوب الاضام في
 وليس على الحبل الذي ذكر في روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال ليس على المسلم في زكاة
 وغلامه زكاة وبعته عليه السلام قال ليس في الحبوب ولا في الكسوة ولا في البعثة صدقة ولا
 اهل البعثة للبعثة للحبل والكسوة للحبوب والبعثة للفقير وقيل البعثة للعامل في بيعه بن عبد بن
 الوجوب وثبت الاستحباب في الحبوب **مسألة** ليس في الخضروات زكاة كالبطيخ والبادجان
 والبقول ولا في ما كمال كونه السدر والاصح في الارض من هذه النسخة والتمر والعدس والذرة
 لا تقبل والعسل الاصل عدم الوجوب وهو سليم عن العارض ما رواه عن علي بن ابي طالب
 قال ليس في الفاكهة والبقول والتمر والاذرة زكاة وما رواه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه
 وآله قال ليس فيما اقتت الارض من الخضروات ومن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله ياله من الخضروات وهي البقول فقال ليس فيها شيء ومن طريق الاصحاب روايات
 منها رواية ابو حنيفة عن ابو عبد الله عليه السلام قال ليس في الخضروات ولا في البطيخ ولا في البقول
 اشباه زكاة ورواية زرارة عن ابو جعفر وابو عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله في الخضروات وما الخضروات الا كل شيء لا يكون له بقا كالبقول والبطيخ والذرة وشبه ذلك
 مما يكون من سائر الخضروات ومثله روى الحلبي عنه عليه السلام **مسألة** قال الشيخ العلي في النسخة
 الشك في شعيرة قد قال بعض اهل اللغة للعسل نوع من النسخة والشك نوع من الشعير وعلا
 في ذلك توقف **مسألة** في زكاة أموال التجارة فوالان احدها الوجوب به قال الشافعي وابو حنيفة

في الوجوب به قال ابو حنيفة واحد قولنا شافعي وقال مالك لا يمكن من الاداء شرط في الوجوب و
 فائدة الخلاف انه انما لا يمكن التمكن ليعين ان الذي يقصد بالاداء اجابة ما يشترط في وجوبها
 امكانه اذ انما كان ليعمل له شافعي له عليه السلام لان كونه في مال حتى يحول عليه الخول وما بعد التاخير
 بخلاف ما قبلها ولا نعمل عليه احوال ولا يمكن من الاداء وجوبه عليه زكاة الاحوال وهو دليل على
 وقياسه باطلاق البحث ليس في وجوب التسليم بل في استئثار الزينة واللا في السر ذلك مشروطا
 بالتمكن اما الثمن فشرط التمكن في تلك الحال من غير قيد ولا سبب متعين التمكن من الاداء
 ليعين ان ذلك واجب عن المال لا في ذمة المالك وكان في يد مالك امانة وقال احمد في إحدى
 الروايتين لا يسقط عنه وكان بناء على ان الزكاة تجب في الذمة فعلى ما قلناه لو تلف الثمن
 من غير قيد قبل التمكن من الاداء لم يضمنه المالك ولو تلف بعضه سقط عنه بالنسبة **التي**
 لو طالبه الامام ثم تم تلف الثمن لانه يمكن من تسليمه الوين يجب تسليمه اليه فضمن في
 به قال ابو حنيفة **الثالث** لا يسقط الزكاة بموت المالك وبقائه الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة
 اذا اوصى بها حرم من الثلث وان لم يوص بها سقطت لانها عبادة من شرطها التبرع سقطت
 بموت من في عليه كالصوم لم يشر في وجوب في المال لا فقرا خرج من ملك الميت فلا يرث الورث
 كالدعوة وجواب ابو حنيفة ان التبرع معتبر في الاخراج لا في الوجوب فلو سقطت فاء الحج
 بخلاف الصوم **الرابع** لو كان معه شئ من الاصل وحل عليه الخول انشاء في الخسر فلو تلفت
 اوقع ليرث من انشاء ومن اوجب انشاء في الثمن واستثنى سقط من انشاء بقدر ما تلف من
 الشئ هذا ان تلفه بغير قيد من المالك **الشرط** السوم وهو شرط في الانعام فلا يثبت العلو
 وبه قال العلماء الاما كانا فانه واجب في المعلومة بالنظر احرار الموجه في الخسر وقالهم ان مالكا
 نفى بذلك لما قوله عليه السلام في سائمة النعم الزكاة وهو يدل على اختصاص الزكاة بالسائمة
 وما روي عن علي عليه السلام قال ليس في البقر العوام الزكاة ومثله روي عن معاوية وان كان
 الزكاة تجب في الدار الذي يطيب نتاجه وناله والعلف في سائمة النعم ومن طريقنا لا يجب ما
 رواه محمد بن مسلم وزيد وفضل بن زياد عن ابو حنيفة وابو عبد الله عليه السلام قال لا
 ليس على المعلومة زكاة انما ذلك في السائمة الزاوية قلت فما في البحث السائمة قال مثل ما في
 الاصل **الخامس** لو علمنا بعض الخول في الخلف اعتبر لا لغيره وبه قال ابو حنيفة لان

اسم السوم لا يربط بالعنف اليسير ولانه لو اعتبر التسوم في جميع الخول لما وجب في الاقل لان الاقل جدير
 في حق الغلات فيعتبر في التسوم وقال الشافعي يقطع الخول بالعلف ولو يؤمن اذ اوى العلف و
 علف لانه السوم شرط كما في حكم يقطع من والى المالك يقطع من والى السوم ولان العلف يسقط
 والتسوم موجب فاذا اجتمع سقطت الزكاة كما كان معه مضارب بعضه ساء وبعضه معلوف
 وما ذهب اليه الشافعي جيد لان التسوم شرط الوجوب كان كالتضارب فلو لم العلف ليس له قطع
 الخول من غير فانه لا يقال في المعلومة سائمة في حال عليها **الشرط الثالث** الخول هو معتبر
 في الجوزين والحيوان وعليه فرق العلماء وقول علي السلام لان كونه في مال حتى يحول عليه الخول وما
 اداه من لزم عن ابو حنيفة ولو عبد الله عليه السلام قال لا يثنى من الاصل ان السائمة والابل والبقر
 النعم ليس فيها شيء حتى يحول عليه الخول ودروا اليه نعماء كل مال يحول عليه الخول عنده فلا زكاة
 عليه ومنهم من اوجب على السلام قال سائمة الزاوية على المذهب والنفقة الموضع اذا كان
 عليه الخول وما يحول عليه الخول فليس فيه شيء **مسئلة** ويتم الخول عند استئصال الشاة عشر وهو
 مذهبه عليا ويدل على ذلك ما رواه زرارة عن ابو عبد الله عليه السلام قلت رجل كانت له سائمة
 درهم فوهبها بعض اخوانه او ذله او اهداه فزاد من الزكاة فقال اذا دخل الشهر الثاني عشر
 فقد حال عليه الخول ووجبت عليه الزكاة **مسئلة** لا تجب الزكاة في النحل حتى يحول عليها
 الخول وليس حول النمل حول النحل لقوله عليه السلام لان كونه في مال حتى يحول عليه الخول **الرابع**
الاول لو كان معه مضارب النخلة في ثمن الخول اعتبرها حول انفرادها ولو كان
 حول امهات حولها وبه قال الحسن والشافعي خلافا لابي حنيفة والشافعي ومالك واحمد والاولا
 ثمان جنسه فاسبه النمل المتصل في زيادة امراض النخلة لثنا قوله عليه السلام لان كونه في مال حتى يحول
 عليه الخول ومن طريقنا الاصل ما رواه زرارة عن احمد فان مالكا كان من هذه الاصناف وليس
 فيها شيء حتى يحول عليه الخول مذبح ومن ابو حنيفة عليه السلام قال ليس في صغار الابل و
 البقر والنعم شيء الا ما حال عليه الخول عند الرجز وليس في اولادها شيء حتى يحول عليه الخول
 وقياسه على سائمة النخلة صيغة لا تمنع الحقير عليه **الثاني** لو ملك اربعين من النعم و
 مضى عليها بعض الخول ثم ملك واحدة وثلاثين لم يضمن الاصل واعتبر بالخول وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة يضمن الا ما عنده ويجب الزكاة فيها بتمام الخول الاول لانه يضم اليه النعماء

فيقيم اليه في القول كالتسليم ولا تفرقه بالقول يخرج الى صلبه قات التمسك وقدر الاجب في وقت
وهو حرج لست اقول عليه لانه في حق القول وقياسه على التسليم في وقت الاصل لو سلمنا
لا يمكن الفرق بان التسليم يتولد من انفساب وليس كذلك موضع التسليم وانما الفرق في ما يتولد
الملك من القول بالتحصيل **الثالث** الملك والنفساب من قول القول الى غيره او خيفة وجوب انفساب
على القول ولو نقص في وسطه على ما حكى في الحديث المذكور ولا تفرقه التسليم والملك مع قول القول كله
فكذلك في انفساب وروى الحلبي من رواية عن ابي عبد الله عليه السلام قلت ارجل عنده ما تادهم غيره
درهم واحد عشر ثم انفساب درهم واحد ذلك في شهادته في حق القول كالتسليم لا حق في قولها
لقول وهو ما تادهم غيره ثم انفساب درهم واحد ثم قال ان ليس عليه جميعا القول فالتسليم فيها **الرابع** لو
انكر ذلك القول في حق انفساب عاده فيرجع الى قوله في قولنا عليه السلام انفساب لا يدخل عليهم
دخول مستلزم **الخامس** لو انكر ذلك دون انفساب فخرج في انفساب في قولنا عليه السلام انفساب لا يدخل عليهم
كأن انفساب وفيه قال الشافعي والوجه فيه وقال في ذلك وجوب القول من حين ملك الامارات وعن احمد
روايات في ذلك العتق من الامارات دون التسليم اذا كانت نكاحا فذلك لو لم يكن لست انفساب امر
يحل عليه القول فلا يفيق وهذا الفرق يقطع عنا لان لا يفيق التسليم الى الامارات ولو كانت كمالا
نفسابا **السادس** لو ملك اليمين شاة ثم ملك اخرى في شاة او قول العتق تمام حوله لا في حجب فيها
شاة فاذا تم حوله الثانية فهو وجوب الزكاة فيها قولنا لا احد منها الوجوب لقوله عليه السلام في اليمين
شاة شاة والشافعي لا يوجب لانه انما يوجب ملكا واحدا فلا يوجب فيها اكثر من شاة **السابع** انما حال
على التسليم في القول وجب ان كانه قال في وجبه لا يوجب في الجاهيل ولا في الضلال ولا في الضلال والعقم
حتى يكون مع اكبار القول فيكون وجوبه فلا اخذ من وضع اللبن شيئا وقال الشافعي في واحدة منها
لقول ابو بكر لم ينعق فينا ما كان ابو دونه الذي روى الله صلى الله عليه وآله لقائهم عليه كانه لم ينعق
انفساب ولا انها تقدم الكبار فتدرك الترددات ولست اقول انفساب في قولنا ما كان من هذه النكاحات
ليس فيه شيء حتى يحول عليه القول من دفعه يفتوى هندي انه لا يوجب فيه الزكاة حتى يتقبل الدعوى
مطلق عليه اسم التسليم فاذا اتم ذلك فقد حوله وكان فيه كقول الكبار **الثامن** انما الامارات الا انفساب
الوارث على كونه انتقلت بغير الوث **مسألة** لو سلم انفساب قبل القول فان لم يقصد التفرق فلا
زكاة ولو لم يفرق الا ان وجوب انفساب في القول شرط الوجوب ولم يحصل في وقت التفرق في الوجوب

البراث

عن

عندي تمام القول وروايات احمد بها الوجوب وهو رواية معوية بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في قول
يجعل لاهله الخصال من مائة دينار او مائتين قال ليس فيه زكاة قلت انه يريد من الزكاة فقال ان كان
فريد من الزكاة فله الزكاة وان كان من مائة دينار او مائتين فليس عليه زكاة وهذا قال الشافعي وهو مذهب
مالك وحده لانه مسقط الزكاة فلا سقط كالمطلوع في مرضه فوارا من مشاركة الزوجة وانه لو كان
قلا مائة دينار من مائة اخرى لا يوجب وروى عن ابن عمر بن حارثة عن ابي عبد الله عليه السلام قلت
ان احب اصابي او اكثره وان جعل ذلك لاهله الزكاة فليس عليه زكاة فقال ليس عليه زكاة
وزيادة ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قلت اذا احدث في مائة القول قال لا يجوز ذلك قلت
انه في مائة من الزكاة كانه دخل على نفسه اعظم ما تمنع من زكاة قال قلت ان يقدّر عليها فقال وما
عليه ان يقدّر عليها فقال وقد خرجت من ملكه وهذا اولى وهو مذهب الشافعي والحنابلة وعلم الهدى
وبه قال شافعي والوجه فيه لان شرط الوجوب مستند فينتفي عن الوجوب لثاقله عليه السلام في قولنا
دون خمس من اهل صدقة وكذا ليس في ادون مائة درهم من ثوبه صدقة وقوله في قوله في صدقة
الواجب عندنا ان يكون لاسلم انه لا يستقط وقياسه على الزكاة لان مع الزكاة في قولنا في قولنا
بال الورث ولهذا تمنع من الوصية بما زاد على الثلث فمع مسقطه وليس له الزكاة فانه لا يوجب الا بعد
حول القول الى انفساب وليس قبل الورث كوضع الزكاة لان حصة مائة الف من اداء الله فالنكاح في التبرع
يجل في الفعل المجرم فخرج حراما وكذلك تصرف المالك في ماله **الشرط الرابع** ان يقصد الاستيفاء
غيب في القول وفيه قال الشافعي والوجه فيه واحد وقال مالك فيها الزكاة علامان نعم الدال على وجوب
الزكاة في انفساب من انفساب لست امار وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله قال
ليس على البقر او امل شيء ومن طريق الاصحاب ما رواه يزيد بن معاوية وحماد بن مسلم وفضيل بن
يزيد وروى عن ابي جعفر وروى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على البقر او امل شيء انما الصدقة
على البعير والحمير وعن زرارة عن ابي جعفر قال لا شيء من هذه الاضال للذواجن والاعمال لغيرها
شيء وفي رواية اخرى عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على البقر او امل شيء انما الصدقة
قال الشافعي لو سلم هذا الحديث من المطاع كان محمولا على الاستيفاء **واما** اللواحق **فصل** في
الاشاة الماخوذة في الزكاة اقلها الخيل من الفان او اثنتي عشرة من المزدودة قال الشافعي واحد وقال ابو
لا تخذ الاثنتي عشرة فيها وقال مالك الواجب للبعير فيها لست امار وروى عن حماد بن عمار قال لا زكاة

قصد

الله ليل فيقتصر على ما يورده النص **السابع** لو اخرج من الخبز حتى يكون قالوا انهما الايمان والابن السوي
السوق لانه اخرج غير الواجب فاعتبرت فيه كذا اخرج غير الواجب **الثامن** يخرج من الابن من
جسدها من الخلق خبيثه ومن النواحي عبيه ومن السمات مثله او كذا اليها يترك لو اخرج من اهل بيته
اذا كانت بالصفة الواجبة كان حسنا لانها في الزكاة جنس واحد **التاسع** يجوز ان يذبح من الابن
من شيئا البلد وغيره وان كان اذن قبيحة لان الحكم يتناولها اما الغنم فان الذبيحة يجب ان تكون
قذا يذبح من غير صنف الابن المقوم على القول لهما **السادس** يجوز اخراج القيمة في الزكاة عن الفضة والذهب
والفخار ويقال على ما اجمع وهو قول الجمهور وقيل لا يخرج من الفضة والذهب الا ما كان من اذن
اهل البيت في اخرج من الزكاة وان الزكاة وجبت جبر النقصان ويعود وربما كانت احوال
في وقت النقص وروى الاصحاح عن البرقي عن ابي جعفر النعمان عليه السلام قال سئلت ابيه عن رجل خرجت
فدائره يخرج ما يبيع من الخطة والسعر وما يبيع الذهب الفضة من الدراهم بقيمة
ما يسوي ام لا يجوز الا ان يخرج من كل شيء ما فيه فاجاب عليه السلام اياهما يخرج وروى عن ابي جعفر
عن اخيه موسى بن جعفر قال سئلت عن رجل يبيع من الزكاة من الدراهم دينارين ومن الذهب دينارين
بالقيمة يعمل ذلك قال لا بأس قال لا يبعد ولا يجوز اخراج القيمة في زكاة الانعام الا ان تقدم الامساك
المعصية وقال الشيخ يجوز اخراج القيمة في الزكاة كلها اى حتى كانت القيمة ويكون القيمة على وجه
اليد لا على انما اصله به قال ابو حنيفة وفي اصحابه من قال لو اخرج احد الشئيين فابما اخرج
كان اصله لم يجر والشافعية كسكن الدار ومن الشافعية من اخرج القيمة في شئ من الزكوات انما
على اخراج الفضة عن الذهب اخرج الذهب عن الفضة والفضة عن الذهب لا غير واستدلوا
باجماع الفرق واصحابهم وفي سبيل الله بالاجماع اشكال واجابوا عن ذلك على موضع النزاع فلا بد
اليه المقيد اجوز لم يوقع المقيد في اخراج القيمة مع عدم الرخصة من الحيوان **مسألة** اذا كانت
التماريح مراضى لم يكلف شرعية لان الزكاة تجب في العين فيخرجها ولو لم يكن فيها الرخصة
المقدرة كذا في شرعية ولو اشترى مريضة اجزأت وعلى القول بالقيمة تجوز قيمة المريضة **فروع**
لو كان في الرافق الحسن الذي ويرى فيها الرخصة جازل يذبح الذي فيها ومعاها شئين او عشرين
دراهما لانه الشروع بالفضل وليس له دفع الامن مريضة واحد الجبران ان فيه ضررا على الفقراء ولو كان
و لا يتيم لم يخرج الذي مع الجبران لان فيه ضررا على الفقراء ولو كان وثرا لم يتيم لم يخرج الذي مع الجبران

على القول

على القول بوجوب الزكاة في حيوان الطفل لانه ليس له التبع **مسألة** لانا في الخلطة والزيادة سواء
كانت خلطة اعيان او اموال من كل واحد منهم زكاة منفردة او به قال ابو حنيفة وخلطة الاغنياء
شركة ما يكون لاشئين نصاب فلا زكاة عند انفصال كل واحد منهما عن النصاب لو كان
بعضهما ثاويون كان على كل واحد شاة وخلطة الاوصاف ان يكون مال كل واحد منهما يميز عن صاحبه
ويشتركان في الرعي والراح والراعي والفحل والحقن الحزون الموصوف المملوك موضع الحديث قال الشافعية
يرى ان زكاة الرجل الواحد سواء اوفى او نفاذ او كان له احد شاة والاخر مائة وثلاثون كان عليهما
شاة ويترادفان الفضل لقوله عليه السلام لا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع حصة الزكاة و
ما كان من الخلفين فانهما يترادفان بينهما بالسوية وقال مالك يفسر في الخلطة ان يكون لكل
واحد نصيبا مع الاشتراك في الرعي والراعي وقال عطوطا ومن المعبر خلطة الاعيان دون الاوصاف
لما روى الحسن بن النبي صلى الله عليه وآله قال اذا كانت سائمة الرجل اربعة عن اربعين
فليس فيها صدقة لانها لا يشار بها وان لم يكن له الا اربع من الابل فليس فيها صدقة ولان
النصاب شرط في وجوب الزكاة كالقول وكما لا يبيح جواز الشاة على غيره هكذا النصاب لا يجب
في غيره لانه كما يحتمل زيادة الاقتران والاصحاب في المكان يحتمل الزيادة في الملك وهو اقرب لانه
لو نزل على المكان لم يكن له اجمع بين مال الواحد والآخر في المكان لكن ذلك على الاتفاق والجمعة
في قوله ويراد ان الفضل ان ذلك يمكن شركة الاعيان اذا كان بينهما سائمة واحدة اثنان
فخرج صاحب الشاة ثلث شاة او مائة واحدة اسكون والاخر اربعون فان الشافعية اخذوا اثنين
وسطا فيكون لصاحب الاكثر الا ربع على صاحب الاقل ولو قيل للخلطة عند الاطلاق لا يميز بين الشاة
كان خلافا فان الخلطة بالشركة حقيقة وبالوصف بحال انهم شعور الخلطة الى اثنين وهذا يدل
على ان سائمة الخلطة وصاحبها خلطة والواجب اموالها سعد عن النبي صلى الله عليه وآله انه
قال الخلطة ما اجتمع في موضع الفحل والراعي كان ذنا مطايبهم بتجميع الغنم فانا لا نعرفه بطريق محقق
وليسنا نحصيه امكن ان يكون ذلك ما انما التفتت من اسكن بالله تلك النصاب خلطة او لا يميز بينهما
خلطة ووجوب الزكاة وقوله وان كان دون النصاب **فروع الاول** كالا خلطة والتم غنم
معتبة وغيره وبه قال كثير من ثبوت الخلطة في الغنم قال الشافعية ثبت في الجميع بالقياس على الخلطة
في الغنم وقد يشاهد القيس عليه **الثاني** لو اصاب صاحب النصاب نصفه بعد مضي بعض الجوز ثم

تجيب الزكاة عند تمام الحول ولا مع استيفاء حول وقال الشافعي وعبيد عليه وعلى شريكه اعتبار المظلمة
الثاني لو استأجر من النصاب ما يشاء بطل الحول الزكاة وأخطأ المتقاسم المالك النصاب
 وقال الشافعي أنه يخطأ ما يشاء من النصاب ما يخطأ المظلمة **الرابع** لو كان الإنسان أربعين سنة
 وعشرون في آخره يخطأ مع آخره عشرين سنة في الأربعين سنة وكان العشرين على ولا شيء على
 الخليل وقال الشافعي يجب عليه ما يشاء على الخليل ربع ما كان المظلمة متقاسم في النصاب المظلمة يكون
 للرجل كما لا الواحد لكن صاحب الأربعين له ستون فله ثلثه أربعين سنة **الخامس** لو كان له
 ستون مخطئة مع ثلثه لكل واحد عشرين كان عليه ثلثه ولا شيء على الشراكه قال الشافعي
 على صاحب الستين نصف ثلثه على كل واحد من مخطئة واحد من ثلثه لأن الجميع يضم كل واحد الواحد
 ففيه ثلثه تقسم عليهم بالخصص **مسألة** الزكاة تجب في العين لافي الذمة جواز كان المال اربعين
 او مائة او خمسة وربع قال الزاهد العلم والشافعي واحد وقال لانها الوجبة في العين كما في النسخ
 الزام المالك تسليمها منه ومنع المالك من الشكر فيه لانه اخرج الفرض لان تعيينه في سائر
 سقوط الفريضة لو تلف النصاب ولا يفسد زكاة فحتم الذمة كالمظلمة لثاقه على اتم وفيه
 ثلثه ثلثه وقوله في خمس من الابل ثلثه وقوله فيما سقت النعام العشر وقوله في عشرين مثقال الفضة
 مثقال وقوله في الزكاة ربع العشر فظاهر هذا الانفاط وجوب الفرض في العين وان الزكاة طهر
 المالكات وفيه خمس خضيمة وفركا وجواب ما احتجوا به ان يقولوا لا تسليم له وجوبها
 في العين يستلزم تسليمه في الزاد المالك تسليمها منه لانها وجبت جبراً وان قالوا لا الفداء
 فما كان يكون العدول من العين تخفيفاً على المالك ليسهل عليه دفعها وكذا الجواب عما ر
 التفرقة اذا ضمن الزكاة وقوله يستلزم سقوط الفريضة لو تلف النصاب من غير شرط فخر بقوله
 بوجه وانما الفداء فانها وجبت تركية للبدن نظير الفدية بالذمة وليس كذلك الزكاة **مسألة**
الاول لو حال على المالك الحول وان اوكثر لم يزد زكاة فعلى لو كانا زكاة في الحول الاول ولا يجزأ
 نقصان النصاب من الفداء وعلى القول بوجوب الزكاة في الذمة تجب زكاة الاحوال لانها
 وجبت في الذمة فكان مكان النصاب باق **مسألة** لو كان معه اكثر من نصاب وحال عليه
 حول او احوال ولم يزد وجبت زكاة الاحوال حتى ينقص النصاب لان نقصان تخمير العقوق
مسألة لو كان عند نصاب فقال عليه حول ثم نزع حلة الجير بها النصاب وجبت الزكاة اذا

زكاة
 الثاني
 زكاة
 الثالث

على الحول ويعبر بالحوال من حين تحت **مسألة** لو كان له خمس من الابل وحال عليها حول وانما كان
 لم يزد زكاة عليها ثلثه واحدة ولو ادى عن كل عام وجبت في كل عام لان النصاب لم ينقص عنه
القول في زكاة الذهب والفضة لا خلاف في وجوب الزكاة فيهما ويدل عليه اية قوله تعالى
 والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ومن الحديث قوله عليه السلام اما الله مالا
 ولربوة زكاة مثله يوم القيمة **مسألة** في قوله تعالى ومن الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها
 اما ما لا يكون له ثمن ولا ولا ينفقون الذين يكنزون بما لا تملكه الله من فضله هو خير
 علم بل هو شر كمن سيطر فوقك ما غلبا به يوم القيمة ومن ابي عبد الله جعفر بن محمد
 قال من رجل مع حقاق ماله الاخرقة الله به حية ثم نازحهم يوم القيمة وقال
 عليكم من منع قيراط من الزكاة فليس مسلم ولا مؤمن وهو قوله تعالى ومن الذين يكنزون
 له في عمل صالحها فيما تركت ويشترط في وجوب الزكاة فيهما النصاب الحول وكذا ما روي
 لسكة المعاملة درهم او دينار والحب في ذلك يشتمل مسائل **مسألة** لا تجزأ الزكاة
 في الذهب والفضة حتى يبلغ عشرين مثقالا اذا بلغ فيه نصف مثقال وفيه زكاة وفيه نصف
 ومالك واحد وقال عطاء والزهري لا نصاب للذهب الا ان يقيم بالفضة فما بلغت فيه مائة درهم
 وجبت الزكاة وقال الحسن لا تجزأ الذهب حتى يبلغ اربعين ديناراً وفيه زكاة وفيه نصف مائة درهم
 من اصحاب الحديث ما اخرج ابو داود يرواه ابو بصير والفضيل ومحمد بن مسلم ويرويه معاوية عن
 ابو جعفر وابو عبد الله عليه السلام قال في الذهب في كل عين مثقال مثقال وفي الورق في كل مائة درهم
 حصة درهم ونسبة الدين اربعين مثقالاً وفي الاق من مائة درهم شيء لسان ما روى غيره
 عن علي عليه السلام وقال لا احب الا من رسول الله صلى الله عليه وآله ليس عليك في الذهب شيء حتى
 يبلغ عشرين مثقالاً او يحول عليها الحول ففيها نصف دينار وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله يأخذ من كوشير دينار ونصف دينار ومن كل اربعين ديناراً دينار ومن حلق النصاب
 ما رواه عدة من اصحابنا عن ابو جعفر وابو عبد الله عليه السلام ورواه يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد
 الله عليه السلام ورواه ابو جعفر عليه السلام قال ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب شيء اذا
 كان عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال وفيه زكاة في كل مثقال وجوب اتفاق من كل طرف
 لقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم في سبيل الله فاعاد الزكاة ومن انفق من عشرين مثقالاً

قال ان لم يفرغ من اكله عليه زكاة فقلت ولا كسره نأخذ على الذر وهو الاثر من اكله تارة فقلت انما
 اموال مختلفة في القيمة والصفات فلا يصح بعضها لبعض كذا شئ وما اجمع من نفسه صنف لا اقسام
 ان شأنا بها في اعداد وهو يوجب اقسامها الى اقسامها والحد في الحقيقة فمقتضى هذا ان لا يفتقر الى التسمية
 كذا التسمية والشعر على قول من يرى ذلك **مسألة** زكاة الغلات اجمع فقهاء الاسلام على وجوب
 الزكاة في الغلات الاربع خمسة والشعر والتمر والاربع عشرة من ذلك وهو يجب فيها حتى
 الزكاة قال الشيخ ثم وهو يخرج يوم الحصاد والبلاد من الشعر بعد الصبح والحقة بعد الحقة وبه
 قال الشافعي في قوله تعالى **والواحدة يوم حصاده** وليس المراد الزكاة لانها لا تجب الا في الايام
 المذكورة والتسمية فيكون ما وجب من الحصاد وغيره ما وروى في طه من غير شئ
 صلى الله عليه وآله انه قال في الباقي سوى الزكاة وبما روى محمد بن مسلم واليها يصير من اربعة
 من اربعة على السهم في قوله تعالى **والواحدة يوم حصاده** قالوا جميعا قال هذا من الصدقة على
 المسلمين الفضة بعد الفضة ومن هذا ان الفضة بعد الفضة حتى يخرج وتروى في الحديث في الوجوه
 والوجه الاستحباب **مسألة** لا تجب الزكاة في شئ من ثياب الفرج حتى يبلغ خمسة اوسق والوسق
 ستون طاعا والقاع اربعة اعداد وبه قال الشافعي واحمد ومالك وقال ابو حنيفة تجب الزكاة
 فيه وان قل قوله عليه السلام في اربعة اعداد من ثياب الفرج ولا يعبر فيه فلا يعبر فيها في ثيابها
 قوله عليه السلام في اربعة اوسق صدقة وغيره خاص فيكون العمل به لو كونه في الفرج
 ربع العشر وتخصيصه عليه السلام بقوله اذا بلغت الفضة مائة درهم ففيها خمسة دراهم ولا عبرة
 بقياسه لان من غير جامع اذ جمعه بوصف سلج لا يتبركه في اثنائه بل مع ان الفرج ما هو
 ان الزرع بكل ماؤه عند تقاعده فليعتبر فيه طول بخلاف غيره فان لم يملأه غنائه فالحال
 يحط في العلة والوسق ستون صاعا فيكون ثمانية صاع ولا خلاف فيه والقاع اربعة اعداد
 بانفاق العلماء الا في رواية شاذة لها واختلف الفقهاء في الحد والروى عن اهل البيت عليه السلام
 انه رجلان وربع فيكون الصاع تسعة اطنان بالعراق وقال ابو بصير منا رجل وربع بالعراق و
 قال الشافعي واحد رجل وتلك فيكون الصاع خمسة اطنان وتلك وقال ابو حنيفة الست
 رطلان فيكون الصاع ثمانية اطنان **واضح** في ان ملكا احضار يوسف اولاد الملك
 والاصناف فشهد وان ابائهم اجبرهم وهم انهم كانوا يؤدوا الصدقة التي التي صلى الله عليه وآله

بهذا الصاع **واضح** او حنيفة بما رواه ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وآله كان يتوسل به ويقتل
 بصاع ثمانية اطنان فيكون الصاع عند الفحين وسبعة اطنان بالعراق وعند الشافعي واحد اطنان
 وستة اطنان بالعراق لنا اختلاف في الروايات في تقدير المدفوع بها في قوله ليس بعض او جميع
 بعض وقد روي الاستحباب من طرق عدة ما ذكرناه منها رواية الحسين بن سعيد عن حماد بن
 حريز عن زرارة عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يرضي به
 ويقتل بصاع والمد رطل ونصف والصاع ستة اطنان بالمد المدية تكون تسعة اطنان
 بالعراق فيجب الاخذ بالا وفي تقديره صيانة لما لا يلزم من السلب ولا ان الصاع شرط
 على ما بيناه ولا نعلم حصوله الا مع التقدير الاعلى فيقف الوجوب عليه وبجدة الشافعي بعد
 اذ لو كان ذلك فانه لا يبين اهل المدينة ما خفي عن الباقر وهو سبب ما روي ان ابنه كان عبد
 الملك محرم صاع عرو كان صاع النبي او في الحديث **مسألة** في اربعة اوسق من الفرج
 ما رواه الشافعي في تعيين الوقت حتى ثبت ما يجزيه الزكاة ويؤيد ذلك ايضاً كتاب الحسن
 موسى بن جعفر فانه كتب للصاع ستة اطنان بالمد في تسعة اطنان بالعراق فاما ما روي
 في اربعة اوسق ووجوب الزكاة في الوسق والوسقين وغيره فلهذا الاختلاف فهو من ذلك لعل
 عليه ولو صح نقله على الاستحباب فوقيه بين الروايات **مسألة** لو ساءت الموازين في القضا
 اليسير ولو رطل واحد فيجب فيه واختلف اصحاب الشافعي في التقصان اليسير كما رطلان والرطلين لنا
 قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ولو اختلفت الموازين التصحيح لم يعمل على
 التقصان اليسير ويعبر بلوغ الاوساق عند الخفاف فلو صار رطلا او اكثر عشا وبلغ الصاع
 لم يكن به اعتبار واعتبر انصاب عند جفاف وعليه اتفاق العلماء وهو يدل على ما قلناه
مسألة وتعلق الزكاة بها اذا صار اربعة اوسق او عشرة اوسق او اكثر اذا صار ثمانية اوسق
 وقال الشيخ في اليسير اذا اشكت وفي القمار اذا ابد اصلها وبه قال الجمهور وقاعدة الخلاف
 ان لو شرف قبل صيرورة ثرا وزبيد الرصين ولو تلبذ بعد بعض التحق الوجوب ولا يجب الاخراج عند
 الجميع للجمهور الا بعد التقسية ولا ان الشرا لا بعد التقشير والبقا ولو تلبذ من ذلك من يربط الرصين
 ولو تلبذ بعد ولو لم يكن من الاداء رصين ايضاً ولو لم يربطه سواه ولو تلبذ في الحقة او العمل لما
 بينا في سلفه لا يمكن من الاداء شرط في ضمان **مسألة** اذا كان الملك قد خسر بطلت بعض اجزائه

ثم انما لانها سنة واحدة سواء انقضت في الاطلاق والادراك او اختلفت وما ظلم في السنة من قال
 في السبوط لانهم لا ينفذون سنة واحدة في وجهه انه يضم وانه ضريبة حسا **سنة** يجوز ان يكون على
 الحق والكرام وتضمهم حصة الفقراء وبه قال الشافعي والحنابلة والشافعي والحنابلة يجوز ان يكون
 وحده لا يجوز ان يكون به ومن اجابته من كرهه ومنع انه يجوز ان يكون له ما يروى انه النبي صلى الله
 عليه وآله بعث عبد الله بن ربيعة يخرج على يهود فظلمهم حين تقبلوا القمار وصادوه فياثر ابن
 اسيد بن النخعي في الله عليه وآله كان بعث على الناس من يخرجهم من كرومهم وثمارهم وما احتوا به
 ضيف الله تحريم مشروعه فكان كونه المتلفات **فروع الاول** وقت الحرام حين يريد اصلاح
 الفترة لانه وقت الامن على اشر من ثلها حجة غلبا ولما روى ان النبي صلى الله عليه وآله كان
 يبعث عبد الله بن ربيعة على يهود فظلمهم حين تقبلوا القمار وصادوه فياثر ابن
 شريك انه السنة ولا ينفذ على الله عليه وآله افعى على الواحد **الثاني** صفة الحرام في قدر
 الفترة فوجدت ثمر الغلب او صاد به فان بلغ الاثنا عشر رجب الزكاة ثم خيم بين وكما انه
 في ايامهم وبين تقسيمهم حتى الفقراء ويضمن لهم حقه فان اختلفوا والفقراء كان لهم ان يقر في كنف
 شاءوا وان اولى له امانته لم يخرجهم القدر والاكل والبيع والحب لان فيها احسن السالكين **الرابع** لو
 تلفت الفترة بغير عيب منهم مثل عرض الاوقات السماوية او الارضية او ظلم ظالم سقط حرام السنة
 لانها امانة فلا تضمن الحرام قال مالك بن النخعي ما قال القاري لان ظلم الظالم لا يفسد امانة
 ولو تلف بعضها الزم زكاة المال الموجود حسب **الخامس** لو ادعى المالك ان ظلم الظالم ان كان قوله
 محمولا عليه لم يضمن ولا يضمنه وان لم يكن محمولا سقط دعواه **سادس** لو زاد المالك في
 ذلك وضيقت به الزيادة في حقه وقال بن النخعي لو وقع فعله تحقيقا لغاية الموضع فيه
 زكاة لانه لخصه في زكاة امانته ولا يستقر ضمان الامانة كالوديعة **السابع** لا يستغنى عن ارض
 بل يخفف ما يكون به المالك مستظله او ما يحصل له ارض وقال جماعة من الجمهور منهم محمد بن حنبل بن
 النخعي او الزعيم لما روى سهل بن ابي حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول اذا فرضتم
 فخذوا ودعوا الثلث فان زودوا الثلث فدعوا الزعيم ولما ما رواه ابو حنيفة سنده انه الشيخ
 صلى الله عليه وآله كان اذا بعث المزارع في خففوا على الناس فان في المال العوم والواطية والاكله
 قال ابو حنيفة هو المحلة او المحلة مستحب الانسان ثم رواه الواطية محمولا على ذلك لو طعم بلاد

المنكر

المنكر محمولا ومنع ذلك والربع اشهر انما هو المسكن ثم يقال ان المارة ان ياكل او قيل البعض
 اهل البيت عليهم السلام ان النخعي اشترى الفقرة باسمه قاي اشترى والمالك لهم فاذا احتسب على الزكاة
 ما يجب عليهم بظهر الحقايق وقد قيل ان نظر المزارع انما هو قدره بالثلث والربع فلا يواد كروم الحنابلة
 خير واحد مناف للاصل لانه مستطاع على ان الفقراء ونقصا له فيكون متقيا **الثامن** ظاهر كلام
 الشيخ جواز الحرام في الزرع ما هو في الخراج الكرم وانكروا كذا احد وما لك وحده بالخروج والكر
 اقتضاها في ما فعله سعاة النبي صلى الله عليه وآله وعلى ما ذكره مالك الاشيه بالمذهب وبه قال ابن
 الجوزي ما لا يقع من تحريم وعمل المظن فلا يثبت الا في موضع الدلالة وتبينه بالخروج والكر وما
 فلا يثبت مع الله عز وجل والفرق ظاهر لان الزرع منه المستقر في الفرض والكر ظاهر في الفرض
 الى الاصل به دون الزرع وان زيار الفرض والكر قد يحتاج الى التاويل ربما قبل جذاذ وقطافه و
 ليس كذلك ان الزرع الا في **التاسع** لو اختلفت الصلوة لتخفيف الحرام وسقط من الزكاة حرام
 ولو كان قبل طرفة حال تخفيفه وقطعه صلا بانه من مصلحة نفسه واصوله ولا احتساب
 قبة الفترة حراما جازا ولو كان ربما لان الصلوة مبني على وجوبها فيمنع بيع الربط بصله
 على راسه مع وجوده مع نصيب المسكين من ربه المالا وغيره ويجوز عندنا تقويم نصيب الفقراء
 من حصة رابعة الساعي ويجوز ان يفت المال قطع الفترة فان لم يستاذن المزارع ضمن او لم يضمن وق
 منع الشيخ الا في ضمن المالك المزارع قال الله تعالى تصرف في مالا الغنم فيقف على الاذن وليس بوجه
 ولان المالك يضمن على حفظ افعاله المقر فيها وانه مصلحة **الخامس** لو اخذ الساعي رطبا من الفرس
 اعتمر عند حفاقه فان كان بقدر الواجب الا عند المقدس ورد الفاضل ولو وقع المالك من
 الفرس رطبا لم يجره ولو كان لو حفر كان كذا بقدر الواجب لانه غير الواجب عليه فلو حفر امارا في
 مثله او فقتل ان تغزى لم يزد دفعه بالقيمة السوقية **الحادي عشر** زرع المالك الواحد
 يضم بعضها البعض وان اختلف جهاتها او اوقات او ذلك لانها العام واحد **الثاني عشر** لو باع
 الفترة قبل بلوغها لم يضمن في المشتري فان كان سليا فالزكاة عليه دون البايع وان كان قويا
 لم يضمنه ومن البيع ولو اشترط السلم بعد ذلك لم يجب عليه لانها اختلفت في ملكه غيره **سنة**
 لا تجزأ زكاة في الفلوات والا اختلفت في الملك الا ما يشاع ثم لا يمسحوب وعليه اتفاق العلماء
 ولا تنكر الزكاة فيها او على كذا اتفاق العلماء ايضا عند الحسن البصري ولا حجة بانقره ويؤيد

ذلك ما رواه زرارة وعبد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه لما كان له حرب او ثوبه فقلت
 فليس عليه شيء فلو بقيت الف عام اذا كان يبعثه وانما عليه صدقة العشرة فاذا ادهامه فلا شيء عليه
 فيها حتى يجرى ما لا يجري عليه الخول وهو عنه ولا يلهي المال ليس بمعدية فلا تجب فيها الزكاة
 كالشباب والاولاد ثم لو اصابها البقاة لحقت باستنساها وسنين فلكم فيها ان شاء الله **مسألة**
 وما سقى سجاءا وجلا او غزا فغنيته العشرة وما سقى التواضع او اللذات فغنيته نصف العشرة يعني اشرب
 بغير وقته من غير سقي واللذات ما سقته السقاء قال ابو عبد الله العشرة ما سقته السقاء ونسبة السقاء
 العذري والعذري اشتقاقه من العاذرة هي الساقية فتعشرونها والمناط ان ما سقى بالذرة يرفع الماء
 اليه كان فيه نصف العشرة كالدالية والسائمة والدواب وما سقى الغنم او البقر او شرب بغيره من
 غير سقي فغنيته العشرة وعلى ذلك اتفاق فقهاء الاسلام وما روى مجاز قال بعض روى الله صلى الله
 عليه وآله الى اليمن وامرنا ان نأخذ مما سقته السقاء او سقى بجلا العشرة وما سقى بالذرة نصف العشرة
 ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الخيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما
 سقى بالرشا والد والى التواضع فغنيته نصف العشرة وما سقته السقاء والتبع او كان بجلا العشرة
 فان احتج الاثرون ست او من فغنيته ثلثة ارباع العشرة وعلى اتفاق العلماء لان كل واحد لو اذخر كان
 له حقه فاذا اجتمعوا على كل واحد منهما حقه ويؤيد ذلك ما رواه الاصحاب عن جماعة منهم معاوية بن
 شرحبيل عن ابي عبد الله عليه السلام انك اذا سقى بالذرة او سقى سجاءا فقال نصف العشرة ونصف
 بالعشرة فان اجتمع السقيان وكان احدهما اخذ حقه لآخر يور قال ابو جعفر وعبد الله قال الشافعي
 احدث قوله فيسقط على السقيان لان كل سقي لو اذخر كان له حكم فغنيته الاجتماع كذلك كالتساقا ويا
 فلا يسقط اعتبار احدهما انما ان سبط السقيان مما يشق فيسقط اعتبار اعتبار البير ويؤيد
 ذلك ما رواه معاوية بن شرحبيل عن ابي عبد الله عليه السلام قلت كارض فسقى بالذرة والى ثم رزق الماء فسقى
 الشقية والسقيتين سجاءا في ثنتين او اربعين ليلة وقد مكث جزار في الارض ستة اشهر او
 سبعة اشهر فقال نصف العشرة **مسألة** اذا كان له دجاجة يسقى ارضا بها انا فغنيته ما كانا فغنيته
 في كبل النصاب موزعة من كل واحد منهما ما وجبت **مسألة** خراج الارض يخرج وسطا ويؤدى
 زكاة ما سقى بالذرة نصابا مسلم وعليه فقهاء ما اذا كثر على الاسلام وقال ابو جعفر لا حشر
 الارض لاجل جنة لقوله عليه السلام لا يجتمع عشرة خراج وارض واحدة ولان العراق فتح عنها ما ينقل

المتقين

احد العشرة من مائة دابة ولا يما حقه فغنيته على ولا يجتمعان في المال الواحد كزكاة السائمة
 والنجارة لساقية على ما سقت السائمة العشرة ولا يما حقه ان يجتمعان مستحقين مستحقين
 فلم يسقط احدهما بالآخر وما رواه الاصحاب عن ابي بصير عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال كنت
 ارضى فغنيها الميك السلطان فغنيها فخرج الله منها ما كانا فغنيها عليه وليس على جميع ما خرج
 منها العشرة انما العشرة عليك فيها يحصل ثلث بعد مقاسمة لك ولا تجب لابي جعفر في الخراج
 الخراج والعشرة لا يجتمعان اذا كان الخراج جزية وعقوبة وتجب زكاة اذا كان الزرع مسلم وقوله
 لا يجتمعان في المال الواحد كزكاة السائمة والنجارة قياس ضعيف لان النجارة وزكاة التسليم وكما
 ولا يملك المال من وجهين وليس كذلك الخراج والزكاة لان الخراج يملك الارض وزكاة الزرع
 والمستحقان معا يار **مسألة** زكاة الزرع بعد التوركة جرة السقي والنجارة والحافط والساحد حصصا
 وحذروا قال الشيخان وابن ابي عمير والاصحاب وهو مذهب طائفة الميسرة والمذاهب هي
 على ريب الملاذ منه الفقهاء وما قال الشافعي ومالك وابو جعفر واجمعه لقوله عليه السلام انما
 العشرة نصف العشرة فلو لم يفرقها لغيره لغيره لغيره من الارض لساقية انما العشرة
 زكاة المال فيكون على الجميع كالخراج على غيره من الاموال المشتركة لان ارباب الملكين دور الشراكة
 عليه واضرارهم فيكون سقيا لقوله ولا يستلزم اموالكم وجنهم لانتقال وضع الخراج والخراج
 ما يكون مما وقاية فلا يما وله الموت **مسألة** الدين لا يمنع الزكاة اذا كان للمالك ما ينفق نفسه
 من ثوبان فيسحب النصاب ولا ينقصه ولا يؤم بكن مال سواء وكان له ما لا ينفق من الدين
 بل ينقص النصاب ويؤتوه فغنيته لا يمنع الزكاة انما سواء كانت اموال الزكاة باطنه كالذهب
 والفضة وامعة النجارة او ظاهره كالنمل والحرب وما قال الشافعي في القديد وقوله لا يمنع
 في الباطنة ولا في الظاهرة وقال احمد يمنع في الباطنة وفي الظاهر روايتان وقال ابو جعفر يمنع
 اذا اوجبت به المطالبة الا في الحرب لان العشرة منه ليس بزيادة بل هو حق للارض لنا الا انصار
 الدالة على وجوب الزكاة مطلقة فليسقط اعتبار الدين ولان الشرائط المعيرة في الزكاة موجودة
 في الدين فجب الزكاة كما تجب مع عدمه ولان سعاة النبي صلى الله عليه وآله كانوا ياخذون الزكاة
 من غير مسئلة عن الدين ولو لم يزم السؤال عنه واصلح المانعون بما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ان كان رجل الف درهم وعليه الف درهم فلا زكاة عليه ولقوله عليه السلام ان

ان اخذ الزكاة من الخبز كره فانه ما على فقراكم ومن عليه دين يستوفى امواله يعطى الزكاة فيكون
 فقيرا فلا تجب عليه الزكاة وان الدين يحتاج الى قضاء دينه فكان صرفه الله الى قضاء دينه اولى من
 الصدقة فيلزم ان لا تجب عليه الزكاة من غير ان يملكها فيكون له ان يبيعها لغير فقراكم من الدين
 فلا يمنع سقطت عنهم وكان ذلك مستوفيا لا يخفى بقوله الواحد وقوله امرت ان اخذ الزكاة من
 اغنياء كره لانه لم يعلل اغنياءهم الفقيه الجليل الخطاب وهو من وجه على انه ان كان قد اخذها من غير
 فلو كان عند الانسان مضاف لا يتوهم فيه ما زادهم مثلا وقد حال عليها الحرام فلا يزكها
 ويترك الزكاة لكونه مبالا ولا يعطى بالقطعة من ثوب عليه زكاة لان ذلك كان له ثوبا بغيره يؤمنه
 وقوله المدين يحتاج الى قضاء دينه فلا ينفق ماله في الصدقة قلنا لا يملك ان ذلك اليه بل لا يملكه
 ولا يقضى دينه بما له غيره **مسألة** قال في ذلك لو ملكنا يقضى الدين من غير ان يملكه
 الوجوب سواء كانت اموال الزكاة من حش الدين او غيره وكان معه ما زادهم عليه ثوبا وله
 عروجه على الدين والعروض وجب الزكاة في الاثنين وقال ابو حنيفة يصرف الدين الى غيره
 تسقط الزكاة ثم تجب الزكاة في العروض ان كانت التجارة والا فلا تجب فيها لان الدين يقضى من غيره
 مع الشئ فكذلك في اجابته **الثاني** لو كان له ما كان فله الصدقة بماله ما سقطت الزكاة
 والشافعي على القول بان الدين لا يمنع وجب ان احدى النذر يمنع والاخر لا يمنع ويخرج حصة
 دواهم ويصدق بماله وقال يحنون الحسن يخرج حصة دواهم من كل بائنه دواهم ونصفه يصدق
 بسبعة ونصف دواهم ونصف ثلثاته الصدقة يعلق بالعين فلا يضر ملكه ان يملكها **الثالث**
 لو ملكنا اثنين وحال عليهما المول فصدقه بعد ان نزل الزكاة صح وان لم يضره حصة الفقراء
 ونشأ هو فقلنا ان احدى كائنا ما **والشافعي** قطع الحصة عن العرض والباقي من ثقل ما ان
 الزكاة تنسحب الى الزينة فلا تنسحب منها **الرابع** اذا استرضى لغناه دين بعد الفلانة
 زكاة العرضة التي يتيمده حولا وتردد الشئ في زكاة الزهر على وجهين احدهما سقوط
 الزكاة لانه ماله يمنع منه والثاني ان زكاة الزكاة فيه انصرف وهو الاصح لانه ماله مملوك فادخل في
 النصف فيه يرى يجري المالك الغائب في رد الوكيل **الخامس** لو مات وعليه دين وله ثوب
 بقيت في حقه على حكم ماله الميت لم يملكها الوارث فان مات بعد بلوغ ثوبه فحق الوجوب
 اجمع فيه حق الدين والزكاة وان بلغت بعد موته لم يجز ان زكاة لانه الوجوب سقط عنه بموته

وبذلك

ولم يملك الوارث فلا تجب عليه الزكاة واختلف أصحابنا ان في دينه الدين ما قلناه ومنهم من وجب الزكاة
 على الوارث بما على ان الوارث يملك الزكاة ويعلق بها الدين كالأقرب فكذلك الوارث ويجب فيها
 الزكاة كالزكاة من قبله على من بعده وصية توجبها او دين عليه يكون للوارث نصيب الا بعد هتاء
 الدين **الثامن** لا تسقط الزكاة بموت المالك وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة تسقط ولا يجب الا
 ان يرضى بها الا بغيره فسد سقط بالموت كالصلاة والصوم وثلث ان الزكاة حق الادعي فلا تسقط
 بالموت كالدين ولا يدين الله فجب قضاءه لقوله عليه السلام ان الله الحق ان يقضى **القول** فيما سجد
 فيه الزكاة **مسألة** يشترط في مال التجارة المول وان يطلب برأس المال او بالزيادة ويكون حقه مضافا
 خصوصا في سواها لا بد من وجوبه بالثوب اما اشتراط المول فله في اتفاق علماء الاسلام ويروى
 في ذلك على قولين لا يروى في مال حتى يحول عليه المول ومن طريق الاصح ابصاره محمد بن مسلم عن
 ابو عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يوضع عنده الاموال على مالها لا حالها عليه المول
 فليزكها **فروع الاصل** لو كان له من ماله ما يوجب له نصيبا زاد في اشارة المول وجبت الزكاة عند
 تمام المول والاصل ولزج في الزيادة وقال الشافعي وابو حنيفة واحمد بن حنبل لا يحول
 القابضة حول الاصل لسان الفايده ليجل عليه المول فلا تجب فيها الزكاة في مال حول القابضة حول
 الاصل وعوى مجردة عن حجة ولو داس على الشئ من الاصل كان في الفروع وكذا الوباغ السلعة
 جدد حول زيادة وهذا أولى وكذا الوصفي عليه ما يصدق حول وقتها ايضا باجماع زيادة ماله
 لم يضم الى الاصل فان ما يضر له حكم نفسه خلا فالشافعي **الثاني** قال الشافعي اذا اشترى عرضا
 للتجارة به اهرود ناير كان حول السلعة حول الاصل وبه قال الشافعي واحمد وابو حنيفة لان
 زكاة التجارة في الفايده فكانا كمال الواحد ويقوى عندنا لان زكاة فيه لانه ماله لم يزل على المول
 ولا حجة في كونها تركه القيمة لان المول يعتبر في السلعة وان زكيت بالقيمة كما يجب ان زكاة في
 حصر من الاصل والفرصة فيها شاة ولو كان الثمن زكاة يامن غير الايمان كالمأشاة استأنف
 المول واختلف أصحابنا في حق لبن لنا انه ماله ليجل عليه المول فلا تجب فيه الزكاة
الثالث لو اشترى سلعة للتجارة بسلعة للثمن جرت في المول من حين ابتاعها وبطل
 الشافعي وابو حنيفة واحمد وقال مالك لا دور في حول التجارة حتى يترى بماله عليه الزكاة
 كاذه في الدوق لنا كل ما خرج على وجوب الزكاة في عروض التجارة واستحبنا ما يتناول

بالوجوب فالشئ يجب زكاة العدين دون الفقارة وبه قال الشافعي في الجديد لان وجوبها مستقر عليه
 ولان وجوبها مختص بالدين وفي القديم يجب زكاة الفقارة وبه قال ابو حنيفة واحمد لانها اخص بالدين
 ولانها ضعفتان اما الاتفاق على الوجوب لم يكن القابل للوجوب زكاة الفقارة موجب وجوب
 زكاة المال فليكن عنده رجحان وانما كونها مختصة بالدين فهو موضع المنع ولو سلم الزكاة في ذلك
 رجحان لاختلافها من ما يلزم القيمة لولا انما يكونه اخصر لفقار فلا تسلم وجوب رعاها الا على المالكين
 ولم يجب رعاها الا على المالكين الصدقة على المال وسواسه فلا يكون سبب للضرار المالك ولا وجوبه
 للفقير في ماله فلو كان له عيب للفقارة فيسقط من باب وجوب عليه عند القول زكاة الفقار والفقار وبه قال
 الشافعي ومالك واكثر اهل العلم وقال ابو حنيفة يجب زكاة الفقارة لان الاجتماع من وجوب زكاة الفقارة
 دون صدقة الفقار لانها اخص للفقار لسان كانا وجبتا بشئين متمايزين فلم تسقط احدهما
 لاخرى ولا تجب فيما ذكره لان ما ذكره اخص ولا يقال لا يجمع الزكوات في مال واحد قلت والفقار لا
 فان زكاة العدين ليس فيه ولا في قيمته بل في قيمة المالك بخلاف زكاة الفقارة والمالك **مسألة** قال الشافعي
 زكاة الفقارة تتعلق بالقيمة ويجب فيها وبه قال الشافعي واحمد قوله واحمد قال ابو حنيفة متعلق
 بالسلعة فان اخرج منها فهو الواجب ان عدل الى القيمة فقد اخرج بدل الزكاة لقيمة ماله في الفقار لا في
 السلعة صدقة ولا في زكاة العدين لانها كانت زكاة ما في الكسب من الفقار بان القيمة معتبرة بالقيمة فكانت
 الزكاة منها ويؤيد ذلك ما رواه الشيخ بن عازن ابو عبد الله عليه السلام في كل من فقروا وهو في الزكاة
 والذناير ومكة شئ ضعيف اما قوله فقار فمعلق بالقيمة قلت مسلم كان يعلم بالقيمة عند
 العلم وانما لم يرد وجب يخرج منها وانما زكاة فقار في موضع النزاع فانه اذا لم يرد
 المستفاد تقدم بالذاهم والذناير والفقار وذلك خارج زكاة الفقار فانما قالوا ابو حنيفة انجب بالذهب
مسألة وجود زكاة الفقار على الفقار في زكاة الفقار وانما استحبها لغيره من المال في الفقار في
 القول كله وفي بعض طرقات الفقار وان كان منه اعتدال في النصاب وعند القول في سائر طرقات
 وعلا ذلك فقار وانما اجمع وجوب الفقار في زكاة الفقار في فقار فقار فقار فقار فقار فقار فقار فقار فقار
 المالك فلا يجب مع الفقار لانها اخص للفقار بالفقار وانما زكاة الفقار لانها اخص للفقار بالفقار
 يخرج في الفقار لانها اخص للفقار بالفقار وانما زكاة الفقار لانها اخص للفقار بالفقار
 ما رواه محمد بن مسلم عن ابو عبد الله عليه السلام قال ان اسكمت مائة شئ من ماله فليس عليه

زكاة فان حبسه بعد ما وجد من ماله على الفقار زكاة بعد ما وجد من ماله وعلى زكاة الفقارة لغاير
 واحد لكونه اخص للفقار بالفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار
 وهو قول ابو حنيفة والشافعي وقرب ان زكاة الفقار انما يجب في زكاة الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار
 في زكاة الفقار **مسألة** لو بلغت السلعة احدى الفدين مضاهيا او غيرت بالآخر وجبت الزكاة لانه
 بلغ مضاهيا باحد الفدين يجب فيه زكاة كالمالكين مضاهيا او غيرت بالآخر وجبت الزكاة لانه
 وفيها ما لا يملكه فقار فقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار
 ولزمه خمسة اقدار او قيمتها او مضاهيها وقال ابو حنيفة يخرج خمسة اقدار او خمسة
 دراهم لان قدر الواجب من القول في الخلاف ولو زادت فصارت على النصف مشكوكا في النصف
 في اقطاع خمسة دراهم او قيمتها فقيرين ونصف لان الله اوجبه الواجب عند القول والبدل
 برأيه في خمسة وقت العطاء وقال محمد وابو يوسف يخرج عشرة دراهم او خمسة اقدار لانه المعتبر بالقيمة
 وقت الاخراج **مسألة** لا تسقط الزكاة في الفيل حتى يكون اناسا مائة ويحول عليه الحول ما
 التسليم ففقار عليه من وجب واجبا واسحب وان العلف مستوفى للفايدة فلا تجب زكاة
 كالا يجب معه والاعنام ويؤيد ذلك ما رواه زرارة عن ابو عبد الله عليه السلام في ما يعلق
 شئ اما الصدقة على التامة الرسالة في ما احاط بها الذي يعتد به الفقار اما ما سوى ذلك
 فليس فيه شئ واما اعتبار الاثنية فلان الزكاة لا تجب الا في اتمام الانتاج فلا تجب في الذكورة
 وقا ابو حنيفة يجب في الذكورة والاناث ولو انفق الذكورة والاناث في ولبان لتان الزكاة
 الحيوان خمسة بها بتمام الانتاج وليس ذلك موجودا في الذكورة ويؤيد ذلك ما رواه عن بن
 عبد الله عليه السلام قال ليس في الفيل الذكورة شئ قلت وكيف صار على الفيل ولم يصير على البغال
 قلت لان البغال لا تسقط وتقبل الذكورة تنفع ويعتبر فيها الحول وهو اتفاق من زكاة الفيل
 وجوا او فدا وقوله عليه السلام في زكاة الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار
 وعن البرزق دينار وقال ابو حنيفة فقير اربابها ان يؤدوا عن كل فرس دينار واحد او يؤدوا
 للفرس ويؤدوا عن كل فرس درهم خمسة دراهم بحسب الكتاب من الفقار في زكاة الفقار في زكاة الفقار
 ما رواه الاصبغ بن ابي جعفر وابو عبد الله عليه السلام قال وضع اسير المؤمنين على النظم في الفيل
 العتاة الزكاة في كل فرس في كل عام دينارين وعلى البراديين دينار واحد مع النقارض جزارا ربح فقار

بالتفصيل فحصل رواية عن علي بن ابي طالب لانه الفصل الاول **مسألة** ما يخرج من الارض من الغلات
 الاربع مستحقه الزكاة ان كان سكية او موز وناو مشترط فيه بلوغ النصاب لقوله عليه السلام انما
 دونه خمسة اوسق صدقة وكذا قد اخرج وهو العشر الا الربو منه كلفة ونصف العشر بعد العشر
 في اخلاص السق والبقلا والبقافة كما في الغلات الاربع **الركن الثالث** في وقت الوجوب لا يجب
 الزكاة في الحيوان والاشجار حتى يحول عليها الحول وهو ان يمتلئ في ملكه احد عشر شهرا ثم يول
 عشر وهي في ملكه ويكون الشرايط موجودة فيه كونه في النصاب مكان التحريف والسور في
 الماشية وكوبها ادرام ودناير في الثمان وقد سئل بيان ذلك وعنده تمامه يجب دفعها على
 الفور وبه قال الشافعي في الجملة وقال ابو حنيفة انه لا يخرج من النصاب ما لان الامر بها مطلق
 فلا يخص زمانا كما لا يخص مكانا **مسألة** ان السق مطالب بشاهد الحال فيجب التحري كونه
 والدين الحال ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وجد في الثمن
 فلم يدفعها فهو لها ضامن حتى يدفعها او لا يخرج من اليد فمما وصي الله بدفعه وكذا من وجبه
 له زكاة ما لم يدفعه ووجدها موضعاً فلا يفعل ثم هلكت كان ضامناً ويجوز ان لا يخرجها
 مثل عدم السق او منع ظالم لان الزكاة معونة وارفاق فلا يجعل سبب الضرر للملك ولا يخرج
 الامتناع من تسليم الوديعة والدين عند خوف الضرر وفي الزكاة كذلك ويجوز له على نفسه
 كما يجوز له دفعها وان لم يستطع اذن ليسا على له ولا به الاخراج فيكون له ولاية القيين
 ولان الزكاة تجب في العيين وهو امين على حفظها فكان امينا على افرادها ولا بد له من العينة
 فكان لها افرادها ولا بد له من موضع من افرادها لمنع من التحريف والنصب فكان اضار به ويؤيد
 ذلك ما رواه يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حال الحول فخرجها من ملكه
 ولا تحل لها شي ولا تعطى كيف شئت ويؤيد ذلك ايضاً ما رواه يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام
 مستقفا ولا يضمن لو تلفت وهو دليل على جواز افرادها من ماله وعلى جواز تخيرها مع
 الغزاة الشهر وشهرين فيه روايات بالجزاز منها رواية حماد بن عثمان عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا بأس بجعل الزكاة شهراً وتاريخها شهرين ودواير يونس بن يعقوب
 عنه عليه السلام قلت زكاة في عمل لها شهراً فصلا ان احبس منها شيئاً يخاف ان لا يجبي
 من نسيانها فقال اذا حال الحول فخرجها من ماله ولا تحل لها شي ولا تعطى كيف شئت

قلت وانما كونه الاثنية يستقيم في ذلك قال نعم ومنه ان الاشبه ان لا يخرجها من ماله
 ومع العذر لا يتعدى التأخير بوقت بل يكون موقفاً على زوال العذر لان مع زوال العذر يكون
 ما موراً بالتسليم والسحق مطالب فلا يجوز التأخير ويؤيد ذلك ايضاً ما رواه عبد الله بن مسعود
 عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يخرج زكاة فيقسم بعضها ويبقى بعض يلمس لها النواضع فيكون
 بين اوله واخره ثلثة اشهر قال لا بأس ولا يخرج مكان التسليم ضمن وقد سئل عن حقيقة
مسألة لا يجوز تقديم الزكاة قبل وقت الوجوب وهو المشهور للاصحاب وبه قال مالك
 وداد ودون قال ابو حنيفة والشافعي والجمهور لا يروى ان القياس سأل عن الزكاة صلى الله عليه
 وآله في رجل يصدقه فحضر له ودعا على رجل لم يأت حتى صلى الله عليه وآله قال لا يوفد
 اخذنا زكاة العباس عام اول العام وفي رواية كنا نقبل اصدقة العباس ولا نحللها حتى
 ياتي بقبيل من وقته بجعل دين التوجيل لان عكازة قودي قبل الحول لم يصبها وهو
 العيين والركن كذلك لما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا تؤدى زكاة قبل
 حلول الحول ولان حلول الحول شرط الوجوب فلم يخرج تقديم الواجب عليه كما لا يقدم من تمام
 النصاب ولان العبادات الموقفة لا تقدم على اوقاتها فان زكاة كذلك ويؤيد ذلك ما رواه
 الاصحاب عن عمر بن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام قلت الرجل عند المال بركبه اذا مضى نصف
 السنة قال لا ولكن حتى يحول عليه الحول الله ليس لرجل ان يصلي صلاة الاوقتها او كذلك الزكاة
 ولا يصح رمضان الا في شهر الاضواء وكل فريضة انما تؤدى اذا دخلت وبارك الله في ذلك
 قلت لا يجزئها في ذلك ان الرجل ما له اذا مضى ثلث السنة قال لا يصلي الا في قبل
 الزوال اما الرواية الصحيحة في طرق منها رواية معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قلت
 الرجل لا تحل عليه الزكاة الا في الحرم بعينها في شهر رمضان قال لا بأس والرواية الاولى شهر
 ونسب بالمذهب لكن الشيخ ترك هذه الرواية وامثالها على التقديم على سبيل القرض لان زكاة
 معجلة ومثله قال ابن القينيد وقال المعين وقد جاء رخص عن الصادق عليه السلام في تقديمها
 شهرين قبل حلقها وجاء ثلثة اشهر واربعه اشهر عند الحاجة الى ذلك واستدل الشيخ في ذلك
 بروايات منها رواية ابن ابي عمير عن الحسن بن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل عجل بماله
 ثم اريد المعطي قبل ان يسر السنة قال لا يعيد المعطي الزكاة وما ذكره الشيخ ليس حجة على ادعائه ان يمكن

القول بجواز التخييل مع ما ذكره مع انه الاول في تضمن ان المحل ان كان فتميز على الفرض محكم وكان
الاخر ما ذكره القيد من تميز الميزان على ما هو في الجواز فيكون رويان ويمكن ان يجب التخييل
عاقبة ما ذكره يمكن محل التخييل المذكور على الفرض لما ذكرناه من الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
الناشئ من التخييل جوبا لاجتماعه على التخييل كالمفارقة والاضمار لنفسه الى اهل البيت عليهم
وقوله جواز تخيلها كالزيت قلنا الذين حق ثابت مستوف في مئة الذين لما في تخيلهم قبل وقته
وليس كذلك ان كان فانها لا تجزى لا تثبت في الذمة ولا في العين الا عند الحول وقياسه على الكفارة
صحيح لاننا لا نسلم جواز تقديم كفارة قبل الحول **فروع الاول** نقول القائلون بجواز تقديم الزكاة
من الجهر على الخسر من التقديم قبل بلوغ النصاب لانه لم يحصل سبب يستدعيه في جواز احتسابها
لو جعل زكاة النصاب الموجود زكاة ما يربو مما واه ورجحه منه قاجاز ابو حنيفة لانه عماد النصاب
فيكون تابعا له كماء الناحية ومنع الشافعي واحدا لانه محيل زكاة ما لم يملكه فلم يجمع على وجوب زكاة
النصاب قبل كماله **الثاني** اختلفوا في وجوب زكاة اكثر من حول فممن من منع اقتضاها على الموقوف
وممن من اجاز قياسا على الموقوف اذ يشتركان في انه يقدم مع وجود سبب الوجوب **الثالث**
اختلفوا في وجوب زكاة الزرع في مزارعهم بعد وجود الطلع والمضرم ونبات التوت
والنقد على الخمر قبل ذلك **تفريع** ذكره الشيخ بناء على ان التقديم فرض على الزكاة ومعوقا في
انه يحق له القابض عوضا عن الزكاة اذا اكلت شروط الوجوب والاستحقاق **الاول** قال
انما استدلوا بما في نسله المالك ولا الفرق في ذلك في ربه ضمن فوط او لم يفرط وبقا في الشافعي
لانه قبضه عدونا وقال ابو حنيفة لا يقبض الا ان يفرط لانه لا يملكه ولا يملكه وليس بوجه لانا
نمنع ولا يملكه على التسلط اذا لم يكن المالك **الثاني** قالوا سلطنا بمسئلتها او تقبضت نفسها
او صحت احدهما قبل الدفع ثم حلت بغير تعديتها فصار عليها والشافعي وجها وهذا لا يخفى
على اقرير لان التفرقة لا اعتبار بمسئلتها اذ لا يستحقون شيئا على التخييل بحيث يعطى لها التقدير
فيه بالاذن فيكون شافعي كوكيل للمالك في تسليمه فيجب على المالك الاعادة كما لو تلفت في ركبته
واولها الى اهل السهم ان كان ضابطا عليهم **الثالث** ما يجزى اهل السهم ان يقع متره ودينين
ان يقع زكاة او شيعة وانه لا يملكه في وقته او حنيفة متره دينين يقع زكاة او شيعة او شيعة
وجها لانه المالك لو يفتقد التفتيح فلا يعرف الاخر ما قصد **الرابع** قالوا انما هو في الفرض

فيكون

ذلك المالا فتدققت موقعا وان لم يفرط استقامه او يقيم عوضه وفيما ذكر الشيخ غلط من وجهين
احدهما ان ما ينبغي يجب ان يكون ملكا للقبض لانه فرض على الموقر وفيما للقبض لانه قد كان التقدير ان
عقده جازمه وكان النصاب كانه لم يجر صرف في الزكاة اليه كما لو كان غنا وبغيره والشافعي ان ما يملكه على
سبيل الفرض يملكه المقرض ويخرج من ملكه الدافع فلا يكون محسوبا من النصاب فيجب على المالك
زكاة ما في يده ان كان نصابا عوضا ولا يقسم اليه ما اخذه المقرض **الخامس** اذا كان له ان يجر
شاة ويجعل شاة وحال الحول جازمه محسب بها لان ما يحمله يكون دينافا اذا كان مستمكنا من استعادة
كان كما هو حاصل منه فلم يكن النصاب ناقضا وهذا ليس بجديد لا يفتي ان ما يدفعه يكون
قرضا ولا يوجب ان الفرض يخرج من ملك المقرض فلا يملكه من النصاب وكذا لو كان في يده عشرة
شاة وله في مئة انسان عشرة من النظم وحال الحول جعلوها على المسلم اليه لا يقسم الا ما في يده ولم
يجز عليه الزكاة فكذا هنا **السادس** كل يجعله قرضا على الزكاة اذا حال الحول لم يملك المالك و
المالك والقابض على اشرائط العبرة تقع زكاة مع تغييرها وبعضها يستعبدها المالك لاشاء
وعليه الزكاة ما في يده **السابع** اذا دفع المقرض فان ذكر انه فرض على الزكاة فله ان يجتمع مع اخذ
الشرايط وان لم يذكر فالظاهر انه صدقة ولا يخرج ولو اختلفا فادعى المالك زكته فله ان يقضى
على الزكاة وانكر القابض فالقول هو له مع يمين **الثامن** اذا تعينت حال المالك وحال القابض
استعبدت العين اذا كانت موجودة وفيها عند القبض ان كانت مفقودة وفوزدت زيادة مستقلة
مع بقائها كان ذلك المالك ولو كانت الزيادة مفصلة كالزاد واللبن والوصوف قال الشيخ يستعبدها
المقرض وليس بجديدة لانه عماء حصل في ملك القابض فلا يستعبد المقرض ثم قال ولو جعل شاة
من نصاب وبعثت في يد القابض وحال الحول احتسب بها من النصاب ووقعت زكاة عنه وهذا
ليس بجديد لانه بالرض خرجت من ملكه لما قلناه فلا يقسم الا ما في يد المالك ورح ان كان يوفي
يده نصاب جازا احتسابها واستعبدت **مسئلة** الثانية شرط في اداء الزكاة وهو مذهب
العلماء خلا لا وزاعي قالوا فادى فلا يجر في المالك كسائر الدواب لت ان الدافع يحتمل الوجوب
والدواب والزكاة وفيها فلا يجر في احد الوجوه الثلاثة وقته اعادة امره بيقاعا على وجه
الاخلاص لا يفتق الاخلاص الا مع قصد وهو المراد بالنية وقياس الاو لا على اطلاق لان الذين
معتقون المالك يفتق قبضه وليس كذلك ان كان قاة القابض لا يخرج من نصاب القابض والنية اعتقاد

يورع الغناب قبل اخراج الزكاة او رهنه مع قبا بعد الزكاة فان اقرضه حصة الفقراء قال الشيخ رحمه الله
 في الجمع وكذا البيع وهذه المسألة لا تخرج من قوله انه الذي اقرضه ملكا ملكا مستلما لا يقرض
 يورع الى الجاهل مستلما لانه كان باع ما يقرضه ثم اشتراه ولو رهن نصبا لخال على يده الرهن قال
 الشيخ اذا كان المراد من ما يقرضه ملكا الزكاة منه وسلم الرهن فخره اشكال لان خروج حصة الفقراء من
 الرهن هو الله تعالى فكانت كالتلف فلا يلزم ما اقرضه الله بل لم يخرج اليه الا بعد ان كان **مسألة**
 لو دفعه عليه اربعين شاة لم يجر فيه الزكاة وان كان عليه الهبة لانها لا تخرج من ملكه الى ملكه نفس
 لانه لم يخرج من الطيقات واستحقاقها لم يخرج من ملكه انما اقرضه حيث فيه الزكاة لان ملكه
مسألة الغنم تجوز في الجوارح حين تملكها المملوك فان قلنا يدخل في ملكه بغيرها سنة
 جريت في الجوارح بعد وان دخل في ملكه بعد ان يقرضه بغيرها جريت في الجوارح حين استقر
 وسواء تحقق في ذلك في اية سنة او الله **مسألة** الرزق اذا كان من فطرة ملكه عليه امواله وجرت
 في الجوارح من رزقه وان كان لا يخرج امواله عنه وجبت عليه الزكاة ان كان في الجوارح
 قبل رده وبقا الشافعي وقال ابو حنيفة يسقط لان امواله من فطرة وبقا باقية وغير الزكاة من امواله
 فيسقط كالصلاة واما حق المالك فلا يسقط بالارادة كغيره من الحقوق والنية يسقط استصحابها
 وطرفه كما يسقط استصحابها في السلم المتفق من ادائها ولو حال عليها القول في حال رده اخذت منه
 سواء في الوفاق في المظروف في الشافعي ويسقط لان منعه من ماله وقلنا هو محرم بالاسلام
 عليه بعد اتمامه قال الشيخ وانما يرد الحطب فلا يرد عليه زكاة له واستقل ما له الى رزقه انه
 كان له ورثته ولا يقرض بيت الله فيها ذكر اشكال لعدم ما يدل على زكاة ملكه والحطب الذي لا يرد
 الا بقرضه او موته ثم يمنعه **مسألة** الغنم تملك بالخيار وجب الزكاة اذا اقرضه حصة الواحد نصبا او حالها
 للملك ولا يجب الاخراج كانه هبة لان الزكاة تجب في عينه سواء كانت الغنم حرة او مملوكة وقال الشيخ
 لا يجب لو كانت اجناسا لانها مملوكة في عينه وحصة الغنم وعن نفع ذلك والمساوي لا تسقط عن الزكاة
 لان ملكها ملكه ملكا تاما لان منعه امواله ومنعه منها لا يقرضه كالمضاربة فاما ان يقرضه بشرط
 الرجوع **الذي في البيع** في السلم والنظر والاصناف والادوات والقرائن والاصناف ثمانية
 الفقهاء والمساكين وقد اختلفوا في اقسامها احوالا قال الشيخ الفقهاء الذي لا يخرج له والمساكين من
 بغيره ولا كفارة وبما قال الشافعي واجمع بقوله تعالى انما الصدقات لثلاثة فئات يكون

مع

في فقره ويقول تعالى انما الصدقات لثلاثة فئات للفقراء ومن شأهم ابداء بالانعام ولا يغير بعض بقوله
 كما يمسك رقعة الفقر ولا يغير من الله تعالى عليه وآله الله انما احيى مسكنا واحسن في
 المساكين وقرضها من الفقر وهو يدل على انه ائتمن حاله قال صاحب الوحي في المسكين هو
 الذي لا يخرج له والفقير من له ادنى شئ محتج به بانقل من عامة الغنم فلا يعقوب رجل فقير له بغيره
 وسكن ان لا يخرج له وكذا حكمه من يقرض الفقير ولو رده ولو عسيرة ومن يقرض لا يخرج له
 انت فقال الله لا يخرج له وسكن وهذا هو الموقوف عن اهل البيت عليهم السلام روى ذلك ابو بصير عن
 عبد الله عليه السلام قال فقر الذي لا يسأل والمساكين يجهده منه والمساكين يجهدهم ولا تفرع الحقوق
 احدى المذهبين في هذا القام وربما كان له اثر في غيره لان الزكاة تدفع الى كل واحد منها والغرب
 تستعمل في واحد منها وفي معنى الاخر والنصاب في الاستحقاق من ليس يطبق في ذلك اختلاف الفقهاء
 الذي يمنع الاخذ فقال الشيخ من ملك نصبا تجب فيه الزكاة او قيمته وقال في السبوط ومن
 احتاج اليها من قلنا من ملك نصبا تجب فيه الزكاة ان كان غنيا غير عليه الصدقة وذلك قوله في
 حنيفة وقال ابو حنيفة من ملك نصبا فضاها بغيره زكاة عدلها ببدله وما يثاب به و
 مسكه وخادمه وقرسه وكتب العلم ان كان من اهل بيته لان الزكاة تجب عليه ولا تجب الا على
 لقوله عليه السلام لعاد انما علم ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنياءهم فتدفع في فقرتهم ولا تفرق
 احدكم الى اثنين من مملكتهم من درهم او قيمتها فخرجت الى روى عبد الله بن مسعود قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله من سأل ولم يغيره جاءت سألته يوم القيمة خذ وشاخصها
 او كذا في وجهه فقال وما الغنا قال من سأل درهم او قيمتها من الذهب والفضة
 ابو سعيد الغنم من ملك اربعين درهم الماروى ابو سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله من سأل ولم يغيره او قيمة فقد خلف والقيمة اربعين درهما او اجارا فان زعمه و
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يعمل لمن كان عنه اربعون درهم او اجارا
 الجوارح وان اخذها اخذها حراما قال الشافعي وملك الغنا ما يحصل به الكفاية وهذا عند
 هو الوجه وبما قال الشيخ فيهم الصدقات لثلاثة فئات لان الفقر هو الحاجة بوضع ذلك قوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا انفقوا من ثروتكم التي اتيتم من الله عز وجل من غير ان يحسبوا فقروا وقوله عليه السلام لا تفرق

عنده لم يخرج من ملكه في يوم من ايام من جبرائيل **الرابع** وهو ان يكون جباة الصدقة
 ولهم نصيب من الزكاة قال الشافعي وقال ابو حنيفة يعطى جوازا زكاة لانها لا تخرج
 الا مع العول ولو رخصنا الصم او البكم لم يكن له حظ في الزكاة ثم وقع استحقاقه لا عوضا ولا منه
 باخذها مع الغنا والصدقة لا تخرج لغيره **لست** قوله تعالى ان الصدقات للفقراء والمساكين
 والعاملين عليها فحققت التفرقة بين الفقراء والعاملين في الاستحقاق ولا ينافي ذلك
 اجرة لا فقروا الى فقديهم بل اجدوا المدة او يقين الاجرة وكل ذلك من حق النبي الائمة بعده ولا ينافي
 لو كان اجرة لما سمع منها الى الرسول ويؤيد ذلك اجاب عن النبي صلى الله عليه وآله ولا ينافي
 من ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله ان الزكاة لا تخرج للذين وصف الله تعالى في كتابه
 الفقراء والمساكين والعاملين عليها وعن رواية محمد بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله
 قوله تعالى ان الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها الا هو لا يعطى ذلك لان الله
 يعطى هو لا يعطى الفقراء المستحقون على حال والعامل لا يستحق الا مع العول **قلت**
 هذا سلم فلم يستطع الاستحقاق بهذا الفرق قوله ان الزكاة لا تخرج جوازا ولا غيرها
 عوضا بل استحقاقا مشروطا بالعل قوله يدفع اليه مع الغنا قلت سلم قوله ولا يصح الزكاة
 غنيها لا سلم هذا لان استحقاقه باعتبار كونه عاملا لا باعتبار كونه فقرا كما يعطى ابن السبيل و
 ان كان غنيا في يده **مسألة** وهل يجب على الامام ان يبعث سائعا في كل عام قال الشيخ نعم كان
 النبي صلى الله عليه وآله كان يبعثهم في كل عام فصليا بعهده ولكن ان يقال هذا اذا علم انها لا تجتمع
 الاله اما لو عرف ان قبيل لا يؤمن بها لم يجز بعث اليهم وقال يشترط في العامل شروط ستة
 المبلغ وحره والعقل والحرة والامانة والعفة ولو احتل احد هذه لم يصل وقال احمد في
 رواية عنه يجوز ان يكون كافر القوله والعاملين عليها وهو على عموميه وقت الامانة معتبرة
 ولا يتحقق مع كفره وعندك في اشتراط الحرة والعفة ثم اذا انفرد بمحصل اذن المولى وسواء
 انفق او لا يقال العامل يستحق نصيبا والعبد لا يملك ومولاه لا يبيع لان فقرا عمل العبد يملك المولى
فروع الاول لا يجوز للامام ان ياخذ من الزكاة شيئا ولو جنى المال لانه ما شئ وان كان له في
 المال رزق بقوله امر المؤمنين وهذا من جملة مصالحهم **الثاني** لا يجوز ان يتولى الخاشع المولى
 لان ما اخذه زكاة وهي لا تخرج لها شئ لان الفضل ان العباسي المطلبان ببيعة سالوا النبي صلى الله

عليه

عليه وآله ذلك فقال الصدقة اوسع الناس فلا تخرج للمجد والحق وبقوله قال الشافعي وقال بعض
 اصحابه يجوز لانه باخذ اجرة اما لو في جباية زكاة الهاشمية او فرض له اجرة من جبرائيل لم يستعده
 وقال الشيخ هذا اذا تعلق من الاخر فيكون له جباية ان يتولى الصدقات ويجوز لهم اخذ
 الا اذا عند الحاجة وهل تخرج للموالم قال اكثر اصحابنا نعم وقال ابو حنيفة لا تخرج الا للنبي صلى الله
 عليه وآله لا يرفع ان الصدقة من حق النبي وآل محمد وان مولى النبي من انفسهم **قلت**
 قوله عليه السلام ان الصدقات للفقراء والمساكين وهو على عموميه وما ذكر من المصلحة خصوصا
 للامة ومن طريق اصحابنا رواية جميل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تخرج الصدقات ولا تخرج
 لهم وما روي من منع المولى من اخذ الصدقة وقال الشيخ الامام بالخيار بين ان يستاجر به اجرة
 معلومة لمدة معلومة او يعقد له معاملة فاذا وافقوا وحصل له نصيبه فخر الاجرة ولا دفع عليه
 غيره القيمة وان زاد كان لاهل الصلوات وليس ما ذكره الشيخ فلا يجرى الا في جواز الاخرى لان الله
 نصيبا لغيره الله فلا يشترط في استماله غيره وفي ذلك ما رواه القاضي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قلت سألني المصدق في ما يرى الامام ولا يقدر له شئ **مسألة** والى لفة قلوبهم
 وعندهم من يسمون بالجهاد بالاسلام في الصدقة وان كانوا الكفار قال الشيخ المولى عندنا
 هم الكفار الذين يسمون بشئ من الصدقات الى الاسلام يتلقون فيستعان
 بهم على قتال المشركين ولا يعرف اصحابنا مؤلفة اهل الاسلام وقال المصنف والمؤلف
 ضربان مسلمون ومشركون وبه قال الشافعي قال المشركون ضربان ضرب همرة وشركاء واخر
 لم يترك وقول المسلمين اربعة قوم لهم نظر فاذا اعطوا غلب نظرهم وقوم وشياهم ضعف
 فيعطون نفقوى شيئا ثم وقوم من الاطراب في طرف بلاد الاسلام وبارأهم قوم من اهل الشرك
 فاذا اعطوا غلب الاخرين وقوم من اهلهم اخرون من اصحاب الصدقات فان اعطوا جوبها
 وان لم يعطوا احتاج الامام الى مؤنة في بعث من يجبر كذاهم وقت اولى بهذا التفصيل **سأ**
 فان ذلك مصلحة ونظر المصلحة يموك الى الامام وهل ينقطع هذا القسم بعد النبي صلى الله عليه وآله
 وآله قال الشيخ نعم وبه قال ابو حنيفة والشافعي لان الله سبحانه امر الذين فلا يحتاج الى ذلك
 وقال الشيخ في المبسوط لم يذكر اصحابنا هذا التفصيل ومع وجود الامام يفعل في ذلك ما يراه معطى
 فيما يفعل محبة وما ذكره الشيخ حسن والظاهر بما حكم المؤلفة وان لم يستطع لان النبي صلى الله

عليهم الوفاة والسداد وانما هم السبل في حقه الجهاد بسقطه ان يتقوا وجوب الجهاد معه ومن لم
 يجعه بالجهاد بسقطه **مسألة** يقولون يعلى زكاة القوم والنفقة والزم على المسكين زكاة
 التمس اهل الجمل روى ذلك بعد الله بن سنان قال **مسألة** يقولون يعلى زكاة القوم والنفقة والزم على المسكين زكاة
 من السبلين وصدقته لله في القصة وما يكن القوم ما اجرت الارض فحقها المذمومين قال ابن سنان
 وكيف ذلك ان المجملين يستحقون من الناس فقد فعل بهم اهل الامم من عند الناس **مسألة** يقولون يعلى
 من طلبها يتوصل الى مواسلة روى ذلك ابو بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الرجل من اصحابنا
 يستحق ان ياخذ من الزكاة ما يعطيه منها فلا يبي له ان يقره الا ان قال العطاء ولا يسم له ولا يذل المؤمنين
 و لو اجتمعوا في السحق لاسباب وان يعلى على كل سبب نصيبا لوجود الحق في ذلك السبب **القسم**
التي زكاة العطرة وهي واجبة وفرض وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة واجبة وليس
 فرضا وقال ابو حنيفة ودل على وجوبه قوله تعالى قد افلح من تركها وذكر اسم زكاة فحسنى
 وفي تفسير اهل البيت عليهم السلام ان الزكاة العطرة ومثلها من سبب السبب ومن من سبب في فرض
 رسول الله صلى الله عليه وآله صدقة العطرة طهرة للناس من الرقت وطهرة للناس من الرقت واستماع الوحي
 من الجلال في فرض عليها لا وجه له لان الله لا يلا عليها قطعية مؤكدة وراكها الزكاة **الاول** امر
 عليه عليه السلام على ان يعلى على كل سبب نصيبا لوجود الحق في ذلك السبب **مسألة** يقولون يعلى
 السابقين عقب في الايام ويخرجها عنه التي في احواله على ان يعلى على كل سبب نصيبا لوجود الحق في ذلك السبب
 سقوط حكمه ولا يمس حلالا لخطا بل يوجه اطلاق الامر اليه ومدد ولا يمس حلالا لخطا بل يوجه اطلاق الامر اليه ومدد ولا يمس حلالا لخطا بل يوجه اطلاق الامر اليه ومدد
 ابو عبد الله عليه السلام قال **مسألة** يقولون يعلى زكاة العطرة وليس عليه صلوة حتى يورثها في ذلك ان كان
 عليه ما على غيره من الناس وما واه محمد بن القاسم بن الفضل قال كسبت الى الحسن عليه السلام
 عن الوصي بن زكاة العطرة عن النبي اذ امره ان يعلى على كل سبب نصيبا لوجود الحق في ذلك السبب وكذا البحث
 فمن ليس بكامل العقل قال عطاء ولا يجب على ملوك وبه قال ابو حنيفة واهل البيت وقال
 داود بن علي بن عبد الله لا مال له وجوبها شرط بالعقل ولا يجب على فقير وهو مذهب طائفة
 ونحوه من سبب الجهاد زكاة وقال الشافعي يجب على من فضل من مؤنته ومؤنة عياله يوم يملك
 صلح ويشاه قال ابن القيس العروة على ان لا زكاة العطرة ما غنيكم فتزكوه واما فقير فغير ذلك
 عليه ان يعلى على ما غنيكم لا صدقة الا من غنيكم لا يعرف هذا الى زكاة المال لا انفق

هو عدول عن الظاهر بالافتراج فلا يصل اليه ومن طريق الاحباب روايات منها وابو بصير
 فردد عن ابي عبد الله عليه السلام قلت هل يحتاج صدقة العطرة **مسألة** لا ورادة الجاهل عليه السلام
 رجل ياخذ من الزكاة عليه فطرة قال لا لان الزكاة خير للفقير ومواساة له فلو وجبت عليه اضرا
 به وقصيرا فانه ثبت هذا فالتدبير في حقه وجوبها على من كان كسبه او ضعفه تقوم مراده
 واودعها في مستورا وزيادة صاع او يكون بيده ما هو معد للفقير ما يورثه وفيه حولا وقال الشافعي
 ان يملك نصفا باذنها او قيمته في الميسرة ان يملك ما يتخير فيه زكاة المال قال ابو حنيفة ان يملك
 ما في دمه او قيمته نصيبا غير مسكنه واثارته وشياجه شبيهه وخادمه قال لان زكاة
 المال يجب عليه ولا يجب الا على الغني فلو لم يملك العطرة لمسا وجود الكفاية يستغنى من اخذها فيعطيه
 ويدل على ذلك ما رواه ابو عبد الله عليه السلام من حلت له لا تحل عليه ومن حلت عليه لا تحل له وما ذكره
 الشيخ في اخرج به حجة ولا قيل من هذا ماء الا حيا اذ كان مولى على الاحتج به ابو حنيفة قد بينا
 ضعفه وبالحج فاننا نعلم من ابن قاله وبعض اهل الحديث ادى عليه الاجماع وخبر الوجوب بنحوه
 احد السبب الزكائية ومنع القيمة وادى اتفاق الامامية على قوله ولا ريب انه وهم ولو احتج بان
 مع ملك السبب يجب الزكاة بالاجماع متفاد ذلك فان من ملك النصارى لا يكتفه لمؤنة عياله يجوز
 ان ياخذ الزكاة وهذا الحد الزكاة لرعيه عليه العطرة لما روى عن ابي عبد الله عليه السلام روايت
 عدة منها رواية الجاهل يريده في قد ومعه بن عاز عن ابي عبد الله عليه السلام من الرجل ياخذ
 من الزكاة عليه صدقة العطرة قال لا فاما رواية الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قلت ما على
 من قبل الزكاة زكاة فقال **مسألة** اما من قبل زكاة المال فان عليه زكاة العطرة وليس عليه لما
 قبله زكاة وليس عليه من قبل العطرة فطرة فمجرى الاحتجاب لما سبق من السحق للعطرة
 هو السحق لزكاة المال **مسألة** ويجب العطرة على الكاذب ان لا يصح منه اذا وهما العا والوجوب
 فلا مدك في صحيح تناول الخطاب له فيجب عليه كاجب على المسلم وقد انكر ذلك الشافعي والحنيفة و
 احمد قالوا انه ليس من اهل الظهرة وان زكاة ظهرة وقلنا الظهرة ممكنة بتقديم اسلامه كما يقول
 هو مخاطب باعدادات ومن شروطها النية وكان يمكنه تقديمها فيصير امره بها ولا يصح من اخراجها
 لانها عبادة تحتاج الى النية ولو فاته وقتها لم يجز عليه فضاؤها القدر له على ان لا يمس الا سلامه
 ما قبله **ف** لو كان لكونه بدمه لم يكلف اخراج العطرة منه وحكي عن احمد بن محمد الاجماع ان الله

في ماله

من اهل الطهارة فوجب ان يردى عنه الزكاة لئلا انقطع جارية نفقة الخلية ولا ينفق من الكاؤوكه
لا ينفق الفطرة من نفسه لما فيه فداء به فلا يكلف من فطره وغيره هذا المسلم من اهل الطهارة فليست
لكنه فطره فليطبخ عليه الفطرة ولو قال هو فطره فليطبخ له لكن لا ينفق من نفسه فذكرنا ما فيه من
الزكاة على اناس من اهل الطهارة فليطبخ له الكاؤوكه ويحجب عنه لكن هذا على تقدير اناسه في اخره من
الشهر من اهل الطهارة لم ينجس **مسئلة** ويجب ان يخرج الفطرة عن نفسه ومن يولد من صغيره كبيره
وذكرنا في اخره من اهل الطهارة فليطبخ له الكاؤوكه وقالوا بوجوبه وقالوا بوجوبه فليطبخ له الكاؤوكه
عليه السلام من المسلمين ولا الزكاة عليهم للتصايم وليس الكاؤوكه من اهل الطهارة ولسا في اهل الطهارة
من كل واحد صغيره كبيره يهودى او نصرانى او مجوسى لا يقال قد طعن في هذا الحديث بانهم اهل الطهارة
لانهم يقولون لا يطبخون الا من اشد شدة من بعض اهل الطهارة ما يستره كما لا يخفى ومن يولد من اهل الطهارة
روايات منها رواية فضل بن يسار ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر باو عبد الله عليه السلام قال لا يطبخون
ان يطبخوا من كل واحد من اهل الطهارة من صغيره كبيره وهو على طهارة وخبرهم عن ذلك على موضع اخر
الا يدل الخطاب وهو صغيره وفطره الزكاة منهم قلنا نحن نخرجها اذا امكن فطره من اهل الطهارة
بسببه كما يخرج من النفل والجنون وليس عندنا حديث ما يوجب النفل وقد روى الكليني عن
محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى بن ربيعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يطبخون الرجل
زكوة من مكاتبه ورجل من اهل بيته لا يصراف والفقير وما خلق عليه به وهذا
وان كان مريضا الا ان فضلنا الاحياء بالقرابة بغيره **فروع الاول** لو كان له عيب فليطبخ
لزمه الزكاة في الفطرة عنهم ولو سقطت زكاة التجارة وجوبها لو احتجوا به قالوا انما
وبالك واحد وقالوا بوجوبه لانهم الفطرة لانه تجب على الواحد زكاة كان لا ينفق في
السببية الزكاة كان لئلا قوله عليه السلام صدقة الفطرة من اهل البيت من يوفون وقوله عليه السلام
الان في الرق صدقة الفطرة ويجب صيغة لانه المنع من اجتماع الزكاة في السببية لانه مال
واحد فلا يجمع فيه زكاة وان وليس كذلك الفطرة لانها تجب لطهارة البدن وزكاة التجارة في
القيمة مع ان قياس زكاة الفطرة على زكاة المال وليس بينهما جامع **الثاني** لو ملكه عبدا
كان على الولي زكاة ما لانها جميعا ملك للولي لان العبد لا يملك **الثالث** عيب التصارية تذكر
الموالي فليطبخ وقالوا يخرج من مال التصارية لان مؤنتهم منها الزكاة تذكر من يلزمه الانفاق

ولست ان الزكاة تذكر المولى من عبده لانه من عياله وعليه نفقته وان اخرجت من مال التصارية لم ينفق
محمدا بغير العايب والمغضوب فان كان استغنى عن مولاه فالفطرة لازمة لان نفقته واجبة في الاول
عليه **الرابع** يجب الفطرة على العبد العايب الذي لم يحرره والاق والمغضوب وبه قال
الشافعي واحمد واكثر اهل العلم وقال ابو حنيفة لا يلزمه زكاة يسقط نفقته كاستسقاطه عن التصارية
لئلا ان الفطرة لم تجب على من يجب ان يعطى بالزكاة العبد الذي لم يحرره الفطرة وجبته صغيرة
لاننا لا نعلم ان نفقته سقطت عن ذلك مع العيبة وله ان ينفق على المالك كالوكان حاضرا واستغنى
لكسبه وكذا لو رده صاحب له من اخذ من له طهارة نفقته **الخامس** لو كان له مال لم يلزمه الفطرة
قال الشيخ لا يلزمه فطرته ولشافعي في ان احدهما يلزمه لان الاصل انما هو واجبه اخرون كذلك
ايضا ما يقع منقه في الكفارة اذا اوجبه له مونا واجبه الشيخ بانه لا يعلم انه له ملك فلا يلزمه
زكاة وما ذكره الشيخ حسن وان الزكاة انما تجب على اهل البيت على العالم بسبب الامتناع ولم يعلم
وقوله الاصل البقاء معارض بان الاصل عدم الوجوب وقوله يقع منقه في الكفارة عنه جوابا ان
احدهما الشيخ ولم يثبت ان يقول الامتناع على جواب منقه فان الامتناع لا يثبت من رواية
واحدة وهو في اشان اولئك وجواب اخر الفرق بين الكفارة وجوب الزكاة انه انفق استغنى
ما في الذمة من حوائج وجوب الله سبحانه على التفتية والفطرة واجبا على المكلف لو يثبت
سبب وجوبه عليه **السادس** المولى الكافر اذا كان له زوجة كافر فليطبخ على المولى الفطرة
عنها ومنع الشافعي والزهري بوجوبه الزكاة عن الزوج ولو لم يكن عن الزوجة بناته على الفطرة
لا تلزم بالزوجة لئلا يعم الاماوت منها ما روى عن ابن عمر قال امر رسول الله صلى الله عليه
واذ بعدة الفطرة عن الصغير والكبير والوالد والعبد من يوفون وهو ينظر على قدر الولد **الثاني**
يلزمه فطرة عبده المذنب والمكاتب المشرك وعليه لان ملكه مسافر فهو يحرره وان كان مكاتباً مطلقاً
لو يحرره شيء فذلك وان تحرره لزمه فطرته ان اذ لم يؤمنه وان انفق من كسبه فعليه بحسب
ما يؤمنه ويسقط بعد ما تحرره لانه شيخ لانه ليس حر او لا يملكها بالخصصة ان ملكا لغيره
لما يحرره الفطرة وقال الشافعي وابو حنيفة واحد لا يلزم مولى لانه ليس من عياله يسقط نفقته
ولا يلزمه فطرته نفسه لان ملكه ليس تاجراً وقالوا ان ملكا لم يلزم مولى فطرته لانه رقيق سابق عليه
درهم فهو كسائر عبده لانه رقيق سابق منه فيجب على المولى فطرته كالنفس وان سابق به
عليه دار

مكة لولاه وانما منع منه سبب الكفاية فخرج عن من يموت في الدنيا وثوبه ذلك ما رواه محمد بن
 ابن يحيى رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال يودي الرجل زكوة عن مكانه وريق امراته
 وكذا يودي الزكوة عن عبد مكانه وقال الشافعي لا يجب عليه فطرة لان ليس من عياله ولا حتى
 المكاتب لان ملكه ليس تاما وقال احمد بن حنبل في المكاتب لان موته عليه وبمثل
 ذلك رواية عن اهل البيت عليهم السلام واما علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال
 الفطرة عليه لسا الله ملكه المولى كما هو ملك لولاه فيلزمه فطرة ومن بعثه جرح فطرة عليه
 وعي مولاه وان ملكه بالموت ما يجب معه الفطرة ولا افضل مولاه حصه الرق وقال الشافعي و
 احمد فطرة عليها وقال الكوفي لم يجز وليس على العبد شيء لسا الله من شخص ساء وللمطالبة
 وقد ملكا يجب معه الزكوة فيجب عليه بخصه وعلى المولى حصه الرق كما كان لا شيء **مسألة**
 لو كان عبد لا شيء من زكوة عياله وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا فطرة عليها لان كل واحد
 منهما ليس عليه ولا زكوة كاملة فكان كالمكاتب وان من يلزمه جميع الفطرة لا يلزمه بقيةها كما
 لسا الله من ابن عرقا فرض رسول الله صلى الله عليه وآله الصدقة على كل حر وعبد من
 يموتون وموته عليها فطرة عليها فكذلك لو ملكا عبدا اجماعا عبد او عبدا شافعا وجبة
 ابو حنيفة ضعيفة لانه لا معنى لشرائط الولاية مع وجود النفس وكذا قوله من يلزمه الفطرة
 لا يلزمه بعضها دعوى جردة وفيما سبه على الوصي بعد لانه يجامع سلب **فرع** يجوز ان يتقفا
 في جنس الاخراج وان يتقفا وقال الشافعي يجوز ان من غالب قوت البلد وسنين ان ذلك غير جاز
مسألة يجب على الزوج اخراج الفطرة عن زوجته وبه قال الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة
 لا يتحمل الزوجية لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما في النبي صلى الله عليه وآله الفطرة على كل مسلم واداء
 عليها التي يتحملها الزوج كزكوة المال ولان فطرة لا تجب عليها فكذلك لسا ما روى ان رسول
 صلى الله عليه وآله فرض الزكوة على كل حر وعبد وذكر وانثى من يموتون والزوجة من
 يموتها الزوج وطعنهم في هذه قرينة لا وجه له فان اصحاب الحديث منهم نقلوه نقل استصحابا
 وكذا رواه رويان عن جعفر بن محمد عن ابيه في النبي صلى الله عليه وآله فرض صدقة الفطرة على الصغير
 والكبير والحر والعبد والذكر والانثى من يموتون فقدم هذا على المشافعية في حياضه الزوجة
 على الزوج ضعيفة لانه الزوج ليس من عياله **الزوج** ان كان الظاهر من عياله

وهي من اهل ذلك ففعل الزوج فطرة لان موته عليه وان كان باجرا فلا فطرة عليه لان ما يصح
 اجرة لافقة ولو يكن من اهل الادخار لم يلزمه فطرة ولا نفقته **الثاني** لو شرطت نفقة
 اجير لخدمة لم يملك فطرته ولو قبل لا يلزمه فطرة لان ان كانت النفقة المشترطة كالاجرة **الثالث**
 قال الشافعي في المسوقة لخدمة الزوجة سقطت نفقتها ولا فطرته لان الزكوة تسع العيالة
 اودجها فاذا سقطت فلا زكوة لقوله عليه السلام من يموتون ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم على كل مسلم يوم يموت
 ومن يموت له وقان بقولنا نحن من الزوجة سبب لا يجاز الفطرة لا باعتبار وجوب مؤنتها اسم
 بحكمه فلا يخرج عن الناصر والشقيرة التي لا يمكن الاستمتاع بها ولم يندمج في عدا دعوى الاجماع
 من الامامية على ذلك ما عرفنا احد من فقهاء الاسلام فضلا عن الامامية او حجة الفطرة عن الزكوة
 من حيث هي زوجة لابل ليس يجب فطرة الاعوان من يجب مؤنته او من يجبها عليه فزعموا ان
 غريمه من العتق والاحبار **الرابع** اذا اطلق رجل عيالا ربيطه عنه فطرتهما الا اهل القليل
 وحجة النجدة لسا في عياله ولو طلقها بائنا لم يلزمه **الخامس** قال الشافعي المرأة الموروثة اذا كانت
 تحت مهر او تحت المهر الا لامة تحت مهر او تحت مهر الفطرة على الزوج فان كان لا ملك
 شيئا لم يلزمه شيء لان المهر لا يجب عليه الفطرة ولا يلزم الزوجة ولا مولى لامة لانه لا دليل
 عليه وللشافعي قولان احدهما يجب عليها ان يخرج عن نفسها وعلى المولى عن امته وبذلك
 الشيخ جيد لانها صارت من عياله الزوج ونفقة عليه فاذا كان فطر الزوج يجب عليه فطرها
 ولو قلنا يجب عليها الا من يصح ان تزوي والشرط المعتبر موجود فيها او ما يسقط عنها وجوب
 على الزوج فاذا يجب عليه وجبت عليها كقوله او على المولى لامة قال في الخلاف اذا تزوجت
 المرأة الزكوة عن نفسها باذن زوجها اجزأت عنها وان لم ياذن لم يخرجها واشافعي قولان
 احدهما لا يخرج ولو كان باذنه لانها لازمة للزوج وساقطة عن الزوجة وما ذكره الشيخ حسن
 لانه اذا كان لها كان كالحر لها امرها باذنه الا في عنه والعق **السادس** المولود الصغير
 فطرة على ابيه اذا كان معشر الامة من عياله كذا قال الشيخ ولو قبل لا يجب على ابيه فطرة لانه لم
 يمه ولا من يجب ان يموت ويقل نفسه لما شرطناه من البلوغ كان في امه او لأكبر فله حكم
 نفسه ان كان غنيا فموتته وفطرته على نفسه وان كان فقيرا فنقته وفطرته على ابيه وكذا القول
 في الولد والنوادة والولد ولجدة لقوله عليه السلام على الصغير والكبير والذكر والانثى من يموتون وولد

الولد حكم الولد لصلب وقد مضى **مسألة** المتبرع بالعتق لولده بزمه الفقة سؤاله بضم اجنبيا او
 يتما او ضيفا ويصل لولد وهو في عياله وعليه النفاق على ما اورد في الاصل والاحكام **مسألة** رجل
 واطن للجهنم على خلافه كان موته لبيت وابنة فلا يلزمه فدية كذا لم يجعله لست اقول عليه ما اورد
 زكاة الفطر من ثوبين وما روي عن اهل البيت عليهم السلام في زكوات سنه واية عبد الله بن عثمان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال **مسألة** كل من صحت الى جارك من حر او عبد فعليه ان يتورى الفقة عنه
 وما روي عنه من ان من ابيه قال صدقة الفطر على كل صبي وكبير حر او عبد عن كل رجل وعوله وقوله
 مؤمنهم لانه فدية كذا لم يجعله لست اقول في كذا في الفقة لانه كانت او غير لانه علام الا
 الفقة ويؤيد ذلك ما روي عن ابن عباس بن عبد الله عليه السلام قال قال ابن عباس بن عبد الله عليه السلام
 اخوانه انهم يوجبون الفقة بوجه الفقة قال نعم ثم اختلف الاصحاب في شرط بعضهم في الفقة ان يشترط
 كذا في شرط اخوانه في الفقة لا يوافقوا في الفقة اخرون على اخر حرمه من الشهادة بطل الحلال
 وهو في صياغة وهذا هو الاول في قوله عليه السلام من ثوبين وهو يقتضي الحلال والاستقبال و
 تنزيهه على الحلال في لانه وقت الوجوب والحكم المعلق على الوصف يتحقق عند حصوله مع منبه
 ولا مع وقوعه **مسألة** الشروط العشر في الوجوب يقتضي اخر حرمه الشهادة استعمالها حتى يهل
 الحلال فلو اسلم الكافر او بلغ النسي او ملك الفقير ما يجزئ عنه الفقة واهل الحلال وهي اربعة
 وجبت الفقة ولو زالت قبل الحلال او حدثت بعده لم يجز لكن شئت لو حصلت ما قبل الحلال
 الى الزوال من يوم العيد وكذا ولد له او ملك عبد او تزوج امرأته وعزبه هذا ميار وقت
 الوجوب وسياتي ان شاء الله **مسألة** والفقر مندوب الى اخيه من نفسه وعياله
 وان استقر اخذها ومع الفقة بوجه صاعا على عياله ثم يصدق به على غيره لان الصدقة مستحقة على
 الاطلاق فيمنها والفقير والفقير قال بعض الاصحاب يجب على الفقير ان قبل الزكاة كذا روي عن
 ابي عبد الله عليه السلام قلت انفق الذي يصدق عليه صدقة الفقة قال نعم يعطى كما يصدق به عليه
 وما روي عن ابن عباس قال لا يقر الله على الرجل الا يكون عنده شيء من الفقة الا ما يورث من نفسه
 من الفقة ووجهها عليه خيرها او ياكلها ويصلها قال في تصان عياله ثم يعطى الاخر من نفسه ويؤدونها
 فيكون عنهم جميعا فقة واحدة والحاصل ان ذلك يجوز على اخيه في فاقبته ومن الاصل لاساقه **القول**
الثاني فيمنها او فقهها والاصل ان يخرج ما كان فوقه غالب الفقة والشعر والتمز والقرن والفقة

والتمز

والتمز وهو من عياله ما كان في الشاة يخرج ما كان فوقه غالب الفقة والشعر والتمز والقرن والفقة
 واجاز القن مع عدم الفقة على القول بالاقل ومنع ابو حنيفة من الاقل الا على وجه الفقة ومنع القن
 من الاقل الا على وجه الفقة وانصر ابن عباس على ان يمس الفقة والشعر والتمز والقرن والاصل ان
 ابو عبد الله يورث لست اقول في الفقة واية ابو حنيفة قال كذا يخرج اذا كان هذا رسول الله صلى الله عليه
 الفقة صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا من زيت او صاعا من اقل واية ابن
 ابي ابي الفقة لكونه فوقه غالب اجاز اخراج القن لا يورث اهل البادية غائب او غائبا ثم الاقل نادى
 على علي ما ذكرناه ما روي عن ابن عباس بن عبد الله عليه السلام قال **مسألة** الفقة على كل صبي
 بعد روث عياله من لبن او زيت او غيره وعن ابي الحسن العسكري عليه السلام قال **مسألة** الفقة على كل صبي
 الا من سكن البرادى فعليه الاقل **مسألة** وافضل هذه الاجناس القن في واية عن الشافعي
 افضلها البر لا يجزئ الا حمار وشاة الغنم تناولوا في كفه فكان افضل وذلك
 روايت منها واية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال **مسألة** القن افضل من غيره
 لانه اسرع تناول او منفعة وعن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اعطى صاعا من
 تمر احب الي من ان اعطى صاعا من ذهب الفقة وبعده الزبيب لانه يشار له القن في سرعة
 الاستفهام وقيل بعد التمر البر وقال اخرون اعلاها فقة وقال اخرون ما يغلب على صوت النبل
 ولعل هذا الجود واية العسكري المنقصة فدية الفقة وما يتجه ان غيره اهل القن **مسألة**
 ولو غلب على يد فقير فخرج من هذه الاجناس جلا وشاة في لسان احداهما المنع لست
 تصرح ان روايات بالخير وهو دليل على عدم التيقن **مسألة** وهي من جميع اجناس صاع صاع
 النبي صلى الله عليه وآله قال لا تشاقق مالا واحدا قال ابو حنيفة من المصلحة نصف صاع
 وعن في الزبيب روايتان لما رواه عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه
 وآله انه بعث مناديا فيحتاج مكة لان صدقة الفقة واصبه على كل مسلم ذكر وانثى صغير وكبير
 نصف صاع من بر وخطب رسول الله صلى الله عليه وآله فقال صدقة الفقة نصف صاع من بر
 او صاع من شعير واية ابو عبد الله يورث القن وقيل سلت ورواية ثعلبه عن ابيه قال
 قال النبي صلى الله عليه وآله ادوا زكاة الفقة صاع من قم او قالا من بر ومن طريق الاصحاب
 روايات منها واية صفوان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الفقة فقال عن كل انسان

٤٢٦

صاع من بر او صاع من تمر او صاع من زبيب وعن معوية بن جارية عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 الاكل والظلم في الفطرة من الاكل صاعا وعن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن مسعود قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 زكاة الفطرة صاع من تمر او صاع من زبيب او صاع من شعير او صاع من اقطا فاما رواية الطبراني عن عبد الله بن مسعود
 سنان وحماد بن سليمان عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 في يوم عرفة او يوم معوية روى ذلك جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 الفطرة صاع من طعام او صاع من شعير او تمر او زبيب او اقطا فاما رواية الطبراني عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كل الناس في الفطرة صاع من شعير او تمر او زبيب او اقطا فاما رواية الطبراني عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اخرجته كذا اخرجته وروى الاصحاح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 في يوم عرفة الناس في الفطرة صاع من شعير او تمر او زبيب او اقطا فاما رواية الطبراني عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الفطرة صاع من طعام او صاع من شعير او تمر او زبيب او اقطا فاما رواية الطبراني عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اصبح بها الوجيفة في ضعفها صحاب الحديث منهم فلا حجة فيها والاحاديث المروية عن اهل البيت
 عليهم السلام قد بينا وجهها **مسئلة** قال الشيخ والشيخ يجرى عنه اربعة ابطال المذهب ولعل بحجة روى
 سعد بن ابراهيم بن هاشم عن علي بن سليمان عن الحسن بن علي عن القاسم بن الحسن عن حماد بن عمار
 عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في يوم عرفة الناس في الفطرة
 الزوايا ضعيفة السند مرسله فلا حجة فيها ولان الاقطا لا يجرى الاجتماع قال ابن ابي عمير
 مع ان ظاهرها الاحتجاج بعدم التمكن من الفطرة وادباس ذلك عدم التمكن واما ما روى بالمذهب
 لرواية حماد بن ابراهيم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في يوم عرفة الناس في الفطرة
 الزوايا في الضعف على ما روى **مسئلة** لا يجرى اخراج صاع من شعير او تمر او زبيب او اقطا فاما رواية الطبراني عن عبد الله بن مسعود
 لوافر اصواتها من اجناس ولو غلب على قوتها من جنس كان يخرج من جنس اخر ولو كان دونه
 قيمة ولا فضل فيه يخرج الا بغيره لا يخرج معيا كالحبوب من التمر والماء ومن الحب **مسئلة**
 يخرج اخراج قيمة الصاع مع وجود الاجناس المنصوصة ومع تقديرها وبقية الوجيفة ومنع
 الشافعي مالك واحمد لان اخراج القيمة عدول عن المنصوص فلم يزلوا ان القيمة لم يتبعها فكان
 اخراجها غير المخرج الفصل في ادلة اقسامها ورواها عن عثمان بن عمار عن معوية بن جارية عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه

ويؤيد ذلك ما روى ان معاذ كان يقول اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في يوم عرفة الناس في الفطرة
 فانه اهون عليكم وخير لهما من ان ياكلوا في ذلك كان في يوم عرفة الناس في الفطرة لانا نقول على كل حال ولو كان
 البعد عن الفطرة لا يجرى اخرجها وانما نحن في الفطرة قلنا او لعلنا لم نجد هناك مستقلا في انما نحن في ذلك
 روى ذلك من طريق الاصحاح واديات منها رواية الحسن بن علي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 ما تقول في الفطرة يخرج الزوايا فيها قيمة هذه الاشياء التي يبيعونها قال نعم ذلك انتم انتم بشار
 يريد وقيل اخرج القيمة عدول عن المنصوص غير ذلك لان المنصوص ليس هو العدول ولعل ذكر
 الاجناس لبيان انما هي الاخصار لاجزائها ولا تقدر في قيمتها بل المرجع الى القيمة السوقية
 وقت الاخراج وقد روي بعض الاصحاح بدوهم واخره بربعة دنانير وليس في كل شيء بل في
 الواجب في كل وقت بما يابور ولان القيمة تدل على الواجب فقيمة في وقت الاخراج
 ودل على ذلك ما ذكرناه من الرواية **مسئلة** قال في الفطرة لا يجرى الفتيق والسويق من الفطرة
 الشعير على الاصل ويجزى بالقيمة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في يوم عرفة
 دقيقا كان في الفطرة قال لا بأس بكون اخرجها فقدرها بين المنفعة والفتيق وقال الوجيفة
 يجزى ان اصلها رواد ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الفطرة قبل المزج فان غلب
 كل مسلم مدين من قم او ديق ولان يجرى بالمنفعة واسقاط المونة وبشبهه قال بعض فقهاءنا لما
 رواه حماد بن عمار عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الفطرة زكاة الفطرة
 هذا الصاع من تمر او زبيب او شعير او نصف ذلك حنطة او دقيق او سويق او ذرة او بسلط و
 منع الشافعي اصلا وقيمة لانه لا يجرى اخراج القيمة والوجه ما ذكره الشيخ في الفصول لان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وآله وسلم على الاجناس المذكورة فيجب الاقتصار عليها او على قيمتها وجواب ما رواه ابو
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم او مع تقدير الاجناس المنصوصة وكذا الذي يروى من طريق الاصحاح
 وروى في ذلك ما رواه حماد بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في يوم عرفة
 الفطرة والشعير والقم والعدس والتمر نصف صاع من ذلك كله او صاع من تمر او صاع من زبيب
مسئلة ولا يجرى المزج على انه اصل ويجزى بالقيمة وقال شاذ من يجرى لانه يفتقر الى المزج
 بوجه الاقتصار على الاجناس المعينة فلا يميز في اخرجها الا بالقيمة وقبل التفتت شعير او شعير
 الزكاة اصلا بالقيمة **مسئلة** والقيمة معتبرة في الاخراج لانما جازاة فحققة في اجناسها

فطرة ولا يفتقر اليه الا ذلك وقد سلف تقريره في زكاة المال **الركن الثالث** في وقت الوجوب عند الفطرة
 من وجوب الشخص لغيره من شهر رمضان وبما قاله الشافعي في الجديد واحد واحد في كل يوم من المالا
 وقال ابن الجوزي وجها من الاصحاب يجب بطول اليوم الجديد وبما قاله حنيفة طائفة من
 علماء الحق صلى الله عليه وآله كان ما رواه من خروج الفطرة قبل خروج المصل وهو لا يوجب
 الواجب وقتها واستألفوا ان الفطرة كانت واجبة عنده وقد نقل في كتابه المعروف بـ **الوجوب**
 ابو عبد الله عليه السلام قلت مولود ولد لي في الفطرة فطرة قال لا يخرج الشهر وعن يهودى سلم
 ليلة الفطرة عليه فطرة قال لا يخرج الشهر وعن يهودى سلم ليلة الفطرة عليه فطرة قال لا
 روى ابن من وجهين ان قال يخرج من الفطرة وكذا ان سلم على الاحتياط في خيفتين الى ان كانت
 في حجة الى حنيفة ضعيفة لاحتمال ان يكون الافضل الاصل في الفطرة وهو لا يوجبها الا في حرمين
 وقت الوجوب فلتأمن في الاصل في الفطرة على ما في كتابه اذا استعمل في هذا التأخير مشكوك في صليته
 لانهم فيه بين التباين الزكاة والصلوة كما في الغريب من عرفت الى المستلجم بينهما وبين
 النكاح وان كان التقدري جازما او لان حاجة الفقير اليها اذ كان دفعها وقت الحاجة افضل
 من دفعها بلا وجه له كان ما راجح اخرج الزكاة قبل الخروج لا يدل على ان ذلك الوقت وقت الوجوب
 باجماع الناس لان الفطرة لا تكون الا بعد طلوع الشمس وانما طلعها والوجوب عند تحقق طلوع
 الشمس فقد صارت حجة غير ذلك على موضع النزاع **فروع** لو وجبه عبد قبل الحلال ثم اقبل في
 الشيخ فلو ان احدهما انقضت لغير شرط فالفطرة على الوجوب والشافعي يفتقر شرط الفطرة على الوجوب
 لان ملكه بل عليه ولو قبل واصل قبل الحلال وقبل القبض فبعضه الورثة قال الشيخ فيم الورثة
 فطرة وليس ذكره الشيخ مطابعا للذهب بل بطلان الحجة لانها لا تنتقل الى الموهوب في الفطر
 الى الورثة **الثاني** لو اوصى له بعد وفاته للموكل ان قبل الفطر او قبله فطرة وان قبل بعد
 قال الشيخ لا يبرأ احد فطرة لانه ليس ملكا لاحد ولو مات الموكل ان قبل الفطر او قبله فطرة وان قبل بعد
 معناه في قول الوجبة فان قبلوا قبل الحلال لم يبرأ من فطرتهم وان قبلوا بعد لم يبرأ من فطرتهم لانه
 ليس ملكا لاحد من الخلق **الثالث** لو مات وعليه دين وله عبد فطرة في تركه ولو مات
 قبل الحلال لم يبرأ احد فطرة لانه ليس ملكا لاحد ولو لم يكن عليه دين كانت فطرتهم على الورثة
 يخرج الفطرة يوم العيد وتخص عن اصلها لما روى عن ابن عباس قال

في الفطرة زكاة مقبولة وبعد الصلوة صدقة من الصدقات ومنه روى الاصحاب عن ابو عبد الله
 عليه السلام قال الفطرة ان اعطيت قبل الخروج الى العيد ففطرة وان اعطيت بعد ما خرج ففطرة
مسئلة ويجوز تقديمها من يوم الشريعة قال الشافعي لا يجب الصدقة الصدقة والفقير في ان
 التقدم لوجوبها من يوم الشريعة تقدم زكاة المال بعد القضاء وقبل الحول وقال يعقوب بن ابي اسحق
 الامالي في الفطرة في زكاة المال وقال حنيفة يجوز تقديمها قبل الشهور من يوم العيد لان زكاة
 كانت كزكاة المال وقال ابو حنيفة يجوز تقديمها من يوم العيد لان الصدقة بها الفطرة
 والمسئلة في ذلك اليوم وقد روى عن النخعي انهم كانوا يقدمونها يوم او يومين فيعطونهم الفطرة
 ولنا ان في تقديمها جبرها الى الفطرة وقبل الشهور لم يحصل سبب يستدعيه التقديم فينتفي ما قبل
 الشهر ويؤيد ما ذكرناه مادام انه زيادة ويكثر والفضل في يسار ويجوز تسليمه ويؤيد ما روى
 عن ابو جعفر والعباس عليه السلام قال لا على الرقاب ان يعطى كل من يعطى من حر وعبد وصغير وكبير
 يعطى يوم الفطرة افضل هو في هذه ان يعطى في اول يوم من شهر رمضان الى اخره وبما المنع
 قبل الشهر فله لانه الاصل التسليم من العارضة ولا زكاة الدابة لا تقدم قبل جريان المار في الحول
 فكذا الفطرة لا تقدم قبل الشهر فان اخرها عن صلوة العيد ثم وبما قاله الشافعي لا تأخير للواجب عن
 وقتها المقرب له وفي رواية عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله في تأخيرها الى صلاة الفجر وتأخيرها
 الشيخ باسقاط المستحق وليس بمعتمد لانه لو كان كذلك لم يتقدم رمضان لكن رواية ضعيفة لا تستد
 شاة ولا مرة بها ولا ياتم لواحد روى عدم المستحق اجماعا فان كان على الفطر مع الامكان
 وان لم يكن على الفطر الشيطان تكون فطرا وبما قاله الشافعي واحد والوجبة وقال الحسن بن زياد
 سقط لانها موهبة بغير يوم العيد فيسقط عنها الزكاة لا حنيفة وبما روى عن ابي اسحق
 فطرة على الفطر في الفطرة زكاة مقبولة وبعد الصلوة صدقة من الصدقات والتقصير يقطع الشكر
 لكن العود انما يقبض من الخراف وقال يعقوب بن اسحق في زكاة الدابة وانما يطرحها وان وجب بها
 ولا يحقق وجوبها بعد الوقت ان كان الوقت من قبل ما تقيمت عند الصلوة وجبت واسجعت على من
 يلم او اسلم بعد اذ قال كما عبد الصلوة ولو لم يلمع في وقتها باق واذا لم يلمع في وقتها باق
 زكاة المال ثم اوجد مستحقا لم يدفعها مع زكاة الفطرة في التسليم ومع الفطرة لا يفي
 لو تمت خلا والحد وقال ابو حنيفة يزك الفطر ان يقصر عن القضاء في طوافه لا يفي بها لانها

أصحابه كالمناه وبه قالوا والحمد لله رب العالمين والآخر يتيم حصة أقسام وبه قال الشافعي وبوصفهم
 لتبديل وصرفه الصالح وبه لذي القربى وبصرفه فيهم والشافعي والآخر لتمامه وبإني
 لتبديل المسلمين كذا وقالوا الحمد لله رب العالمين وبصرفه فيهم شاة وقالوا
 يسقط ميراث النبي صلى الله عليه وآله وسهمه وسهم ذى القربى وبقي الثلثة لأخر قسم فيهم لسان
 قد تقاضى وأعطوا أمنا خلفهم من ثوب فأنه قد حسمه وعدسة أصناف فحسمت على ما
 الآية ودل على ذلك نص من طريق أهل البيت عليهم السلام وروايت منها في قوله عز وجل
 ستة أقسام وسهم الله وسهم لذي القربى وسهم للمساكين وسهم للمساكين وبه
 لأبناء السبيل وفي رواية الصدوق عن أحمد بن محمد بن فضال قال سألت أبا الحسن عليه السلام
 وعدهم كالنصف الآية **الحديث الثاني** سهم ذى القربى لا يسقط ميراث النبي صلى الله عليه وآله
 وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يسقط ميراثه إلا أن يعطيه الإمام من الصدقة والسكنى ولا يعطى
 الخ فيهم لسان قد تقاضى وأعطوا أمنا خلفهم من ثوب فأنه قد حسمه والآخر لتمامه وبإني
 فأنصافه إليهم بلام الاختصاص كما أنصاف بقية الشمامسة إليه بأية الحكم لا يسقط أو تلك كما يسقط
 نصيبه عن القربى **الحديث الثالث** قال الشيخ عندنا أنه لا يرد ذى القربى لأقسام ميراث النبي
 صلى الله عليه وآله وبه قال المعيد وعلم الهدى وقال الآخرون من الراد به ذو القربى لا يرد
 صلى الله عليه وآله من ولدها ثم قال الشافعي الراد به ذو القربى لا يرد صلى الله عليه وآله وبه
 هاشم وروى المطلب فيسوى فيه القربى واليهود والنصارى والكهنة والذرية لا يستحق
 بالآل وقال ابن من أصحابه ميتة فيه الذرية والآل لكن لا يرد سهمان ولا شيء فيهم
 لأنه مستحق بالقرابة لسان قوله تعالى ذى القربى وهو لفظ مطلق فلا يشترط أن يكون واحدا
 فيصرف إلى الإمام لأن القول به الراد وأحد مع أنه غير الإمام متى بالإجماع لا يقال الراد الحظ
 كما قال وابن السبيل لا تعلق له بتبديل اللفظ الموضوع للواحد على الجس مجاز وحقيقته أراد أن
 هذا الخلط هو لفظ واحد ليس هناك واحد معين يمكن حمل هذا اللفظ عليه ويدل على ما قلناه أنه
 من طريق أهل البيت عليهم السلام وروايت منها في قوله عز وجل من بعد ذلك ما قلناه أنه
 قال وللمنفعة في زمانه الله النصف خاصة والنصف الآخر لليتامى والمساكين وأبناء السبيل وفي رواية
 ابن بكير عن بعض أصحابه قال وحسم ذى القربى لتمامه النبي صلى الله عليه وآله وهو الإمام والحجة

كأنى

كأنى ضعيفة لكن الشيخ ادعى إجماع القصة **الحديث الرابع** سهم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل في
 النصف الرادهم من كان من آل الرسول خاصة وهم ولدها ثم من عبد المطلب وعليه القول وقالوا
 إن الجسد يدخل سهم من المطلب ويشترط خروج من إمام المسلمين ومساكينهم وأبناء سبيلهم لكن
 لا يعرف لأحد القصة إلا بعد كذا ثم ولدها ثم من آل الرسول خاصة إلا ما ذكره من المطلب فلا يشترط
 فيهم كما روي في الزكاة وأطلق المذهب على عمومهم في إمام المسلمين ومساكينهم وأبناء سبيلهم يمكن
 إطلاق اللفظ وعمومه لسان الحسن عوف عن الزكاة فحسمت به من ينفع من آل الرسول إجماع النبي صلى الله
 عليه وآله وبه روي عنهم إجماعهم بغيره من شركاء فيهم كان الإجماع بذلك غير لازم لأنه قد روي
 بأزكاة وشركة في الحسن لسانه في هاشم أنزف لامة والحسن أرفع درجة من الزكاة فيصير به
 الفضل لا يشرف ولا يشترك الهاشمي غيره في الزكاة بغيره لا يشترك غيره في الحسن وبه روي عن ذلك
 من طريق أهل البيت عليهم السلام وروايت منها في قوله عز وجل من بعد ذلك ما قلناه أنه
 قوله تعالى ذى القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل قال النصف خاصة ولم يجعل
 لسانهم الصدقة نصيبا كزكوة غيره وأكسبه يطعمه أو صاغ يدي الناس ورواية الصدوق
 عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابه أرفع الحديث قال النصف الباقي لليتامى والمساكين وأبناء السبيل
 من آلهم عليهم السلام الذين لا يمتثل لهم الصدقة ولا الزكاة عوضهم الله سبحانه كان ذلك الحسن
الحديث الخامس يخص من ينسب إليه المطلب بالنسبة وفي استحقاق من ينسب إليه الإمام
 فإن أصحها أنه وهو الآخر واختاره الشيخ والشافعي الاستحقاق وهو اختيار علم الهدى لسان
 إطلاق النسب يقتضي المناصب بالآل لأنه لا يقال هو الإمام ينسب إليهم بالآل وكذا لا يقال لها
 الإمام النسب إلا هاشم أو يورث ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان أمه
 من بني هاشم وابوه من سائر فميراثان صدقة محرم وليس له من الحسن شيء لأن الله تعالى يقول
 أدرعهم لأبائهم وفي المطلب لا صحابي فلو كان أحدهما مستحقا في الحسن نصيبا كنتي هاشم وبه
 قال ابن الجوزي وأحد هؤلاء المعيد وبه قال الشافعي لتمام النبي صلى الله عليه وآله وأما من المطلب لم
 ينفرد في جاهلية ولا إسلام وقوله إنما هو هاشم ومن المطلب شيء واحد ولا يمتثلون
 شيئا وبه قال الشيخ وأبو حنيفة لسانهم يستحقون الزكاة فلا يستحقون الحسن وأما قلنا يستحقون
 الزكاة فتأول الآية بطريقين أحدهما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الله الحسن ميراثا

لم يبق له من صفاته فلو كانت الحصة وسيلة للعدالة وما ذكره الاصحاب ربما عولوا
 فيه على ما رواه النعمان بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غلبت امة
 الامام فغلبت كانت القضية كلها للامام وان غلبت امة كان للامام الحصة وعقبها من يستحق
 حصة الاموي مع انكاره العمل بغير الواحد ففتح لقلوبه بدوى اجمع الامامية وذلك مركب فاحتراف
 هو يوقد لك الاجماع ان يكون حجة اذا علم ان الامام في الجوز فان كان يعلم ذلك فهو منزه عنه فلا
 يكون عليه حجة على من لم يعلم **الثانية** قال لا يجوز التفرق فيما يخصه مع وجوده الا باذنه لا بد منه
 في مال الغير فثبت على ان المال لقوله عليه السلام لا يجوز الا بامر من الامر عليه بغيره وما روي
 عن ابي الحسن الرضا عليه السلام وما له بغيره من اذن في الحسن فبالايجل مال الامام وجهه
 احله الله ان الحسن غنما على ما هو عليه في الدنيا فلا بد من عاقبة فان اخرجته من ارضك
 وتخصم في ذلك وما قد روي اليوم فانكم والمسلمين في بنية بما عاهد وليل المسلمين اجابوا
 وخالفوا في ذلك قالوا لا يجوز ان يحل من الحسن احل هذا لمحضوا بالعدة بالستكم
 وتردونه عنا حقا جعله الله لنا لا يجعل الله احدا منكم في حل من ابي جعفر الثاني عليه السلام قال
 ثبت احدهم على احوالهم واني اناهم وصايتهم وقرانهم وبنوا سيالهم فاحذروا ما يقولون
 في حل الله فيهم ليس لهم الله من ذلك يوم القيمة **الثالثة** وفي رواية اخرى
 اس المسالك وبه قال الفقيه والفقهاء الشيخ المسالك والمناجر ان المسالك مصلح عامة يقتضي
 منها وجوب ونظرهم عليهم السلام الاذن في سياحة ذلك من دون اخرج حقه لا يعني ان الواجب
 يعني الحصة المقتضية بالاباحة بل لان الذي يحصل على الحسن يجوز ان يخرج القضية من الناس
 في الدمة هو قدر حصة الحصة فاذا حق الامام ملك الحصة ملك الامنة وعلى الملك ان يملك
 ذلك روايات منها رواية محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن الحسن قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 القيمة ان يقدم صاحب الحسن فيقول اريد خمس من ذلك شيئا نظير ما اريدتم وقرنوا
 اولاده من غير ان يتركوا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 الروا فقلت لا ادري فقال من قل حصة اهل البيت الاشيعتنا الاطمن فانهم على الحق لم يزلوا
 وروى الفضل بن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يملك
 والناظر فيها كان شيعته قد اختلفوا على ما روي من رواية ابي عبد الله عليه السلام

عبد الله

عبد الله عليه السلام من اهل البيت الا انهم لم يملكوا في احدى شعثا من الارض هم فيه محللون
 محلهم ذلك انهم يتقدمون علينا وعن ابي جعفر عليه السلام مروي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال علي
 واما ما روي في الارض فمما قاله علي بن ابي طالب انما تقضي الطريق انساب الكفاية ما شئت بها
 او امره بزوجها او ميراثه بغيره او غير ذلك من الشيعتنا حلالا لثابتهم والغائب واليتيم
 والفقير وما يولد منهم اليوم القضية فهو لهم حلالا لثابتهم ولا يملك الا لغيره الله وقال ابن الحنفية لا يملك
 الا صاحب الحق في زمانه اذا لا يملك في غير زمانه وهذا ليس بشي لان الامام لا يملك الا ما يملكه ان
 له الولاية في حلاله ولو لم يكن له ذلك اقتصر في حلاله على زمانه ولم يقدر على ما لا يملكه
 ابو جعفر عليه السلام قال قال علي بن ابي طالب ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام في حلاله
 شيئا فانه انما يملك ما روي الله **الرابعة** يفرق الحسن اليه مع وجوده كما كان يفرق الحسن في الله عليه
 وآله وفي الالفاد باخراج ما عدا حصة الامام بقراد في الحجاز المانع عمة فيجوز ان يفراد باخراج حصة
 الباقي والمساكين وبناء السبل وسائر ما يملك من حصة على السلام وعلى الامام ان يفرقه
 على الاصناف على قدر حاجتهم والله ما يقدر على كل شيء وعليه ان يعين حصة ما يعينهم كذا ذكره
 الشيخ والمفيد في حلاله ورواه احمد بن محمد بن عيسى قال روى في بعض النسخ ان علي بن ابي طالب
 اهل الحسن الا ان عليه السلام قال لا يملك نصف الحسن منهم على الكفاية والسعة ما يستغنون به في سنتهم
 فان فضل عنهم شيء فهو للوالي وان عجز او نقص عن استغنائهم كان على الوالي ان يستغنى عن عده بقدر
 ما يستغنون به واما ما روي ان علي بن ابي طالب لا يملك الا ما يملكه من حصة الصغار عن احمد بن محمد
 قال حدثنا بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك الا ما يملكه
 وروى كذا في فضل شي فهو له وان نقص عنهم ولم يكفهم الله من عده كاصار له الفضل كذلك
 يملكه الفقهاء ورواه احمد بن محمد بن عيسى في حلاله **الخامسة** ان ستمن الاصناف تخصر جمع فلا يجوز
 ان تقطع على ستمتهم من غير اذنهم لقوله عليه السلام لا يجوز الا بامر من الامر عليه بغيره **السادس**
 ان الله سبحانه جعل الامام حضا وبها فبين ستمن اصنافه الا انهم لا يملكون حصة الفقراء
السابع ان الذين عدا الاتفاق عليهم محصورون وليس هؤلاء من الجوزة فلا يصح اعطائهم
 ما بها جود الله لردنا من عداهم الاتفاق وبقية المذمومة عليه ولا بد من ما يوافق في القول من
 الروايتين عدا المذمومين وفي الثانية ما روي في حلاله بغير العداية المانع ما نقله صاحب النسخ

الفضل والفضل من باقي الخلق لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز واذا سلم العقل من
 التعارض ومنه النكاح لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز واذا سلم العقل من
 كان لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز واذا سلم العقل من
 عن محمول الامام نفسه الى صاحب الفقه وهو قول الانسان لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز
 في الفقه لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز واذا سلم العقل من
 سواء الصلوات واستدراكها المفضل عنهم ما عارضه والرد الفقه لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز
 الامام لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز واذا سلم العقل من
 له لست عليهم على وجه التكليف ولهذا يمتنع الفقيه في قولهم في الوجه الثاني في اخذ الفقه وانما يتناقص
 لو كان مقتضى فائدة قلنا لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز واذا سلم العقل من
 يكون لبيان المستحقين كل اهل الزكاة ولهذا لا يجب قسمته عليهم بالتسوية بل يجوز ان يعطى صنفا اكثر من
 نظرا الى سد الحاجة وعملها للذكاة ويدل على ذلك رواية احمد بن محمد بن ابو نصر عن ابي الحسن عليه السلام
 قبل ذلك ان كان صنف اكثر من صنف واحد من صنف كيف يضع قال ذلك الى الامام ابي ابي رسول الله صلى الله
 عليه وآله كيف وضع انما كان يعنى كذا وكذا الامام وهذا صريح بان مقتضى دليله ان القبيح ان
 كل نصيب يستحقه واحد لا يشركه الاخر اذ اقبل هذا جعلا على وجوب قسمته ستة اقسام وارسل منه
 فصار قد ذهب الى جماعة من الاحباب قلنا لا يجب ان يقسم ستة لكن اذا اخذ من قولي نصيبهم
 جاز صنفه الى غيره قولهم في الوجه الثالث لا يجب تقسيمه فلا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز
 وجوب الفقه لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز واذا سلم العقل من
 بل يعنى على تصنيفين الآخرين وان كان بعضهم لا يجب عليه فقه العقل الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز
 على السلم وانما الذي يفعل مع ضيقه قال الفقيه لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز
 تعقيب الامام محمدا باحدى ابي الترخيم فيه ومنهم من اوجب كونه لاروى ان الارض يخرج كونه ما عوز
 ظهور الامام وان الله يولد له عليا ومنهم من يرى صلة الذرية وحقارة الشيعة على وجه الاحتياط منهم
 من يرى انه فان خشي ان ذلك الموت فيكون ظهوره وصوبه الى من يولد في عقله ودينه ليس له الامام
 اذ كان له الامام وجوبه كذلك الى ان يظهر في الشيع والشيخ وهذا وضع من جميع ما تقدم انتهى وجب لما ذكره
 فيه ما يجب الانتباه اليه فوجب حفظه وعرضه الى الركا عند عدم المسوق كما لا يمكن بقوله ولا

التعريف فيما يلي حفظا بالنفس الوصية فان ذهب ذهابا الى ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز
 الفقه لا يرد له الا ان كان له الامام واحد مفضل ومنه ما عوز واذا سلم العقل من
 والبصيرة وكذا في الاموال والصلاح الجليح وابن البرقي وقال الفقيه في الزكاة العربية ويؤخذ امام الحق
 الزمان ما يجب على النفس ليعرجه الى حاله الى حاله وسلكهم واما سبيلهم واما في سبيلهم واما في سبيلهم
 لدول الجاهل عن صلواتهم ولحي الاكابر عن مية الهدى فيقولون مستحقون من الحسن في هذا الوقت على تقدير
 اهلهم وائباهم وائباهم سبيلهم وما ذكره الفقيه من ان السلفاء من وجوبهم ما يجب احرون اليه
 من حصص عند وجوده وان كان هذا الامانة في حضوره كان لازما في غيبته لان ما وجب على الله مطلقا
 لا يسطر غيبته من ملزمه ذلك ان يكون على وجه ما يجب احرون اليه من حصص على الملزم له
 النيابة عنه في الاحكام وهو الفقيه المأمون من فقه اهل البيت عليه السلام على وجه التمام بل يقتصر
 حاصله من مقتضى ما يسطر اليه لا غير **كتاب الصوم** وهو يستدعي بيان امور
الاول التقدم في الفقه الاساس مطلقا وفي الشرح اساس خاص ومن شرط صحة الفقه واجبا
 كانت او فعلا وقال جميع الفقهاء وقالوا انما يعرفون صوم رمضان بان كانت شروط وجوبه متوفرة
 النية وجب فيما عداها لسا قوله تعالى ولا لاحد عنده من نية تجزى الا ابتغاء وجه ربه
 الاعلى وقوله تعالى وما امروا الا بعبادة الله تخلصون له الذين ولا يصنعوا بالنية الا
 نية التبرع مع الاخلاص وجدوا من فتنى على الله عليه وآله انه قال الاعمال بالنيات وقال عليه السلام
 لا صيام لمن لم يبيت الصيام من قبل ومن طهر اهل البيت روايات منها ما روي عن الصادق عليه السلام
 قال لا تقول الامور ولا اهل الابنية ولا نية الا باصالة النية ولا ان التعمد وضع طاعة وعطالة فلا
 يفتخر احدكم بالنية **مسألة** يكون في شهر رمضان الفدية ويغفر له شهرين ويعفى عنه من
 يرضى وجهه ذلك التعمد بالنية ان يقتصر على نية التقرب وقال ابو حنيفة ان كان حائضا لم يقرب الى العجين
 ولو نوى غيره لم يرضه لانه وان كان سافرا او نوى مطلقا وقع من رمضان وان نوى من غير ذلك وكذا
 وقع عامر او نوى فلاحه يقع من رمضان فيه روايات وقال الشافعي لا بد في ذلك من تعيين
 وهو ان يصوم غدا من شهر رمضان فريضة ولو اطلق لوى غير فريضة او فلاحه يقع من رمضان
 ولاعين نواه سافرا كان او حائضا لانه صوم واجب فافترق الفقهاء فيكون الصوم الفداء ولاه ولا غير
 مناصف الفقه فافترقوا في تعيينه كالصلاة وقالوا لا يفتقر الى نية الفرض مع نية التقرب والفقهاء

ولا يكون الاقضا لثلاثة ايام من نية التبعين وقدم الفعل بها على احد وجهيه فاذ لم يكن الفعل
 الاوجها واحدا استغنى عن نية التبعين كدور الوديعة وتسلم الامانات المتجنية ولكن ان يتجنى بوجه
 تعالى فن شدة سكر الشربة فيه ما اذا حصل الصوم مع نية القرية فقد تحقق الاستئصال فكان ما اذا
 منيا وجه الشافعي ضعيفة لان القضاء امر زائد على كونه صوابا فافترق الوجه **سنة**
 وكذا لا يعين زمانا كانه والطلقة والكفارات والعصا والصوم الفعل فلا بد فيه من نية
 التبعين وعليه قوي الاصحاح ووافق الجمهور الا في التافهة لسان زمان ليس مقين الصوم فلا
 يعين الا بالنية **فروع الاول** فلو نوى المسافر في شهر رمضان صوما غير رمضان بنية واجبا
 كان لو نذر ما يوم قال الشافعي انه مخالف للعلة وترد الشيخ وقال الوجيفه يقع عتاه كذا في
 في السفر غير مستحق لانه يجوز تأخير من غير شقة فصار الصوم في غير رمضان وقال ابو يوسف
 ويجزى من رمضان ان الصوم مستحق ويخص فيه للعذر فاذا صام لم يرض وعنه في وجيفه
 في ان حله واما ان لم يترك الصوم في الشهر رمضان في السفر كانا سنين ان الصوم في السفر
 منعه فلا يقع طاعة **الثاني** ان نذر التبعين بزمان هل يكون فيه نية القرية او يقتصر الى التبعين قال
 الشيخ يقتصر لانه زمان لم يعينه الشرع في الاصل للصوم فافترق الى التبعين وقيل لا يفرق لان الشرع و
 ان لم يعين زمانا في الاصل فقد يعين بالنية كالا يقتصر رمضان الى نية التبعين للذين يزياده
 فكذا العذر **الثالث** نية التبعين لا تكون عن نية القرية وكذا الشيخ نكفى نية التبعين من قوله لانها
 لا سئل عنها وفيه ضعف لانها امران متغايران فيحصل فسادا عديها مع القول من الاخر **الرابع**
 اذا نوى الحاضر في شهر رمضان غيره من الصيام مع جهالة الشهر وقع عن رمضان لا غير وقت
 نية القرية وسقطت نية التبعين وكذا ان كان عالما بالشهر ونوى غيره وقبل الاجتزاء من العلم
 لانه لم يطلق فيه صوم هذا زمان وصرف الصوم الى غيره لا يصح فلا يجزى من احدهما
 والا ولولا ان النية المشترطة حاصلة ووجه القرية وما زاد لغيره لكان الصوم
 حاصل بشرطه فيجزي عنه **سنة** وقت نية الصوم للعين لا يلاحظ طلع الفجر ولا يجزى تأخيرها
 مع العلم ولو تأخرها وطلع الفجر فسد صوم ذلك اليوم وجب قضاءه وان تركها ناسيا او غفلة
 جاز تجديدها الى الزوال وقال الوجيفه يجوز تجديده على شهر رمضان وانذر التبعين الى
 الزوال ولا يصح الصوم بالاضلال بها ليلها روى ان ليلة الشك اجمع الناس غير صيام

فان اعز الى التبعين وشهد برؤية الهلال فامر النبي صلى الله عليه وآله ما ينادى من يداك فليعلم
 ومن اكفر فليست له صلاة صوم لم يقبض في ذلك فحان ان يهود قبل الزوال كالمشرك قال الشافعي لا
 يصح الا بنية من التبعين وفيما نذر التجزى وجاز ولا بنية بغير احواله فاستنصر ابو يوسف وكفوله
 عليه السلام من حيث الصيام من قبل فلا يصح له لسان ان من ترك النية عامدا فقد اخل بشرط التبعين
 فيكون صومه فاسدا لعدم شرطه فلا يعقد بعد ذلك وليس كذلك مع العذر ويجزى لما ذكرناه من قوله
 على ان الايام من لم يجمع من الليل وعلى العذر بما رواه الوجيفه من كون النبي صلى الله عليه
 وآله امر بالصيام مع العذر وهو عدم العلم بالهلال وبسائر النسيان **سنة** كل ما لم يتبعين
 كالقضاء والنذر لا يعين في وقت بنية الفعل مستغرا الى الزوال وقال الوجيفه لا يجزى ما لم ينزل
 لقوله عليه السلام من لم يصمت الصيام من الليل فلا صيام له وهو جاز على صومه الامور المفترضة ولانه
 زمان لا يوصف بغير يوم الاكل من اوله فاذا لم يؤمن الليل لم يوصف له بالجزء بخلاف
 الصوم المعين وقوله علم الحزى وقت نية الصوم الواجب من قبل الفجر الى الزوال ولعله اراد
 وقت التعيين لسان الصوم لم يعين زمانا فجاز تجديده نية الفجر الى الزوال كصوم التافهة
 ودل على ذلك ان طريق اهل البيت عليهم السلام روايات منها رواية صالح بن عبد الله عن ابي
 ابراهيم عليه السلام قلت رجل جعل لله عليه صوم شهر فصبح وهو نوى الصوم ثم يبدد فله فيقصر
 فيصبح وهو لا يوى الصوم فيبدد الله فيصوم فقال هذا كله جاز ومن عبد الرحمن بن الحجاج
 قال سمعت ابا الحسن ع في الحديث عن رجل يصوم ولم يظن ولم يشرب ولم يوصم وكان عليه
 يوم من شهر رمضان انه ان يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة الفقهاء الى انه يصوم
 بعدد من شهر رمضان وانما قدرناه بنصف النهار لان الصوم الواجب عجب ان ياتي به من اوله
 انما راوية يقوم مقام الايمان بمن اوله وقد روى ان من صام قبل الزوال حسب له يوم
 روى ذلك هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قلت له الرجل يصوم لا ينوي الصوم فادانقا
 النهار صحت له روى في الصوم فقال ان هو نوى قبل الزوال حسب له يومه وانما ذكرناه على
 انما يلحق عن نية بقاءه على التمس من الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان ويذكره بغيره
 نوى الصيام قال هو الحجاز الى ان نزل الشمس فلما زالت كان نية صومه عليه ما كان نوى
 الاضطرار فله فيقصر من كان نوى الاضطرار يستقيم ان نوى الصوم بعد ذلك الشك قال لا

يقول يوم الشك امرنا بصومه ونهينا عنه امرنا ان نضرمه على انه من شعبان ونهينا ان نضرمه
على انه من شهر رمضان وهو يوم الاحد **فروع الاول** اذا صامه بنية ان من شعبان نذر بان
انه من رمضان والنهار باق جدد بنية الوجوب لم يعد حتى تقضى النية وقد اجازوا بانها ان
تتغير كافيته في الزمان المتعين للصوم **الثاني** لو صامه بنية ان من شهر رمضان كان الصوم
قاسدا ولا يجوز لو بان انه من رمضان ورتبة الشك في الخلاف فلم يثبت له الا ان يجدد
النية واجزاء **الثالث** لو صام بنية انه واجب وندب ابعي صومه ولو ثبت انه من رمضان لم
يجز الا ان ثبت قبل ان يعمل بجمدة بنية **الرابع** لو نوى ان كان من رمضان ففرض وان لم
يكن من رمضان فهو نافله قال في الخلاف يجوز ولا يلزمه القضاء وقال الشافعي لا يجوز وعليه القضا
لان بنية ليس ازمة وهي الشك بان بنية القرية كاهية وقد نوى القرية وصافه الشك ليس بجمدة
لان بنية المتعين تسقط فيها بعد ان من شهر رمضان لانها لا يعمل وان ما ذكره يبطل ما ذكره في
النهاية **الخامس** اذا صام مطلقا في يوم الشك لا يستفاد انه من شعبان فبان انه من رمضان
فان كان قبل الزوال جدد بنية وصام واجزاه اذا لم يكن احد صومه وان بان ذلك بعد الزوال
اسك بنية نهاره وعليه القضاء وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يسك وعليه القضاء على التقديرين
وقد سئل اصل هذه **السادس** لو نوى في يومه بطل صومه وقال الشافعي لا يبرأ منه بطل
لان النية شرط في صحة الصوم ولو حصل ولو ان النية شرط انعقاد وهو قد حصل فلا يبرأ بعد انعقاده
ولان ان دونه النية شرط **الثاني** فيما يسك عنه وفيه مقتضان **الاول** ان الصائم
الاكل والشرب المعتاد وغيره اما يحرم المعتاد فعليه اجماع العلماء ويدل عليه قوله تعالى
وكلا واشربوا حتى تشبعوا لكم الحظ الا شربوا حتى تشبعوا **الثاني** ان الصائم
الي الليل وروي محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول لا يصير الصائم ما صنع في البصيرة
ثلاث حصل الطعام والشرب والنساء وكذا سقط لو تناول ما ليس بعتاد كالحساء والجودين والقرآن
او شرب ما ليس بعتاد كعصاة الاستجار والادواء لان الصوم ميسر الى ما يصل الى الجوع وتناول
هذه الاشياء في المسالك فكان مستند للصوم **فروع الاول** لو اقلع بلسانه ما يثبت
بين اسنانه وابسلعه بطل صومه ولو لم يجزجه **الثاني** لو جمع في فيه فلبس وابسلعه فان كان
خاليا من الغذاء لم يطر لماء واه محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الفرس يطر في

الصيام

الصائم قال لا وكذا الوارث لسانه به ثم اعاده وابسلعه ولو ما رجه غدا وتعد اجلا با فطر
لم يسلعه ولو لم يتعد لم يطر اجلا به وافر يا بسلاعه **الثالث** لو احتلب غفلة صومه
او راسه وابسلعه لم يطر وقال الشافعي يبطل صومه لانه لا ضرورة له ولما ان ذلك لا يفتك منه
للصائم الا اذا راجع وجب له صومه لغيره الذي يبر ويؤيد ذلك ما رواه عياض عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا بأس ان يردد والصائم غفلة والجماع قبله ودرنا ولا خلاف ان اللسان لا يفسد
للصوم سواء انزل او لم ينزل وعليه اجماع العلماء وقوله تعالى لان باس ومن وانتقوا
ما كتب الله لكم وكذا واشربوا حتى تشبعوا لكم الحظ الا شربوا حتى تشبعوا **الرابع** لو شرب من الحظ الا شربوا حتى تشبعوا
وكذا لو شرب من الحظ الا شربوا حتى تشبعوا **الخامس** لو شرب من الحظ الا شربوا حتى تشبعوا
عن علي بن الحكم عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انزل الرجل المزة في الدبر وهي صائمة
سوها وليس عليه غسل قال الشافعي هذا خبر عن رجل عليه وهو مطلق الاستاد لا يعمل عليه وفيه
الصوم بطلان الكلام ترد وان حرره وهذا ينفي عن جود الفصل في قديمنا ان الوجوب ان لا يطر
اولا في اجزاء من ارا والحيث في الموطوءة كالحث في الواجب ولو دخل بجمدة ولم يبرأ يبرأ على موجب
الفصل قال الشافعي لا يبرأ من الفصل ويطر والادب اجاب الفصل في الحكم بالانقطاع وان لم يبرأ لانه فروع حرم
فجب بوطيه الفطر ويطر بالادب بالاستسقاء والملازمة والعلة اتفاقا قال الشافعي لو نظر المرحوم
يشهونه فطعمه فقتلوا ولو كانت محلة فلا يبرأ عليه ولا الوسم او حتى الحديث ومنه **الثاني**
ان لا قضاء في الجمع والجملة الغبار لا يطر من غير العفص والريق الى اللقن قال الشافعي هو الغفر
الجود في ذلك وفي اجزاء ما رواه عن سعيد عن الرضا عليه السلام قال الصائم يبرأ من بعد ذلك
بغير كف من الحمة فقلت قال لا بأس وسأله عن الصائم يدخل الغبار في حلقه قال لا بأس
انما وصل الى جوفه ما في الصوم فكان مضيد الله ويؤكد ذلك ما رواه سليمان الجعفي قال سمعت
يقول انهم راجع غليظة او كسر ميتا فدخل في الفم وحلقه متبارفان ذلك له مفسر من الاكل
والشرب والتمتع وهذه الزاوية فيها ضعف فلا تعلم القابل وليس الغبار كالاكل والشرب ولا
كاستلام الصائم والبر **السادس** من اجنب وتعد البقاء على الجانية من غير ضرورة حتى يبطل الفدية
روايات اجمعها انه يطر وبه قال ابو جعفر وروي ذلك عن علي بن محمد عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل اجنب شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل استودأ حتى أصبح قال يعقوب رفته او

المشرق

قال فخره واطهره عليك واستغفر الله قال فلما رجعا قال الصحابة انه قد ابلق فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 صدق وثبت هذا الحديث في السنة والائمة والكهنة وحملوا الكهنة في اوكار اسرارهم وفي اركان
 وجاهان وقيل اذا افطر على غير ربه تلك كانت له ايات من اياته صديقه من صالح الهوى
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يا ابن رسول الله قد روي عن ابيك فيمن جامع في شهر رمضان وافطر فيه
 تلك كانت له ايات وروي كذا في رواية واحدة في رواية اخرى نأخذها جميعا فيمن جامع الرجل حره او امراة
 على عام في شهر رمضان فعليه تلك كانت له ايات في سنة وعيام شهر رمضان متتابعين واطعام مسكين
 مسكين او فضا ذلك اليوم وان لم يدره الا افطر على حلاله او افطر على حلاله عليه كفاية واحدة ولم يغيره من هذه
 الرواية بين الاصحاحين وهو لا يوجب العمل بها او يباحث على الاحتياط فيكون ذلك في الزجر يجب على
 المرأة الكفارة كما يجب على الرجل ان يجمع في القبل من الصوم فيسدد بصوم المتعذر او الفاعل على
 وهو مذهب الصحابة وجمهورنا ويؤيد هذا من طريق اهل البيت عليهم السلام روايت منها رواية
 المسئوق في من ابلق الحسن عليه السلام كتب من افطر يوما من شهر رمضان متعذرا فليطعم مسكينا او فدية
 من صوته ويصوم يوما **مسئلة** ومن على رواية اخرى بها فان الزكاة في كفارة القضاء والكفارة انما
 من علمنا وان لم يترك ففعل واحد هكذا ذكره قال الشافعي قال ابو حنيفة لا كفارة وعليه فقنا
 لانه على ما يتعلق به حد فلا يتعلق به كفارة وشأنه على منعه من فحبه الكفارة ولا تفرح
 فيجب به الفصل في الكفارة ولان النبي صلى الله عليه وآله امر من قال قعت على اهل الكفارة ولم
 يستفصله فيعمل على الوطى مطلقا وهو لا يوجب كفارة لا يتعلق به حد منعه لم يسلنا انه لا يتعلق
 به كفارة ولا يمتنع ذلك بعد الكفارة كما في الاصل عندنا وعند **روى ابو حنيفة** في رواية اخرى
 لزمه الكفارة مستند لا باجماع الفرق وبطل قوله قال الشافعي قال ابو حنيفة بل يمتنع ففنا
 ووجه ما قاله الشافعي انه على منعه من تصير به الايمان جنبا فيجب به الكفارة ولا تجماع في مخرج
 فيجب به الكفارة كما يجب في الزكاة وهذه الاحتياطات لا تيسر على مذهبنا اذا حصلنا فيها سرف
 هو متروك عندنا لكن علم الهوى ادعى اجماع الامامية على وجوب الفصل على الوطى والوطى
 متعذر تحقيقه بالادعاء يجب القول بفصا والقصور ويؤيد من افطاره بالوطى من الكفارة
الثاني ان يوطى بغيره فانزل في صدق صومه وعليه القضاء والكفارة بما سبق وان لم يترك
 قال الشافعي لا يفسد فيه ويجب القول بالقضاء لا يجمع عليه دون الكفارة والفصل الذي لا دلالة له على احد

وقال

وقال في المبوط عليه القضاء والكفارة وقال ابو حنيفة لا فصل ولا حد ولا كفارة وكذا الوطى على
 الطفلة الصغيرة قال الشافعي في الرجل يوطى امرأة واحدة او عدة من النساء والكفارة واحدة في
 الكفارة وقولان ولما لا يمتنع القضاء بغيره على قوله بعدم الفصل لعدم الدلالة على القضاء كما ذكره
 والكفارة **الثالث** من امي بالملاعبة والملاسة واستمنى ولو بيده لزمه الكفارة وبه قال مالك
 وقال الشافعي في ابنة حنيفة يقضي ولا كفارة بقضاء بالكفارة على من عاينها انما يجب انما يستوفى
 فكان كالجامع ولا خلاف في انما كفارة لزمه الكفارة لما روي ان رجلا افطر فامر النبي صلى الله
 عليه وآله بالكفارة ويؤيد ذلك ما روي من طريق اهل البيت عليهم السلام منها رواية عبد
 الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يوطى باهله في رمضان حتى يزول
 قال عليه السلام من ابلق الذي يجمع **وقوله** ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 وضع يده على شيء من جسد امرأة فادق قال عليه السلام يوطى او يطعم مسكينا او يعق
 ربة **مسئلة** ولو نظر او شمع الكلام او حدث فامسح بيده صومه ولا قضاء عليه سواه نظر
 الى محلة او محرمه فلا يوجب الاصلاح لو اصاب في فمى قضاء وفرو الشفخ في المبوطيين نظر المحلة
 والمحرمه وفي غير خارج **مسئلة** وفي وجوب الكفارة بانها الغبار الى الخلق والدين روايتا
 احدهما القضاء والكفارة وبه قال الشافعي في الخلافة والمسبوط واهل مستند رواية سليمان الجعفي
 قال سمعت يقول انما تفضل الصائم في شهر رمضان او استشق متعذرا او شرب عليه طهارة
 كنس يفسد في الفقه وحلقه الغبار فعليه صوم شهرين متتابعين فان ذلك ففطر في الاكل
 والشرب والتكاح وفي هذه الرواية ضعف من حيث جهل السمع منه لكنها بينا ان الاثر لا
 لما لا ياكل كغصا والبريد في الصوم فيجب به الكفارة كما يجب في تناول المأكول والمشروب وما
 كان الغبار كذلك والاخرى لا قضاء ولا كفارة روي ذلك في رواية سعيد عن الرضا عليه السلام قال
 سألت عن الصائم يدخل الغبار حلقه قال لا بأس في عمره وفي غيره لانه نفعه وبه قال الشافعي
 وابو حنيفة ومالك واحمد وقال ابو الصلاح اذا وقف في الغبار لزمه القضاء ورواية عمرو سعيد
 في مناهجه لا تقول بوجوبها فانما لا يجب عليه قضاء ولا كفارة بدخول الغبار حلقه وانما لا يجب
 بدخاله حلقه فقد اختلفنا **مسئلة** وفي الكذب على الله ورسوله ولا يمتنع عليه كفارة لان
 وقد سلف البحث في كون ذلك كفارة لانهم كفارة لانهم كفارة فانما هو كفارة من الكبار الى الذين يفسد الصوم

فثبت الاصل صحة الصوم وعدم الاجاب **مسئلة** وفي بعد البقاء على النية ولو كان احدهما
 المتع وحده او شهر وعليه العمل والنية الطوار وهو منه بغير النية فانه روي عن النبي
 صلى الله عليه وآله انه قال من اصبح جنبا في شهر رمضان فلا يصوم يومه ولم يمسك الا ذلك
 ما روي عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل احب
 بالنيل ثم ترك الفصل فتدخى جميع قال يعقوب ربيعة او يصوم شهرين او يطعم ستين مسكينا
 وعلى هذا عمل علي بن ابي طالب واما غيره فلا يصلح حتى يطلع الفجر لان مع الفجر على تركه الاستلزام
 يسقط احب الصوم ويعود كما لمعت بالبقاء على النية **مسئلة** اذا نسي او اهل البيت معناه او لا
 شرب كالحصا والبرد والعصا رأت اشد صومه ووجوبه القضاء والكفارة وفيه خلاف فاعلم
 انما في اجابة الكفارة لا بالجماع وقال ابو حنيفة لا يجب ما يوجب الامانة فيصوم ما يصلح البدن
 كالاغذية والادوية **مسئلة** ان ذلك من الصوم فيكون بفساده وجبت الكفارة ولو اذعروا
 ان رجلا افطر رمضان فامره النبي صلى الله عليه وآله ان يعقوب ربيعة او يصوم شهرين او يطعم
 ستين مسكينا وما روي سعيد بن المسيب عن رجلا قال يا رسول الله افطرت في شهر رمضان
 فقال له اعقوب ربيعة ولم يفتصله فعم به الفطر **مسئلة** الكفارة عن ربيعة او يصوم
 شهرين متتابعين او اطعم ستين مسكينا وهو مذهب اكثر الاصحاب به قالوا لا تعلم
 الهدى قولان احدهما انها رتبة وفيه الشافعي وهو حنفية لان النبي صلى الله عليه وآله
 امر بها مرتين اماراه ملك في الموطن عن اوزيرة ان رجلا افطر في رمضان فامره النبي
 ان يعقوب ربيعة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا **مسئلة** روي سعيد بن
 المسيب وعن طريق الاصحاب اماراه عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل افطر
 يوما من شهر رمضان من غير عذر قال يعقوب ربيعة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا قالوا
 لم يقدر يفتدق بما استطاع والى قوله عن عذرهم انما لان امر النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله بالفتي به النبي يكون
 والاعلى الترتيب اذ ليس يصح فيه ولود ان لا يردوم لكان خيرا لانهم لا يصح بالخيار لانه يفتي
 تحفيظا وليس مراد الله ولا ناسم العوا لا يغير يمكن ان يردومهم على الاستحباب فيكونوا من
 بين العوا بها وليس كذلك لواجب الترتيب بل يردوم سقوط خبر التحفيظ **مسئلة** قال
 علي بن ابي طالب في افطار رمضان وانذرت العين وقضاه رمضان بعد ان قال والاعكاف

عن
حجته

ولا يجب شي غير ما سبق الفقه على انه لا كفارة في رمضان اقل من يومه الذي بقي منه من الاصل
 لما ان ما ذكرناه من ان يصوم بقين من ايامه كالعقدين شهر رمضان الا افطار فيه هكنا لم يصوم مستحب
 موجب للادب والكفارة من تركه على ما في الفطر في الصوم المتعين زمانا في حيث ثبت وفيه خلاف ما رواه
 الاصحاب في الاستحباب في روات من ابي عبد الله عليه السلام في رجل افطر يوما من شهر رمضان
 ان يعقوب عليه السلام الكفارة ما على الفطر وعلى الكفارة ان ذكروا انما هي انما هي انما هي
 فعليه ما على الفطر وفي رواية ساعته من يومه عليه السلام قال الكفارة اقم اهله خيرة من
 من افطر يوما من شهر رمضان متوقفا عن ربيعة او يصام شهرين متتابعين او اطعم ستين
 مسكينا ولا يرب ان العمل به رواية لهما اوزيرة او في رواية ساعته فانه وان كان ثقة لكنه لا يثق
 واكثر اصحاب العمل برأيه وتحويل الاخرى على الاصل وهو الاول واما الذي رفته اخبار
 كلها متينة على كفاية جهول خلاصتها من وقع على اهله في يوم نذر صومه ان يصوم يوما يذله
 وتجر ربيعة وفي رواية اخرى عليه السلام كل يوم اطعم سبعة مساكين وسيل في غير القول
 فيها في كتاب النية واما قضاء رمضان فيه روايات منها رواية يروى عن ابي جعفر
 رجل افطر في يوم يقضيه من شهر رمضان قال ان كان في اهله قبل ان والافطر عليه
 يوما كان يومه ان كان في اهله بعد ان قال فعليه ان يعقوب على عشرة مساكين ومثله روي
 هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام وفي رواية اخرى قال عليه السلام ما على من اصاب في رمضان
 ذلك اليوم منه الله من ايام رمضان والى قول الاول والثانية على الاستحباب **مسئلة** من احب
 وقام تاويل الفصل حتى يطلع الفجر فلا شيء عليه لان يومه سابع ولا قصد له في بقائه ولا كفارة منه على الخط
 او لا ثم ليس احد من اصحابنا لو اشته ثم نام ثانيا تاويل الفصل فطلع الفجر فعليه القضاء ولو اشته
 مع القدرة ولا كفارة الاولى لان في المنع منها تنصيفا على الكلف ويدل على ما قلناه روايات منها
 رواية ابن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يحب في شهر رمضان ثم يستقطر في يوم
 حتى يصح فليتم صومه ويقضى يوما اخر وان لم يستقطر حتى يصح صومه وجاز له وان من ذلك
 ما رواه معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يحب في شهر رمضان ثم يصح في شهر
 رمضان قال ليس عليه شيء قلت فاذ يستقطر في يوم حتى يصح قال لم يفتدق ذلك يوم عقوبة قال
 شيخنا قال عليه السلام انما تلك فعليه القضاء والكفارة واستدل الشيخ على ذلك برواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام

لو كان صبراً واعياً فلا بد من بعض الصور للاضداد فلو استعقب المتعدي ولو ابلغ المانع
 لزمه الكفارة لانه اشد صوبه عما كان كمن شرب وفي رواية الخليلي عن ابي عبد الله عليه السلام
 اذا كان لصلاة فريضة فلا تضاعف عليه وان كان لنا فلاة فعليه **الفحص** وفي الحقيقة ان
 احدها اجاب الفحص مطلقاً وهو اختيار ابي الصلاح وفيه قال الشافعي والوحيدة واحد وقال
 مالك يفيظ بالكثرة ويجب به القضاء فانما يجب الفحص بالاحتقان بالمانع دون الجأز وهو اختيار
 الشيخ واما انها اذ حرام ولا يجب به قضاء والكفارة وهو اختيار علي بن ابي حمزة **سئل** عن رجل سفلت الثوب
 فيه واما وجوب القضاء والكفارة او احدهما في حق اهل التسليم من المعارض وقد وعى من جعفر
 عن اخيه موسى بن جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان من سفلت ثوبه او سفلت ثوبه
 لا بأس وان لم تكن الاصل الى العدة ولا الى اوضاع الاعتناء فلا تؤخر فساد الكفارة ولا في حاله ولا في
 على اهل البيت من الله وليس يلزم لانما منع الاصل المتعدي عليه والفرع واجبا لهم بل منع من ثوبه
 والاستباق فصار كمن سفلت ثوبه سفلت على اهل البيت **سئل** عن رجل سفلت ثوبه من ثوبه
 الصوم احتلالاً يكون حرماً لا يكون الصوم فيسد به في حكمة شريعة لا من البداهة فانه في
 الارشاد **سئل** عن رجل سفلت ثوبه سفلت على اهل البيت من ثوبه سفلت على اهل البيت من ثوبه
 وذلك واحده ولا يوجب فساداً لا يوجب فساداً على جملته سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه
 فان سفلت الثوب في ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه
 ما سبق وقضى به في ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه
 سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه
 كذلك انكسر في عقابته اضداد الصوم ولو انكسر في اليوم الواحد لم يترك الكفارة لان الوطى
 الثاني لم يقع في يوم واحد لا يترك به القضاء مكرره الكفارة وقال الشيخ في الاحكام ان
 ولا ريب ان الله وهدى به رحمه الله ولا يفتقر ويمن الرضا على السلام الكفارة مكرره سفلت ثوبه
 احتسابه المرتضى قال ابن الجوزي من اجاب ان كره من الاول كرهنا وانا الكفارة واحدة منهما
 قال الشيخ واما قوله قياساً على ذلك لا يجوز عندنا **فزع** من اكل مراراً او شرب او اكل وشرب
 سفلت ثوبه وان وجب له ما لا يملكه ليس بصوم صحيح والكفارة تفتقر به القطر بقية الصوم
 الصوم الصحيح لان النبي صلى الله عليه وآله امره بالكفارة حين احتج بالقطر وكان الحكم مختصاً به

باعتل

لا

كان يطق به النبي صلى الله عليه وآله وقال احمد بن محمد الكفارة بالقطر على من به الاساس وان كان صوبه
 فسد لانه وعلى غيره لم يوجب به الكفارة كقول القاسم وجوابنا صحيح ما وجدنا في الامم
 الكفارة وجبت لوطى في رمضان بل كان يجب في غيره من الفاضل لكونه اضداد الصوم صحيح ومع الاحتياط
 لا يكون ما ذكره حجة **سئل** عن رجل سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه
 العصيان غير فان حاد من زمان عاد في الشائنة وقيل في الرابعة وسباً في الحقيقة وفي الجدة ود
سئل قال علي بن ابي ابي اسرة عن علي بن ابي حمزة عن سوطا عليه كذا ران ولا كفارة عليها
 ولا قضاء ووطا عنه كان على كل واحد من الكفارة وغير كل واحد من سوطا سوطا
 ذلك ابراهيم بن ابي اسرة عن عبد الله بن حماد عن الحسن بن علي بن عبد الله عليه السلام في رجل
 في امرأة وهو صام وهو صامه فقال لا كان استكرها فعليه كذا ران وبغيره من سوطا
 وان كانت طاعة فعليه كذا ران وبغيره من سوطا سوطا سوطا سوطا سوطا سوطا
 سوطا وابرهم بن اسحق هذا ضعيف عنهم والمفضل بن عمر عن عبد الله عليه السلام في رجل
 لم يره وهذه غير الفضل فاذا الزيادة في غاية الشك فيكون على اهل البيت من اجاب الامامية ومع
 ظهور القول بها ونسبة الفتوى الى الامامية عليهم السلام يجب الاجابة ويعلم نسبة الفتوى الى الامامية
 عليهم السلام باسمها رها بين ما كل مذهب من اهل البيت من المذهب قبل تسامع مذاهبهم وان
 استندت في الاصل الى الاحاد من الضعفاء والجهال **فزع** قال الشيخ اذا وطى ثوبه او كرهه
 لم تقط عليه كذا ران وغيره سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه سفلت ثوبه
 فلا فان في الاكرام من تهم ليس بوجود في الثانية وان ذلك ثبت على خلاف الاصل فلا يبرر
 من ثوبه الحكم بالوجود لا لا يشوبه هناك سوطا سوطا سوطا سوطا سوطا سوطا
 حكاكته من نفسها فقد فطرت لوقها من نفسها بغيرها التمكن وانما القضاء في الكفارة
 لقول الكفارة على الكفارة وعن قول لا تضاعف قوله عليه السلام رفع عن امي الخطا والسيان وما
 استكرها عليه ولان لا تم انها تفرغ من الاكرام وقوله دفعت عن نفسها الضرر بالاعتذار فسادت
 كالمريض قلنا هذا قياس حومته وشك عندنا في الفرق الى المريض سقط في الصوم منه ان القضاء
 عملاً بالليل وليس كذلك وضع الذراع ونور ثوبها فعليه كذا ران وعلى غيره اخرى ثبت كذا ران
 وهل تجزئ عنها الكفارة لوطا عنه الاشبه بالاختصاص الحكم بالوطى وقال بعض فقهاءنا

المحل

مع كونه ان انما اعطى حكمه وليس بوجه انما يسمع وجوه الفرق فلا انما انما انما انما انما
 بفلسف الذنوب فلا تتركها في عقابه تنقيها ولا سقوط فلا يثبت الحكم في موضع **الان**
 من يصنع منه الصوم ينصرف في الرجل العقل ان الشك في سقطه من ذل العقل فلا يكون صومه ما
 به الاسلام لا بشرط شية الغيرة وهي متعذرة من غير المسلم وكذا بشرط في المراهقة لا لا فيها
 واحدة ولا يصح من المايض في نفسه وعلى ذلك اجماع المسلمين وسئل ولما كان في الطريق فقام رجل
 من القهار او له لوضعه فسد صوما عليه الاتفاق نعم لو طهرت وقدر في من القهار بقية انفس
 لها الامساك وليس صوما وقد يدرك من طريق اهل البيت عليهم السلام روايت منها رواية في غير
 عن ابو عبد الله عليه السلام من امرأة أصبحت عذابة في شهر رمضان فلي اذ يقع الفجر حاضت قال انظر
 وعن امرأة رأت الظهور في القهار وقال فلي وتتم صوما وتفتي في التي عليه قوله احد هـ
 يفسد صوما من ذلك ولا خلاف سبقت منه بنية الصوم كان باقيا على صومه اختاره المفيد و
 ليس بوجه ان من ذل العقل سقط التكليف وجوبه لا بالاصح الصوم مع سقوطه ويصح من
 الصبي المميز لقوله عليه السلام ارموا بالقدر السبع ولا يحل لقله عليه السلام رفع الفجر من ثلث الصبي
 حتى يبلغ وفي رواية عن احمد بن حنبل في الصوم وليت معتدة عنه منهم السخانة فيكم الظهور
 يصح صوما اذا اذن على ما بين ما من الاعمال وقد سلف بيان ذلك ولا يصح صوم الواجب من المسافر
 في جهة الذنوب منه قولان والكرامية او في قول اهل البيت من التزقيم في السفر ومن طريق
 اهل البيت عليهم السلام منها رواية بنزلة عن ابو عبد الله عليه السلام قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه
 وآله يصوم في السفر في رمضان ولا غيره وعن عبد الله بن سنان عن ابو عبد الله عليه السلام ان ابي
 بصير صوما وقد وقته على نفسه هذا لانهم في السفر لا يقض شي من صوم الشهر الا في الايام
 التي كنت تقوم بها من كل شهر لان احصاها كان قد صوم على العمل الصالح وعن ابو عبد الله عليه السلام
 قال سادس في السفر ويقصر من المسافر لو نذر يوما معينا وشركه سفر وحضر في قوله مشهور
 وذهب اليه النجاشي وابا عبد الله واستدل على ذلك بما رواه عبد الحميد بن الحسن عليه السلام
 قال سالت عن الرجل يجعل لله عليه صوم يوم من الصوم في السفر والشك في السفر في هذا على
 من نذر يوما معينا وشركه صومه سفر وحضر واستدل على التاويل برواية عن ابن عباس قال
 كتب نذر يوما معينا وشركه صومه سفر وحضر واستدل على التاويل برواية عن ابن عباس

ياسري تذكرك ان الصوم كايوم سبت فان انما الصوم في الذي يرضى من فلكا وفلكا لا تتركه لا
 من علة وليس عليك صوم في سفر ولا مرض الا ان كان في وقت ذلك وكان ضعف هذا اثره جليلا
 قوله مشهورا ويجوز للسافر صوم ثلثة ايام بدل دم المتعة في السفر وسيلق بيان في الحج وكذا يصح
 ثمانية عشر يوما فان من علة علة عالم او غير من الله وسيلق تحقيقه ولا يصح في واجب
 غير ذلك وفيه قول اخر المفيد فانما يجوز صوم ما عدا رمضان من الواجبات في السفر لانه قول اخر وقد
 صح ذلك من نقل اهل البيت عليهم السلام ما ينافيه وبذلك ما رواه معاوية بن عمار عن ابو عبد الله عليه السلام
 في الرجل يجعل لله عليه صوم شهر او اكثر من ذلك فهو حرام امره ببيان ما في الصوم وهو ما
 قاله اذا سافر فليقل لا لا لا يعمل الصوم في السفر في بنية كان او غيره والصوم في السفر محسنة
 وكذا يصوم المسافر اذا حضر الاقامة في موضع عشرة ايام او كان من بنية الصوم في السفر وقد مر
 بيان ذلك في كتاب المسافر ويوم الصبي الصوم اذا بلغت سنين واطاق الصوم استحبابا و
 بيزنه وهو انما يبلغ خمس عشرة وسيلق تحقيقه فيما بعد ونصوم المسافر ثلثة ايام للحاجة
 بمدينة النبي صلى الله عليه وآله لما رواه معاوية بن عمار عن ابو عبد الله عليه السلام قال كان
 ذلك مقام بالمدينة ثلثة ايام ويصلي عند سطوانة الوجبة الاربعاء وليست الخبيث ويومها عند
 مقام النبي صلى الله عليه وآله وليست الجمعة ويومها عند السطوانة التي على مقام النبي صلى الله عليه وآله عليه
 وآله وقال حاجك والمريض لا يصوم مع السفر لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ولو تكلف امر
 يصح لانه من علة والتجويد على جسد النبي صلى الله عليه وآله واجب عليه لو لم يصبر ولا انسان
 على نفسه بصيرة **الشيخ** في انما هو اربعة واجبت مندوب ومكروه ونظم قال الواجب في صوم
 شهر رمضان والكفائات والذنب وما في معناه وبدل دم المتعة ولا عكاف في قضاء الصوم الواجب
 المعين **اما** شهر رمضان والنظر في علامته وشروطه واحكامه **الاول** علامته وهو انه يصح
 من شعبان ثلثين يوما او يرى قبل ذلك خبر نبي وجب عليه صومه ولو انقضى بربوته لقوله عليه السلام
 صوما روية واقطروا روية فان لم عليكم عدد المتين يوما ولما روى على جمع من جهة
 موسى قال سالت عن الرجل يرى هلال رمضان وحده لا يصبر حرة قال لا يشك فيه فليصم ولا
 فليصم مع الناس وكذا لو رأى شاعرا او خلافا بين العمل في ذلك ولو لم يتحقق فيه الخوا قال لا
 تقبل شهادة الواحد في اوله وهو احد قول في الشافعي والثاني لا يقبل الا شاهدا عدلان صحوا

وعنه ما قال الفقيه وعلم الهدى وأكثر الأصحاب القول الثاني للشافعي قال الشيخ لا يقبل القبول
 الآخرون نفي الشاهدان من خارج البلد وربما كانت تحت ما رواه حبيب عن أبي عبد الله عليه
 السلام لا يجوز الشهادة في رواية أهل البلد ومن ضمن رجل عدة النساء ولذا يجوز شهادة الزور
 إذا كان من خارج المصر وكان بالمصر عدة فاحتملها رواية أو أخبر عن قوم منهم صامو الروية
 ومثله روى البرقي عن أبي بصير عن علي بن محمد قال لا يجوز شهادة رجل في الغيم شاهد واحد في
 لو كان امرأة أو عبد إلا من خبر من أهل الدين في شرط فيه العدد كما أخبر النبي صلى الله عليه وآله
 مع الصبي لا يقبل إلا مع عظيم يحصل خبرهم العكران انفراد الواحد مع غيره في رواية وسئل عن
 وذلوا الموضع بعد ما نزلوا من مكة فأنزلوا على الواحد ما لم يحصل اليقين ولو كان ما روى
 عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال فإن علم عليكم فعدوا ثلثين فإن شهدوا واحد لم يقصروا
 ومن طريق أصحاب ما رواه علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تقبل من شهادة
 الشاذ في رواية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين وعنه عليه السلام كان يقول لا يجوز في شهادة
 الهلال إلا شهادة رجلين ومنصوص عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يصح في رواية الهلال
 وأما رواية فأن شهد عندك شاهدان مرضيان بائنا ما يراه فافضه وروى شيخنا
 عنه عليه السلام عن أبيه أنه قال لا يجوز في الهلال إلا رجلين ولو كان أحدهما
 خبر لا عربي وجازين عراة لا يلزم من علمه عند خبرهما انفراجهما بالروية لأنه كما يقال فلهذا
 عرف ذلك من خبرهما ولو قيل الأصل عدم ذلك قلنا الأصل جحد اليقين والحق شهادة في
 خلاف لما هو معلوم من شريعة الإسلام يكون الاحتياط في ذكر رجس الشك بالأصل ولو قالوا شاهد
 لشهادة سنانا ذلك وهو يورده الترخيص من الأصحاب في شرط شاهدين يكون أحدهما الذي ذكره الشيخ
 وهو ما صحح شيخنا أن اشتراط اثنين لم يوجد في حكم سوى شهادة الدم ثم لا يصح اليقين بل في لغة القن
 وهو فصل شهادة العدلين والمجمل في مناف لما عليه عمل المسلمين كافة كان ساقطاً ولا اعتبار
 بالحدوث لأن أصل الحكم هو في الأصل في ضبط سبب التعميم والاعتناء بالشك في الخبر التعميل
 على قولهم لا يثبت على قلة نظيره مستند من الذي تخلى أكثر ما يصح في لا يجوز للقبول على
 قوله لنقول النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله من صدق كما هنا ومخبراً فهو كما وما أنزل على محمد وآل بعده
 فإن قواما من المشورة بينه من أن شهر السنة فتران ثلثين يوماً وسبعة وعشرين يوماً

وفيمنان لا يثبت بها أو يثبتان لأبى محمد بن أبي بصير عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام
 المسلمين قالوا قطرا رباً في رواية واحدة لا يثبت بها الاحتياط فلا ضرورة في ذلك كما لا يخبر
 فيسوية الترتيب فقد عرفت في ذلك ما تقدم مستند من الرواية أصح من الخبرين عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال لا يجوز في شهادة العدلين في رواية واحدة ولا في رواية اثنين ولا في رواية ثلاثين ولا في رواية
 كما رواه محمد بن مازن عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يثبت بها الاحتياط فلا ضرورة في ذلك كما لا يخبر
 ظن لا يسلك فيه فهو ثلاثة وكذا لا اعتبار بعد خمسة أيام من الماضية كما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام
 عبد الله عليه السلام قلت انما تطبق علينا اليوم واليومين فأبى يوم يقسم قال لا ينظر اليوم الذي صحت
 فيه من السنة الماضية وصم يوم لك أسرو هذه الروايات شاذة والحق بها نادراً فلا يجوز العمل بها
 وأما رواية ميراثي قال فقد وردت روايات منها رواة جازين عن عثمان بن أبي عبد الله عليه السلام
 قال إذا راو الهلال فقل أني رأيت الهلال ليلة الماضية وإذا راو بعد الزوال فقل أنه قد مضى
 وروى عبد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا راو الهلال قبل الزوال فقل أنه قد مضى
 شوال وإذا راو بعد الزوال فقل أنه قد مضى شهر رمضان فقله هاتين الروايتين واجب التردد بين
 العمل بهما والعمل بما دل عليه رواية العدلين وبشبهه قال أبو يوسف **في** لو شهد الهلال شاهدان
 ولم يبعد الشك من مع التصور لم يضر ولا شاف في قولان لأن عدم الترخيص مع التصورين والحكم بالشك
 ظن واليقين مقدم على الظن ولما لا شهادة الاثنين ثبت بها الهلال والتعميم فيثبت بها القطر
 وحكم الهلال في البلاد المتقاربة واحداً لا ذلك المتابعة بل يلزم من رايه ذلك ما لم يرو عنه
 بذلك عبد الله بن عباس ولو انفرد بالروية وأخطأ لغيره عذر لزمته الكفارة لأنه أخطأ في يوم صحيح
 محض وأما الجحفة لا يكون لأخطأ مع الشهادة وليس بها لا تسلم على تقدير اليقين ولا شبهة
 مع اليقين سواء ردت شهادة أو لم ترد **مسألة** ومن كان بحيث لا يعلم الأهلة توجب شهادته
 فإن استمر الاستنباه اجزاء وكذا أن صادف أو كان بعده وكان قبله قضاء وبه قال في
 وقال الشافعي يقتضي الجمع الأمارة أما لو كان قبله فقولان أحدهما الاجزاء لا تداوى مع الأمارة
 بمحمد فلو كان غير ما أدى العبادة قبل وقتها فلا يجرى كالموصل قبل وقتها ويدل على ذلك
 ما رواه عبد الرحمن بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له الرجل استمر في الروم ولم يصم
 شهر رمضان ولم يدري شهره هو قال لا يصوم شهره يومه والمحسب فإن كان الشهر الذي صامه

قبل رمضان لم يجز له وان كان بعده اجزاء وقيل شرط طهارة النفس والنفوس وهو لو لم يتطهر
واما نوافل الاكل فهو من وجوبه على من ذمته فاذا كان في وقت انقضاء شهر رمضان كانت الحائزات
في الزمة النفس فحينئذ يجوز ان ذلك هو قصد وليا اذا كان صومه في الشهر فقد بينا ان نية الله
كافية وان لا يقع فيه غيره فكانت حجة على كل حال **فقرع** ولو وافق شوا القضي يوما اخر ولو وافق
ذو الحجة حتى العيد واليام الشريفة ان كان من هذا اذا كان قاصدا واذ كان قاصدا زاد يوما و
ان شاف ولو صام شهرنا فصا وكان شهرنا من ما قضى يوما لان عليه بعدة الشهر **مسألة**
ووقت وجوب الاساءة طلوع الفجر الثاني وعليه اجماع العلماء ولقوله تعالى وكذا واشربوا حتى
يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر الثاني لجماع فحل حتى يطلع الفجر فذكر الوقوع و
الافصال ولو عبر غير هذا الاعتدال وانقضى ما على التقاء من هاية القبلة لزم صحو الجماع الثمار
ولم يحرر بقاء الحياية ولا غيرها من الافصال **فقرع** لو غلب على طهارة استماع الوقت فطلع وهو واقع في
واجب عليه وكذا لو انزل الفجر طالع من موافقة قبل الفجر من عن السعة وقال الشيخ في هذا القضا
لنا انه فعل ما دون فيه ولم يتضمن تغريبا فلا يزمه قضاء كما بيناه في دليل الاكل والشرب اما
لو ادرى من غير جماعة او اخذوا غيره مع قدرته على تركه زعم القضا دون الكفاية لمصلحة الشبهة
في اقامه كافي الاطباء **كل** **مسألة** وقت الاطباء رهاب الفجر الشرقية وهو وقت وجوب
صلوة المغرب قال الآخرون ما عندنا استسار الفجر وقد روى ذلك في اخبار اهل البيت عليهم السلام
وليس بعدد او يسقط تقديم الصلوة على الاطباء لقضاء اخر الطاعات مع الصوم وقد روى
جماعة منهم جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال **السنن** عن الاطباء قبل الصلوة وبعدها قالون
كان معه قوم عيشوا بحبسهم عن عشاءهم فليطعمهم وان كان غير ذلك فليصلوا فيفطرهم فيكون
شهادة وقضيل عن ابي جعفر عليه السلام قال **يصلون** في رمضان ثم يفتطرون الا ان يكون مع قوم غفلوا
الافطار فلا يحل لهم والافطار با انصاف فقد حضر في رمضان الافطار والصلوة في فضلها
الصلوة ثم قال يفتطرون انت صائم وتعتيم بالصوم اجابا اذا اشتهيت للحال استطعت حتى تفتن واذا غاب
الفجر وقبله اماره الطهور ففقهه وبيان اهمه وجوب الاساءة حتى يذهب علامات الطهور الثاني
شره وهو من **الاول** شرايط الوجوب وهي ستة البوع وكذا الفصل لا خلافا بين العلماء في تحريم
عن الجنون والغنى عليه والقوى الاخرى وان كان احد لقولنا انكم اذا طاقوا الصوم ثلثة ايام وجب عليه

صوم

صوم شهر رمضان والاولية مرسله فلا عبرة بها وفي رواية لسانه اوصد الله عليه السلام والقاضي اذا
اطاق الصوم ثلثة ايام وجب عليه صوم شهر رمضان وقدره بها السكوني ولا عمن على ما يفرجه
فلا يلزم العلام قبل الفجر وجب عليه الصوم اجماعا وان كان بعد الفجر وجب واستحب له الاساءة
كان معطرا او صابا او قال لا وجب فيه يجب لانه صار على حال لو كان عليها او لا الفهار لونه الاساءة
كالوقعت البينة بالحلل في اثناء النهار وقال الشافعي ان كان افطارا صححت الاساءة وفي القضا
قوله ان كان صابا يجهان احدهما بوجه اسبابا ويقضيه وجوب الفواتية الثمين والثاني
يم وجوبه ويقضيه اسبابا بل ان الصواب ليس من اهل الخطاب فلا يقابل الانسان وجوبا واما
الاستحباب فلا يترتب على الصوم وليس بكليف يتوقف على وجوب الخطاب ولا يصح خطابا وعرض
النهار لم يصح في ايامه لان صوم بعض ايام لا يصح وكذا العتق الجنون والكافر وبوجه ذلك ساروا بعض
بن القسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن قوم اسلموا في شهر رمضان وقد مضى من ايام هذا الشهر
عليهم يقضوا ما مضى او يومهم الذي اسلموا فيه قال ليس عليهم قضاء يومهم الذي اسلموا فيه الا ان اسلموا
في طلع الفجر **الشرع الثالث** **وتراجم** التوبة والاقامة لو حكمها وفسا في موطوعة عن النبي
المتطهر وكذا السافر ولو صام احداهما وقد عرف من جهة الفجر بوجه وبه قال ابو هريرة وسنة من الصحابة
وقال ابو دهر بن بصرم وان غطى بغيره القضا على المتكبرين وقال الشافعي ابو حنيفة وما لك وحده
هو الحياية ان افطارا وصام امرا او استغفرا في الاصل الى ان يقره تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
فليجبه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر والتقصير بقطع الشربة فكما بين في
الصوم فضا مضيقا لزم السافر القضا كذلك واذا ازم القضا مطلقا سقط الصوم وقوله عليه السلام
ليس من البر الصيام في الشهر وروى عنه عليه السلام انه قال الصيام في الشهر كالحظ والخض وروى عن جابر
انه النبي صلى الله عليه وآله بلغه انه اذا صام او افطار في الاصل في العصاة ومن طهر اهل البيت عليهم السلام
روايات منها رواية يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصيام في شهر رمضان كالحظ والخض
لغص ومن رآه من ابو جعفر عليه السلام قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله هو صاموا
حين فطر العصاة وقال لهم العصاة الى يوم القيمة وعن محمد بن حكيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لو ان رجلا مات صائما في شهر ما صليت عليه **مسألة** ولو قدم السافر او يركب المريض من اسكا
بقية يومها استحبابا وان لم يفتطرا او كان قبل الزوال اسكا وجوبا ولم يقضيا وان كان بعد الزوال

ولا ذكره لو كان من قبل الله اومن قبل غيره والقيام اذا سبقت اليه كان صومه صحيحا لان امره بغيره
لا يسلط الصوم ولانه لو كان مسلط لم يلغ الشرع منه مع الصوم الواجب للغير لان يكونه تعزير لغيره
الصوم لو استقر **فاما الحكمه فاني الاول** وقت قضاء صومه ما بينه وبين الاق في يومه
الاخره انما يصح حتى يدخل الثاني لان القضاء لا يورث وجوز انما هو المقدار المذكور وعليه ما بينه
فيتم في ما اذا ثبت هذا قلنا من ثم براهنا انما هو انما من غير ذلك وصام لغيره وهو الاول
اجماعا وكذا من كل يوم من الثاني بعد وبه قال الشافعي ومالك وسبقنا القضاء منهم ابو حنيفة
عباس وقال ابو حنيفة يفتى ولا يكفر لنا ما روي عن ابن عباس عن ابن عمر عن علي بن ابي طالب
نصه حتى ادرك رمضان اخره من الاول ومن طريق اهل البيت عليهم السلام روايت منها
رواية زرارة عن ابي جعفر في الرجل مرض في شهر رمضان ويخرج عنه وهو يفرح
بذكر شهر رمضان اخره قال يصدق من الاول ويصوم الثاني فان كان جميعه في شهر رمضان
يضم حتى ادرك شهر رمضان اخره جميعا ويصدق من الاول وشبهه رواية جعفر بن سليمان قال
عن رجل مرض فلم يصم حتى ادرك شهر رمضان اخره قال ان كان برأ ثم قلى قبل ان يدرك الشهر
الاخر صام الله اذ ادركه وتصدق من كل يوم بعد من طهر على سكين وعليه قضاء وموافقة
بخلاف بعض المتأخرين في ايجاب الكفارة هنا فانه ان تكلم في هذا الشهر فله ان يصوم في الشهر
عليه وروي عن ذكرناه مضافا الى الروايتين انما يصلح الكفارة من يومه على ما روي
بغيره عن ابي عبد الله عليه السلام وعبد الله بن سنان منه عليه السلام وهو لا فضل في السلف من الاما
وليس في روايتهم معارض ما يحتمل في ذلك من انه قد كان في ذلك من الشهر ورواه ابيه اما في الشهر
في المرض الى رمضان اخره فيقولان احدهما قول الشيخين ومن تابعهما الله لا قضاء عليه وعليه ما
الحاضر والصدق من الشافعي والاخر قول جعفر بن باويه ان عليه القضاء تسعة بظاهر الروايات و
لنا ان العهد استمراده وقضاؤه سقط لا يدينه ان وقت القضاء ما بين الماضي الذي ذكره من كل يوم
لو اخرج عليه من اول وقت الصلوة حتى خرج ويبدأ بذلك من الروايات رواية زرارة عن ابي جعفر
وعنه بن سليمان في الصلوة من يومه على الله عليه السلام وروى جعفر بن سنان عنه عليه السلام
قالوا انما لا يفتى في صومها واحدا من رمضان اخره من رمضان اخره من رمضان اخره من رمضان اخره
كل يوم في الشهر فريه وهو ذلك سكين وان صح ما بين الروايتين فانا عليه ان يفتى الصبر وان

لها من وقت فتح عليه القدر والقيام جميعا الى يومه ومع ظهور هذه الاخبار واشتهارها و
سلامتها من المعارض بجوابها لو كان باويه في وجوب القضاء سقطت بالثبت من اختصاص
وقت القضاء وبما بين رمضانين الا ان يتركه من ايام الله تعالى على القضاء فيستقر في ذمته ولا
يسقط بغيره وقت ولو صح فيما بينهما وحرم على القضاء وانفتحت له اذاره من غير حاج اليه او مضى
القيام ثم مرض مع ضيق الوقت ما بينه كان معذورا لزمه القضاء لا يستقر في ذمته بالشرط الثاني
وعلى ذلك اجماع العلماء ومن روايات اهل البيت عليهم السلام روايات منها ما روي في القضاء الكفاية
عن ابي عبد الله عليه السلام في سلكه كان مع فباين ذلك ولم يقضه حتى ادرك رمضان اخره من الاول
انه يصوم في كل يوم سكتا فان ادرك رمضان قال فليس عليه الا القيام ان صح وان سكتا من
عليه ان يطعم من كل يوم سكتا **فان** على تحقق هذه الاحكام بالمرض فلا يكره في القضاء والاول
كل ما فات مرض وغيره هذا كله وفيه اشكال لا خصا من العقل بالمرض **مسئلة** ولو استقر في المرض
حتى مات سقط القضاء وان قضاه كان صحيحا وبه قال الشافعي وقال قتادة يطعم عنه ولما
اجتمع عدم الاطعام وهو سليم من المعارض ولا حجة بانقاذ قنادة ولو برأ من ان يمكن فيه من
القضاء ثم مات ولم يقض فقد استمر في ذمته القضاء ويقوم به الوفاء وقال الشافعي يطعم عنه ولو
يصام وبه قال مالك وقال ابو حنيفة يطعم عنه اذا وصى وقال احمد وان كان الصوم نذرا صام
عنه وان كان غيره اطعم عنه لنا ان الصوم واستقر في ذمته بالمرض فلا يسقط بموتها كذا في
ويجب على وليه القيام بالصوم الواجب عنه ما روي عن عماره عن النبي صلى الله عليه
واذ ان قال من مات وعليه صيام صام عنه وروى ابن عباس قال جاء رجل الى النبي
صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله ان ابي مات وعليه صوم شهر فاقضيه عنه قال
لو كان على امك دين ائت قاضيه عنها فقال نعم قال ذين الله احق ان يقضى وفي رواية
جاءت امرأة ومن احب اهل البيت روايات منها ما روي عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت عن الرجل ادرك شهر رمضان وهو مرض في وقت قبل ان يبرأ قال ليس عليه شيء ولكن
يقضى عن الذي يبرأ ثم يموت قبل ان يقضى ورواه ابان بن عثمان عن ابي بن مريم عن ابي
عبد الله عليه السلام قال اذا صام الرجل رمضان فليبرأ من رمضان فان لم يبرأ فليس عليه شيء
ان صح ثم مرض ثم مات صام عنه وروى **مسئلة** يقضى عن الميت الكبر والذكر ما فات من

حيات برضى وغيره ما كان من قضاء ولم يقضه وهو من شئخ وقال المفيد ان يكون الاثر وقت منه
وما ذهب اليه الشيخ انه في المذهب وقد روي ذلك ما بين عثمان من ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال يقضى عنه اولي الناس به قلت فان كان اولي الناس به امرأة قال لا الا في رجل وفي رواية
محمد بن يحيى عن محمد بن خالد قال كنت الى اخيه علي بن ابي حمزة في جارات وعليه قضاء من شهر رمضان مشقوا يوم
وله وليات من يقضيان عنه جميعا فقم يقضونه اكثر وفيه عشرة ايام واكثر من هذا في صفة الأصل
برأية ذمة الوارث الا ما حصل الاتفاق عليه وهو ما ذهب اليه الشيخ من اختصاص الفقهاء بالولاية الا كبر
الذكر **فروغ** قال الشيخ فيمكن وفيه من المذكور وكان ثلث لم يجب عليهن القضاء وكان الواجب في
من ماله عن كل يوم دين فاقله مد وقال علي بن الهادي في الاستسار يسقط عنه عن كل يوم مدين فقله
فان لم يكن له مال صام عنه وفيه وان كان له وليات فأكبرهما قال الشيخ يقدم الصوم على الصدقة في كل
القدر يعكس والذي ذهب اليه علي بن الهادي في رواية ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
اذ اصام الرجل رمضان ولم ينزل امره فضا حتى يموت خيس عليه شيء وان سمع مرض حتى يموت وكان
له مال يصدق عنه فان لم يكن له مال صدق عنه وفيه وفي رواية ابا عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام فان لم يكن له مال صام عنه وفيه ولكن يعق المتأخرين الصدقة من الميت ودم لهم يذهب الى
القول بما حقق وليس ما قاله صواب مع وجود الآية الشرعية الشريفة وهو قول الفضلاء من الصحابة
ودعوى علم الهدى اجماع الامامية على ما ذكره فلا اقل من ان يكون ذلك ظاهر بينهم فذكره المتأخرين
محققا في ذلك عليهم **فروغ** قال الشيخ اذا كان له اوليا في من واحد قضى بالخصم او يقوم به بعض
فيحيط من الآخرين وفيه قال ابو جعفر بن بابويه ولكن ما فرغ ذلك وقال الشيخ في الصوم كان واجباً على المريض
باجد اسباب الوجبة له فان كان سكتاً من قضاياه فانه يصدق منه او يصام عنه وما ذكره في
صواب وعليه في ظاهر الروايات وقال الشيخ في حكم المرأة في ذلك حكم الرجل سواء وباتوا فيها في الاجرة
وجبا لقضا عليها فانه لم يقض وماتت وجب على غيرها القضاء عنها اذا فرطت فيه ويصدق عليها
على ابناءه وقاله النجاشي وجب عليه صوم شهرين متتابعين فمات قضى الذي شهر
ونصد عن شهر **مسألة** السافر لا يصوم في سفره على ابناءه واذا حضر اقله لقامة بعضهما الذي
وجبه عليه القضاء فان ترك مع القدرة وماتت فتصوم عنه ولو مات في سفره فمات القضاء عنه وقال في
الطلاق لا يقضى عنه لانه لم يصرف ذمته ولا يقضى الا ما كان مستقراً ومضى الاستمرار ان يبقى زمان ولو كان

فيه من القنابل من د قال في التذويب يقضى عنه ولو مات في السفر حججاً به واليه مستوفى من حاكم عن ابي
عبد الله عليه السلام في الرجل يهاجر في شهر رمضان فيموت قال يقضى عنه وفيه وان حامت امرأة في رمضان
فمات لم يقض عنها والزوج في رمضان لم يقض عنها لم يقض عنها وعن علي بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
في امرأة مريضة في شهر رمضان او طلت او ساوت فمات قبل ان يخرج رمضان هل يقضى عنها قال انا
الطفت والرض فلا وما السفر فم **مسألة** فاحق ما يقضى من شهر رمضان مخير في الاطوار الى الزوال
فاذا زالت الشمس لم الصوم فلو اضر من غير عذر لم يسقط عنه يومه واجبا ولم يجزهم عن القضاء والحكم عشرة
سلكين فان غرض صام ثلاثة ايام وقال بعض فقهاء النجاشي ان لم يكن بينه وبينه وهو غلط وانما اقتصر على هذا
لانها اشقها كانت والاطعام والضياع اخف ذكره في العين فانه اخف من العنق والكسوة وخافه
لغيره يا جمعهم ولم ير وفيه كذا في ما عوار الاطعام فلا يصوم لم يقضى زمانه في ان الاطعام فيه وكان
ما قبل الزوال وقت التجدي نية الصوم وكل وقت يجوز تجديد النية فيه يجوز الاطعام فيه اذا لم يكن
زمانه متعين بالصوم ولا ذلك بعد الزوال لانه واجبا يسقط نية التوجي به وفات محلها فحين
الصوم ولما كان كفارة فلا يناسبه على التكليف الا في الاطعام في الزمان المتعين للصوم وهو تحقق
مسألة في حق هذا والود ما اشهر بين اصحابنا من القول المستفيض عن اكار اهل البيت عليهم السلام
من ذكره وايضا عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصوم النافعة لكان تقطعه ما
يبك وبين الليل وصوم قضا الفريضة لكان تقطعه الى الزوال فاذا زالت الشمس فليتركها الى ان
فيه ما تركه وبين الليل وصوم قضاء الفريضة وما رواه يزيد بن معاوية عن ابي جعفر عليه السلام في رجل
الى اهله في يوم يقضيه من شهر رمضان قال ان كان في اهله قبل الزوال فلا شيء عليه الا ان كان في
وكان في اهله بعد الزوال فان عليه ان يصدق على عشرة سلكين وفي رواية هشام بن سالم عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ان كان ففان ذلك بعد عصر صام ذلك اليوم والحكم عشرة سلكين فان لم يكن صام ثلثة ايام
كفارة لذلك وفي رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال عليه من الكفارة مثل اهل الذم اصابت
رمضان لانه لا يكاد يوم من الله من ايام رمضان قال الشيخ في رجل من اهل الذم مات في رمضان ولم يصوم
ان يحل له الاستحباب جميعا في الروايات وفي رواية عمار بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
بعد ما زالت الشمس قال انا وليس علي شيء الا في ذلك اليوم الذي اراد ان يقضه قال الشيخ عليه على انه
ليس علي شيء من العقاب وليس ادب الشيخ بجواب الكفارة انه من اهل الذم من اهل الذم تركه الصوم فان تركه

نية الصوم لا واجب كفاؤه ولا في الكفاية وقضاؤه المتور لا بالوجوب كالكفاية في يوم رمضان لكن حكمه
 الشرعي ما احتج فكانت كفاية حقة **مسألة** من ترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى خرج
 الشهر فالشئ عليه قضاء الصوم والصوم وقد روي ذلك عن النبي عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال سنة من جعل جنبه شهر رمضان ونحوه يعقل حتى خرج رمضان فقال عليه قضاؤه
 وانصيامه ورعا على التسليم فانقصت من قضاء الصوم لأن الطهارة شرط لانصاف الصوم مع عونه
 فلا يسهل ما انصوم فلا يقبله الا ما سجد كما يقع نسياناً لا يمكن ان يقال في ذلك صاحب على الحب
 الا انهم مع اتفاقهم على الفصل ثم لم يمتهم ثم جاب عليه القضاء من ذلك لاصلاحه بعد ذلك الاول ومنه
 اذا كان الصيام سابقاً لمؤثر او لاحقاً لمؤثر في القضاء فقد حصل جهتا كذا في الصوم مع ذلك في الاول مرة
 ويكون القضاء لا سيما كان هناك لان خصوصاً وقد روي في الحديث المعصية المشهورة
 بذلك فان قيل انما وجب عليه القضاء في ترك الصوم مع نية الاعتكاف فيكون ذلك الفصل ومنوطاً به في
 كل يوم قلت الذي ذكرته الفصل بعض المصنفين ولا ضرورة بقوله مع وجود الصوم مطلقاً روي
 ذلك جماعة منهم من لا يعرفون عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يحب في شهر رمضان ثم يسقط ثم
 ينام حتى يصبح قال يتم صومه ويقضى يوماً اخر وشبهه بعد محمد بن مسلم وسامع بن مهران في
 غيرها ولو قيل انما يلزم ذلك اذا تكرر الصوم في ليلة واحدة قلنا كما على تلك الاضارة اللينة في
 وان كان لم يجد البقاء على الجائز ان يعمل بهذا المعنى في ترك الصوم في الليل المتعدد ولا يستعاد
 وهذا الامر حسن وقد في الرواية انما قلتم الكفاية لا نقول قد عدا انما يجاب الكفاية مع تكرر
 الصوم في وقت واقتصر على القضاء في الوضوء وانما بقية انصاف الصوم فتلك في انما
 ان شاء الله **والثاني** من الصوم منه ما لا يختص وقتاً ومنه ما يختص بها لا يختص جميع ايام
 السنة الا ايام المنى عنها قال النبي صلى الله عليه وآله في تركه ركنه وركوه الامم ان الصوم وقال
 عليه السلام انصام في عبادة وان كان على فراشه نائم يغيب سحاً وروي عن أبي عبد الله عليه السلام انه
 قال نعم الصيام عبادة وفضله تسبيح وعن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله الصيام حنة من النار وقال عليه السلام ثلثة يذهبن البلم وتزودن في حفظ النفس والشئ
 والصوم وقراءة القرآن **والثالثة** كثير غير ان المؤكدة منه اربعة عشر يوماً صوم ثلثة ايام من
 كل شهر وهي اول اربعين في الشهر او اربعاً في الشهر الثاني واخر اربعين في الشهر الاخير وروي

حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عن صيام ثلثة ايام في الشهر
 وقال بعد ذلك صوم الدهر ودينه يوم القيامة قال حماد الوجود في سنة واصلياً من الاجرة وهي ثلثة
 سنة تكون العزب اكل ما يقع عليه ونص في صوم الدهر لا تحببته بشئ من الجاهل صام يوماً
 من الدهر كان له ثواب من صام الدهر قال حماد قال اي ايام هي قال اول اربعين من الشهر او اربعاً
 بعد الدهر واخر اربعين فيه قلت لم صار هذه الايام تصام فقال ان من قبلنا من الامم كان اذا
 نزل على احد الامم العذاب نزلة في هذه الايام الخوف وقد روي جابر بن ابي ايمن والاكبر الاول
 ولو شئ صومها في الصيف جان ما خيرها الى الشتاء روي ذلك ابو حمزة قال قلت لابي جعفر
 عليه السلام صوم ثلثة ايام في كل شهر او غيره الى الشتاء ثم اصومها في الصيف لا بأس ولو لم يصدق من
 كل يوم بعد روي ذلك كثير من المتقدمين عن أبي عبد الله عليه السلام من لم يصم ثلثة ايام ويشتد عليه العذاب
 عليه في ذلك من طعام في كل يوم وفي رواية معتبر بن مسلم عنه قال تصدق من كل يوم بعد يوم
 ايام البيض وهي اربعة عشر والاربع عشر والاربع عشر وروي ذلك الاخر عن أبي عبد الله عليه السلام
 وصوم ايام الاربعة معبث النبي صلى الله عليه وآله ومولده ويوم دخوله في يوم الغدير روي
 محمد بن ابي قال حدثني ابي عن أبي عبد الله عليه السلام في صيام ما الايام التي يصام فيها فقلت مولانا
 ابا الحسن علي بن محمد وهو بصيرا ولم يذكر ذلك لحد من خلق الله قد دخل عليه في الصيام
 قال عليه السلام يا اخي حيث تسكن من الايام التي يصام فيها هي يوم اظهر يوم التاسع والعشرين
 من رجب يوم عت الله عز وجل عليه السلام في خلقه ويوم مولده وهو التاسع عشر من شهر ربيع الاول
 ويوم الفطر والعشرين من ذي القعدة وفيه دحيت الارض ويوم الغدير وفيه اقام رسول الله صلى الله
 عليه وآله اخاه علياً عليه السلام أهل الناس واماماً قلت صدقت لذلك فقلت اسعد الله
 على خلقه ويشجب صوم عمر لم يرض عنه الصوم عن الامام مع تحقق الحلال يدل على ذلك
 ما رواه محمد بن مسلم عن ابو جعفر عليه السلام قال قال الله عن صوم يوم عرفه قال من قوي عليه فحسن
 انه لم ينك من الغار فانه يوم دعا ومسيه فصره وان خشيت ان تصنع فلا تصنع وعن
 حماد بن سعيد عن ابيه عن ابو جعفر عليه السلام قال قال الله انه صوم ما تحو في ان يكون يوم عرفه
 يوم اضحى ليس يوم صوم وصوم عاشوراء لا يتركه يد على الاكل ولا راحة من سعة
 بن صدق عن أبي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان علياً ع قال صوم التاسع والعاشر كذا

تفہیم

المادة قال النبي عند الغضبة التوبة منها عند الندم **مسألة** وعن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قلت فذلك كان أحد الأيات يصوم شعبان قال كان خير أيام رسول الله صلى الله عليه وآله أكثر صيامه في شعبان **مسألة** الساق في إسناده وأبو عبد الله عليه السلام فيه الأمانة بعد الزوال في ليلة وقد تناول السكندرية استجاباً وكذا الربيع وقد سئل الخليل عن هذا الخاص والخاص استجاباً على حال سوا الفطرة قبل الزوال وبعد ذلك الخفيف سبباً لهم معه الصوم فلا يصح أن يكون يوماً من ذلك من أول النهار إلى آخره أما الصبي والمكره أو الزنا بعد رها قبل الزوال فليس له أن يصوم في ذلك من أول النهار إلى آخره ولا يصح عليه الصيام وهو قوي لأن الصوم يمكن في حقهما ووقت النية باق لا ينفك لكن الصبي مخاطب بالكف لقوله صارا لأن مخاطباً ولو قبل لا يجب صوم بعض اليوم قلت متى إذا تمكن من نية يرضى حكمه أو لا التماس إذا لم يتمكن وهذا هومكن من نية يرضى حكمه أو لا قوله وكذا البحث في الغرض عليه **مسألة** لا يصح صوم الضيف ندباً إلا بدونه مضيقه ولا المرأة من غريزته زوجها حاضر كان أو غائبة ولا يشترط الشافعي أن يذنه إلا مع حضور الزوج ولا طاعة له ولا واجب ولا الملوك إلا بدونه مولاه هذا ما اتفق عليه على أن لا وكذا ملأه الإسلام وقد روي عنه عن الزهري عن علي بن الحسين **مسألة** روى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وآلهم من نزل على قوم فلا يصوم قطوا إلا بأذنهم وما كانت الحكمة فيه أن منافع الاستماع ما أتت به من ذلك لا زوج فلا يجوز أن تفرغ نفسك للصوم بما يمنعك ولو اتفق الملوك إلا بملكك نفسه شيئاً وتفرغ على إذن مولاه والضيف وما عرفت مضيقه **مسألة** فيه يصومه واستجاباً ذكره في الأصل ومراعاة للأصل مع الوالد وليس بالإذن بل على الأصل ومن كان صاحباً بما يذبح في الزواج لم يأنه إلى الإفطار لأن مراعاة المؤمن وقد أصح الفضل من إتمام الصوم وكذا ذكرناه متفق عليه عند الأصحاب **مسألة** صوم يوم الفطر والحج حرام وعليه اتفاق الفقهاء الإسلام ولما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وآله يوم هو هذا من اليمين ولو نذر نذر صومه لم ينعقد ويوم قال الشافعي وما حكى وقال أبو حنيفة لم ينعقد وعليه اتفاقا ولو صامه أجزأه من النذر وسقط العقد السابق له عليه السلام لا نذر في عصية الله وقوله عليه السلام لا نذر لأمة النبي وجهه الله يبرئ نفسه من النذر من جميع الله فلا تجزئه وسبباً النبي ونذر العصية في أولها لا نذر وإن شاء الله تعالى **مسألة** صوم أيام التضرع حرام

لمن كان يتي وهو جامع عذائنا ولما روي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله انه من صوم ستة
ايام الغفر والاصح ايام الشريق واليوم الذي يملك فيه لمن شهر رمضان ومثل ذلك روى
الاصحاب عن قتبية الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صام يوم من ايام
عن صوم ستة ايام وادركها في الشيع ما يجوز على من كان يتي عليه من الايام صاحب وروى
ذلك رواية معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصيام ايام الشريق فقال اما الصيام
فلا بأس واما بغيره فلا وتعلم بعدنا ان من اصحاب المصلحة لانه ليس على احد يتي من صومها وروى
الاتفاق عليه وتساكفها عنه بالاصل وقال الشافعي في حديثه يتي بصومها الحرام اذا لم يجد
الهدى لما روي عن ابن عمر وعائشة انه قال لا يري خص صوم ايام الشريق الا في منع من عداه
ولما التمسك بالاحاديث المتقدمة وروى ابن عمر وعائشة موقوف عليهما فلا تجزئ مع وجود
التي اعمام وقال بعض فقهاء القائلين في الاشهر للصوم فيها وان دخل في صوم العيد واما
الشرقي فمختار رواية عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل قال جلد خطي في شهر الحرام
قال عليه السلام عليه من رغبة او صيام شريف متابعين من الاشهر الحرام او اطعم امر
قلت فيدخل فيها العيد واما الشريق فلا يصوم فانه حق من الله والرواية المذكورة تائدة
بما تذهب لغير الاحاديث التي فيها من تخصيصه على الايام في الشرائع على تخصيص العام
على اخص فيها صوم العيد وهو المطلق بالصوم في الاشهر الحرام ليس يتي في صومها
واما ايام الشريق فلعنه ان يتي في غير ايامها الا على من كان يتي في صومها لا على من
من شهر رمضان وقد سلف ما فيه من صوم نذر العصية وهو ان يتي من الشهر
الذي فيه صام او على من قصد الشكر على غيرها الا في شهر رمضان لانه لا يتي من الشهر
وصوم القصد لا في غير شهر رمضان في صوم نذر العصية فيكون بدعة وانما صوم الوصال فهو من غير طاهر
التي هي الحرام والاشهر فيه وجان الكراهية والقطر والصلوات الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام
في حديثه في رواية احمد بن محمد عن رواه عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الصلوات في
الصوم ان يجعل عشاءه مخويا وقد روي عنه محمد بن سليمان عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال لما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا وصال في صيام يعني لا يصوم الرجل يومين متواليين
من غير افطار وتعلم هذا هو الذي وصوم الواجب غير ما لما استثنى في حديثه ان ذلك

المانعة

شريكنا

فان

في القدر ومنه ما قيل **الاول** الربيع مع مثل القدر يلزمه الافطار سوا ذلك كانه لا يتي في اوله ولا في اخره
لعله تعالى ومن كان مريضا او على سفر فدية من ايام اخر وصيام لم يتي في ايام يومه بل ياتي
فلا يكون يتي في ايامه عليه وقد روى في بعض اخبار اهل البيت عليهم السلام اجزاء لكنه محمول على من يتي في
على الصوم من غير **الثانية** السابغ يلزمه الافطار ولو صام لغيره كان ما لا يري من القصر وكان حراما
يجوز القصر اجزاء لان حاله بالقصر موجب لقوله على ما علم من وجوب الايام وهو كونه مؤدرا فاضه و
يؤيد ذلك رواية حبان واية الحلبي ومعه عبد الرحمن بن ابي عبد الله في رجل صام في الشهر فقال
ان كان بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وآله يتي عن ذلك فعليه الفضا وانه ليركن بلفظه فلا يتي عليه
الثالثة المشروط والعقبة في قصر الصلاة معبرة في الافطار ويشترط في الافطار ان يتبين من القبيل
وفيه قولان فان كان الصيام الامتداد فوجب قبل الزوال ولا اعتبار بالنية ولو خرج بعد الزوال لم يتي
قال العبد وروى الترمذي في صحيحه عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل خرج من
بيته وعبر في الشهر قال ان خرج قبل ان يتي ففعله في ذلك اليوم وان خرج بعد
الزوال فليتم صومه وبعناه روى محمد بن مسلم عنه عليه السلام والاخر فيمن لم يخرج بعد الزوال
فه قال لم يترك وروى ذلك عبد الله بن بكير عن عبد الله بن موسى الساساني عن رجل يتي في شهر
رمضان قال لا يطر وان خرج قبل ان تغيب الشمس يقلل ولما قوله تعالى انما الصيام للاذليل وهو
على الحلافة ولا يطر ذلك على الاصح منه من قبل يكون صوما شرعا ونية وانما اذا غلب من قبل
يو الصوم فلا يكون صوما تاما ولو قيل يلزم على من لم يتي في شهر رمضان ان يقصه الزمان ذلك فادعاه من
خبره الا ان يكون جود نية قبل الزوال ويؤيد ذلك من احاديث اهل البيت عليهم السلام روايات
منها رواية رافعة بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتي في شهر رمضان حتى يصوم قال
يتم صومه يومه ذلك ورواية علي بن يقطين عن الحسن بن موسى عليه السلام في الرجل يتي في شهر رمضان
افطر في منزله قال اذا حدث نفسه في الليل في الشهر افطر اذا خرج من منزله وان لم يحدث نفسه
في الليل ثم ناله في الشهر من يومه ام صومه ومن الذي يتي في الشهر فليجرب بعد طلوع الفجر ثم يترك
من الليل فام الصلوة واعده من شهر رمضان والرواية الحلبي انها مطلقة فحق
على من نوى الصوم من الليل والاطلاق لا ينافي في التراجع واما رواية عبد الله بن علي فليجرب بعد
بن بكير وهو ضعيف مع ذلك هو موقوف على عبد الله بن علي لاجته في قوله وعلى التقديرين فلا يتي

بالشعير في الصلاة والصوم حتى يخفف عليه اذان البلد الذي كان متماخيا او يغيب عنه جدران وعمل ذلك
 هذا وادركنا في كتاب الصوم حقيق ذلك **الوجه** الشيخ الكبير والشيخ اذا خرج من الصوم فقام
 حتى كان يوم عيد من طعام وهو اختيار الشيخ في كتابه وقال المير وعلم الهدى وكثير من اصحابنا لا يكون
 مع الحج ويكفران مع الفدية في نسق الصيام ولا يخفى على من عاين من عدم الفدية سبب سقوط
 التكليف فذكر في الفدية سقوط الصوم لقوله تعالى لا يقبل عليكم في الدين من اخرج وادركنا ذلك
 ايضا قوله تعالى على الذين يطبقونه فدية طعام مسكين لما رواه عن ابن عباس عن ابي عبد الله
 الكبير عظم من كل يوم مسكينا وعن زرارة قال سمعته اذ كان الكبر لم يستطع صيام رمضان فعليه
 عن كل يوم مدون ثم روى ان هاشما ضعف عن الصوم عاما قبل وفاته فافطر باطعم ومن
 طريق اهل البيت عليهم السلام ورايت منها ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته عن
 رجل كبير ضعف عن صوم شهر رمضان فقال تصدق بما تجوز عنه اطعم مسكينا كل يوم
 وما رواه عبد الملك بن عتبة عن ابي اسحق قال سمعته ابا الحسن عليه السلام عن الشيخ الكبير والشيخ الكبير
 اني تضعف عن الصيام في شهر رمضان قال تصدق كل يوم بمد من حنطة وفي رواية اخرى بمد
 عن ابي عبد الله عليه السلام تصدق عن كل يوم بمدين وهو محل على الاستحباب جواز الشيخ به
 المتعد اذا لم لو التكليف بصوم من يجوز وليس البحث فيه بل البحث مع سقوطه ما عجز المتكبر وليس
 فيلاد كونه حجة والتفصيل الذي ذكره لا حجة فيه لان الاحول في ذلك مطلقة فكذلك كل من عجز عن الصيام
 على اطلاقها **مسئلة** وذو العطاء يتصدق عن كل يوم بمد ثم انما يراى خصوص الصدقة في الصوم
 عن الصوم ويؤتيه ما رواه محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الشيخ الكبير والشيخ
 العطاء لا يخرج عليها ان يقطر في شهر رمضان ويصدق ان كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام ولا
 قضاء عليها وان لم يقطر فلا شيء عليها واما ان التقوى لم يقضى فلا فدية مرض وقد زال التقوى
 كغيره من الامراض ثم لا يبعد ان من الشرب وقد روى ذلك عن ابي اسحاق عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يصيبه العطش حتى يخاف على نفسه قال يشرب بقدر ما يسك ريقه ولا يشرب حتى يبرد
مسئلة وظاهر المذهب الموضع العقيلة للذين لمسا الاقطار ويصدق ان لكل يوم بمد و
 يقضيان وبه قال الشيخ وقال الشافعي ان خاف على ان يفسد اطرا وقضا ولا كراهة لانها اطرا
 للوف فكذلك كالمريض وان خاف على ان يفسد اطرا وعلمها القضاء والاكراهة وثلاثة

اقول اصحابنا الوجوب لقوله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين وقال ابن عباس رضي
 هذه الآية وجبت الرخصة في الشيخ الكبير والعجز والمرض واما ان المتعة التي تجوز بها
 على النفس او لا تسقط وجوب الصوم لانه حرج واضر له وهما متباينان ويصدق ان جزا احدا
 مع الطاعة وامكان الصوم ويؤتيه ذلك ما رواه محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول
 للملأل المغرب والموضع العقيلة للذين لا يخرج عليها ان يقطر في شهر رمضان لانها لا يعلفان الصوم
 وعليها قضاء كل يوم اطرا فيه وما ذكره الشافعي من التمسك لوجهه مع وجوب الاضمار المطقة
مسئلة صوم السائفة لا يجب بالشرع ويجوز اطاله ولا يجب قضاؤه لوافطافه وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة يجب بالشرع ولا يجوز اطاله لقوله تعالى لا تبطلوا اعمالكم ويقضى لابطاله
 لما روى ان عائشة قالت سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول لما اطعنا فافطرنا عليه فاما
 رسول الله صلى الله عليه وآله فقال قضيا يوما ما كانه ومن النبي صلى الله عليه وآله انه افطر وقال
 ما قضى يوما ما كانه ولا نهار عبادته حتى لا يقول في ابيه الفيل فاذا اضربا لانه قضاها كما كان
 لما رواه عن عائشة قالت دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله فقال اهل بيتك حتى
 قلت لا فقال اذا صوم ثم دخل على يوم اخر فقال عندك حتى قلت نعم فقال اذا افطر وان كنت قد فرضت
 الصوم ومن طريق الاصحاب ما رواه محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الذي يقضو رمضان
 بالخيار والافطار ما بينه وبين ذوال القعدة في النقل ما بينه وبين ان تغيب الشمس وشبهه ذلك
 ابن جبريل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام انه صوم ثم رجع به ولم يحصل له سبب وجوبه فكان افطره
 بالخيار في اقامه وجوبه جبر عايشه وحضرة ان كراهة حال فعله كان طائبا اما ان لا يرضى
 او قضاء رمضان ومع الاحتمال لا يكون حجة وكذلك الجنب المتقين لاختياره عليه السلام لا يدل
 على الوجوب وقد روى في اخبارنا انه كره اطاله بعد ان روى ذلك سعد بن حنيفة
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا ع قال الصائم تطوعا بالخيار ما بينه وبين نصف النهار
 فاذا انصف النهار فقد وجب الصوم والملا بالوجوب هاشما في ذلك **مسئلة**
 كل ما يطرط فبعثنا الشيخ ان افطر فخلاله لحد ريق وان كان لا يغيره عند استئناف الا في ثلثة مواضع
 من وجبه عليه صوم شهر رمضان مع قضا خمسة عشر يوما وفي ثلثة ايام لدم المتعة لانه عام
 يومين وكاه الثالث العيد فطر فام الثالث بعد ايام الشريق ان كان يفي لا يفي لو كان الفطر

ور
المقدور

غير العبد وهذه المسئلة هي **الاول** من وجوب عليه صوم شهرين متتابعين اما الكفاية او النذر
فاظهر قبل ان يصوم من الثاني شيئا بعد رمضان مرضا او عجزا او قطع تناجعه وقال الشافعي يتي مع الحنف
وله في المرض قولان ثبت ان المرض ليس في النذر دفعة فلو وجب الاستيناف معه لكان متروضا
لنكران الاستيناف مع عدم التوقي بالتحلل ولا بد من الحيض فتي مع المرض لا يستيناف مع
على التريق ولا يقطع مع ما روي من قبل الله سبحانه ويؤيد ذلك روايات عن اهل البيت عليهم
منار واثير سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صوم شهرين متتابعين
فصام خمسة وعشرين يوما ثم مرض فاذا روى عن عومه ام يعيد صومه كله قال بل يتي على ما صام
قد غلب الله عليه وليس على ما غلب الله عليه شيئا وسئل روى رفا عن ابي عبد الله عليه السلام ثم
قال قلت امراة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصارت واظرت ايام حيضها فاعادتها
فكملت خضتها وشتت من الحيض فلا تقيد بها اجزاء ذلك وفي رواية جيل وثوبان حزن و
الى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعين من صوم شهرين متتابعين في شهر يصوم شهر
ثم يمرض قال يستكمل فان زاد على الشهر من الايام يوما او يومين يتي على ما بقي قال الشيخ علي
ذلك على مرض لا يمنع من الصوم ويمكن ان يحل ذلك على الاحتياط فانه الحيض من تاويل الشيخ
الباب الثاني لو اظرت في الشهر الاول وبعد كماله قبل ان يصوم من الثاني شيئا لعجز عذر استأنف
وهذا مستق عليه فان صام من الثاني يوما فجاز له ان شاء الله تعالى ولو اظرت في خلاف ذلك
لما انما اذا صام من الثاني شيئا تحققت المتابعة التي تحصل مع متابعته الثاني الاول كماله
او بعضه ولا بد بالتم في اكتمال الصورة وحكم اكثر الشيء حكم كله ويؤيد ذلك روايات
اهل البيت عليهم السلام واهل الحل عن ابي عبد الله عليه السلام قال صيام كفارة الظلم شهرين
متتابعين والستين ان يصوم شهرا ومن الاخر اياما او شيئا من فان عرض له شيء اظرت فمضى
ما بقي عليه فان صام شهرا ثم عرض له شيء فاطر قبل ان يصوم من الاخر شيئا فلم يتابع اعادة الصوم
كله **زوج الاول** قال الحنفى لو وجد لا فطر بعد ان تصام من الشهر الثاني شيئا فقد اخطى
ووجب على صومه ولما قيل ان يقول اسم القول بان الستين هو ان يصوم شهرا ومن الثاني شيئا
فيصح فوجه لفظه الا ان ذلك حديث جواز الشا وان لو كان حقيقة الستين المتابع المراد فيه **الثاني** قال
في الخلا ولسا فقول ان يصوم من الثاني شيئا انقطع تناجعه وزعم الاستيناف **الثالث** المرض من

عذر يصح معه النساء وكذا كل من رزقه الله سبحانه لانه لا قدرة له لكفره على دفعه والاستيناف عتق
فلا يرتب الاعطى التريق **الباب الثالث** قال اكثر من عمل الثامن نذر شهرا متتابعين او معين لزمه
ان يصوم نصفه فان اظرت قبل ذلك بعد ذلك وان كان لعجز عذر استأنف وان كان عذرا كمال النصف
ان وان اظرا عذرا لعجز عذر وقال الشافعي ان اظرت المرض فتيحت وفتحت ايام حيضها و
ان مرضا لنادر في النطاق المتتابع قولان وقال احمد ان مرضا ثم اذا عوفي وعليه كفارة بين وان
احت استأنف شهرا ولا كفارة ولم يعبر احد من الجمهور بصوم النصف اجمع الاحتياط بدار واه موسى بن
بكارة عن ابي عبد الله عليه السلام وناوة عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال في رجل جعل
على نفسه صوم شهرين فصام خمسة عشر يوما ثم مرض له امرضا اجاز له ان يعرض ما بقي عليه وان
كان اقل من خمسة عشر يوما ثم عرض له امرضا اجاز له ان يعرض ما بقي عليه وان كان اقل من خمسة عشر
يوما لم يجر له حتى يصوم شهرا تاما **زوج** قال الشيخ لوسا فقطع تناجعه والشافعي قولان في الخروج
على المرض ولو قيل ان كان السفر ضروريا يتي في ان كان اختيار الاستأنف كان حسنا **الباب الرابع**
صوم بدل دم المتلفه عشرة ايام ثلثة في الحج متابعات فان صام يومين ثم اظرت ايام الا ان يكون
الثالث العبد فاني ثلث بعد ايام الشرف واطلق الشيخ في الجبل النسا وبما قلناه قال في التذريب
الاحكام لان المتابع شرط فمع الاطلاق لم يجب الاستيناف ليحصل المتابع لكن اذا فصل العبد جاز
المتابعة بالرواية التي رويها عبد الرحمن بن ابي عبد الله فصر صام يوم التروية ويوم عرفة قال
يحرره انه يصوم يوما آخر وعن يحيى القنري عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل قدم يوم التروية متعبا
وليس له هذا فصام يوم التروية ويوم عرفة قال يصوم يوما آخر بعد ايام التروية ويؤيد ذلك الشافعي
معتبر بهار واثير احمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تصام الايام الثلثة متفرقة **مسئلة**
وهل يجوز صوم ايام التروية بدلا عن دم الهدي فيه روايات المشهور النسخ خلافا للشافعي احتجوا
روى عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام قال ان عبد الله بن الحسن يقول يصام ايام التروية
قال ابن جعفر كان يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله امر من بناوى ان هذه ايام اكل وشرب لا يصوم
فيها احد واما الرواية الاخرى فقد رواها احمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا
كان يقول ان قاتل صوم الثلاثة الايام في الحج فليصم ايام التروية وهذه الرواية نادرة مضمومة
للعزم المقطوع به من النسخ عن صيام ايام التروية فيجب الاحتياط **كتاب الاستكشاف**

وهو في لغة العرب السقايل وحقن في الشرع بالثبوت السقايل للمعاني ومنه قوله تعالى فيكون من اقسام
 لهم وقوله طه عليه عاكفا ويدل على شروعيته الكتاب في السنة والاعمال ان الكتاب بقوله تعالى ولا
 تباشروهن وانتم مكبرون في تلك الجدة ولما السنة طه روى في التوسل الى الله عليه وآله ان مكبرك في
 العشر الاخر من شهر رمضان وعمره سنة ابرار رسول الله صلى الله عليه وآله مكبرك حتى مات ومنه قوله
 اهل البيت عليهم السلام ورايت منار دابة جاد بن عتيق من عبيد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله اذا كان العشر الاخر استكف في المسجد وخربت لهجة شعره والكلام فيه يقع في شروط وقامه
 والحدود وشروط خمسة **الاول** الشية لا يجزأ تقع على وجهه فلا يقع في الشروع الابنية خصصه فيمنع
 اليه القرية ليقع عبادة والوجوب والتدب يقع على الوجه المأمور به **الشرط الثاني** الصوم اي صوم
 اتفقوا فيها كان يومه باربعين او غيره وعليه فتوى علي بن ابي طالب قال ابو جعفر وسلك وقال الشافعي
 واحمد بن محمد يوم طار وروى عن عروة قال قلت لابي عبد الله نذرت ان استكف ليلة في الجاهلية هذا اليوم
 نذرتك ولو كان الصوم شرطا لم يجز ليله ومن ابن عباس ليس على مكبرك صوم لسانه وروى عن عروة
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا استكف الا بصوم وعن عروة قال رسول الله ان نذرت ان
 استكف يوما في الجاهلية فقال استكف وصم ومن طريق اهل البيت عليهم السلام ورايت منار دابة الى
 داود عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا استكف الا بصوم ورواية محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله
 عليه السلام لا يكون الا صوما وجوازه يوم ان الليلة تقرب اليها القيل وهو ما كان حال
 الثاني موضع كذا ليلتين وثلاثة ايام او مع ايامها ورواه عن ابن عباس وعروة عليه ولا حجة فيها
 غيره به اذا ثبت هذا فلا يصح الاستكاف ليله الا ما يقع النهار ولا في هذا حتى لا يصح صومه كانه يوم
 ولان يومه عليه الصوم كالماء في القسا والريز في القصر والصوم والساق في القوا ليعنه من
 الصوم واجبة ومنه **الشرط الثالث** ان يكون من يومه من ثمة القرية فلا يصح استكاف الكافر
 كما لا يصح منه الصوم ولا غيره من العبادات ولان المختون لا يلبس من اهل العبادات لمخزومه من روى
 عنه من التكليف **رابع** لو انك استكفت في يومين لكانت عتقا لانه احداهما يبطل ذكره في الثاني
 لانه يقول ان كان من فترة وجب خروجه من المسجد ان لم يكن من فترة وجوب الخروج من اوقات الصلاة
 والاخر لا يبطل ويخرج من عليه ذكره في البسوط وما ذكره في الخلا ليلتين بالذهب لانه قصوره مني
 عند فلا يكون معتد به ولان المرأة والعبد الا باذن الزوج والولي لا يمنع الاستمتاع بملوك الزوج

فلا يصح

فلا يصحها الا بغير منها ومنافع العبد ملوك المولى فلا يجوز مقرة فيها بغيره كذا الله ومن بعضه
 روى الا ان موافقه مولاة فبعض في الزمان المختص به وهل يملك الكتاب من غير ان مولاة فالتحريم لا
 الا ان يخرج الى بعض قرية فقال الشافعي نعم لان المولى في نفسه وليس يجزأ لانه يخرج بكتابته من الرق
 فتخرج الرق لاحقه به الا اطلاقه للاكتساب **رابع** لو نذرت المرأة الاستكاف والعبد باذن المولى والزوج
 فان كان ابيا ماضية لم يخرج النكاح وان كان قريبا من جاز ما لم يجب وقال الشيخ يجب عليه الصبر ليلة ايام
 وهو اقل الاستكاف وهذا يصح وقت الاستكاف يجب الشروع اما اذا كان الاذن من غيره من زمان
 لم يخرج لاحدهما الا بغير الا باذن الزوج او المولى في نفسه والتدب يقع بغيره ولا في الاستكاف كذا الحديث
 في الاجرة زمان اجارية وبجدة البحث في الصفة كذا لاقتنا رصومه نظر في الاذن ولو اذن للعبد
 فاستكف فاعتق لم قال الشيخ ولو باذن ودخل فاعتق في الحال الرمة وليس يجب لانه لا يملكه حتى لم
 ينفقه به الاستكاف فلا يجر اتيانه ولو سكر استكف بطل استكافه وقال الشافعي لا يبطل واختلف
 اصحابنا على وجهين لسان الاستكاف ثبت للعبادة والسكران يخرج بسكره عن التقيد فيرسل
 معنى الاستكاف منه **الشرط الرابع** الكمية فذا جمع فيها وانما لا يقع اقل من ثلثة ايام بالليلين
 واحق للهو على خلاف ذلك فقال ابو جعفر لا يصح اقل من يوم لانه لا يصح الا بصوم وانكته يوم
 وقال الشافعي يصح سامة كاجوز ان يصدق بالتكثير والتكثير وقال مالك لا يصح اقل من عشرة
 ايام لان النبي صلى الله عليه وآله استكف كذلك فلم يستكف اقل من ثلثة ايام لان الاستكاف وهو
 انقبت الفطر والاقامة للعبادة والخطبة والاشاعة ليست بشا طويلا ولا اقامة فلا بمن
 تقدره بما يصح في طويلا والصوم شرط فيه فليقتدر بما يصوم او ثلثة او عشرة لاستقامة ما عدا
 ذلك بالا جمع والتقدير باليوم لا بالليل في الشرع والتقدير بالثلاثة فيسقطه بان ثلثة ايام
 كقارة الدين وكقارة بدلي الهدى ومحمدا على ذلك روايات منها رواية ابو بصير عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا يكون الا صوما فاقول من ثلثة ايام ومن استكف صاما ورواه عن ابن زيد
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا استكف العبد فليصم وقال لا يكون الا صوما فاقول من ثلثة ايام
 وفي رواية الشافعي ضعيف لان الاستكاف لا يتحقق الا مع بشا اقامة ومنه قوله تعالى في سورة العنكبوت
 فيه والباريعين الصوم ويقال استكف على هذا اذا قام عليه فلا يكون الخطبة الساعة استكفا فاقباضه
 على الصفة باطل لان معنى الصفة يحصل بالتكثير ولا كذا استكاف في حجة كذا ضعيفة

ان فعل النوى صلى الله عليه وآله لا ينفرد بها **فروع الاول** لو نذر الاعتكاف شهرين لم يعين
 كان الخيار في الاعتكاف متابعاً ومتزجراً والتابع افضل وجه قال الشافعي قال ابو حنيفة نذر من نذر
 الا ان يتولى نذر شهر فلا يخرجه المتابعة **الحال** ان النذر لو لم يشأ ولم يتابع فلا يخرجه اختياراً ولا
 الامتناع في الايمان بوجوب النذر تحقيقاً موقراً ومتابعاً لكان حذو حذو الا في نذر شهرين **الاول**
 لو نذر اعتكاف شهرين وجب له كفارة لئلا يفرط في موافقة الحلال لان اسم الشهر يشتمل
 على الجميع ولو نذر قضاء وكان بالخيار في متابعه لان متابع الشهر المعين ضرورة الوقت **الثاني**
 المتابع صادر وصفان لو نذر النذر ولو نذر اعتكاف في اليوم لم يخرجه المتابع الا في كل ثلث وقال
 ابو حنيفة نذر يومه الايام بليها لانه ذكر احد العددين بطريق الجمع فيقول اخذوا اخره لقوله تعالى
 ثلثة ايام الا في رواية قال ثلث ايام سواها واحدة ولانه تعالى لما نذر فصل احد هاتين الاخر
 قال سمعها عليه سبع ايام وثمانية ايام حرموا جميع متابعها لانها مطلقا بعد بيع في جميعها
 فكان متابعاً كالباقيين على ترك الكلام وقلت انما نذر في الشهر ثلثا ولا يدخل اليها في كل ايام
 بين كل ثلث ما قرأه من الاصل ومجبه ضعيف لان دخول الايام في الليالي لا ينعكس الا في نذر
 من يترك القضا بل القرائن والاداء اليوم حقيقة ما بين الفرائض والشمس والليله ما عدا ذلك استعمل
 احدهما في سماء منضاً لا يعلم بجزء اللفظ وما في اسمه على الكلام فغلط لان النوى عن النبي في ايام
 يتحقق مع ما هيته خلاف اتباع الفعل الذي يمتنع حقيقة متبعلاً ومتزجراً كما لو نذر اياماً وكان
 اياماً فانه لا يلزم المتابع طوله يومياً منها فان كان مضى لم تلتزم ايامه مع ما مضى وان كان في
 الثلثة استأنفها ولو كان شرط المتابع واخر يوم منها استأنف الثلثة قال الشافعي في الخلافا اذا
 نذر اعتكاف ثلثة ايام متتابعات لم يزمه ثلثة بينها اليان وان لم يشرط المتابع جاز ان يعكف
 بها رخصة ايام بغير شيال وما ذكره الشيخ لا يضر على مذهبه وقد ذكر في هذا الكتاب ان اقل
 الاعتكاف ثلثة ايام بغير اليان وهذا هو شبه المذهب **الثاني** لو نذر اعتكاف شهر رمضان
 معين فاضل به قضاء صائماً لا يائين ان الصوم شرط للصحة وتوابعه وقضاءه في رمضان اخر
 قال الشيخ يجرى وقال الشافعي يجوز قضاءه بغير يوم ولو قضاءه في رمضان اخر جاز وقال ابو حنيفة
 لا يجرى بل يثبت نفسه في غير شهر رمضان يصوم فحصر الاعتكاف في ثلثة ايام المتقضى هو الاعتكاف
 وهو ثابت للصلاة وتصور شرط فيه فيكون نعم كان معكفاً **الحال** المكان وقد اختلفوا في

كالنبي لله

وقال الشيخ وعلم الهدى لا يصح الا في المساجد الاربعه مسجد مكة والمدية والجامع بالكوفة والبقعة و
 ابدل ابو جعفر بن باقر جامع بقعة جامع المدائن واتفق علم الهدى والشيخ لذلك باجماع الفرقة وكان
 الاعتكاف عبادة شرعية يقيد بها على موضع الزايق وقال الفقيه وابن ابي عمير وجماعة من
 الاصحاب يصح في المساجد الاربعه وفي كل مسجد جامع وفي كل الاخرى وعن ابو حنيفة رجلان احدهما
 جرد في كل مسجد وبه قال الشافعي والاخرى جامع المساجد الاربعه لما روى عن النبي صلى الله عليه
 وآله انه قال كل مسجد له امام وموذن يعكف فيه قال الشافعي الا في المرة الا اعتكاف في مسجد
 بيتها ونفي من الذي تعرفه للصلاة وعندنا الرجل في المرة سواء كانت التي صلى الله عليه وآله
 اعتكف في مسجد واعتكف على العلم في جامع الكوفة والعتبة في مسجد مكة وجامع القباية
 في مسجد البصرة فثبت اختصاصا على ما فعلوه ولقد ذكرنا ما روى عن ابن جبرين عن ابن جبر الله عليه السلام
 قال لا اعتكاف الا في مسجد جامع صلى الله عليه وآله ولا في مسجد الا في هذه الاماكن ثم قد روي
 ان الحسن عليه السلام صلى في مسجد المدائن وربما كان احتجاج الفقيه وموافقه بما روي عن الصادق
 عليه السلام انه قال كان علي عليه السلام لا يرى الاعتكاف الا في المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله
 عليه وآله او مسجد جامع وبنته روى ابو القاسم عنه عليه السلام عن علي عليه السلام وروى عبد الله
 ابن سنان عن ابن عبد الله عليه السلام قال لا يصح العكوف في غير مكة الا في مسجد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وفي مسجد جامع من مساجد الجاهلية وما ذاك عليه الفقيه وابا عبد حسن وهو اولي لانه
 اوجب المطابقة للقرآن والبعدين تخصيصه واعتكاف النبي صلى الله عليه وآله وجماعة المساجد
 المذكورة لا يمنع من غيرها واحتجاج الشيخ باجماع الفرقة لا يضره ذلك من عرف اجماعهم عليه
 وكيف يكون اجماعاً والاصحاب على خلافه لا يمان من فضل الاصحاب فيكون بصدده ولو قال
 يقتصر على المتفق عليه قلنا من يوجب ذلك اذ لم توجد له لانه على ما زاد عليه ام اذا وجدت والله لا
 موجودة ولا ضار بالصحة وقد روى محمد بن محمد بن ابي بصير في جامعه عن دون بن الحسين
 عن ابن عبد الله عليه السلام قال لا اعتكاف الا بصوم وفي مسجد البصرة التي انت فيه **فروع**
 قال في الخلاف اذا نذر اعتكافاً في احد المساجد الاربعه لم يزمه ولا يجرى له بعد الزمان كونه نذراً
 وقال الشافعي اذا نذر بالمسجد الحرام لم يزمه ولو نذر بغيره لم يلزم وجاز الاعتكاف حيث شاء لنا
 ان الوقت لا يحقق الا بالصحة النذرية فوجب ان لا يجرى مع عدمها **مسألة** ولا يجوز

لخروج من الموضع الذي اختلف فيه الاما لان منه وعليه اتفاق العلماء وبطلان كل ما روي عن
 الرمن ابن ابي عمران عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخرج المعتكف من المسجد الا الحاجة ومن داود
 بن سرجان عن ابي عبد الله عليه السلام قلت اني اريد ان اعكف فقال لا يخرج من المسجد الا الحاجة لا بد
 منها ولا تقعد تحت ظل حتى يعود الى مجلسك **ثلاثة** فان خرج لغرض يطل اعكافه لانه
 لبث في المسجد للعبادة فالزوج منه مناف له **فما ان الاول** وبطلان الخروج وان قل وبطلان
 الشافعي والوحيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل العكف ان سئل ان كان محل في موضع الحوائج و
 قلنا لا يبطل في موضع الحوائج ضرورة خلافه وانما **الثاني** يخرج من راسه لم يخرج
 وبطلان الخرافة لما يعرض من حاجة الزكاة في الاصل فخرج وجهه لا يخرج بغيره و
 قد روي الجمهور عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يدخل في راسه لا يجزله وهو
 معتكف وكان لا يبطل لبث الحاجة الانسان وانما ابو حنيفة في خروج الجمعة وقال الشافعي
 يبطل بخرجه لانه يمكن له ان يركب في حيث تقام الجمعة وربما سقط هذا على ما قلنا من ان
 الاعتكاف لا يكون الا حيث تقام الجمعة ولو اتفق اقامة الجمعة في غير الجوامع لم يخرج
 مع بقاء الاعتكاف وقال ابو حنيفة لا يبطل الا في الفصوله والناقله واجاز بعض اصحابنا ان يكون
 يوما لا مكان يجوز ابتداء الاعتكاف فيه والوجه انه لا يجوز ان المكان يتعين ابتداء الاعتكاف
 فيه **ثالثا** لا يصح الخروج للشيء من الحاجة وعبادة الرضخ وزيارة الوالد والجد وبطلان
 اعتكافه وخالف الجمهور في ذلك لانه ان ذلك محتجب بوجوب الاعتكاف لبث العكاف لا يخرج
 مانعا من العبادة الواجبة لكن اذا خرج لا تقعد حتى يعود الى مكانه ويدخل في ذلك ما روي
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يفيق المعتكف ان يخرج من المسجد الا الحاجة لا بد منها ولا
 يجلس حتى يرجع ولا يخرج في شيء يعود من ريقا ولا يجلس حتى يرجع وما روى داود بن سرجان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخرج من المسجد الا الحاجة لا بد منها ولا تقعد تحت الظلال
 حتى يحرقه الى مجلسك ويجوز ان ياكل ما بينا في مجلسه والشافعي يحتمل التقيد **فروع**
 قال شيخنا لا يفتي تحت الظلال وقال ابو الصلاح لا يدخل تحت سقف وفي غيره المشي تحت
 الظلال والوقوف تحته عندى توقف وليس العمل الا مقوده تحت ظل وشجرة وبطلان
 المبسوط وبصيرة وروى القائل ان البيت عليهم السلام ولا عرف مستورا ما ذكره **ثانيا** لا يخرج

كان

القول

ان يبطل غير المسجد الذي اختلف فيه الالبكة خاصة فانه يجوز ان يبطل في موضع اخر حيث لم يثبت موطنه
 فيما سواه وبطلان كل ما روى عن منصور بن حازم وغيره من ابي عبد الله عليه السلام قال المعتكف مكة يبطل
 في غيرها وبطلان كل ما روى عن غيره الا في المسجد الذي يماه ولا يخرج في غيرها الا الحاجة ضرورة فتناول
 وقتا حتى يفرج وقت الصلاة عن حرمه يبطل اعتكافه ولا يصح الخروج في غير ما ذكره من غير ما ذكره
 كالمضي الى الجمعة **الثالث** يجوز ان يخرج كادامة الصلاة اذا اقيمت عليه بان لا يكون غيره او يتوقف
 عليه ثبوت الحكم ولا يبطل اعتكافه والشافعي في ذلك ان اقامة الصلاة بالابد من غير ضرورة فلا
 يكون مبطلا لا في وجع فمعا لعمامة وان لم يمس الاقامة ودعى اليها قال الشيخ رحمه الله لا يبطل في ذلك
 وكان الشافعي يبطل لانه الاقامة ودعى اليها مع دليله الا انما يتعين الاجابة فلا يصح من الاعتكاف
الرابع قال الشيخ يجوز ان يخرج في وقت الصلاة خارجا عن المسجد وان كان بنية وبين المسجد قضاء ولا
 يكون ذلك مبطلا والشافعي في قولان احدهما النع والابطال وقيل ذكره الشيخ اشكال لان الاذان وان كان
 مستدرا في المكان فله من غير خروج من المسجد فيكون مخرجه غير ضرورة لا يخرج في وقت الصلاة
 اعتكافه عليه وانما المسجد الذي لا يخرج اذا طلق الى الصلاة خرجت وقت الصلاة واستأنف الاعتكاف وهذا
 يقع على تقدير ان يكون الاعتكاف واجبا لم يشترط الرجوع قال واذا أخرجه السلطان قلنا يبطل
 اعتكافه وقضا ما فانه لو لم يملكه لم يرفع عن امره الخطا والسيان وما استكرهوا عليه فان أخرجه
 لاقامة حاد واستفاد حتى يبطل اعتكافه ومبطل في موضع هذا ان يقال هذا اذا لم يكن مفعلا لثبته
 فان مفعوله ثبته جميع اعتكافه وبلى ما زاد ان كان واجبا ولو خرج من مسجد الاعتكاف ساء له
 يبطل اعتكافه وعاد متمما لقوله عليه السلام رفع عن امره الخطا والسيان **واذا** اقسام الاعتكاف
 فانه ينقسم الى واجب ونسب فالواجب ما وجب بحد او عين او عهد او قضاء وهو من الشرع
 والندوب ما تبرع به في يومه بعد اعتكافه افي احداهما يجب الاعتكاف كالتوقف في الحج وهو اختيار
 الشيخ والاصلاح الثاني به قال ابو حنيفة والثالث هو الخيار راي بعض يومان فاذا افسى يومان
 وجب الثالث وهو اختيار ابن الجبير وظاهر كلام الشيخ في النهاية وربما كان المستند ما رواه
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا اعتكف يوما لم يكن اشترطه ان يخرج فيسبح
 اعتكافه وان اقامه يومين ولم يكن اشترطه لم يكن له ان يخرج ويسبح اعتكافه حتى يفيض ثلثة
 ايام والثالث لا يجب اصلا وله الرجوع فيه من شاء وهو اختيار علم الحديث وهذا هو المشافعي

والأمر للجمهور وهو الأشبه بالذهب لأنها مادة مقدسة فلا يجب التثنية في الصلوة والمذبح وغيرها من
 العبادات التي لا تكرر بالشرع ولكن لا يستدل بالشئ على وجوبه بالشرع بإطلاق الكفاية على العكس
 وقد روي ذلك من طرق متعارفة في لفظ لا يلحقها من الوجوب على السلك في الزمة بتقديم وجهها
 وهي بملكية تشبه الحق وإلحاقها قالوا أنه كما خرجت من المسجد قبل صلاة أيام ولم تكن
 اشتربت في أمكاتها فاعلمنا ما على الظاهر وفي رواية سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام في عكس
 واقع أهله قال عليه ما على من أظفر يوم من شهر رمضان ومن زيارته عن أبي جعفر عليه السلام
 قال العكس إذا وقع أهله كان عليه ما على الظاهر وجوب الكفاية مطلقا لا يرد على وجوبه
 مطلقا والجمهور عنه أن هذه مطلقه فلا عموم لها ونصدق بالجمهور الكلي فيكون العمل بها فلا
 تكون حجة في الوجوب فيها أيضا إذا اختلفت في العمل بها فلا تكون حجة في الوجوب وربما
 قولنا ما على الاحتياط في كل من الخلاف وقال الشيخ إذا اختلفت فيه فليعمل به ذلك والجمهور
 اختلفوا في وجوب ثلثه وثبته قال ابن القين وهو المصالح وربما كان المستند ما روي
 أبو حمزة عن أبي جعفر عليه السلام في ثلثه فهو يوم الرابع بالخيار كما إذا زاد أياما
 أخرى فخرج من المسجد فان أقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يسكن ثلثة أخرى
وأما أحكامه فبما يلي **الأولى** مستحبات بشرط الكفاية لا بشرط الإحرام لأنها
 عبادة في نفسها القوية فلا يشترط الرجوع مع العارض وذلك على ذلك أيضا ما روي عن أبي حمزة
 أبي عبد الله عليه السلام قال لا يكون اعتكافا في ثلثة أيام واشترط على بعض في اعتكافا في ثلثة
 عند أحدهم وما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في اعتكاف يومين بشرط الإحرام
 أن يخرج ويضع اعتكافه وأنه أقام يومين ولم يكن يشترط فليس له أن يضع اعتكافه حتى يمضي ثلثة
 أيام **تقرير** قال الشيخ متى اشترط العكس على برأيه أن عرض له عارض جمع فيه فله الرجوع
 أي وقت شاء ما لم يمض له يومان فان مضى لم يومان وجب عليه بالآخر إتيانه تمام ثلثة أيام
 لأن الاعتكاف لا يكون أقل من ثلثة أيام وقالوا إنها لا يرد على شرط جوار له الرجوع فيه على
 شاء فان لم يشترط لم يكن له الرجوع فيه إلا أن يكون أقل من يومين فان مضى عليه يومان
 وجب عليه تمام ثلثة أيام وما ذكر في أنها انسيب أو لا يرد على وجهي علم الحديث كان
 مشترط أن يرجع متى شاء سواء شرط على غيرها أو لم يشترط لأنها عبادة مبتدأة لا تكرر بالشرع

فإنه الرجوع فيها وإن كان نذرا فاما بعد يومين أو غيرهما من ثلثة أيام فبشرط الرجوع ولو
 بشرط وعلى المتقدمين فاما أن يشترط على يد الرجوع أن عرض عارض لا يشترط فيحصل
 من هذا التقسيم مسائل ثمان **الأولى** عين زمانا بشرط الرجوع واشترط على يد عند العكس
 يخرج عن اعتكافه ولا يجب إتمامه ولا قضاء **الثانية** نذرا وعينا ولم يشترط الرجوع واشترط
 على ربه ثم عرض العارض يخرج عنه ولا يجب إتمامه ولا قضاء **الثالثة** نذرا وعينا بشرط الرجوع
 ولم يشترط على ربه فإذا عرض عارض خرج ومع ذلك بقي اعتكافه مستمرا **الرابعة** نذرا وعينا
 ولم يشترط الرجوع ولا شرط على ربه فعرض العارض يخرج ثم يقضي له لم يكن اعتبارا بعتكافه **الخامسة**
 لم يعين زمانا بشرط الرجوع واشترط على ربه فعرض العارض يخرج ثم كان اعتكافه ثلثة أيام
 بولي والاستثناء اعتكافا مستمرا **السادسة** لم يعين واشترط الرجوع ولم يشترط على ربه فان
 عرض خرج واستأنف اعتكافا مستمرا **السابعة** لم يعين ولا بشرط الرجوع ولا شرط على ربه
 فلو عرض خرج واستأنف ان لم يكن حصل له ثلثة وإن كان حصل ثم ما بقي هذا كان شرط ذلك
 كله في عقد النذر إذا أطلق من الاستطاعة على ربه فلا يصح له الاستطاعة عند إتمام الاعتكاف
 وأما يصح فيها بغيره من الاعتكاف فلا غير وإذا عرض لرجوع اليوم أو يكون في المسجد أو العكس
 للرجوع فخرج كما ينبغي ثم قضى الاعتكاف له كان واجبا والأفلاقتنا **الثامنة** يخرج عن العكس الاستثناء
 بالنساء جمعا وتقيلا ولا يشترط وبطلان الاعتكاف سواء انزل أو لم ينزل وقال الشافعي والجمهور
 بطل الجماع عند وقت الفجوة والليل قولان وقال أبو حنيفة إن قبله لا يسقط الفجر بطل الجماع
 وإن لم ينزل لم يبطل لأنه فعل ما يبطل به الصوم فلا يبطل به الاعتكاف وما رواه علي بن
 ولدا بشره وحسن وأنت غاصك كون في المساجد يكون منافي للاعتكاف فيفسده كالجماع
 وقياس أبو حنيفة ضعيف لأنه من غير جامع **وهذه الأقسام** الرجوع ناسيا لم يبطل الحكم
 به قال الشافعي وقال أبو حنيفة يبطل لأنه فعل ما لا يعتكاف فكان حراما كسبائه وما رواه علي بن
 ربيع عن أمي الطاهر النسيان وما ذكره من النسيان لأبي حنيفة مطلقا **الثاني** يجوز له أن يلازم من غير شعور
 لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله كان يلازم من غير شعور في اعتكافه **المسئلة الثانية**
 يخرج عن العكس الرجوع والشرط قال الشيخ لأنه الاعتكاف ليس للعبادة فمقتضى ما فيه ودون ذلك
 الأمر ما رواه أبو حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال العكس لا يشترط الطيب ولا يتكلم بالزيمان ولا يركب

والشيخ لا يبيع **ف** قال باع قال الشيخ بطل منه لا يبيع منه والفقهاء يقولون انما هو كونه
 انه لا يبيع كافتائه في البيع عند المبدأ يوم الجمعة وجمعة فدينا في الاصول فنفق مستند هادج
 عليه ثم عليه السكفة ذبا في الجمان والشيخ فيه قولان ومستند الشيخ رواية ابو عبيدة التي كانت
 قال الشيخ وقيل يبيع عليه كل امرئ على العزم في ذلك مخصوص بما قلناه لان علم التوبة لا يبيع عليه
 وعقد النكاح مثله **الثالثة** في عدم الاعكاف ما يفسد الصوم لا يفسد بيننا الله لا يبيع الا يبيع
 فيفسد نفسه او شرطه وجها لكفارة الجماع في بهاره ولبله والكفارة حتى رقية او صيام
 شهرين متتابعين او اعطام ستين مسكيا ومخالفة جميع الفقهاء في ذلك وقالوا يفسده ولا
 يخرج منه كفارة الجماع ولا غيره ولما انه يمان تعين للصوم ومعلق باضائه الا انه يجب الكفارة
 فيه بالجماع كما يخرج غيره من الصيام العيين ودل على ذلك روايات منها رواية سماعة عن ابي
 وابي ولاد النخاطكم عن ابو جعفر عليه السلام وابي عبد الله عليه السلام وقد سلف ابو داود قال
 المنيذ وعلم الهدى يجب الكفارة لكل من فطر عبده الكفارة في رمضان فان كان له اربعة اشكال
الاعكاف المنذور والمختص بزمان معين كان حسنا وان اراد الاطلاق فلا امر في المستند
 وان كانا مسكيا باطلاق الاحاديث ففي خمسة بالجماع حسنة ومن ما عداه من الفقهاء وان كان
 يفسد الصوم ويفسد به الاعكاف يعال فيفسد الصوم قال علم الهدى يجب على المعتكف ان اولى
 بفاد الكفارة ان سوا كان الاعكاف في رمضان او غيره والوجه عندي وجوب كفارة واحدة
 ولا تجب الكفارة ان عليه ابا الجماع في نهار شهر رمضان ولو كان جاعا لم يلا كان فيه كفارة واحدة
 رمضان كان او غيره وذلك كره المعتكف امر معتكفة بها لان كان عليه اربع كفارات وانما امر
 معتكفة كان عليه كفارة واحدة وهذا ليس بصواب لا يستند له وجعله كالإكراه في صوم رمضان
 قياسه فيصير الكفارة في الاعكاف ضعيفا ايضا لان اجماع الكفارة في غير الكفارة امر في
 شهر رمضان وان لم يكن معتكفا يثبت على خلاف مقتضى التام لان الكفارة لم تغط ذلك
 عليها كما لو ضرب انسان غيره حتى افطره اكل او شرب لم يجب على الكفارة كفارة من الكفارة وانما
 كان ثبوت الكفارة في رمضان ثبت على خلاف الاصل فلا يجد الحكيم مع ان ثبوت ذلك
 الكفارة في رمضان مستند رواية الفضل بن عمر وهو مظهر عليه ضعيف جدا لا يرد
 من غير طريقة لكن رايها جازع من الاصحاب قليلين بدفع ثبوت الرواية بذلك العمل فلا يرد

الحكم

الحكم موضع النص **مسألة** في افساد اعكافه بغير الجماع ما يوجب الكفارة في شهر رمضان كالاكل والشرب
 في سنة الكفارة ان كان وجب نذر وسنتين بزمان وان لم يكن النذر وجب بزمان او كان الاعكاف بغيرها
 به لوجبه الكفارة وان فسد الصوم والاعكاف واطلق الشيخان لزوم الكفارة لاعتكاف بالجماع وغيره من
 المنفصلات التي يجب بها الكفارة في شهر رمضان كالاكل والشرب لوحدا ذلك اليوم الثالث اوالاعكاف
 اللانم كان اليق بعد ههنا لا يمان ان الشيخ ذكر في النهاية انه العكاف الرجوع في اليومين الاولين
 من الاعكاف وانه اذا اعكفها وجب الثالث وان كان له الرجوع لم يكن لاجل الاعكاف مع حوز
 الرجوع وجه لكن يبيع هذا على قول الشيخ في السبوط فانه يرى وجوب الاعكاف بالدخول فيه
 قال الشيخ في السبوط من مضى العكاف مرضا وجنونا او جهلا او حرجا وطلبه سلطان خاف
 منه على نفسه او ماله فانه يخرج ثم ان كان حرجا وقدمه في الكفارة اعكافه عاد بعدد والاعكاف
 يبيع على مقدم وام يعلق وان لم يكن معنى الكفارة ففسد استغفار الاعكاف وكان الاعكاف
 واجبا او مندوبا لانه قد بينا انه يجب بالدخول فيه الا ما استثناءه من الشروط ولم يعطنا الشيخ الفقه
 فان كان اجراه في الشهرين المتتابعين ففيه بعد من كونه في اسبوعا قال رحمه الله مرات
 في ان تقصير مدت اعكافه في ايامها من قال يقضي عنه وفيه او يخرج من ماله من يوجب عنه
 لعدم ما روي ان من مات وعليه صوم واجب جبه على ابيه القضاء عنه او يصدق عنه
 وما ذكره رحمه الله ان كان ذا اعلى وجوبه في صومها او اما الاعكاف قال رحمه الله وقضا ما
 فالت من الاعكاف ينبغي ان يكون على الفقد والهدار وهذا قولنا واجب واخلاه لان من الواجب
 واجب حال رحمه الله فذا اعكف على العكف اياما فاق له في يومه قضاؤه وهذا صنف لما ذكره
 من التفصيل لا في **كتاب الحج** وهو الفقه القصد منه وجعل الحج اي مقصود ويقال
 حج الناس فاما اذا اختلفوا اليه وانه قول المشرك والمنكر من غير حجة لا كبرية يخرج من سبيل يقين
 الموعود قال الشيخ واقتضى قصد البيت للام لا اذ ما سكت فمصره عنده مستقلة ببلد مخصوص وديها
 كان نذر الحج فله تعالى فدية على الشارب حج البيت وليس عليه قضاء بيت حجاب لم ان يكون
 كل الحج واما على قول الشيخ ان يخرج حجة من الحج وقد قال النبي صلى الله عليه وآله في حجة الوداع على
 كونهما كذا من الحج فاذا الاسلام في الحج الحرام حج الناس كالمدة في المشار الغرض منه ولحق فرض
 على كل مكلف يستلزم من الذكورة والافانث وعلى كل اجماع المسلمين كافة ويؤد عليه قوله تعالى وقوله

فان لم يفرغ من مولده لم يكن له منعه ولو تكلم له منعه على التمسك فاذن
ورجع فان علم العبد من التمسك لم يحرره ولو تكلم كان باطلا ولو لم يعلم فواجب اعتقاد احراره ثم دخل
الشيخ الاول انه يصح وله ان يصح حجة لان دوام الوجود شرط في صحة اعتقاده ولم يحصل
لحكم في المبرور ان الولد والعقود بعضها كذلك والامة المزوجة ولو اهاست بان وجهها فلا يصح
احكامها الا باذنهم لان لكل واحد منهما حق في ملك الآخر وكذا الكتاب مطلقا ومشرطاً في غير
بعضه او هاهنا لو لم يكن له اذنه في امانه ولا يتوقف على اذنه الولد ان يقتضي الحج فيسأولوا
من غير اذن الولد ائتمن كان احكامه بطلاناً لان مقتضى العقل والعقود بعضها يصح ان يصح
احكامها ولو كان قبل احد الواقفين ولو اخرج ما ذن ثم ائتمن قبل احد الواقفين مع حجة واجراءه عن
حجة لا سلم لانه وقت يمكن انشاء الاحكام فيه وذا روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
في مولد ائتمن يوم عرفه قال ان اولئك احد الواقفين فقد اذنت له في ذلك فانه لو قد انقد
فانه الحج يوم حجة ثم يستأنف حجة الاسلام فيما بعد ولو افسد حجة الماذون فيتم الصلوة ولا
قبل فوات احد الواقفين ثم حجة واقفية التنازل واجزاءه عن حجة الاسلام وان كان بعد ما اتم
حجه وقضاه في القابل وعليه حجة الاسلام ولا يخفى ان القضا عنه **فرع** قال الشيخ بيد حجة
الاسلام قبل القضا ولو بدلت حجة القضا فقد عن حجة الاسلام وكان القضا في ذمته قال ولو
قلنا لا يخفى من واحد منهما ما كان في ما يمكن ان يحتمل له بان مع تراحم الفريقين يكون حجة الاسلام
اولى لان وجوبها فرض من فرضان والاكثر في القضا واما انه لا يخفى عن احد ما ظن ان حجة
الاسلام اذا كانت متقدمة على القضا فاذن القضا ليس عتقاً له ولا عن حجة الاسلام لانه لم
يؤهلها قال ولو ائتمن قبل الوقوف اتم حجه وقضاه في القابل ولو اخرج حجة الاسلام لا يفتقه
سأولوا فسد حجه قال وجواباً انه في احراره لازمة له لانه هل كان بغير اذن مولاه وليس
ما ذكر الشيخ جيد لانه وان حقه بغير اذنه فان جنايته من قايح اذنه في الحج ههنا من جنايته
وذلك في ذلك ما رواه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو ائتمن اصاب الصبيده وهو حر
واحراره فهو على السيد اذ اذنه في احراره فاما ما رواه عبد الله بن ابي نجران عن ابي الحسن
عليه السلام عن عبد الصاحب بن عمار وهو يومئذ قال لا شيء على مولاه فخره على انما امره بغير اذنه
قال في فرضه القسام فان ملكه فبالغراه الصبيده به ولو مات قبل القسام جاز ان يطعم الولد عنه

وهو

وهو من فروع المقتضى وليس على الولد له منعه ولو قطع عنه حراره وليس له منعه من الصيام
لا بد من ذلك في الحج باذنه وقد روى ما ذكره الشيخ حريز بن داود عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
ابي عبد الله عليه السلام عن رجل من موثقين ان يتبع قال في فعلهم وان شئت فاذن عنه **الشرط الرابع**
والخامس الزاد والراحلة وهما شرطان يحتاج اليهما العبد ساقته اما الذي يملكه البشير من
الاجرة بنسبة حاجته ومن لا كلفة عليه كالذي ليس بالراحلة معتبر في حجه وكفاه يمكن من المشي و
ليس المراد وجود عين الزاد والراحلة بل يكتفي بممكن منهما اما ملكا او استجارا **وهنا مسائل**
الاول من لا راحلة له ولا زاد وليس له احد لا يجب عليه الحج وقيل لا في وجبه واجبه واحسن
وقال الحسن بن قنبر في المشي حجب عليه لست ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه والله فسر السبل الزاد و
الراحلة ولا بد عليه السلام شئ ما يوجب الحج فقال الزاد والراحلة فحق الجواب عليه وهو حجة
لا يخبر عن حجة الاسلام وقال الباقر بن عمار لست ان الوجوب لم يتحقق الله مشروط بالاستسقاء
فعند ما يكون موديا ما لم يجب عليه فله تجزير ما يجب عليه فيما بعد ونسب على ذلك روايات
عن اهل البيت عليهم السلام منها رواية ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو ان رجلا معسر
اجبه رجل كان له حجة فانه ليس بعد ذلك كان عليه الحج **الثانية** لو بذل له الركوب والزاد
وجبه عليه الحج مع استكماله وبقية الشرط وتحقيق الاستسقاء وكذا الوجه به بعض احواله او قدم
حاجبا وتوصل به وذلك على ذلك روايات منها رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في
ان حرج عليه الحج فاستسقى قال هو من يستطيع وما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
قلت رجل لو كان له مال حج به فحج به بعض خوانه في حجة اذ كان حجة الاسلام ام هي ناقصة
فقال بل هي حجة تامة ويستحب للان الحج بعد ذلك لما رواه الفضل بن عبد الملك عن ابي عبد الله
عليه السلام قلت رجل لو كان له مال حج به بعض اخوانه حجة الاسلام قال نعم قضا حجة الاسلام
وهي تامة وليست ناقصة وان ايسر فالحج ولو بذل له هبة لم يجب له ان يحصل لشرط الوجوب
وهو غير لازم **الثالثة** ابيع في ثمن الراحلة والزاد والراحلة التي يملكها ولا خادمة ولا ثياب
بدنه وعلى الاتفاق لان ذلك ما يضره الله فلا يكلفه بيعه فيه فيكون الاشاع من مال لا يضره
تذييل ان كان ماله ديناً على موصي ياذن في الحج واجب لانه كالموجود فيه ولو كان معسراً
او على احد اوقافه فحج او كان موصي له يجب عليه الحج لان الاستسقاء ليست حاصلة ولا يجب

بـ ويستحب ان يعبد الخالف بحجة اذ السبب في ان كانت حجة وقد سلف بيان ذلك وكذا ان
 تنوب الملة الصروقة وقد سلف **سائل** **القول** من اوصى بحجة ولم يعين الاجرة انصرف
 الاطلاء الى اجرة المشرك لانه الواجب العمل بالوصية مع الاحتياط للملك والبر فيكون ما جرت به العادة
 كما استوفى به وهو الاذن من اجرة الشئ **الثانية** لو اوصى ان يحج عنه وعرف منه واداه التكرار
 فان عينه قصر على ما عينه والاصح منه حتى يسوفي ثلث تركته لان الوصية لا تقصد الا في
 الثلث اذ الله عز الوارث ما زاد ويدل على ذلك ما رواه محمد بن الحسين بن الوليد عن ابي جعفر
 عليه السلام قال سالت عن رجل وصى ان يحج عنه بمائة مائة من ثمنه ولو اطلق الامر
 ولم يوص له اذ لم يترك له ثمنه على الرأفة لانه لا يملك الثلث **الثالثة** لو اوصى ان يحج عنه تركته
 شيئا معلوم فقصر عن الاجرة مع ما يمكن به الاستيعار لانه لا يصر في الحج فبين ان يعلو بعد القدر
 الممكن ويدل على ذلك ما رواه علي بن محمد الحنفية قال كنت بالبصرة من اوصى ان يحج عنه بحجة
 عشرة جارات في كل سنة وليس يكون في ثمنه ذلك فذكر لي اني لم يفعل بحج من حجة فان الله تعالى
 علم بذلك **مسئلة** لو حصل بيد انسان مال الميت وعليه حجة مستقرة وعلم ان الوارث يكون في
 جازان فقطع قد راجع الحج ويدفع الوارث ما بقي له من الحج دين على الميت ولا يستحق الوارث الا
 ما فضل عن الدين ويؤيد ذلك ما رواه زيد بن معاوية القهلي عن الوعد الله عليه السلام عنه عن
 رجل اسود عنى لا وهلكه ليس لولده شيء ولم يحج حجة الاسلام قال حج عنه وما فضل من
مسئلة من مات وعليه حجة الاسلام واخرى منه فماتت حجة الاسلام من اصل تركته و
 المذكرة من الثلث ومن يخرج جان من اصل المال لثوابها في شغل المذمة والاولا اختيار الشئ محججا
 بما روى حمزة بن ابي عبيد عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن رجل عليه حجة الاسلام ونذر في
 شكر ليعين لا جلا فانه الذي نذر قبل ان يحج حجة الاسلام وقبل ان يفي بنذره فقال اذا كان
 نذرك ما لم يحج حجة الاسلام من جميع ماله ويخرج من ثمنه ما يحج به عنه المذكرة وان لم يكن تركه
 مالا الا بعد حجة الاسلام حج عنه حجة الاسلام ما تركه وحج عنه ولله المذكرة فانما هو مدين عليه
 قال الشيخ في النهاية سيج الوارث على الاحتياط لانه انما يوصى عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل نذر ان ياتي الله ابنه ليعينه ففعل الله الابن ومات الاب قال للشيخ على الابن ووجه ما عنه
 بعض ولله فقلت على الابن قال لا يحج واجبة على الابن من ثلثة **تمت** ليس من شرط الاجرة

تعيين موضع الاجر وللشافعي قولان لثبات الواجبة متبعة لكل حجة ولا يجوز عندنا الا احرار
 قبلها ولا بعد ما فيها غنية عن التعيين **الثانية** لو قال حج عنى فقلت كانت الاجرة باطله
 وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة صحته لثبات الاجرة محمولا فلا يصح معها الاجارة **الثالثة**
 لو قال له انسان حج عني فان اراد احدى واحدة وكانت مندوبه مع لا تهاطاه نفع الشياطين فيها
 فكل نفع الشياطين فيها من واحدة محمولا عن اثنين ولا تكون حجتين واجبتين او استأجره ليج
 عن كل واحد حجة وقال الشافعي لو نوى لهما القتل اليه ولسا له الحج عبادة تقتضي اليه ولم
 ينوها لنفسه فلا يغلب اليه وقد روى في اجابته انما كان الشافعي روى عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله
 عليه السلام ان الرجل يترك في حجة النوبة والحجة فقال لانه كان ضرورة فلهما اجر ولا يخرى منهما عن
 حجة الاسلام والحجة الذي حج **الرابعة** لو اجر من ثلث اجرة ثم اهد حجة فان قلنا امين حج عن
 نفسه واخذ ان الاولى حجة الاسلام والثانية مقبولة فقد ثبت ذمة المستأجر بانها اهدا
 في القابل مقبولة ولا تنسخ الاجارة وان قلنا الاولى فاسدة والثانية فضائلها كان الجميع لازما
 لثابت ولا يخرى من المستأجر مستأد منه الاجرة ان كانت الاجارة متعلقة برهان معين و
 قد فات وان كانت مطلقة كان على الاجير الحج المستأجر بعد حجة القضا لانها يجب على الفور
 ويمكن ان يكون يقال الحجة الثانية محمولا عن المستأجر لانها قضاء الحجة الفاسدة كما يخرى
 عن الحاج من نفسه وهذا القول موجود في احاديث اهل البيت عليهم السلام والآخر يخرج غير
 مستند الى رواية روى الحسين بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حج
 عن رجل فخرج في حجة شائلا فمضى الحج من قبل وكفارة قال في الاولى ما سمعنا على هذا ما اخرج
 ومن طريق صفوان بن يحيى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حج
 من قبل فخرج من الاول قال نعم قلت ان الاجير ضامن للحج قال نعم ويحكي ان يكون
 الفعل على هذا **مسئلة** اذا احرار الاجير من نفسه وعن من استأجره لم ينفذ الا حرام منهما
 قال الشيخ ولا عن واحد منهما لان من شرط الاحرام للنية فاذا احرار من نفسه وعن من استأجره
 لم ينفذ الاحرام منهما قال الشيخ ولا عن واحد منهما لان من شرط الاحرام للنية فاذا احرار من نفسه
 ولربح النية التي نواها فقد تجردت عن النية وقال الشافعي ينفذ منه ذمة المستأجر لانه لم
 يصح منها فوقع عنه لانه نوى القربى للاحرام في حجة وروى بما قاله الشافعي بعد

بن الخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال **مسألة** اذا نوى الحج من نفسه وعنها فهو حري عنه ونحو
 هي ذهاب الحج وان كان لا يستطاعها الفرض ولو استاجر فاحرم من نفسه فان كان زمان الاجارة مينا
 ليقع من نفسه وفي وقوعه عن المستاجر تردد وقد روي ما يدل على وقوعه عن المستاجر روى
 ابن ابي عمير والحسين بن عبد الله بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال هو من صاحب
 المال **مسألة** لو قال حج مني او اعترى بك فقال الشيخ في الخلاف يكون صحيحا او قال الشافعي لا اجارة باطلا
 وترد الشيخ في المبسوط والوجه البطلان لجواز الحج مع فعل احدهما بغيره ويكون له اجرة المثل
 كذا لو قال حج مني فله من اجرة المثل او عتقه فله من اجرة المثل بغيره ويكون حج مني باطلا وقال
 الشافعي لا اجارة باطلا وذا اجرة المثل وهذا السبيل بالذهب **مسألة** لو استاجر الصبي من حج عتقه
 لبيح ولو استاجر للصبي حج وبه قال ابو حنيفة وقال الشيخ ان يستاجر لغيره لا يملك له عباد
 بنية فلا يقوم بها الترخيم للمعنى كالمسألة ولما ان الحج طاعة يعم فيها النيابة فان لا يجزئها
 جاز او كذا يجوز ان ينيها لغيره من حج عنه لظهوره في ما قلناه **مسألة** لا يجوز ان ينيها
 حقن استاجره ثم ينيها في نفسه فانما حج استحق الاجرة ولا يجوز ان ينيها احد استاجرها
 لان النبي صلى الله عليه وآله سمع عليه من شبرمة فقال حج من نفسك ثم عن شبرمة لمسا ان ما
 فعله وقع عن المستاجر فلا يصح العدول بها بعد ابتاعها ولان افعال الحج استفتت لغيره بنية
 الاولى فلا يصح نقلها وانما الوجه في نقلها فقد تمت الحج لمن بدا نيته له فله الاجرة لقيامه بما شرط
 عليه **مسألة** من مات بعد استجار الحج عليه وعليه دين فان قضت التركة بما شرط فيها
 ما يقدم بها وان قضت التركة فمست على اجرة مثل الحج وعلى الدين بالحصصة والشافعي اقر احداهما
 كاخذه والثاني يقدم دين الادنى لان له ضرورة ولا ضرورة لله وانما ذلك يقدم دين الله لقوله
 عليه السلام دين الله احق ان يقضى له منها من دين الناس او لا لزمه وليس احدهما اولى بحجب حصة التركة
 عليها **مسألة** يجوز ان ينيها العبد عن غيره اذا اذن مولاه وقال الشافعي لا يجوز له ان ينيها
 اهلية الحج فوجب ان يبيع مع الادان ولان الاحبار لا يرون جواز النيابة المطلقة كما يقولون لولا ان
 كذا العبد **مسألة** من كان عليه حجة الاسلام دعت الذمة به الحجة الاسلام ولو حج بنية التذرة
 قال الشيخ لم يقبل الحجة الاسلام وقال الشافعي يقبل لما انه لم يوجب الحجة الاسلام ولم يصح
 حجة التذرة بغير اجازة من حجة وكذا لو كان المستاجر مضمونا وعليه حجة الاسلام و

التذرة واستاجر حجة التذرة لم يقبل الحجة الاسلام لعين ما ذكرناه **مسألة** اذا استاجر الحج
 عنه فاعتمر او عتقه لم ينع عنه قال الشيخ لم يقع عن احدهما سواء كان المستاجر حريا او ميا وقال
 الشافعي ان كان حيا وقعت عن الاجير وان كان ميتا وقعت عن المستاجر والوجه انها تقع سواء
 كان المستاجر حريا او ميتا وبطل في الشافعي ما يباين من جواز النيابة عن الحج وبطل ما قلناه الشيخ
 بان المشرع نصح ببايعة المثل لا يبيح اجرة لخلاله بما وقعت الاجارة عليه وبه ما وقع منه
مسألة اذا احصر الاجير كان له التحلل بالحدي ولا نقضا عليه لانه ليس بزمه حج بالي به وفي
 المستاجر على مكان عليه من وجوب الحج ان كان عليه واجبا **مسألة** اذا فاته الوقت فان
 تغير طهر لزمه التحلل بحرية لنفسه ويستعد الاخرى ان يكون له من الاجرة التي وقع عليها
 العقد حصة ما وقع من الاعمال ويستعد ما بقي **مسألة** المتصور ان كان عليه حجة
 الاسلام وحج التذرة جاز ان يستاجر رجلين كل واحد حجة في العام الواحد لانهما فعلان
 متباينان وليس بينهما ترتيب فحري فعل كل واحدهما استوجبه وليس كذلك لو ارد حراما على
 الكلف الواحد **مسألة** في انواع الحج وهي ثلثة تمت وقرآن وافراد وبه على الصحابة والامة
 اما تقدم على الحج مع اتفاق شرط وط القنع او يديها بالحج والا لا تمت والثاني افراد الا افراد
 اما ان يقدم اليه ساقى او لا يقيم والا لا قرآن والثاني افراد ويدل عليه كلامنا ما
 روى عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول للحج ثلثة اصناف مفرق
 وقرآن و تمت بالقرآن الى الحج وبها امر رسول الله والفضل فيها ومنصور في الفضيل قال قال
 ابو عبد الله عليه السلام الحج عندنا على ثلثة اوجه حاج مقنع وحاج مفرق سابق الهدى وحاج غرة
 للحج **مسألة** لا ينفذ الاحرام بالقرعة القنص بها القنص اشهر الحج فان احرم في غيرها انعقد له امر بالقرعة
 المبركة فان الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة اذا احرم في غير اشهر الحج وطاف اقل من اربعة
 اشراط وخط اشهر الحج فانها واجبه بالحج كان مقنعا لانه حج بين كذا افعال الاخرة والاحرام بالحج
 فصار كاحرام بها في اشهر الحج لست ان الاحرام بالقرعة نسك وذللت فيها فغيره وفيه في اشهر الحج
 والقرعة داخله فيه فلو علم ذلك دخلت القرعة في الحج هكذا وشك بين اصحابه ويؤيد ذلك من
 روايات الاصحاب ما رواه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون مقنعا الا في اشهر الحج
مسألة اشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة وبه قال مالك وهو رواية لدره عن ابي جعفر

८५८

534

الحسين

فصل
في

وقال ابن كثير طبع عليهم سنة ثمان كان اهل هذه دولة ثمانية واربعمائة ميلاد ذات عرق وعسكان
 كابدوا وحولوا من دخل هذه الامة وكان من اهل هذه دولة ذلك فعليه المنع وفيه فائدة لطيفة
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال وصاحب السجدة السلام قال ما دونه الوقت الا مكة فهو من صاحب السجدة
 السلام وليس لهم منعة وروى عبد الله بن علي بن سليمان بن خالد وابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 ليس له منعة ولا اهل سرف والاهل منعة لقوله تعالى في ذكر مكة ان اهلها من اهل البيت عليهم السلام
 وعلوهم ان هذه النعمان اكثر من اهل عشرين سنة فاذن ما احسن الشيخ باذنه خبره وروي عن جواد
 بالفتح لم يروى عنه قال ابو جعفر وقال الشافعي يروى عن اهل البيت عليهم السلام في ذكر مكة ان اهلها من اهل
 البيت عليهم السلام والظاهر ان الاشارة راجعة الى جميع ما تقدم ذكره من بعض فقهاء الشيعة انهم
 قالوا قد روي ذلك عنهم فيكون اهل البيت عليهم السلام كما يعملون في كل جملة من جملة اهل البيت لكن
 هذا من فائدة فيكون اهل البيت عليهم السلام وروايت عن ابي عبد الله عليه السلام
 الافراد فهو ان يجمع اهل البيت عليهم السلام فيقف بالوقوفين وينقض مناسكه الشبهة على ثم يعود
 الى مكة فيطوف ويصلي ويسقي ثم يطوف طواف النساء وعليه مرة بعد ذلك في اتيها من خارج الحرم
 وهذا التمسك والافراد فرض اهل مكة وصاحبها ولوعدهم انهم لا يمتنع احدا من اهل البيت
 قولنا احدها الاخر وهو من اهل البيت عليه السلام ولحدوث الشئ والثاني يروي في الام وهو القدر
 التمسك به قال الشافعي قال ان التمسك في صورة الافراد زيادة في مناهية وقد سلفنا في هذا ما
 من احكامه وفيه ذلك فيهم ما رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قلت لاهل مكة ما يقولون
 بالقرعة الى الحج قالوا لا يصح ان يصعدوا الى مكة ساجدة وتعالى في ذكر مكة ان اهلها من اهل البيت عليهم السلام
 لروايت وصحة فتبين صحة لا تسلم انه في صورة الافراد وذلك انه اهل الحرم الحرام في سبيلها
 واقوم مكانة القوة وليس هو اهلها فيجب ان لا يجرى به شروط الافراد التي لما قلنا في نسبة التمسك
 وان يقع في سائر الحج ليقولوا تعالى في الحج اشهدوا على ما في قوله وعليه اتفاق العلماء وان يقع في
 الميقات وسبيل الفداء او من دونه فاهل مكة ان كانت اهل البيت من الميقات **واما**
القرآن فهو ان يضم الى احكامه سياق الحديث ولا فرق بينه وبين الفقه في سياق الحديث والحق
 الجمهور على خلافه وقالوا القرآن ان يقرأ مع غيره من غير ان يقرأ من غير ان يقرأ من غير ان يقرأ
 صلى الله عليه وآله يقول ان اتي من بيت مكة صلى الله عليه وآله في هذا الذي في الحديث وقيل ليك بعرف في

حجه وقرعته حتى اتي عليه وآله اهلها بالحق من جهة **سنة** ما روى عبد الله بن اخون عن جابر اساده
 الى الشيخ قال كنت في مكة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله عندهم من ان جابر قال سمعت
 الله عز وجل يقول وكان قالوا نعم يقول وانا اسألكم قالوا لا والله ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 اتي من جمع بين حج وعمره فقالوا ما هذا فلا فقال ان الله اسألكم من حجته وهو يطابق ما نقله الاصحاح من اهل البيت
 عندنا ليس بحجة لكن عند اصحاب الحديث منهم حجة فهو يطابق ما نقله الاصحاح من اهل البيت
 عليهم السلام ولان الاحكام التي في قوله ليسوا بعباد الاحرام كلها فلا يكون الاحرام بالاخيرة فائدة ومن
 طريق اهل البيت عليهم السلام ما رواه جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الفداء لا
 يكون في قران الاسباقي الحديث وعليه طواف بالبيت وركعتان عند المقام بين الصفا والروضة
 وطواف ببيت الحج وهو طواف النساء وما رواه مشهور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا
 يكون القران في اسباقي الحديث وعليه طواف بالبيت وسوي بين الصفا والروضة كما يفعل المذنبين
 افضل من المذنبين اسباقي الحديث ومثله روى جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام وجوابه ذكره
 منع ان فائدة فانه لو كان القران مع ما بين الحج والقوة باحرام ولحدوث القران على الله عليه وآله في ذلك
 لكن القران على الله عليه وآله في جميع بين الحج والقوة بل في جميع ما روي في انهم ان احرامه سائر الحج
 ويدل على ذلك ما رواه جعفر بن محمد عن جابر قال سئل عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الحج ليس معه عمره
 ومن طريق اصحاب روايات منها ما رواه جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله في جميع في حجة الوداع لا يرمي الجمل من ذي الحجة مخرج الحج وسائر ما يرمي
 واما القران فانه في حجة الوداع يكون له ان يقرأ في حجة الوداع ولا بد ان يقرأ في حجة الوداع
 في الحج هكذا وبكيفية اصابعه واما قوة التمسك لاهل البيت في حجة الوداع كما قلنا في حجة الوداع وبكيفية
 على هذا العقول وروايت عن اهل البيت عليهم السلام منها ما رواه جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
 دخلت مكة في الحج الى يوم القيمة لا والله تعالى يقول من تمتع بالقرعة الى الحج فاستسبر من القرعة
 فليس لاحد الا ان تمتع لانه ان لم يكن في كتابه وفي رواية جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال احرم رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله من ذي الحليفة مقره اوسان الحديث شائعين او
 اربعين سنة ثم في مكة وطواف بالبيت سبعة اشواط ثم صلى بغير خلف مقام ابراهيم ثم قال
 ان الصفا والرفاء من شعائر الله ابدانا لله الله به دخل اخرج من صفة قال لان هذا جليل وعلى

منها رواية عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البدن تكفي فيها قال **نعم** فيها
 وعمره في شجرها من جانبها الايمن **ومنها رواية** معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 يوجب الاحرام ثلثة اشياء النكبة والاشعار والتقليد **ومنها رواية** عن ابي عبد الله عليه السلام قال من شعر
 ريشة فقد احرم ان لم يكن بغيره ولا كثر **ومنها رواية** عن ابي عبد الله عليه السلام قال من شعر
 قال اذا كنت بعدة كثيرة فلا بد ان يشرحا دخل بين كل بدنة شيان فليس هذا من الشق الايمن
 وهذه من الشق الايسر ولا يشرحا حتى يحيط الاحرام فانما اذا شعره فله وجب عليه الاحرام وهو
 بغيره النكبة قال **الاصحاب** والاشعار شق ستم البعير ويلحق بطنه بدم اشعاره والتقليد
 ان يجعل يحنق السويق غلا فدا صفيه وروي للحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته
 عن البدنة قال شعره على ركة تشو سبابها الايمن وروي الفضل بن يسار عنه عليه السلام
 ومعاوية بن عمار قال قلت له انما لا يوجبها **مسئلة** يجوز للقارن والمفرد تقديم طيها ان رجاها
 على النسي الى فوات الضرورة وغيره وروي الاصحاب به قال الشيخ وربما انكر ذلك
 شاذنا استدلوا بحديث الترتيب واخرها عن النقل واطبق فيها الجمهور على انهم من التقديم
 قبل الوقوف وقال الشافعي وقت الاحرام النصف الاخر من ليلة العاشرة والفضل الامين به يوم
 العشر قبل ان يزل ولو لم يزل منه دم وقال ابو حنيفة يزرعه بالتأخير عن ايام التشريق دمر
 لنا على جواز التقديم ان الاصل عدم وجوب الترتيب ولا ساق له من التقاضي كون جازيلا لا
 قصد البهائم نسك الحج فان تقدم به ذلك الطواف به والسوق فهو تمام بالنسب ولا بد من ذلك
 في حجنا نسك لانه احل به بقع عقبه فقد البيت والطواف به واستحق الدعوى فلا يكون شفع
 فائدة وفيد ما ذكرناه ما روي عن اهل البيت عليهم السلام ذلك مما يزرعه قال سالت ابا جعفر
 عليه السلام عن المفرد الحج يدخل مكة ان يذبح طوافه ويخرجه قال **نعم** والله هو سواء عمله او اخره
 ولو قبل اوى واجب بالاجماع منعادواه واحلناه على طهره والتشيع استدلال على جواز التقديم
 باجماع الطائفة فكيف يدعي اجها على خلافه ولو قيل لا نسلم ذلك لانه قد بين على موضع النزاع
 لاحتمال ان يكون دخولها مكة بعد دخوله من منى لا قبل الوقوف بعرفة ويكون السؤال
 عن التحميل قبل ان يقضوا ايام التشريق وبعد هاتين ما يتضمنان النسي من التحميل قبل الدليل
 على ان المروا ذكرناه ما رواه البرقي عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال

ان كنت احرم بالثقة فقلت يوم التروية فلامسة ذلك فاجعلها حجة مفردة تطوف بالبيت و
 نسي بين الصفا والمروة ثم خرج الى منى لهدى عليك وما رواه اسحق بن عمار عن ابي الحسن
 عليه السلام سألته عن المفرد الحج اذا طاف بالبيت والصفا والمروة البعل طواف النساء قال لا
 انما طواف النساء بعد ذلك باقى منى وقول ابي حنيفة يزرعه دم بالتأخير عن ايام التشريق دعوى
 جردة عن برهان لان وجوب الدم انما يكون نسكا او جوارنا وكلاهما منى جازا لاننا لا نسلم ان
 التأخير عن ايام التشريق خلل لان زمان الحج باق الى ان يقضى اذى الحج وسبب تحقيق ذلك فيما
 بعد ولما اتممت فلا يجوز ان يقدم طوافه وسعيه احتيازا ويجوز ذلك مع الضرورة اما المانع
 مانع او خوف حرمين او عذر او مانع مع الاختيار فعليه اتفاق العلماء ورواه ابو بصير
 قلت رجلا كان مقتضا فاهل الحج قال لا يطوف بالبيت حتى يلقى عرفات قال هو طواف
 قبل ان يلقى من منى من غير علة فلا يفتد بذلك الطواف وما حلت بتقديم مع الضرورة فلا يجزى
 التأخير مع قيام المانع الضرورى اضطرره وعندهما من شرا وبو يد ذلك روايت
 منها رواية اسحق بن عمار قال سألت ابا الحسن عن المقتنع اذا كان شيخا كبيرا او امرأة تخاف
 الحيف فحج طواف الحج في اثناء ما حتى يقال نعم من كان هكذا يجوز **ورواية** ابن ابي حمزة قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن رجل ان مكة ومعه نساء قد ابرهن فقتنع قبل ان يرمى يوم او يومين
 فحج على بعضهن الحيف قال اذا برهن من سبعين واحلن فليست الى الذى تخاف الحيف
 فامرهما فقتنع ولعل الحج تطوف بالبيت والصفا والمروة فان حدث بها شي فقتنع
 بنية الناسك وهي طواف ويؤكد ذلك ايضا ما رواه علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام
 قال سألته عن المقتنع قال يحل له يطوف ويسوي بين الصفا والمروة قبل خروجه الى منى قال
 لا بأس بقتنعه هذا اذا كان مقتنعا مطلقا لا اذا قيد بالمال الضرورة فوقيه ايديه وبين الاحاديث
 المتقدمة لها واستسلم الحديث المانع من تقديم الطواف والسوق معارضة هذه الاحاديث
مسئلة واذا طاف المفرد والقارن والمقتنع مع الضرورة جدد النكبة يسبق على اجرامه
 ولو لم يجد النكبة انقلب حجة عمره قاله الشيخ ورواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال
 يقول لمن طاف بالبيت والصفا والمروة احل له اذكره ورواه الجمهور في التصحيح عن ابن
 عباس قال قال رسول الله عليه السلام اذا اهل اهل الحج ثم قدم مكة وطاف بالبيت وبين الصفا

پانی

250

مورخ و مصنفات

218

